



## ١٥- كتاب الحج<sup>(١)</sup>

(١) الحج يفتح الحاء هو المصدر والفتح والكسر جميعاً هو الاسم منه وأصله القصد ويطلق على العمل أيضاً وعلى الاتيان مرة بعد أخرى وأصل العمرة الزيارة.

واعلم أن الحج فرض عين على كل مكلف حر مسلم مستطيع واختلف العلماء في وجوب العمرة قليل واجبة وقيل مستحبة وللشافعي قولان: أحدهما: وجوبها وأجمعوا على أنه لا يجب الحج ولا العمرة في عمر الإنسان إلا مرة واحدة إلا أن ينذر فيجب الوفاء بالنذر بشرطه وإلا إذا دخل مكة أو حرماً حاجاً لا تتكرر من تجارة أو زيارة وغرضها فني وجوب الإحرام بحج أو عمرة بخلاف العلماء وهما قولان للشافعي أحدهما: استحبابه والثاني: وجوبه بشرط أن لا يدخل لقتال ولا خائفاً من ظهوره وبروزه.

واختلفوا في وجوب الحج هل هو على الفور أو التراخي؟ فقال الشافعي وأبو يوسف وطائفة: هو على التراخي إلا أن ينتهي إلى حال يظن فواته لو أخره عنها وقال أبو حنيفة ومالك وآخرون هو على الفور والله أعلم.

### ١- باب مَا يُبَاحُ لِلْمُحْرَمِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ،

وَمَا لَا يُبَاحُ، وَبَيَانُ تَحْرِيمِ الطَّيْبِ عَلَيْهِ

١-(١١٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ،

عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا مَلَكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ، وَلَا الْقَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا اسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مِثْلَ الزُّعْفَرَانِ وَلَا الْوَرَمِ<sup>(٣)</sup>». (إخرجه البخاري: ١٣٤، ٣٩٦، ١٥٣٩، ١٨٣٨، ٥٧٩٤،

٥٨٠٣، ٥٨٠٥).

(١) وقوله ﷺ: (إلا أحد لا يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين) وذكر مسلم بعد هذا من رواية ابن عباس وجابر: (من لم يجد نعلين فليلبس خفين) ولم يذكر قطعهما واختلف العلماء في هذين الحديثين. فقال أحمد: يجوز لبس الخفين محلهما ولا يجب قطعهما لحديث ابن عباس وجابر وكان أصحابه يزعمون نسخ حديث ابن عمر المصريح بقطعهما وزعموا أن قطعهما إضاعة مال وقال مالك وأبو حنيفة

والشافعي وجماهير العلماء: لا يجوز لبسهما إلا بعد قطعهما أسفل من الكعبين لحديث ابن عمر قالوا وحديث ابن عباس وجابر مطلقان فيجب محلهما على المقطوعين لحديث ابن عمر فإن المطلق يحمل على القيد والزيادة من الثقة مقبولة وقولهم: أنه إضاعة مال ليس بصحيح؛ لأن الإضاعة إنما تكون فيما نهى عنه وأما ما ورد الشرع به فليس بإضاعة بل حق يجب الإذعان له والله أعلم.

ثم اختلف العلماء في لبس الخفين لعدم التعليق هل عليه فدية أم لا؟ فقال مالك والشافعي: ومن وافقهما لاشيء عليه لأنه لو وجبت فدية لبسها ﷺ وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه الفدية كما إذا احتاج إلى حلق الرأس يحلقه ويفدى الله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: (ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مِثْلَ الزُّعْفَرَانِ وَلَا الْوَرَمِ) أجمعت الأمة على تحريم لبسهما لكونهما طيباً وأحقوا بهما جميع أنواع ما يقصد به الطيب وسبب تحريم الطيب أنه داعية إلى الجماع ولأنه ينافي تذلل الحاج فإن الحاج أشعث أغبر وسواء في تحريم الطيب الرجل والمرأة وكذا جميع عمرات الإحرام سوى اللباس كما سبق بيانه.

وعمرات الإحرام سبعة: اللباس بتخصيله السابق والطيب وإزالة الشعر والظفر ودعمن الرأس واللحية وعقد النكاح والجماع وسائر الاستمتاع حتى الاستمناء والسابع إتلاف الصيد والله أعلم وإذا تطيب أو لبس ما نهى عنه لزمته الفدية إن كان عامداً بالإجماع وإن كان ناسياً فلا فدية عند الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأوجبها أبو حنيفة ومالك ولا يحرم المعصر عند مالك والشافعي وحرمة الثوري وأبو حنيفة وجعلاه طيباً وأوجبا فيه الفدية ويكره للمحرم لبس الثوب المصبوغ بغير طيب ولا يحرم والله أعلم.

(٣) قال العلماء: هذا من بديع الكلام وجزله فإنه ﷺ سئل عما يلبسه المحرم فقال: «لا يلبس كذا وكذا» فحصل في الجواب أنه لا يلبس المذكورات ويلبس ما سوى ذلك وكان التصريح بما لا يلبس أولاً لأنه منحصر وأما اللبوس الجائز للمحرم فغير منحصر فضبط الجميع بقوله: «لا يلبس كذا وكذا» يعني ويلبس ما سواه وأجمع العلماء على أنه لا يجوز للمحرم لبس شيء من هذه المذكورات وأنه نهى بالقميص والسراويل على جميع ما في معناه وهو ما كان محيطاً أو غطيماً معمولاً على قدر البدن أو قدر عضو كالجوشن والبيان والقفاز وغيرها ونبه ﷺ بالمعائن والبرانس على كل سائر للرأس غطيماً كان أو غيره حتى العصاية فإنها حرام فإن احتاج إليها لشجة أو صداع أو غيرها شديداً ولزمته الفدية ونبه ﷺ بالخفاف على كل سائر للرجل من مداس وجمجم وجورب وغيرها وهذا كله حكم الرجال.

وأما المرأة فيباح لها ستر جميع بدنها بكل سائر من غيظ وغيره إلا ستر وجهها فإنه حرام بكل سائر وفي ستر يديها بالقفازين خلاف للعلماء وهما قولان للشافعي أحدهما: تحريمه ونبه ﷺ بالورس والزعفران على ما في معناه وهو الطيب فيحرم على الرجل والمرأة جميعاً في الإحرام جميع أنواع الطيب والمراد ما يقصد به الطيب.

وأما الفواكه كالأترج والتفاح وأزهار البراري كالشج والقيصوم



وغوهما فليس بحرام لأنه لا يقصد للطيب قال العلماء: والحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم ولباسه الإزار والرداء أن يبعد عن الترفه ويتصف بصفة الخاضع الذليل وليتذكر أنه محرم في كل وقت فيكون أقرب إلى كثرة أذكاره وأبلغ في مراقبته وصيائه لعبادته وامتناعه من ارتكاب المحظورات وليتذكر به الموت ولباس الأكفان ويتذكر البعث يوم القيامة والناس حفاة عراة مهطعين إلى الداعي والحكمة في تحريم الطيب والنساء أن يبعد عن الترفه وزينة الدنيا وملاذها ويجتمع همه لمقاصد الآخرة.

٢- ( ) وحدثنا يحيى ابن يحيى وعمرو الناقد وزهير ابن حرب، كلهم، عن ابن عيينة.

قال يحيى: أخبرنا سفيان ابن عيينة، عن الزهري، عن سالم.

عن أبيه، قال: سئل النبي ﷺ: ما يلبس المعمر؟ قال: «لا يلبس المعمر القميص، ولا العمامة، ولا البرنس، ولا السراويل، ولا ثوباً منه ورس ولا زعفران ولا الخفين، إلا أن لا يجد نعلين فليقطعهما، حتى يكونا أسفل من الكعبين». [أخرجه البخاري: ١٣٤، ٣٦٦، ١٨٤٢، ٥٨٠٦].

٣- ( ) وحدثنا يحيى ابن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن عبد الله ابن دينار.

عن ابن عمر: أنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المعمر ثوباً مصبوغاً بزعفران أو ورس، وقال: «من لم يجد نعلين فليلبس الخفين، وليقطعهما أسفل من الكعبين». [أخرجه البخاري: ٥٨٤٧، ٥٨٥٢].

٤- (١١٧٨) حدثنا يحيى ابن يحيى وأبو الربيع الزهراني وقتيبة ابن سعيد، جميعاً، عن حماد.

قال يحيى: أخبرنا حماد ابن زيد، عن عمرو، عن جابر ابن زيد.

عن ابن عباس، قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو يخطب يقول: «السراويل، لمنتم يجدوا الإزار، والخفان، لمن لم يجد النعلين»<sup>(١)</sup>. [يعني المعمر]. [أخرجه البخاري: ١٧٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٣، ٥٨٠٤، ٥٨٥٣].

(١) قوله ﷺ: (السراويل لمن لم يجد الإزار والخفان لمن لم يجد النعلين) يعني المحرم هذا صريح في الدلالة للشافعي والجمهور في جواز لبس السراويل للمعمر إذا لم يجد إزاراً ومنعه مالك لكونه لم يذكر وفي حديث ابن عمر السابق والصواب إباحته بحديث ابن عباس وهذا مع حديث جابر بعده أما حديث ابن عمر فلا حجة فيه لأنه ذكر فيه حالة حمله.

وجود الإزار وذكر في حديث ابن عباس وجابر حالة العدم فلا منافاة والله أعلم.

٤- ( ) حدثنا محمد ابن بشير، حدثنا محمد (يعني ابن جعفر) (ح).

وحدثني أبو غسان الرازي، حدثنا بهز، قالاً جميعاً: حدثنا شعبة، عن عمرو ابن دينار، بهذا الإسناد: أنه سمع النبي ﷺ يخطب بعرفات، فذكر هذا الحديث.

٤- ( ) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا سفيان ابن عيينة (ح).

وحدثنا يحيى ابن يحيى، أخبرنا هشيم (ح).

وحدثنا أبو كريب، حدثنا وكيع، عن سفيان (ح).

وحدثنا علي ابن خنسم، أخبرنا عيسى ابن يونس، عن ابن جريج (ح).

وحدثني علي ابن حجر، حدثنا إسماعيل، عن أيوب، كل هؤلاء، عن عمرو ابن دينار، بهذا الإسناد.

ولم يذكر أحد منهم: يخطب بعرفات، غير شعبة وحده.

٥- (١١٧٩) وحدثنا أحمد ابن عبد الله ابن يونس، حدثنا زهير، حدثنا أبو الزبير.

عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم يجد نعلين فليلبس خفين، ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل».

٦- (١١٨٠) حدثنا شيبان ابن فروخ، حدثنا همام، حدثنا عطاء ابن أبي رباح، عن صفوان ابن يحيى ابن أمية.

عن أبيه، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ وهو بالجعرانة<sup>(١)</sup>، عليه جبة وعليها خلوق<sup>(٢)</sup> (أو قال: أثر صفرة) فقال: كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي؟ قال: وأنزل على النبي ﷺ الوخي، فسبر بثوب، وكان يغلى يقول: ودبت أني أرى النبي ﷺ وقد نزل عليه الوخي، قال فقال: أيسرك أن تنظر إلى النبي ﷺ<sup>(٣)</sup> وقد أنزل عليه الوخي؟ قال: فرفع عمر طرف الثوب، فنظرت إليه له غطيط<sup>(٤)</sup>، (قال وأخسبه قال) كغطيط البكر<sup>(٥)</sup>، قال: فلما سري عنه<sup>(٦)</sup> قال: «أين السائل، عن العمرة؟ اغسل عنك أثر الصفرة»<sup>(٧)</sup> (أو قال أثر الخلوق) وأخلع عنك جبك<sup>(٨)</sup>، وأصنع في عمرتك ما أنت صانع في حملك<sup>(٩)</sup>. [أخرجه البخاري: ١٧٨٩، ١٨٤٧، ٤٩٨٥].



عُمَرُو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ ابْنِ يَعْلَى.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ، وَأَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَلَيْهِ مَقَطَعَاتٌ<sup>(١)</sup> (بَعْنِي جَبَةً). وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ<sup>(٢)</sup> بِالْخُلُقِ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَرَمْتُ بِالْعُمْرَةِ وَعَلَيَّ هَذَا، وَأَنَا مُتَضَمِّنٌ بِالْخُلُقِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ: «مَا كُنْتَ صَانِعاً فِي حَجِّكَ؟» قَالَ: «أَنْزَعُ عَنِّْي هَذِهِ الثِّيَابَ، وَأَغْسِلُ عَنِّْي هَذَا الْخُلُقَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ: «مَا كُنْتَ صَانِعاً فِي حَجِّكَ، فَاصْنَعْهُ فِي عُمْرَتِكَ»..

٨- ( ) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَكْرِ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح)..

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ خُزَيْمٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ). أَخْبَرَنَا عَيْسَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، أَنَّ صَفْوَانَ ابْنَ يَعْلَى ابْنَ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ.

أَنَّ يَعْلَى كَانَ يَقُولُ لِعُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ: لَيْتَنِي أَرَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حِينَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ، وَعَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبٌ قَدْ أَظْلَمَ بِهِ عَلَيْهِ، مَعَ نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ، عُمَرُ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جَبَةٌ صُوفِيَّةٌ، مُتَضَمِّنٌ بِطَبِيبٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَخَرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي جَبَةٍ بَعْدَ مَا تَضَمَّنَ بِطَبِيبٍ؟ فَظَنَرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً، ثُمَّ سَكَتَ، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ بِيَدِهِ إِلَى يَعْلَى ابْنِ أُمَيَّةَ، نَعَالَ، فَجَاءَ يَعْلَى فَأَذْخَلَ رَأْسَهُ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْضَرٌ الْوَجْهَ، يَغِطُ<sup>(٣)</sup> سَاعَةً، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَقَالَ: «إِنَّ الَّذِي سَأَلَنِي، عَنْ الْعُمْرَةِ آتِفًا». فَالتَمَسَ الرَّجُلُ فَجِيءَ بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا الطَّبِيبُ الَّذِي بِكَ فَاغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ<sup>(٤)</sup>»، وَأَمَّا الْجَبَةُ، فَانْزِعْهَا، ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ، مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ». [أخرجه البخاري: ١٥٣٦، ٤٣٢٩، ٤٩٨٥].

(١) قوله: (وعليه مقطعات) هي بفتح الطاء المشددة وهي الثياب المخيطة وأوضحه بقوله يعني جبة.

(٢) قوله: (متضمن) هو بالضاد والحاء المعجمتين أي متلوث به مكرر منه.

(٣) قوله: (عمر الوجه يغط) هو بكسر الغين وسبب ذلك شدة الوحي وهو له قال الله تعالى: «إِنَّا سَلَفْنَا عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا».

(٤) قوله ﷺ: (أما الطبيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات) إنما أمر بالثلاث مبالغة في إزالة لونه وريحه والواجب الإزالة فإن حصلت مرة كفت ولم تجب الزيادة ولعل الطبيب الذي كان على هذا الرجل كثير ويؤيده قوله

(١) قوله: (وهو بالجرعانة) فيها لغتان مشهورتان إحداهما إسكان العين وتخفيف الراء والثانية كسر العين وتشديد الراء والأولى أنصح بهما قال الشافعي وأكثر أهل اللغة وهكذا اللغتان في تخفيف الحديبية وتشديدها والأصح التخفيف وبه قال الشافعي وموافقه.

(٢) هو بفتح الحاء وهو نوع من الطيب يعمل فيه زعفران.

(٣) قوله: (وكان يعلى يقول وددت أني أرى النبي ﷺ) وقد نزل عليه الوحي فقال: أيسرك أن تنظر إلى النبي ﷺ هكذا هو في جميع النسخ فقال: أيسرك ولم يبين القائل من هو ولا سبق له ذكر وهذا القائل هو عمر بن الخطاب عليه كما بينه في الرواية التي بعد هذه.

(٤) قوله: (له غطيط) هو كصوت النائم الذي يردده مع نفسه.

(٥) هو بفتح الباء وهو الفتى من الإبل.

(٦) قوله: (فلما سري عنه) هو بضم السين وكسر الراء المشددة أي أزيل ما به وكشف عنه والله أعلم.

(٧) قوله ﷺ للسائل عن العمرة: (اغسل عنك أثر الصفرة) فيه تحريم الطيب على الحرم ابتداء ودواماً لأنه إذا حرم دواماً فلا ابتداء أولى بالتحريم وفيه أن العمرة يحرم فيها من الطيب واللباس وغيرهما من المحرمات السبعة السابقة ما يحرم في الحج وفيه أن من أصابه طيب ناسياً أو جاهلاً ثم علم وجبت عليه المبادرة إلى إزالته وفيه أن من أصابه في إحرامه طيب ناسياً أو جاهلاً لا كفارة عليه وهذا مذهب الشافعي وبه قال عطاء الثوري وإسحاق وداود وقال مالك وأبو حنيفة والمزني وأحمد في أصح الروايتين عنه عليه الفتية لكن الصحيح من مذهب مالك أنه إنما تجب الفتية على المتطيب ناسياً أو جاهلاً إذا طال لبث عليه والله أعلم.

(٨) قوله ﷺ: (واخلع عنك جبتك) دليل لمالك وإبي حنيفة والشافعي والجمهور أن الحرم إذا صار عليه غيط يتزعه ولا يلزمه شقه وقال الشعبي والنخعي لا يجوز نزعه لئلا يصير مغطياً رأسه بل يلزمه شقه وهذا مذهب ضعيف.

(٩) قوله ﷺ: (واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجك) معناه من اجتناب المحرمات ويحتمل أنه ﷺ أراد مع ذلك الطواف والسعي والخلق بصفاتها وهيئاتها وإظهار التلبية وغير ذلك مما يشترك فيه الحج والعمرة ويخص من عمومهما ما لا يدخل في العمرة من أفعال الحج كالوقوف والرمي والمبيت بمنى ومزدلفة وغير ذلك وهذا الحديث ظاهر في أن هذا السائل كان عالماً بصفة الحج دون العمرة فلهذا قال له ﷺ: «واصطنع في عمرتك ما أنت صانع في حجك» وفي هذا الحديث دليل للقاعدة المشهورة أن القاضي والفتى إذا لم يعلم حكم المسألة أمسك عن جوابها حتى يعلمه أو يظنه بشرطه.

وفيه: أن من الأحكام التي ليست في القرآن ما هو بوحى لا يتلى وقد يستدل به من يقول من أهل الأصول أن النبي ﷺ لم يكن له الاجتهاد وإنما كان يحكم بوحى ولا دلالة فيه لأنه يحتمل أنه ﷺ لم يظهر له بالاجتهاد حكم ذلك أو أن الوحي بده قبل تمام الاجتهاد والله أعلم.

٧- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ



٢ - باب مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ<sup>(١)</sup>

(١) ذكر مسلم في الباب ثلاثة أحاديث حديث ابن عباس أكملها لأنه صرح فيه بنقله المواقيت الأربعة من رسول الله ﷺ فلها ذكره مسلم في أول الباب ثم حديث ابن عمر لأنه لم يحفظ ميقات أهل اليمن بل بلغه بلاغاً ثم حديث جابر لأن أبا الزبير قال أحسب جابراً رفعه وهذا لا يقتضي ثبوته مرفوعاً فوقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة بضم الحاء المهملة وبالفاء وهي أبعد المواقيت من مكة بينهما نحو عشر مراحل أو تسع وهي قرية من المدينة على نحو ستة أميال منها ولأهل الشام الجحفة وهي ميقات لهم ولأهل مصر وهي بجم مضمومة ثم حاء مهملة ساكنة قيل سمعت بذلك لأن السيل أجحفها في وقت ويقال لها مهبة بفتح الميم وإسكان الهاء وفتح المنة تحت كما ذكره في بعض روايات مسلم.

وحكى القاضي عياض عن بعضهم كسر الهاء والصحيح المشهور إسكانها وهي على نحو ثلاث مراحل من مكة على طريقي المدينة ولأهل اليمن يللملم بفتح اللام تحت واللامين ويقال أيضاً الملمم بهمزة بدل الياء لغتان مشهورتان وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة ولأهل نجد قرن المنازل بفتح القاف وإسكان الراء بلا خلاف بين أهل العلم من أهل الحديث واللغة والتاريخ والأسماء وغيرهم وغلط الجوهري في صحاحه فيه غلطين فحشين فقال: بفتح الراء وزعم: أن أوساً القرني ﷺ منسوب إليه والصواب إسكان الراء وأن أوساً منسوب إلى قبيلة معروفة يقال لهم بنو قرن وهي بطن من مراد القبيلة المعروفة ينسب إليها المرادي وقرن المنازل على نحو مرحلتين من مكة قالوا: وهو أقرب المواقيت إلى مكة وأما ذات عرق بكسر العين فهي ميقات أهل العراق.

واختلف العلماء هل صارت مقياتهم بتوقيت النبي ﷺ أم باجتهاد عمر بن الخطاب؟ وفي المسألة وجهان لأصحاب الشافعي: أصحهما وهو نص الشافعي ﷺ في الأم بتوقيت عمر ﷺ وذلك صريح في صحيح البخاري ودليل من قال بتوقيت النبي ﷺ حديث جابر لكنه غير ثابت لعدم جزمه برفعه وأما قول الدارقطني أنه حديث ضعيف لأن العراق لم تكن فتحت في زمن النبي ﷺ فكلامه في تضعيفه صحيح ودليله ما ذكرته وأما استدلاله لضعفه بعدم فتح العراق ففاسد لأنه لا يمتنع أن يخبر به النبي ﷺ به لعلمه بأنه سيفتح ويكون ذلك من معجزات النبي ﷺ والإخبار بالمغيبات المستقبلات كما أنه ﷺ وقت لأهل الشام الجحفة في جميع الأحاديث الصحيحة ومعلوم أن الشام لم يكن فتح حيشذ وقد ثبت الأحاديث الصحيحة عنه ﷺ أنه أخبر بفتح الشام واليمن والعراق وأنهم يأتون إليهم ييسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وأنه ﷺ أخبر بأنه زويت له مشارق الأرض ومغاربها وقال: ( سيلغ ملك أمي ما زوى لي منها وأنهم سيفتحون مصر وهي أرض يذكر فيها القيراط وأن عيسى عليه السلام ينزل على المنارة البيضاء شرقي دمشق) وكل هذه الأحاديث في الصحيح وفي الصحيح من هذا القيل ما يطول ذكره والله أعلم.

وأجمع العلماء على أن هذه المواقيت مشروعة ثم قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد والجمهور: هي واجبة لو تركها وأحرم بعد مجاوزتها أثم ولزمه دم وصح حجه وقال عطاء والنخعي: لا شيء عليه وقال سعيد

متضخ قال القاضي: ويحتمل أنه قال له ثلاث مرات: اغسله فكرر القول ثلاثاً والصواب ما سبق والله أعلم.

٩- ( ) وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ<sup>(١)</sup> الْعَمِّيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ابْنِ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا يُحَدِّثُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى ابْنِ أُمَيَّةَ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ، قَدْ أَهْلَ بِالْعُمْرَةِ، وَهُوَ مُصَفَّرٌ لِحَيْتِهِ وَرَأْسُهُ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ، وَأَنَا كَمَا تَرَى، فَقَالَ: «انْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ، وَاغْسِلْ عَنْكَ الصُّفْرَةَ، وَمَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجِّكَ، فَاصْنَعْهُ فِي عُمْرَتِكَ».

(١) هو بفتح الراء.

قوله في بعض هذه الرواية: ( صفوان بن يعلى بن أمية ) وفي بعضها ابن مية وهما صحيحان فأمية أبو يعلى ومية أم يعلى وقيل جلته والمشهور الأول فنسب تارة إلى أبيه وتارة إلى أمه وهي مية بضم الميم بعدها نون ساكنة.

١٠- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا رِبَاحٌ<sup>(١)</sup> ابْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً قَالَ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ، بِهَا أَثَرٌ مِنْ خَلْقٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ، فَكَيْفَ أَفْعَلُ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ، فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وَكَانَ عُمَرُ يَسْتُرُهُ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، يُظْلَهُ. فَقُلْتُ لِعُمَرَ: إِنِّي أُحِبُّ، إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، أَنْ أُدْخِلَ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثُّوبِ، فَلَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ، حُمِرَ عُمَرُ بِالثُّوبِ<sup>(٣)</sup>، فَجِئْتُ فَأَدْخَلْتُ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثُّوبِ، فَتَنَزَّرْتُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ: «ابْنُ السَّائِلِ آتِفًا، عَنِ الْعُمْرَةِ؟». فَقَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ. فَقَالَ: «انْزِعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ، وَاغْسِلْ أَثَرَ الْخَلْقِ الَّذِي بِكَ، وَافْعَلْ فِي عُمْرَتِكَ، مَا كُنْتَ فَاعِلًا فِي حَجِّكَ».

(١) هو بالياء الموحدة.

(٢) قوله: ( فسكت عنه فلم يرجع إليه ) أي لم يرد جوابه.

(٣) قوله: ( حمرة عمر بالثوب ) أي غطاء وأما إدخال يعللى رأسه ورويته النبي ﷺ في تلك الحال وإذن عمر له في ذلك فكله محمول على أنهم علموا من النبي ﷺ أنه لا يكره الاطلاع عليه في ذلك الوقت وتلك الحال لأن فيه تقوية الإيمان بمشاهدة حالة الوحي الكريم والله أعلم.



(٤) فيه دلالة للمذهب الصحيح فيمن مر بالمقات لا يريد حجاً ولا عمرة أنه لا يلزمه الإحرام لدخول مكة وقد سبقت المسألة واضحة قال بعض العلماء: وفيه دلالة على أن الحج على التراخي لا على الفور وقد سبقت المسألة واضحة في أول كتاب الحج.

(٥) قوله ﷺ: ( فمن كان دونهن فمن أهله ) هذا صريح في أن من كان مسكنه بين مكة والمقات فمقاته مسكنه ولا يلزمه الذهاب إلى المقات ولا يجوز له مجاوزة مسكنه بغير إحرام هذا مذهب العلماء كافة إلا مجاهد فقال مقاته مكة بنفسها.

(٦) هكذا هو في جميع النسخ وهو صحيح ومعناه وهكذا فهكذا من جاوز مسكنها المقات حتى أهل مكة يهلون منها واجمع العلماء على هذا كله فمن كان في مكة من أهلها أو وارداً إليها وأراد الإحرام بالحج فمقاته نفس مكة ولا يجوز له ترك مكة والإحرام بالحج من خارجها سواء الحرم والحل هذا هو الصحيح عند أصحابنا وقال بعض أصحابنا: يجوز له أن يحرم به من الحرم كما يجوز من مكة لأن حكم الحرم حكم مكة والصحيح الأول لهذا الحديث قال أصحابنا: ويجوز أن يحرم من جميع نواحي مكة بحيث لا يخرج عن نفس المدينة وسورها وفي الأفضل قولان: أصحابنا من باب داره والثاني من المسجد الحرام تحت الميزاب والله أعلم.

وهذا كله في إحرام المكي بالحج والحديث إنما هو في إحرامه بالحج وأما ميقات المكي للعمرة فادنى الحل لحديث عائشة الأنبي أن النبي ﷺ: أمرها في العمرة أن تخرج إلى التنعيم وتحرم بالعمرة منه والتنعيم في طرف الحل والله أعلم.

١٢- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ، الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ، قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ، يَلَمْلَمَ، وَقَالَ: «مَنْ لَهُمْ وَلِكُلِّ أَسَى أَسَى عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِهِمْ، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَمِنْ حَيْثُ أُنْشِأَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ، مِنْ مَكَّةَ». (إخرجه البخاري: ١٥٢٤، ١٥٣٠، ١٨٤٥).

١٣- (١١٨٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُهِلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ، مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ، مِنْ قَرْنٍ».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَتَلَعَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُهِلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَ». (إخرجه البخاري: ١٣٣، ١٥٢٥).

١٧- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ.

بن جبير لا يصح حجه وفائدة المواقيت أن من أراد حجاً أو عمرة حرم عليه مجاوزتها بغير إحرام ولزمه الدم كما ذكرنا قال أصحابنا: فإن عاد إلى المقات قبل التلبس بسنك سقط عنه الدم وفي المراد بهذا التسك خلاف متشر وأما من لا يريد حجاً ولا عمرة فلا يلزمه الإحرام لدخول مكة على الصحيح من مذهبنا سواء دخل لحاجة تتكرر كخطاب وحشاش وصيد وغوهم أولاً تتكرر كتجارة وزيارة وغوهم وللشافعي قول ضعيف أنه يجب الإحرام بحج أو عمرة إن دخل مكة أو غيرها من الحرم لما يتكرر بشرط سبق بيانه في أول كتاب الحج وأما من مر بالمقات غير مرید دخول الحرم بل لحاجة دونه ثم بدا له أن يحرم فيحرم من موضعه الذي بدا له فيه فإن جاوز به لإحرام ثم أحرم أثم ولزمه الدم وإن أحرم من الموضع الذي بدا له أجزاء ولا دم عليه ولا يكلف الرجوع إلى المقات هذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أحمد وإسحاق يلزمه الرجوع إلى المقات.

١١- (١١٨١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَخَلْفُ ابْنِ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَقَتَيْبَةُ، جَمِيعًا، عَنْ حَمَّادٍ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: وَقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ، الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ، قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ، يَلَمْلَمَ، قَالَ: «فَهْنُ لَهُنَّ، وَلِمَنْ أَسَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ»<sup>(١)</sup>، «مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ»<sup>(٢)</sup>، «فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمِنْ أَهْلِهِ»<sup>(٣)</sup>، وَكَذَا فَكَذَلِكَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا»<sup>(٤)</sup>. (إخرجه البخاري: ١٥٢٦، ١٥٢٩).

(١) هكذا وقع في أكثر النسخ قرن من غير ألف بعد النون وفي بعضها قرناً بالألف وهو الأجود لأنه موضع واسم لجبل فوجب صرفه والذي وقع بغير ألف يقرأ موتناً وإنما حذفوا الألف كما جرت عادة بعض المحدثين يكتوبون يقول سمعت أنس بغير ألف ويقرأ بالتثنية ويحتمل على بعد أن يقرأ قرن منصوباً بغير تثنية ويكون أراد به البقعة فيترك صرفه.

(٢) وقوله ﷺ: ( ولمن أسى عليهن من غير أهلهن ) معناه أن الشامي مثلاً إذا مر بمقات المدينة في ذهابه لزمه أن يحرم من ميقات المدينة ولا يجوز له تأخيرها إلى ميقات الشام الذي هو الجحفة وكذا الباقي من المواقيت وهذا لا خلاف فيه.

(٣) قوله ﷺ: ( فهن لمن أسى عليهن من غير أهلهن ) قال القاضي: كنا جماعت الرواية في الصحيحين وغيرهما عند أكثر الرواة قال: ووضع عند بعض رواة البخاري وسلم فهن لهم وكذا رواه أبو داود وغيره وكذا ذكره مسلم من رواية ابن أبي شيبة وهو الوجه لأنه تضمير أهل هذه المواضع قال ووجه الرواية المشهورة أن التضمير في لمن عائد على المواضع والأقطار المذكورة وهي المدينة والشام واليمن ونجد أي هذه المواقيت لهذه الأقطار والمراد لاهلها فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.



إلى النبي ﷺ وقوله ﷺ: أحسبه رفع لا يحتج بهذا الحديث مرفوعاً لكونه لم يجرم برفعه.

١٨- ( ) وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ.

قال عَبْدُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ، عَنِ الْمُهَلِّ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ (أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) فَقَالَ: «مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ الْجُحْفَةُ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِزْقٍ<sup>(١)</sup>، وَمُهَلُّ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمٍ».

(١) قوله في حديث جابر: ( ومهل أهل العراق من ذات عرق ) هذا صريح في كونه ميقات أهل العراق لكن ليس رفع الحديث ثابتاً كما سبق وقد سبق الإجماع على أن ذات عرق ميقات أهل العراق ومن في معناهم قال الشافعي ولو أهلوا من العقيق كان أفضل والعقيق أبعد من ذات عرق بقليل فاستحبه الشافعي لأثر فيه ولأنه قيل أن ذات عرق كانت أولاً في موضعه ثم حوت وقرت إلى مكة والله أعلم.

وأعلم أن للحج ميقات مكان وهو ما سبق في هذه الأحاديث وميقات زمان وهو شوال وهو القعدة وعشر ليالٍ من ذي الحجة ولا يجوز الإحرام بالحج في غير هذا الزمان هذا مذهب الشافعي ولو أحرم بالحج في غير هذا الزمان لم يتعد حجا وانعقد عمره وأما العمرة فيجوز الإحرام بها وفعلها في جميع السنة ولا يكره في شيء منها لكن شرطها أن لا يكون في الحج ولا مقيماً على شيء من أفعاله ولا يكره تكرار العمرة في السنة بل يستحب عندنا وعند الجمهور وكره تكرارها في السنة ابن سيرين ومالك ويجوز الإحرام بالحج عما فوق الميقات أبعد من مكة سواء ديرة أهله وغيرها وأيهما أفضل؟ فيه قولان للشافعي: أصحهما: من الميقات أفضل للاقتداء برسول الله ﷺ والله أعلم.

### ٣- باب التلبية<sup>(١)</sup> وصفيتها ووقتها<sup>(٢)</sup>

(١) وأما حكم التلبية فأجمع المسلمون على أنها مشروعة ثم اختلفوا في إلجائها فقال الشافعي وآخرون: هي سنة ليست بشرط لصحة حج ولا بواجبة فلو تركها صح حجه ولا دم عليه لكن فاته الفضيلة وقال بعض أصحابنا: هي واجبة تعبر بالدم ويصح الحج بدونها وقال بعض أصحابنا: هي شرط لصحة الإحرام قال: ولا يصح الإحرام ولا الحج إلا بها والصحيح من مذهبنا ما قلناه عن الشافعي وقال مالك: ليست بواجبة ولكن لو تركها لزمه دم وصح حجه قال الشافعي ومالك: يتعد الحج بالتلبية بالقلب من غير لفظ كما يتعد الصوم بالتلبية بلفظ وقال أبو حنيفة: لا يتعد إلا بانضمام التلبية أو سوق المدي إلى التلبية قال أبو حنيفة ويعزي عن التلبية ما في معناها من التسبيح والتهليل وسائر الأذكار كما قال هو أن

قال ابن أبي عمير: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُهَلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَيُهَلُّ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَيُهَلُّ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ».

قال ابن عمر: وَذَكَرَ لِي (وَلَمْ أَسْمَعْ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمٍ».

١٤- ( ) وحَدَّثَنِي حَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ.

عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مُهَلُّ<sup>(١)</sup> أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الشَّامِ مَهَبَةُ، وَهِيَ الْجُحْفَةُ، وَمُهَلُّ أَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ».

قال عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ: وَزَعَمُوا<sup>(٢)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْهُ) قَالَ: «وَمُهَلُّ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمُ». [أخرجه البخاري: ١٥٢٧، ١٥٢٨.]

(١) هو بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام أي موضع إهلاكهم.

(٢) قوله: ( قال عبد الله بن عمر وزعموا ) أي قالوا: وقد سبق في أول الكتاب أن الزعم قد يكون بمعنى القول المحقق.

١٥- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى ابْنُ أَبِي ثَوْبٍ وَثَيِّبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ ابْنُ حُجْرٍ (قال يحيى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلَ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلَ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ: وَأَخْبَرْتُ أَنَّهُ قَالَ: «وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمٍ». [أخرجه البخاري: ٧٣٤٤.]

١٦- (١١٨٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ ابْنِ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ، عَنِ الْمُهَلِّ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ (لَمْ أَنْتَهِيَ فَقَالَ: أَرَأَاهُ يَعْزِي) النَّبِيَّ ﷺ<sup>(١)</sup>.

(١) معنى هذا الكلام أن أبا الزبير قال: سمعت جابراً ثم انتهى أي وقف عن رفع الحديث إلى النبي ﷺ وقال: أراه بضم الهمة أي أظنه رفع الحديث فقال أراه يعني النبي ﷺ كما قال في الرواية الأخرى أحسبه رفع



التيح وغيره يجزي في الإحرام بالصلاة عن التكبير والله أعلم.

قال أصحابنا: ويستحب رفع الصوت بالتلبية بحيث لا يشق عليه المرأة ليس لها الرفع لأنه يخاف الفتنة بصوتها ويستحب الإكثار منها لا سيما عند تغاير الأحوال كإقبال الليل والنهار والصعود والهبوط واجتماع الرفاق والقيام والقعود والركوب والتزول وأدبار الصلوات وفي المساجد كلها والأصح أنه لا يلبي في الطواف والسعي؛ لأن لها أذكاء مخصوصة ويستحب أن يكرر التلبية كل مرة ثلاث مرات فأكثر ويواليها ولا يقطعها بكلام فإن سلم عليه رد السلام باللفظ ويكره السلام عليه في هذه الحال وإذا لم يصل على رسول الله ﷺ وسأل الله تعالى ما شاء لنفسه ولن أخيه وللمسلمين وافضله سؤال الرضوان والجنة والاستعاذة من النار وإذا رأى شيئاً يعجبه قال: ليك إن العيش عيش الآخرة ولا تزال التلبية مستحبة للحاج حتى يشرع في رمي جمره العقبة يوم النحر أو يطوف طواف الإفاضة إن قدمه عليها أو الخلق عند من يقول الخلق نك وهو الصحيح وتستحب للعمرة حتى يشرع في الطواف وتستحب التلبية للمحرم مطلقاً سواء الرجل والمرأة والمحدث والجنب والحائض لقوله لعائشة رضي الله عنها «أصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي».

(٢) قال القاضي: قال المازري: التلبية مشاة للتكثير والمبالغة ومعناه إجابة بعد إجابة ولزوماً لطاعتك فتشئ للتوكيد لا تشئ حقيقة بمنزلة قوله تعالى: ﴿بَلِّ يَدَا مَبْسُوطَتَانِ﴾ أي نعمته على تأويل اليد بالنعمة هنا ونعم الله تعالى لا تحصى وقال يونس بن حبيب البصري ليك اسم مفرد لا مثنى قال: وألفه إما انقلبت ياء لا تصالها بالضمير كلدي وعلى مذهب سيويه أنه مثنى بدليل قلبها ياء مع المظهر وأكثر الناس على ما قاله سيويه قال ابن الأنباري ثنوا ليك كما ثنوا حسانيك أي تحتاً بعد تحن وأصل ليك لبيتك فاستقلوا الجمع بين ثلاث باءات فابدلوا من الثالثة ياء كما قالوا من الظن نظيت والأصل نظنت واختلفوا في معنى ليك واشتقاقها فقبل معناها اتجاهي وقصدي إليك مأخوذ من قولهم داري تلب دارك أي تواجها وقيل معناها محبي قولهم لك مأخوذ من قولهم امرأة لبة إذا كانت عجة لولدها عاطفة عليه وقيل معناها إخلاص لك مأخوذ من قولهم حب لباب إذا كان خالصاً محضاً ومن ذلك لب الطعام ولبابه وقيل معناها أنا مقيم على طاعتك واجباتك مأخوذ من قولهم لب الرجل بالمكان وألب إذا أقام فيه قال ابن الأنباري وبهذا قال الخليل.

قال القاضي: قبل هذه الإجابة لقوله تعالى لإبراهيم ﷺ ﴿وَإِذْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ وقال إبراهيم الحربي في معنى ليك: أي قرياً منك وطاعة والالاب القرب وقال أبو نصر معناه أنا ملب بين يديك أي خاضع هذا آخر كلام القاضي.

١٩- (١١٨٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَيْكَ اللَّهُمَّ لَيْكَ، لَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ»<sup>(١)</sup> لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ.

قال: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا، لَيْكَ لَيْكَ، وَمَسْعِدَتِكَ<sup>(٢)</sup>، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ<sup>(٣)</sup>، لَيْكَ وَالرُّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ<sup>(٤)</sup>. [أخرجه البخاري: ١٥٤٩].

(١) قوله: (ليك إن الحمد والنعمة) يروى بكسر الهمزة حين إن وفتحها وجهان مشهوران لأهل الحديث وأهل اللغة قال الجمهور: الكسر أجود قال الخطابي: الفتح رواية العامة وقال ثعلب الاختيار الكسر وهو الأجود في المعنى من الفتح لأن من كسر جعل معناه إن الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتح قال معناه ليك لهذا السبب.

(٢) قوله: (والنعمة لك) المشهور فيه نصب النعمة قال القاضي: ويجوز رفعها على الابتداء ويكون الخبر محذوفاً قال ابن الأنباري: وإن شئت جعلت خبر إن محذوفاً تقديره إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك.

(٣) وقوله: (وسعديك) قال القاضي: أعربها وتثنيها كما سبق في ليك ومعناه مساعدة لطاعتك بعد مساعدة.

(٤) قوله: (والخير بيدك) أي الخير كله بيد الله تعالى ومن فضله.

(٥) قوله: (والرغباء إليك والعمل) قال القاضي: قال المازري يروى بفتح الراء والمد ويضم الراء مع القصر ونظيره العلاء والعياء والنعمة والنعماء قال القاضي: وحكى أبو علي فيه أيضاً الفتح مع القصر الرغبي مثل سكرى ومعناه هنا الطلب والمسألة إلى من بيده الخير وهو المقصود بالعمل المستحق للعبادة.

٢٠- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ يَحْيَى ابْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، وَنَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَحَمْرَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ، إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَأْسُهُ قَائِمَةً، عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ، أَهْلُ فَقَالَ: «لَيْكَ اللَّهُمَّ لَيْكَ»<sup>(١)</sup>، لَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ.

قَالُوا: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: هَذِهِ تَلْبِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ نَافِعٌ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَزِيدُ مَعَ هَذَا: لَيْكَ لَيْكَ، وَمَسْعِدَتِكَ، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ لَيْكَ، وَالرُّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

(١) قوله: (أهل فقال ليك اللهم ليك) قال العلماء: الإهلال رفع الصوت بالتلبية عند الدخول في الإحرام وأصل الإهلال في اللغة رفع الصوت ومنه استهل المولود أي صاح ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلُ بِهِ لغير الله﴾ أي رفع الصوت عند ذمعه بغير ذكر الله تعالى وسمي الإهلال هلالاً لرفعهم الصوت عند رؤيته.

٢٠- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى (يعني ابن سَعِيدٍ)، عَنْ عِيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: تَلَقَّفْتُ<sup>(١)</sup> التَّلْبِيَةَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِعَثَلٍ حَدِيثَهُمْ.



عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ: لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَيْتَكُمْ! قَدْ قَدْ» فَيَقُولُونَ: إِلَّا شَرِيكاً هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ، يَقُولُونَ هَذَا وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ<sup>(١)</sup>.

(١) فقله ﷺ قد قد قال القاضي: روي بإسكان الدال وكسرهما مع التنوين ومعناه كفاكم هذا الكلام فاقصروا عليه ولا تزيدوا وهنا انتهى كلام النبي ﷺ ثم عاد الرواي إلى حكاية كلام المشركين فقال بالإشريكاً هو لك إلى آخره معناه أنهم كانوا يقولون هذه الجملة وكان النبي ﷺ يقول: «اقصروا على قولكم لييك لا شريك لك» والله أعلم.

#### ٤- باب امر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة

٢٣- (١١٨٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: يَذَاؤُكُمْ<sup>(١)</sup> هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ<sup>(٢)</sup> عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، يَعْنِي ذَا الْحُلَيْفَةِ. (أخرجه البخاري: ١٥٤١).

(١) قال العلماء: هذه البيداء هي الشرف الذي قدام ذي الحليفة إلى جهة مكة وهي بقرب ذي الحليفة وسميت بيداء لأنه ليس فيها بناء ولا أثر وكل مفازة تسمى بيداء وأما هنا فالمراد بالبيداء ما ذكرناه.

(٢) وقوله تكذبون فيها أي تقولون إنه ﷺ أحرم منها ولم يحرم منها وإنما أحرم قبلها من عند مسجد ذي الحليفة ومن عند الشجرة التي كانت هناك وكانت عند المسجد وسماهم ابن عمر كاذبين لأنهم أخبروا بالشيء على خلاف ما هو وقد سبق في أول هذا الشرح في مقدمة صحيح مسلم أن الكذب عند أهل السنة هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو سواء تعمده أم غلط فيه أو سها وقالت المعتزلة: يشترط فيه العمدية وعندنا أن العمدية شرط لكونه اثماً لا لكونه يسمى كذباً فقول ابن عمر جار على قاعدتنا.

وفيه أنه لا بأس بإطلاق هذه اللفظة وفيه دلالة على أن ميقات أهل المدينة من عند مسجد ذي الحليفة ولا يجوز لهم تأخير الإحرام إلى البيداء وبهذا قال جميع العلماء.

وفيه: أن الإحرام من الميقات أفضل من دوسرة أهله لأنه ﷺ ترك الإحرام من مسجده مع كمال شرفه فإن قيل: إنما أحرم من الميقات لبيان الجواز قلنا: هنا غلط لوجهين: أحدهما: أن البيان قد حصل بالأحاديث الصحيحة في بيان المواقيت.

والثاني: أن فعل رسول الله ﷺ إنما يحمل على بيان الجواز في شيء يتكرر فعله كثيراً فيفعله مرة أو مرات على الوجه الجائز لبيان الجواز ويواظب غالباً على فعله على أكمل وجوهه وذلك كالوضوء مرة ومرتين

(١) هو يقاف ثم فاء أي أخذتها بسرعة قال القاضي وروي تلقنت بالنون قال: والأول رواية الجمهور قال: وروي تلقيت بالياء ومعانها مقاربة.

٢١- ( ) وَحَدَّثَنِي خَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: فَإِنْ سَأَلِمَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ، أَخْبَرَنِي.

عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ مُلْبِداً<sup>(١)</sup>، يَقُولُ: «لَيْتَكَ اللَّهُمَّ! لَيْتَكَ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ، إِنْ الْحَمْدُ وَالنُّعْمَةُ لَكَ، وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ» لَا يَزِيدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ.

وَإِنْ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكَعُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ، أَهْلُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ<sup>(٢)</sup>.

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: كَانَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ يَهْلُ بِالْغُلَّالِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ، وَيَقُولُ: لَيْتَكَ اللَّهُمَّ! لَيْتَكَ، لَيْتَكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ لَيْتَكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ. (أخرجه البخاري: ١٥٤٠، ١٥٩١٥).

(١) قوله: ( سمعت رسول الله ﷺ يهل ملبداً ) فيه استحباب تليد الرأس قبل الإحرام وقد نص عليه الشافعي وأصحابنا وهو موافق للحديث الآخر في الذي خر عن بعيره فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً قال العلماء التليد صفر الرأس بالصمغ أو الخطمي وشبههما مما يضم الشعر ويلزق بعضه ببعض ويمتعه التمعط والقمل فيستحب لكونه أوفى به.

(٢) قوله: ( كان رسول الله ﷺ يركع بذوي الحليفة رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ أَهْلُ ) فيه استحباب صلاة الرَكَعَتَيْنِ عند إرادة الإحرام ويصليهما قبل الإحرام ويكونان نافلة هذا مذهبا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي وغيره عن الحسن البصري أنه استحَبَّ كونهما بعد صلاة قرص قال: لأنه روي أن هاتين الرَكَعَتَيْنِ كانتا صلاة الصبح والصواب ما قاله الجمهور وهو ظاهر الحديث قال أصحابنا وغيرهم من العلماء وهذه الصلاة سنة لو تركها فاته الفضيلة ولا إثم عليه ولا دم.

قال أصحابنا: فإن كان إحرامه في وقت من الأوقات المنهي فيها عن الصلاة لم يصلهما هذا هو المشهور وفيه وجه لبعض أصحابنا أنه يصليهما فيه لأن سببهما إرادة الإحرام وقد وجد ذلك وأما وقت الإحرام فستذكره في الباب بعده إن شاء الله تعالى.

٢٢- (١١٨٥) وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْسَرِيُّ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْيَمَامِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ (يَعْنِي ابْنَ عَمَارٍ) حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ.



(١) قوله عن عبيد بن جريح أنه قال لابن عمر: (رايتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها) إلى آخره قال المازري: يحتمل أن مراده لا يصنعها غيرك بجمعة وإن كان يصنع بعضها.

(٢) قوله: (رايتك لا تمس من الأركان إلا اليمانيين) ثم ذكر ابن عمر في جوابه أنه لم ير رسول الله ﷺ يمس إلا اليمانيين هما بتخفيف الياء هذه اللغة القصيدة المشهورة وحكى سيويه وغيره من الأئمة تشديدها في لغة قليلة والصحيح والتخفيف قالوا لأن نسبة إلى اليمن فحقه أن يقال اليماني وهو جائز فلما قالوا اليماني أبدلوا من إحدى ياءي النسب ألفاً فلو قالوا اليماني بالتشديد لزم منه الجمع بين البديل والمبدل والذين شددوها قالوا هذه الألف زائدة وقد تراد في النسب كما قالوا في النسب إلى صنعاً صنعاني فزادوا النون الثانية وإلى الري رازي فزادوا الزاي وإلى الرقة رقباني فزادوا النون والمراد بالركنين اليمانيين الركن اليماني والركن الذي فيه الحجر الأسود ويقال له العراقي لكونه إلى جهة العراق وقيل للذي قبله اليماني؛ لأنه إلى جهة اليمن ويقال لهما اليمانيان تغلياً لأحد الاسمين كما قالوا الأبوان للأب والأم والقمران للشمس والقمر والعمران لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ونظائره مشهورة فتارة يغلبون بالفضيلة كالأبوين وتارة بالخلف كالعمرين وتارة بغير ذلك وقد بسطته في تهذيب الأسماء واللغات.

قال العلماء: ويقال للركنين الآخرين اللذين يليان الحجر بكسر الحاء الشاميان لكونهما بجهة الشام قالوا: فاليمانيان باقيان على قواعد إبراهيم ﷺ بخلاف الشاميين فلهم لم يستلما واستلم اليمانيان لبقائهما على قواعد إبراهيم ﷺ ثم إن العراقي من اليمانيين اختص بفضيلة أخرى وهي الحجر الأسود فاخص لذللك مع الاستلام بتقبيله ووضع الجبهة عليه بخلاف اليماني والله أعلم.

قال القاضي: وقد اتفق أئمة الأمصار والفقهاء اليوم على أن الركنين الشاميين لا يستلman وإنما كان الخلاف في ذلك العصر الأول من بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب.

(٣) وقوله: (ورائك تلبس النعال السنية) وقال ابن عمر في جوابه: (وأما النعال السنية فإني رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التي ليس فيها شعر وتوضأ فيها وأنا أحب أن البسها) فقوله: البس وتلبس كله بفتح الباء وأما السنية فبكر السين وإسكان الباء الموحدة وقد أشار ابن عمر إلى تفسيرها بقوله التي ليس فيها شعر وهكذا قال جماعة أهل اللغة وأهل الغريب وأهل الحديث: إنها التي لا شعر فيها قالوا: وهي مشتقة من السبت بفتح السين وهو الحلق والإزالة ومنه قولهم سبت رأسه أي حلقه قال الهروي وقيل سميت بذلك لأنها اتبعت بالدباغ أي لانت يقال رطبة منبئة أي لينة قال أبو عمرو الشيباني: السبت كل جلد مدبوغ وقال أبو زيد: السبت جلود البقر مدبوعة كانت أو غير مدبوعة وقيل: هو نوع من الدباغ يقطع الشعر وقال ابن وهب: النعال السنية كانت سوداً لا شعر فيها قال القاضي: وهذا ظاهر كلام ابن عمر في قوله النعال التي ليس فيها شعر قال: وهذا لا يخالف ما سبق فقد تكون سوداً مدبوعة بالقرظ لا شعر فيها لأن بعض المدبوغات يبقى شعرها وبعضها لا يبقى قال: وكانت عادة

وثلاثاً كله ثابت والكثير أنه ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً وأما الإحرام بالحج فلم يتكرر وإنما جرى منه ﷺ مرة واحدة فلا يفعله إلا على أكمل وجوهه والله أعلم.

٢٤- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ (بِغْيَا) ابْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مَالِكٍ، قَالَ:

كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا قِيلَ لَهُ: الْإِحْرَامُ مِنَ التَّيْدَاءِ، قَالَ: التَّيْدَاءُ الَّتِي تَكْلِبُونَ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنَ عِنْدِ الشَّجَرَةِ، حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ.

### ٥- باب الإهلال من حيث تنبعت الراحلة<sup>(١)</sup>

(١) قوله في هذا الباب عن ابن عمر قال: (فلاني لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنبعت به راحلته) وقال في الحديث السابق: (ثم إذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذي الخليفة أهل) وفي الحديث الذي قبله: (كان إذا استوت به راحلته قائمة عند مسجد ذي الخليفة أهل) وفي رواية: (حين قام به بعيره) وفي رواية: (يهل حين تستوي به راحلته قائمة) هذه الروايات كلها متفقة في المعنى وابتنائها هو استواؤها قائمة وفيها دليل لمالك والشافعي والجمهور أن الأفضل أن يحرم إذا انبعت به راحلته وقال أبو حنيفة يحرم عقب الصلاة وهو جالس قبل ركوب دابته وقبل قيامه وهو قول ضعيف للشافعي وفيه حديث من رواية ابن عباس لكنه ضعيف وفيه أن التلبية لا تقدم على الإحرام.

٢٥- (١١٨٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ عُتَيْبِ ابْنِ جُرَيْجٍ:

أَنَّهُ قَالَ: لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعاً لَمْ أَر أَحَداً مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا<sup>(١)</sup>، قَالَ: مَا هُنَّ؟ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ! قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيِّينَ<sup>(٢)</sup>، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النِّعَالَ السِّنِّيَّةَ<sup>(٣)</sup>، وَرَأَيْتُكَ تَصْبِغُ بِالصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتُكَ، إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ، أَهَلَ النَّاسَ إِذَا رَأَاكَ الْهَلَالَ، وَلَمْ تُهَلِّلْ أَنْتَ حَتَّى يَكُونَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ: أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَر رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُ إِلَّا الْيَمَانِيِّينَ، وَأَمَّا النِّعَالُ السِّنِّيَّةُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النِّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ، وَتَوَضَّأَ فِيهَا<sup>(٤)</sup>، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا<sup>(٥)</sup>، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَصْبِغَ بِهَا، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَر رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ<sup>(٦)</sup>. (إخرجه البخاري: ١٦٦، ٥٨٥١، وسناني عند مسلم مختصراً باختلاف برقم: ١٢٦٧).



قصة الإهلال فإنه خالف رواية المقبري، فذكره بمعنى سوى وذكره إياه.

(١) قوله: (ابن قسيط) هو يزيد بن عبد الله بن قسيط بضاف مضمومة وسين مهملة مفتوحة وإسكان الياء.

٢٧- ( ) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا علي ابن مسهر، عن عبيد الله، عن نافع.

عن ابن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ إذا وضع رجله في الغرير<sup>(١)</sup>، واتبعت به راحلته قائمة، أهل من ذي الحليفة. (أخرجه البخاري: ٢٨٦٥).

(١) هو يفتح الغين المعجمة ثم راء ساكنة ثم زاي وهو ركاب كور البعير إذا كان من جلد أو خشب وقيل هو الكور مطلقاً كالركاب للرجل.

٢٨- ( ) وحدثني هارون ابن عبد الله، حدثنا حجاج ابن محمد، قال: قال ابن جريج، أخبرني صالح ابن كيسان، عن نافع.

عن ابن عمر، أنه كان يخبر؛ أن النبي ﷺ أهل حين استوت به ناقته قائمة. (أخرجه البخاري: ١٥٥٢).

٢٩- ( ) وحدثني خزيمة ابن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب؛ أن سالم ابن عبد الله أخبره.

أن عبد الله ابن عمر، قال: رأيت رسول الله ﷺ ركب راحلته بذي الحليفة، ثم يهل حين تستوي به قائمة. (أخرجه البخاري: ١٥١٤، ١٦٠٩).

#### ٦- باب الصلاة في مسجد ذي الحليفة

٣٠- (١١٨٨) وحدثني خزيمة ابن يحيى وأحمد ابن عيسى (قال أحمد: حدثنا، وقال خزيمة: أخبرنا ابن وهب)، أخبرني يونس، عن ابن شهاب؛ أن عبيد الله ابن عبد الله ابن عمر أخبره..

عن عبد الله ابن عمر، أنه قال: بات رسول الله ﷺ بذي الحليفة مبداً، وصلى في مسجدها<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: (بات رسول الله ﷺ بذي الحليفة مبداً وصلى في مسجدها) قال القاضي هو يفتح الميم وضمها والياء ساكنة فهما أي ابتدأ حجة ومبدأ منصوب على الظرف أي في ابتدائه وهو المبيت ليس من أعمال الحج ولا من سنة قال القاضي: لكن من فعله تاسياً بالنبي ﷺ فحسن والله أعلم.

العرب لباس النعال بشعرها غير مدبوغة وكانت المدبوغة تعمل بالطائف وغيره وإنما كان يلبسها أهل الرقمية كما قال شاعرهم:

نحلى نعال السبت ليس بشوام

قال القاضي: والسبب في جميع هذا مكسورة قال: والأصح عندي أن يكون اشتقاقها وإضافتها إلى السبت الذي هو الجلد المدبوغ أو إلى اللبافة لأن السبب مكسورة في نسبتها ولو كانت من السبت الذي هو الخلق كما قاله الأزهرى وغيره لكانت النبة سببة يفتح السين ولم يروها أحد في هذا الحديث ولا في غيره ولا في الشعر فيما علمت إلا بالكسر هذا كلام القاضي.

(٤) وتولى: (وتوضاً فيها) معناه يتوضأ ويلبسها ويرجلاه وطبائ. (٥) قوله: (ورأيتك تصبغ بالصفرة) وقال ابن عمر في جوابه: (وأما

الصفرة فإني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها) فأنا أحب أن أصبغ بها فقوله ﷺ: يصبغ وأصبغ بضم الباء وفتحها لغتان مشهورتان حكاهما الجوهري وغيره قال الإمام المازري قيل: المراد في هذا الحديث صبغ الشعر وقيل صبغ الثوب قال: والأشبه أن يكون صبغ الثياب لأنه أخبر أن النبي ﷺ صبغ ولم يغزل عنه ﷺ أنه صبغ شعره قال القاضي عياض هذا أظهر الوجهين وإلا فقد جاءت آثار عن ابن عمر بين فيها تصفير ابن عمر لحية واحتج بأن النبي ﷺ كان يصفر لحية بالورس والزعفران رواه أبو داود وذكر أيضاً في حديث آخر احتجاجه بأن النبي ﷺ كان يصبغ بها ثيابه حتى عماته.

(٦) قوله: (ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهل أنت حتى يكون يوم التروية) وقال ابن عمر في جوابه: (وأما الإهلال فإني لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنبث به راحلته) أما يوم التروية فبالثناء المشاة فوق وهو الثامن من ذي الحجة سمي بذلك لأن الناس كانوا يترؤون فيه من الماء أي يحملونه معهم من مكة إلى عرفات ليستعملوه في الشرب وغيره وأما فقه المسألة فقال المازري: أجابه ابن عمر بضرب من القياس حيث لم يتمكن من الاستدلال بنفس فعل رسول الله ﷺ على المسألة بعينها فاستدل بما في معناه ووجه قياسه أن النبي ﷺ إنما أحرم عند الشروع في أعمال الحج والذهاب إليه فاخر ابن عمر الإحرام إلى حال شروعه في الحج وتوجهه إليه وهو يوم التروية فلهذا يخرجون من مكة إلى منى ووافق ابن عمر على هذا الشافعي وأصحابه وبعض أصحاب مالك وغيرهم وقال آخرون: الأفضل أن يحرم من أول ذي الحجة ونقله القاضي عن أكثر الصحابة والعلماء والخلاف في الاستحباب وكل منهما جائز بالإجماع والله أعلم.

٢٦- ( ) حدثني هارون ابن سعيد الأنلي، حدثنا ابن وهب، حدثني أبو صخر، عن ابن قسيط<sup>(١)</sup>، عن عبيد ابن جريج، قال:

حججت مع عبد الله ابن عمر ابن الخطاب، بين حج وعمره، بيني عشرة مرة، فقلت: يا أبا عبد الرحمن! لقد رأيت منك أربع خصال، وساق الحديث، بهذا المعنى إلا في



## ٧- باب الطيب للمحرم عند الإحرام

٣١-(١١٨٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ، وَلِجَلِّهِ<sup>(١)</sup> قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنِّبْتِ<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>.

(١) وقولها: (حلله) دليل على أنه حصل له تحلل وفي الحج تحللان يحصلان بثلاثة أشياء رمي جرة العقبة والحلق وطواف الإفاضة مع سعيه أن لم يكن سعى عقب طواف القدوم فإذا فعل الثلاثة حصل التحللان وإذا فعل اثنين حصل التحلل الأول أي اثنين كانا ويعمل بالتحلل الأول جميع المحرمات إلا الاستمتاع بالنساء فإنه لا يحل إلا بالثاني وقيل يباح منهن غير الجماع بالتحلل الأول وهو قول بعض أصحابنا وللشافعي قول: أنه لا يحل بالأول إلا اللبس والحلق وقلم الأظفار والصواب ما سبق والله أعلم

(٢) وأما قولها: (ولحله قبل أن يطوف) فالمراد به طواف الإفاضة فيه دلالة لاستباحة الطيب بعد رمي جرة العقبة والحلق وقبل الطواف وهذا مذهب الشافعي والعلماء كافة إلا مالكا كرهه قبل طواف الإفاضة وهو محجوج بهذا الحديث.

(٣) قولها: (طيبت رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم وحلله قبل أن يطوف بالنبت) ضبطوا لحرمه بضم الحاء وكسرها وقد سبق بيته في شرح مقدمة مسلم والضم أكثر ولم يذكر الحروي وآخرون غيره وأنكر ثابت الضم على المحدثين وقال: الصواب الكسر والمراد بحرمه الإحرام بالحج وفيه دلالة على استحباب الطيب عند لراة الإحرام وأنه لا بأس باستنائه بعد الإحرام وإنما يحرم ابتناؤه في الإحرام وهذا مذهبنا وبه قال خلافتي من الصحابة والتابعين وجهاب المحدثين والفقهاء منهم سعد بن أبي وقاص وابن عباس وابن الزبير ومعاوية وعائشة وأم حبيبة وأبو حنيفة والثوري وأبو يوسف وأحمد وداود وغيرهم وقال آخرون بمنعه منهم الزهري ومالك وعبد بن الحسن وحكي أيضاً عن جماعة من الصحابة والتابعين.

قال القاضي: وتناول هؤلاء حديث عائشة هذا على أنه تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطيب قبل الإحرام ويؤيد هذا قولها في الرواية الأخرى طيب رسول الله ﷺ عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرماً فظاهره أنه إنما تطيب لبشرة نسائه ثم زال بالفسل بعده لا سيما وقد نقل أنه كان يظهر من كل واحدة قبل الأخرى ولا يبقى مع ذلك ويكون قولها ثم أصبح يتضح طيباً أي قبل غسله وقد سبق في رواية لمسلم أن ذلك الطيب كان ذرة وهي عما يذهب الغسل قال: وقولها (كأنني أنظر إلى ويبص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم) المراد به أنه لا جرمه هذا كلام القاضي ولا يوافق عليه بل الصواب ما قاله الجمهور أن الطيب مستحب للإحرام لقولها طيبته لحرمه وهذا ظاهر في أن الطيب.

للإحرام لا للنساء وبعضه قولها كأنني أنظر إلى ويبص الطيب والتاويل الذي قاله القاضي غير مقبول لمخالفته الظاهر بلا دليل يجعلنا عليه.

٣٢-( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيْ لِحُرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ، وَلِجَلِّهِ<sup>(١)</sup> حِينَ أَحَلَّ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنِّبْتِ<sup>(٢)</sup>.

(١) وقولها: (حلله) دليل على أنه حصل له تحلل وفي الحج تحللان يحصلان بثلاثة أشياء رمي جرة العقبة والحلق وطواف الإفاضة مع سعيه أن لم يكن سعى عقب طواف القدوم فإذا فعل الثلاثة حصل التحللان وإذا فعل اثنين حصل التحلل الأول أي اثنين كانا ويعمل بالتحلل الأول جميع المحرمات إلا الاستمتاع بالنساء فإنه لا يحل إلا بالثاني وقيل يباح منهن غير الجماع بالتحلل الأول وهو قول بعض أصحابنا وللشافعي قول: أنه لا يحل بالأول إلا اللبس والحلق وقلم الأظفار والصواب ما سبق والله أعلم.

(٢) فيه تصريح بأن التحلل الأول يحصل بعد رمي جرة العقبة والحلق قبل الطواف وهذا متفق عليه.

٣٣-( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِأَحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ، وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنِّبْتِ. (أخرجه البخاري: ١٥٣٩، ١٧٥٤، ٥٩٢٢).

٣٤-( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِجَلِّهِ وَلِحُرْمِهِ.

٣٥-( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قال عبد: أَخْبَرَنَا، وقال ابن حاتم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُرْوَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ وَالْقَاسِمَ.

يُخْبِرَانِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيْ بِفَرَسَةٍ<sup>(١)</sup> فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، لِلْجَلِّ وَالْإِحْرَامِ. (أخرجه البخاري: ٥٩٣٠).

(١) هي بفتح الذال المعجمة وهي قناب قصب طيب يجاء به من الهند.

٣٦-( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قال زهير: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا حُثَمَانُ ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ



أيوه، قال:

الأغمش، عن إبراهيم، عن الأسود.

سَأَلْتُ عَائِشَةَ، بِأَيِّ شَيْءٍ طَيَّبَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ حُرْمِهِ؟ قَالَتْ: بِطَائِبِ الطَّيِّبِ. [إخرجه البخاري: ٥٩٧٨].

وَعَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَكَأَنِّي أَنْظُرُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ.

٣٧- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ.

٤٢- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ، عَنْ الْأَسْوَدِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِطَائِبٍ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، ثُمَّ يُحْرِمَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَمَا أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحْرِمٌ. [إخرجه البخاري: ٥٩٧٢].

٣٨- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ، عَنْ أُمِّهِ.

٤٣- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِقْوَلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ حِينَ أَخْرَمَ، وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُبَيِّضَ، بِطَائِبٍ مَا وَجَدْتُ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَأَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحْرِمٌ.

٣٩- (١١٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ ابْنِ مَنْصُورٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَخَلْفُ ابْنِ هِشَامٍ وَفَتِيَّةُ ابْنِ سَعِيدٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ)، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ.

٤٤- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ (وَهُوَ السُّلَوِيُّ)، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ يُوسُفَ (وَهُوَ ابْنُ إِسْحَاقَ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّحِيِّ)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعَ ابْنَ الْأَسْوَدِ، يَذْكُرُ، عَنْ أَبِيهِ..

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانِي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ..

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، يَتَطَيَّبُ بِطَائِبٍ مَا يَجِدُ، ثُمَّ أَرَى وَبِصَ اللُّغَنِ فِي رَأْسِهِ وَلَحْيَيْهِ، بَعْدَ ذَلِكَ.

وَلَمْ يَقُلْ خَلْفٌ: وَهُوَ مُحْرِمٌ وَلَكِنَّهُ قَالَ: وَذَلِكَ طَيْبٌ [إخرجه البخاري: ٢٧١، ١٥٣٧، ٥٩١٨].

٤٥- ( ) حَدَّثَنَا فَتِيَّةُ ابْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنْ الْحَسَنِ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ الْأَسْوَدِ، قَالَ:

٤٠- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ)، عَنْ الْأَغْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: كَانِي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الْمُسْكِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحْرِمٌ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَهْلُ.

٤٥- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ ابْنُ مَخْلَدٍ أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا سَقِيَانُ، عَنْ الْحَسَنِ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

(١) قولها: (وبص الطيب في مفرقه) الوبص السبرق واللمعان والمفرق بفتح الميم وكسر الراء.

٤٦- (١١٩١) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ ابْنُ مَنِيعٍ وَيَعْقُوبُ الدُّوزِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ.

٤١- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَغْمَشُ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَوْمَ النَّحْرِ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، بِطَيْبٍ فِيهِ مِسْكٌ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانِي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَلْبِي.

٤٧- (١١٩٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ مَنْصُورٍ وَأَبُو كَامِلٍ،

٤١- ( ) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ، حَدَّثَنَا

جميعاً، عن أبي عوانة.

### ٨- باب تحريم الصيد للمحرم

٥٠- (١١٩٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

عَنْ الصَّعْبِ ابْنِ جَنَافَةَ<sup>(١)</sup> اللَّيْثِي؛ أَنَّهُ أَمَدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمَاراً وَحْشِيّاً<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ بِالْأَنْوَاعِ (أَوْ بِوَدَانِ)<sup>(٣)</sup> فَرْدَةٌ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَلَمَّا أَنْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ، قَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ، إِلَّا أَنَا حُرْمٌ»<sup>(٤)</sup>». أخرجه البخاري: (١٨٢٥)، ٢٥٧٣، ٢٥٩٦، ٣٠١٢، وسأني عند مسلم بقطعة لم ترد في هذه الطريق برقم: (١٧٤٥).

(١) هو بجم مفتوحة ثم ثاء مثناة مشددة.

(٢) وترجم له البخاري باب إذا أمدي للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل ثم رواه باسناده وقال في روايته: حماراً وحشياً وحكي هذا التأويل أيضاً عن مالك وغيره وهو تأويل باطل وهذه الطرق التي ذكرها مسلم صريحة في أنه مذبح وأنه إنما أمدي بعض لحم صيد لا كله واتفق العلماء على تحريم الاصطياد على المحرم وقال الشافعي وآخرون: يحرم عليه ثلثك الصيد للبيع والهبة ونحوهما وفي ملكه إياه بالارث خلاف وأما لحم الصيد فإن صاده أو صيد له فهو حرام سواء صيد له بإذنه أم بغير إذنه فإن صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم ثم أمدي من لحمه للمحرم أو باعه لم يحرم عليه هذا مذهبا وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة: لا يحرم عليه ما صيد له بغير إعانة منه وقالت طائفة: لا يحل له لحم الصيد أصلاً سواء صاده أو صاده غيره له أو لم يقصده فيحرم مطلقاً حكاه القاضي عياض عن علي وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم لقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمَّتْ حُرْمَتُهُ﴾ قالوا: المراد بالصيد المصيد ولظاهر حديث الصعب بن جاشمة فإن النبي ﷺ رده وعلل رده بأنه محرم ولم يقل لانك صدته لنا.

واحتج الشافعي وموافقه بحديث أبي قتادة المذكور في صحيح مسلم بعد هذا؛ فإن النبي ﷺ قال في الصيد الذي صاده أبو قتادة وهو حلال قال للمحرمين: ( هو حلال فكلوا) وفي الرواية الأخرى قال: ( فهل معكم منه شيء) قالوا معنا رجله فأخذها رسول الله ﷺ فأكلمها وفي سنن أبي داود والترمذي والسناني عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال: ( صيد البر لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم) هكذا الرواية يصاد بالالف وهي جائرة على لغة ومنه قول الشاعر:

ألم يسألك والأنباء تسمى

قال أصحابنا: يجب الجمع بين هذه الأحاديث وحديث جابر هذا صريح في الفرق وهو ظاهر في الدلالة للشافعي وموافقه ورد لما قاله أهل المذهبين الآخرين ويحمل حديث أبي قتادة على أنه لم يقصدهم باصطياده وحديث الصعب أنه قصدهم باصطياده ونحمل الآية الكريمة على الاصطياد وعلى لحم ما صيد للمحرم للأحاديث المذكورة المبينة للمراد من الآية وأما

قال سعيد: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْمُثَنَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ، عَنِ الرَّجُلِ يَتَطَيَّبُ ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا؟ فَقَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرِمًا أَنْضَخُ طَيْبًا، لَأَنْ أَطْلُبَ بِقَطْرَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ، فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرِمًا أَنْضَخُ طَيْبًا، لَأَنْ أَطْلُبَ بِقَطْرَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ إِخْرَامِهِ، ثُمَّ طَافَ فِي نِسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا. أخرجه البخاري: (٢٦٧)، (٢٧٠).

٤٨- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يعني ابن الحارث)، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْمُثَنَّبِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا يَنْضَخُ طَيْبًا<sup>(٢)</sup>.

(١) قولها: ( ثم يطوف على نسائه) قد يقال: قد قال الفقهاء أقل القسم ليلة لكل امرأة فكيف طاف على الجميع في ليلة واحدة؟ وجوابه من وجهين أحدهما أن هذا كان برضا من ولا خلاف في جوازه برضا من كيف كان والثاني أن القسم في حق النبي ﷺ هل كان واجباً في الدوام فيه خلاف لأصحابنا قال أبو سعيد الاصطخري لم يكن واجباً وإنما كان يقسم بالسوية ويقرب بينهم تكرماً وتبرعاً لا وجوباً وقال الأكثرون كان واجباً فعلى قول الاصطخري لا إشكال والله أعلم.

(٢) وقولها: ( ينضخ طيباً) كله بالخاء المعجمة أي يفسر منه الطيب ومنه قوله ( تعالى: ﴿عَيْنَانِ نَضَاجَتَانِ﴾ هذا هو المشهور أنه بالخاء المعجمة ولم يذكر القاضي غيره وضبطه بعضهم بالخاء المهملة وهما متقاربان في المعنى قال القاضي قبل النضخ بالمعجمة أقل من النضج بالمهملة وقيل عكسه وهو أشهر وأكثر.

٤٩- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مِسْعَرٍ وَمُسْقِيَانٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْمُثَنَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: لَأَنْ أَصْبِحَ مُطَلِّبًا بِقَطْرَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرِمًا أَنْضَخُ طَيْبًا، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَأَخْبَرْتُهَا بِقَوْلِهِ، فَقَالَتْ: طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ فِي نِسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا.



قولهم في حديث الصب أنه ﷺ علل بأنه عرم فلا يمنع كونه صيد له لأنه إنما يحرم الصيد على الإنسان إذا صيد له بشرط أنه عرم فبين الشرط الذي يحرم به.

(٣) قوله: ( وهو بالأبواء أو بordan) أما الأبواء فبفتح الهمزة وإسكان الموحدة وبالماء بفتح الواو وتشديد الدال المهملة وهما مكانان بين مكة والمدينة.

(٤) قوله: ( إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم) هو بفتح الهمزة من أنا حرم وحرّم بضم الحاء والراء أي عرمون قال القاضي عياض رحمه الله تعالى رواية المحدثين في هذا الحديث لم نرده بفتح الدال قال: وانكره عققو شيوخنا من أهل العربية وقالوا هذا غلط من الرواة وصوابه ضم الدال قال ووجدته بخط بعض الأسياف بضم الدال وهو الصواب عندهم على مذنب سيويه في مثل هذا من المضاعف إذا دخلت عليه الهاء أن يضم ما قبلها في الأمر ونحوه من الجزوم مراعاة للواو والتي توجبها ضمة الهاء بعدها لخفض الهاء فكان ما قبلها ولى الواو ولا يكون ما قبل الواو إلا مضموماً هذا في الذكر وأما المؤنث مثل ردها وجبها فمفتوح الدال ونظائرها مراعاة للألف هذا آخر كلام القاضي فأما ردها ونظائرها من المؤنث فتمتحة الهاء لازمة بالاتفاق ولما رده ونحوه للمذكر ففيه ثلاثة أوجه أفصحها وجوب الضم كما ذكره القاضي والثاني: الكسر وهو ضعيف والثالث: الفتح وهو أضعف منه ومن ذكره ثعلب في الفصح لكن غلطوه لكونه أوهم فصاحته ولم يبه على ضعفه.

(٥) قوله ﷺ: ( إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم) فيه جواز قبول الهدية للنبي ﷺ بخلاف الصدقة وفيه أنه يستحب لمن امتنع من قبل هدية ونحوها لعذر أن يعتذر بذلك إلى المهدي تطبيقاً لقوله.

٥١- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ وَقُتَيْبَةُ جَمِيعاً عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح) ..

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُصَيْنٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ.

كُلُّهُمْ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَهْدَيْتُ لَهُ جِمَارَ وَخْشٍ كَمَا قَالَ مَالِكٌ.

وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَصَالِحٍ أَنَّ الصُّعْبُ ابْنَ جَثَامَةَ أَخْبَرَهُ.

٥٢- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِذُ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ أَهْدَيْتُ لَهُ مِنْ لَحْمِ جِمَارٍ وَخْشٍ.

٥٣- (١١٩٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ ابْنِ

أَبِي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَهْدَى الصُّعْبُ ابْنَ جَثَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ جِمَارَ وَخْشٍ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: «لَوْلَا أَنَا مُحَرَّمُونَ لَقَبَلْنَاهُ مِنْكَ».

٥٤- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ ابْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ مَنْصُوراً يُحَدِّثُ عَنْ الْحَكَمِ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ (ح).

وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ جَمِيعاً عَنْ حَبِيبٍ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةٍ مَنْصُورٍ عَنْ الْحَكَمِ: أَهْدَى الصُّعْبُ ابْنَ جَثَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ جِمَارٍ وَخْشٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ: عَجَزَ جِمَارٍ وَخْشٍ يَقْطُرُ دَمًا.

وَفِي رِوَايَةٍ شُعْبَةَ عَنْ حَبِيبٍ: أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ شِقَ جِمَارٍ وَخْشٍ فَرَدَّهُ.

٥٥- (١١٩٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ ابْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ زَيْدُ ابْنُ أَرْقَمَ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَذْكِرُهُ، كَيْفَ أَخْبَرْتَنِي، عَنْ لَحْمِ صَيْدٍ أَهْدَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حَرَامٌ؟ قَالَ قَالَ: أَهْدَيْتُ لَهُ عُضْوً مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ فَرَدَّهُ فَقَالَ: «إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ، إِنَّا حَرَمٌ».

٥٦- (١١٩٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ صَالِحِ ابْنِ كَيْسَانَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا صَالِحُ ابْنِ كَيْسَانَ قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ يَقُولُ:

سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْقَاخَةِ<sup>(١)</sup>، فَمِنَا الْمُحَرَّمُ وَمِنَا غَيْرُ الْمُحَرَّمِ<sup>(٢)</sup>، إِذْ بَصُرْتُ بِأَصْحَابِي يَتَرَاءُونَ شَيْئًا، فَظَنَرْتُ فَإِذَا جِمَارٌ وَخْشٌ<sup>(٣)</sup>، فَأَسْرَجْتُ فَرَسِي وَأَخَذْتُ رُمْحِي، ثُمَّ رَكِبْتُ، فَسَقَطَ مِنِّي

سَوَاطِي، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي، وَكَانُوا مُحْرِمِينَ: نَأْوِلُونِي السَّوْطَ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ لَا نَعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ<sup>(١)</sup>، فَتَزَلْتُ قَتَاؤَتَهُ، ثُمَّ رَكِبْتُ، فَأَذْرَكْتُ الْجِمَارَ مِنْ خَلْفِي وَهُوَ وَزَاءُ أَكْمَةٍ، فَطَعَنْتُهُ بِرُمْحِي فَعَقَرْتُهُ، فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: كُلُّوهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَأْكُلُوهُ<sup>(٢)</sup>، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَانَةً، فَحَرَكْتُ فَرَسِي فَأَذْرَكْتُهُ، فَقَالَ: «هُوَ حَلَالٌ، فَكُلُوهُ»<sup>(٣)</sup>. (أخرجه البخاري: ١٨٢٢، ٢٩١٤، ٥٤٩٠، ٥٤٩٢).

(١) القاحة بالقاف وبالحاء المهملة المخففة هذا هو الصواب المعروف في جميع الكتب والذي قاله العلماء من كل طائفة قال القاضي: كذا قيدا الناس كلهم قال ورواه بعضهم عن البخاري بالقاف وهو وهم والصواب القاف وهو واد على نحو ميل من السقيا وعلى ثلاث مراحل من المدينة.

(٢) قوله: (فما المحرم وما غير المحرم) قد يقال كيف كان أبو قتادة وغيره منهم غير محرمين وقد جاوزوا ميقات المدينة وقد تقرر أن من أراد حجاً أو عمرة لا يجوز له عبادة الميقات غير محرم؟ قال القاضي في جواب هذا: قيل: إن المواقيت لم تكن وقت بعد وقيل: لأن النبي ﷺ بعث أبا قتادة ورفقته لكشف عدو لهم بجهة الساحل كما ذكره مسلم في الرواية الأخرى وقيل: إنه لم يكن خرج مع النبي ﷺ من المدينة بل بعثه أهل المدينة بعد ذلك إلى النبي ﷺ ليلمسه أن بعض العرب يقصدون الإغارة على المدينة وقيل: أنه خرج معهم ولكنه لم يجر حجاً ولا عمرة قال القاضي: وهذا بعيد والله أعلم.

(٣) قوله: (فلما صار وحش) وكذا ذكر في أكثر الروايات حمار وحش وفي رواية أبي كامل الجملودي: (إذ راوا حراً وحشاً فحمل عليها أبو قتادة فمقر منها أثاناً فأكلا من لحمها) فهذه الرواية تبين أن الحمار في أكثر الروايات المراد به اثني وهي الأتان وصيبت حماراً مجازاً.

(٤) هذا ظاهر في الدلالة على تحريم الإشارة والإعانة ممن المحرم في قتل الصيد وكذلك الدلالة عليه وكل سبب وفيه دليل للجمهور على أبي حنيفة في قوله: لا تحل الإعانة من المحرم إلا إذا لم يمكن اصطیاده ببلونها.

(٥) قوله: (فقال: بعضهم كلوه وقال: بعضهم لا تأكلوه) ثم قال: فقال النبي ﷺ: «هو حلال فكلوه فيه» دليل على جواز الاجتهاد في مسائل الفروع والاختلاف فيها والله أعلم.

(٦) قوله ﷺ: (هو حلال فكلوه) صريح في أن الحلال إذا صاد صيداً ولم يكن من المحرم إعانة ولا إشارة ولا دالة عليه حل للمحرم أكله وقد سبق أن هذا منسوب الشافعي والأكثرين.

٥٧- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ.

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ

(١) قوله: (فقال إنما هي طعمة) هي الطاء أي طعام.

٥٨- ( ) وَحَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، فِي جِمَارِ الْوَحْشِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ.

غَيْرَ أَنِّي فِي حَدِيثِ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمٍ شَيْءٍ؟»<sup>(١)</sup>. (أخرجه البخاري: ٢٥٧٠، ٥٤٠٧، ٢٩١٤، ٥٤٩١).

(١) قوله ﷺ: (هل معكم من لحمه شيء) وفي الرواية الأخرى: (هل معكم منه شيء) قالوا معنا رجله فأخذها رسول الله ﷺ فأكلها إنما أخذها وأكلها تطبيقاً لقلوبهم في إباحته ومبالغة في إزالة الشك والشبهة عنهم بحصول الاختلاف بينهم فيه قبل ذلك.

٥٩- ( ) وَحَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مِسْمَارٍ السُّلَمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ:

أَنْطَلَقْتُ أَبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ يُحْرَمِ، وَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ عَدَوْا بِغَيْفَةٍ»، فَأَنْطَلَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَتَيْبَةُ لَنَا مَعَ أَصْحَابِهِ، يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ<sup>(١)</sup>، إِذْ نَظَرْتُ فَلِذَا أَنَا بِجِمَارٍ وَحْشٍ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ، فَطَعَنْتُهُ فَأَتَيْتُهُ، فَاسْتَمْتَهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُعِينُونِي، فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهِ، وَخَشِينَا أَنْ نَقْطَعَ، فَأَنْطَلَقْتُ أطلبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْفَعُ فَرَسِي (أَرْفَعُ فَرَسِي) شَأَوًا<sup>(٢)</sup> وَآمِيرُ شَأَوًا، فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: ابْنَ لَقَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: تَرَكْتُهُ بِتَحْنٍ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ قَائِلُ السَّقِيَا<sup>(٤)</sup>، فَلَحِقْتُهُ<sup>(٥)</sup>، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَصْحَابَكَ يَقْرَءُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ، وَإِنَّهُمْ قَدْ خَشَوْا أَنْ يُقْتَطِعُوا دُونَكَ، أَنْتَظِرُهُمْ، فَأَنْتَظِرُهُمْ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَدْتُ وَمَعِيَ مِنْهُ فَاضِلَةٌ<sup>(٦)</sup>، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّوهُ». وَهُمْ مُحْرِمُونَ. (أخرجه البخاري: ١٨٢١، ١٨٢٢، ٤١٤٩).



قال: فَصَرَفَ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ، فَقَالَ: «خَلُّوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى تَلْقَوْنِي». قَالَ: فَأَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا قِيلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، «أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ، إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُحْرَمْ، فَيَسْتَمِا هُم يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَتْ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَنْثَى، فَزَلُّوا فَكَلُّوا مِنْ لَحْمِهَا، قَالَ فَقَالُوا: أَكَلْنَا لَحْمًا وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ، قَالَ: فَحَمَلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْأَنْثَى، فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا أَحْرَمَيْنَا، وَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمْ، فَزَيْنَا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَتْ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَنْثَى، فَزَلْنَا فَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا، فَقُلْنَا: نَأْكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ! فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا، فَقَالَ: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟» قَالَ قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَكَلُّوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا». [أخرجه البخاري: ١٨٢٤].

٦١- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح).

وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ، حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ عَنْ شَيْبَانَ جَمِيعًا، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

فِي رِوَايَةِ شَيْبَانَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمِنَكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟».

وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ: «أَشْرَرْتُمْ أَوْ أَعْتَمْتُمْ أَوْ أَصَدَنْتُمْ؟» قَالَ شُعْبَةُ: لَا أَذْرِي، قَالَ «أَعْتَمْتُمْ» أَوْ «أَصَدَنْتُمْ».

(١) قوله ﷺ: ( أشرتم أو أعتمت أو أصدتم ) روي بتشديد الصاد وتخفيفها وروي صدم قال القاضي: رويناه بالتخفيف في أصدتم ومعناه أمرتم بالصيد أو جعلتم من يصيده وقيل معناه أشرتم الصيد من موضعه يقال أصدلت الصيد تخفف أي أثرته قال وهو أولى من رواية من رواه صدم أو أصدتم بالتشديد لأنه ﷺ قد علم أنهم لم يصيدوا وإنما سألوهم عما صاد غيرهم والله أعلم.

٦٢- ( ) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ)، أَخْبَرَنِي يَحْيَى، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ.

أَنْ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ، قَالَ: فَأَهْلُوا بِعُمَرَةَ، غَيْرِي، قَالَ: فَاصْطَلَدْتُ حِمَارَ وَحْشٍ، فَاطْعَمْتُ أَصْحَابِي وَهُمْ مُحْرَمُونَ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) وأما: ( غيقة ) فهي بئتين معجمة مفتوحة ثم ياء مشاة من تحت ساكنة ثم قاف مفتوحة وهي موضع من بلاد بني غفار بين مكة والمدينة قال القاضي: وقيل هي بئر ماء لبني ثعلبة.

(٢) هكذا وقع في جميع نسخ بلادنا يضحك إلي بتشديد الياء قال القاضي: هذا خطأ وتصحيح ووقع في رواية بعض الرواة عن مسلم والصواب يضحك إلي بعض فاسقط لفظه بعض والصواب إثباتها كما هو مشهور في باقي الروايات لأنهم لو ضحكوا إليه لكانت إشارة منهم وقد قالوا إنهم لم يمشروا إليه قلت لا يمكن رد هذه الرواية فقد صحت هي والرواية الأخرى وليس في واحدة منهما دلالة ولا إشارة إلى الصيد فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة قال العلماء وإنما ضحكوا تعجباً من عروض الصيد ولا قدرة لهم عليه لمعهم منه والله أعلم.

(٣) قوله: ( أرفع فرسي شأواً وأسير شأواً ) هو بالشين المعجمة مهموز والشاو الطلق والغاية ومعناه أركضه شليداً وقتاً وأسوقه بسهولة وقتاً.

(٤) ( وتعن ) المذكورة في هذا الحديث هي عين ماء هناك على ثلاثة أميال من السقيا وهي بناء مشاة فوق مكسورة ومفتوحة ثم عين مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون قال القاضي عياض هي بكسر التاء وفتحها قال: وروايتنا عن الأكثرين بالكسر قال: وكذا قبلها البكري في معجمه قال القاضي ويلقي عن أبي ذر الهروي أنه قال: سمعت العرب تقولها بضم التاء وفتح العين وكسر الهاء وهذا ضعيف.

(٥) ( والسقيا ) بضم السين المهملة وإسكان القاف ومعناها ياء مشاة من تحت وهي مقصورة وهي قرية جامعة بين مكة والمدينة من أعمال الفرع بضم الفاء وإسكان الراء وبالعين المهملة والأبواء وودان قرينتان من أعمال الفرع أيضاً.

(٦) قوله: ( فقلت أين لقيت رسول الله ﷺ قال: تركته بتعن وهو قاتل السقيا ) أما غيقة والسقيا وتعن فسبق ضبطهن وبيانهن وقوله ﷺ: قاتل روي بوجهين: أحدهما وأشهرهما قاتل بهمة بين الألف واللام من القيلولة ومعناه تركته بتعن وفي عزمه أن يقل بالسقيا ومعنى قاتل سيقيل ولم يذكر القاضي في شرح مسلم وصاحب المطالع والجمهور غير هذا بمعناه والوجه الثاني أنه قابل بالباء الموحدة وهو ضعيف وغريب وكأنه تصحيف وأن صح تعن موضع مقابل للسقيا.

(٧) قوله: ( يا رسول الله إني أصدتم ومعني منه فاضلة ) هكذا هو في بعض النسخ وهو بفتح الصاد المخففة والضمير في منه يعود على الصيد المحذوف الذي دل عليه أصدت ويقال بتشديد الصاد وفي بعض النسخ صلت وفي بعضها اصطدت وكله صحيح.

٦٠- ( ) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا، وَخَرَجْنَا مَعَهُ،

فَأَنبَأَهُ أَنَّ عَيْنَنَا مِنْ لَحْمِهِ فَاضِلَةٌ، فَقَالَ: «كُلُّوهُ». وَهُمْ مُحْرِمُونَ.

(١) وقوله في الحية: ( تقتل بصغير لها) هو بضم الصاد أي بمذلة وإهانة.

٦٧- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غَدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «خَمْسٌ فَوَاسِقٌ» يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحُدْيَا<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: ( خمس فواسق) وهو بتوئين خمس وقوله يقتل خمس فواسق باضفة خمس لا بتوينه.

(٢) قوله ﷺ: ( خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب الأبقع والفأرة والكلب العقور والحديا) وفي رواية: ( الحداة) وفي رواية: (العقرب بدل الحية) وفي الرواية الأولى أربع بخذف الحية والعقرب فالمنصوص عليه التوافق جماهير العلماء على جواز قتلهن في الحل والحرم والإحرام واتفقوا على أنه يجوز للمحرم أن يقتل ما في معانهن ثم اختلفوا في المعنى فهن وما يكون في معانهن فقال الشافعي: المعنى في جواز قتلهن كونهن مما لا يؤكل وكل ما لا يؤكل ولا هو متولد من مأكول وغيره فقتله جائز للمحرم ولا فدية عليه وقال مالك المعنى فهن كونهن مؤذيات فكل مؤذ يجوز للمحرم قتله وما لا فلا واختلف العلماء في المراء بالكلب العقور فقل هو الكلب المعروف وقيل كل ما يفترس لأن كل مفترس من السباع يسمى كلباً عقوراً في اللغة. وأما تسمية هذه المذكورات فواسق فصحيحة جارية على وفق اللغة وأصل الفسق في كلام العرب الخروج وسمي الرجل الفاسق لخروجه عن أمر الله تعالى وطاعته فسميت هذه فواسق لخروجها بالإيذاء والافساد عن طريق معظم الدواب وقيل لخروجها عن حكم الحيوان في تحريم قتله في الحرم والإحرام وقيل فيها لأقوال أخر ضعيفة لا نعتبها وأما الغراب الأبقع فهو الذي في ظهره وبطنه بياض وحكى الساجي عن النخعي أنه لا يجوز للمحرم قتل الفأرة وحكى غيره عن علي ومجاهد أنه لا يقتل الغراب ولكن يرمى وليس بصحيح عن علي واتفق العلماء على جواز قتل الكلب العقور للمحرم والحلال في الحل والحرم واختلفوا في المراء به فقل هذا الكلب المعروف خاصة حكاه القاضي عن الأوزاعي وأبي حنيفة والحسن بن صالح والحقوا به الدنب وحمل زفر معنى الكلب على الذئب وحده.

وقال جمهور العلماء: ليس المراد بالكلب العقور تخصيص هذا الكلب المعروف بل المراد هو كل عاد مفترس غالباً كالسبع والثعلب والنمير والفهد ونحوها وهذا قول زيد بن أسلم وصفيان الثوري وابن عينة والشافعي وأحمد وغيرهم وحكاه القاضي عياض عنهم وعن جمهور العلماء ومعنى

٦٣- ( ) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سَلِيمَانَ النَّعْمَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ مُحْرِمُونَ، وَأَبُو قَتَادَةَ مُجَلٌّ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

وَقِيهِ: فَقَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟». قَالُوا: مَعَنَا رَجُلُهُ، قَالَ: فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلَهَا. (إخرجه البخاري: ٢٨٥٤، ٥٤٠٦، ٥٤٠٧).

٦٤- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ (ح).

وَحَدَّثَنَا قَتِيبَةُ وَإِسْحَاقُ، عَنْ جَرِيرٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ الْغَزِيرِ بْنِ زُفَيْعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ:

كَانَ أَبُو قَتَادَةَ فِي تَقَرٍّ مُحْرِمِينَ، وَأَبُو قَتَادَةَ مُجَلٌّ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ. وَقِيهِ: قَالَ: «هَلْ أَتَاكَ إِلَيْكَ إِنْسَانٌ مِنْكُمْ أَوْ أَمْرَةٌ بِشَيْءٍ؟». قَالُوا: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «فَكُلُّوهُ».

١٦٥- (١١٩٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَنَحْنُ حُرَمٌ، فَأَهْدَيْتُ لَهُ طَيْرًا، وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ، فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ، وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ، فَلَمَّا اسْتَبْقَظَ طَلْحَةُ وَفُقَ مَنْ أَكَلَهُ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ: أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) قوله: ( فلما استبقت طلحة وفق من أكله) معناه صوبه والله اعلم.

## ٩- باب مَا يَنْدُبُ لِلْمَحْرَمِ وَغَيْرِهِ قَتْلُهُ مِنَ الذُّوَابِ

### في النحل والحرم

٦٦- (١١٩٨) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْبَلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ ابْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ ابْنَ مِقْسَمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ ابْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ:

سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَرْبَعٌ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ، يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحِدَاةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». قَالَ فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ:



وقال ابن أبي عمير في روايته: «فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ». (وسأني بعد الحديث: ١٧٠٠).

(١) قوله ﷺ في رواية زهير: (حس لا جناح على من قتلهن في الحرم والإحرام) اختلفوا في ضبط الحرم هنا ف ضبطه جماعة من المحققين بفتح الحاء والراء أي الحرم المشهور وهو حرم مكة والثاني بضم الحاء والراء ولم يذكر القاضي عياض في المشارق غيره قال: وهو جمع حرام كما قال الله تعالى: «وَأَنْتُمْ حَرَمٌ» قال: والمراد به الموضع المحرمة والفتح أظهر والله أعلم وفي هذه الأحاديث دلالة للشافعي وموافقه في أنه يجوز أن يقتل في الحرم كل من يجب عليه قتل بقصاص أو رجم بالزنا أو قتل في المحاربة وغير ذلك وأنه يجوز إقامة كل الحدود فيه سواء كان موجب القتل والمحد جرى في الحرم أو خارجه ثم لجأ صاحبه إلى الحرم وهذا منعيب مالك والشافعي وآخرين وقال أبو حنيفة وطائفة ما ارتكبه من ذلك في الحرم بقاء عليه فيه وما فعله خارجه ثم لجأ إليه إن كان إتلاف نفس لم يعم عليه في الحرم بل يضيق عليه ولا يكلم ولا يجالس ولا يبيع حتى يضطر إلى الخروج منه فيقام عليه خارجه وما كان دون النفس يقام فيه قال القاضي: ودوي عن ابن عباس وعطاء والشعبي والحكم نحوه لكنهم لم يفرقوا بين النفس ودونها وحجتهم ظاهر قول الله تعالى: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» وحجتنا عليهم هذه الأحاديث لمشاركة فاعل الجناية هذه الذنوب في اسم النفس بل فسفه أنحش لكونه مكلفاً ولأن التضييق الذي ذكره لا يبقى لصاحبه أمان فقد خالفوا ظاهر ما فسروا به الآية.

قال القاضي: ومعنى الآية عندنا وعند أكثر المفسرين أنه إخبار عما كان قبل الإسلام وعطفه على ما قبله من الآيات وقيل آمن من النار وقالت طائفة: يخرج ويقام عليه الحد وهو قول ابن الزبير والحسن وبجاهد وحماد والله أعلم.

وفي رواية: (فأمرني بقدية من صيام أو صدقة أو نسك ما تيسر) وفي رواية: (صم ثلاثة أيام أو تصدق بفرق بين ستة أو نسك ما تيسر) وفي رواية: (وأطعم فرقاً بين ستة مساكين والفرق ثلاثة أصع أو صم ثلاثة أيام أو نسك نسيكة) وفي رواية: (أو انبح شاة) وفي رواية: (أو اطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين) وفي رواية: (قال صوم ثلاثة أيام أو إطعم ستة مساكين نصف صاع طعماً لكل مسكين) وفي رواية: (قال هل عندك نسك قال ما أقدر عليه فأمره أن يصوم ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع).

٧٣- (١٢٠٠) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ:

قَالَتْ خَفْصَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الذُّوَابِ كُلُّهَا فَاسِقٌ، لَا خَرَجَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ: الْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». (إخرجه البخاري: ١٨٢٨).

العقور والعاقر الجارح وأما الحداة فمعروفة وهي بكسر الحاء مهموزة وجمعها حدا بكسر الحاء مقصور مهموز كعنة وعنب وفي الرواية الأخرى الحديا بضم الحاء وفتح الدال وتشديد الياء مقصور قال القاضي قال ثابت الوجه فيه المزمع على معنى التذكير وإلا فحقيقته حنية وكذا قبله الأصلي في صحيح البخاري في موضع أو الحنية على التسهيل والإدغام.

٦٨- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ)، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ قَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

٦٨- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٦٩- ( ) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُوَيْعٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ قَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». (إخرجه البخاري: ١٨٢٩، ٣٣١٤).

٧٠- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُثَيْلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ خَمْسٍ قَوَاسِقٍ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ خَلِيفٍ يَزِيدُ بْنُ زُوَيْعٍ.

٧١- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخَزَمَلَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الذُّوَابِ كُلُّهَا قَوَاسِقُ، تُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْفَأْرَةُ».

٧٢- (١١٩٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قال زهير: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكٍ.

عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «خَمْسٌ لَا جَنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ: الْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

٧٤- ( ) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا زَيْدُ ابْنِ سَعِيدٍ.

ابن جبير.

كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَأَبْنِ جُرَيْجٍ.

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، إِلَّا ابْنُ جُرَيْجٍ وَحْدَهُ، وَقَدْ تَابَعَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَلَى ذَلِكَ، ابْنُ إِسْحَاقَ.

أَنْ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ: مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدُّوَابِّ؟ فَقَالَ: اخْبَرْتَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ أَمَرَ أَوْ أَمَرَ أَنْ يَقْتُلَ الْفَأْرَةَ، وَالْعَقْرَبَ، وَالْجِدَاةَ، وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ، وَالْفَرَّابَ. [إخرجه البخاري: ١٨٢٧].

٧٥- ( ) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ جَبْرِ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ: مَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ مِنَ الدُّوَابِّ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ قَالَ:

حَدَّثَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَالْفَأْرَةِ، وَالْعَقْرَبِ، وَالْحُدْيَا، وَالْفَرَّابِ، وَالْحَيَّةِ. قَالَ: وَفِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «خَمْسٌ لَا جُنَاحَ فِي قَتْلِ مَا قُتِلَ مِنْهُنَّ فِي الْحَرَمِ». فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

حَدَّثَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَالْفَأْرَةِ، وَالْعَقْرَبِ، وَالْحُدْيَا، وَالْفَرَّابِ، وَالْحَيَّةِ. قَالَ: وَفِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

٧٦- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدُّوَابِّ، لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ: الْفَرَّابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». [إخرجه البخاري: ١٨٢٦].

٧٧- (١١٩٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدُّوَابِّ، لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ: الْفَرَّابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». [إخرجه البخاري: ١٨٢٦].

أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنْ قَتْلِهِنَّ وَهُوَ حَرَامٌ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيهِنَّ: الْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْفَرَّابُ، وَالْحُدْيَا». (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى ابْنِ يَحْيَى). [إخرجه البخاري: ١٨٢٦، ٢٣٥١].

٧٧- (١١٩٩) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ:

١٠- باب جواز خلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، ووجوب الفدية لخلقها، وبيان قدرها<sup>(١)</sup>

(١) هذه روايات الباب وكلها متفقة في المعنى ومقصودها أن من احتاج إلى خلق الرأس لضرر من قتل أو مرض أو نحوهما فله خلقه في الإحرام وعليه الفدية قال الله تعالى: «فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك» وبين النبي ﷺ أن الصيام ثلاثة أيام والصدقة ثلاثة أصع لسته مساكين لكل مسكين نصف صاع والنسك شاة وهي شاة غنمية في الأضحية ثم إن الآية الكريمة والأحاديث متفقة على أنه غير بين هذه الأنواع الثلاثة. وهكذا الحكم عند العلماء أنه غير بين الثلاثة.

مَاذَا سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُجِيزُ لِلْحَرَامِ قَتْلَهُ مِنَ الدُّوَابِّ؟ فَقَالَ لِي نَافِعٌ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «خَمْسٌ مِنَ الدُّوَابِّ لَا جُنَاحَ، عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ، فِي قَتْلِهِنَّ: الْفَرَّابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

٧٧- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحَ، عَنِ اللَّيْثِ ابْنِ سَعْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (بِعْنِي ابْنُ حَازِمٍ)، جَمِيعاً، عَنْ نَافِعٍ (ح).

٨٠- (١٢٠١) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (بِعْنِي ابْنُ زَيْدٍ)، عَنْ أَيُّوبَ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَرَ، حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا زَيْدُ ابْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى



الرواية الثانية بثلاثة أصع وهكذا هو وقد سبق بيانه واضحاً في كتاب الطهارة.

٨٣- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَأَيُّوبَ وَحُمَيْدٍ وَعَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.

عَنْ كَتَبِ ابْنِ عُجْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْحُدُنِيِّيَّةِ، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ، وَهُوَ مُخْبِرٌ، وَهُوَ يُوقِدُ نَحْتٍ قِدْرٍ، وَالْقَمْلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَيُّذِيكَ هَؤُلَاءِ؟» قَالَ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاخْلُقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أَنْسُكْ نَسِيكَةً<sup>(١)</sup>» قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى.

قال ابن أبي نجيح: «أَوْ أَذْبَحْ شاةً». (إخرجه البخاري: ١٨١٨ مطلقاً).

٨٤- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ قِلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى.

عَنْ كَتَبِ ابْنِ عُجْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحُدُنِيِّيَّةِ، فَقَالَ لَهُ: «أَذَاكَ هَؤُلَاءِ رَأْسِيكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «اخْلُقْ رَأْسَكَ، ثُمَّ أَذْبَحْ شاةً نُسكاً، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ مِنْ تَمَرٍ، عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ<sup>(٢)</sup>».

(١) قوله ﷺ: ( أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ مِنْ تَمَرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ ) معناه مقسومة على ستة مساكين والأصع جمع صاع وفي الصاع لغتان التذكير والثاني وهو مكيل يسع خمسة أوطال وثلاثاً بالبخدي هذا منسوب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء وقال أبو حنيفة: يسع ثمانية أوطال واجمعوا على أن الصاع أربعة أمداد وهذا الذي قدمناه من أن الأصع جمع صاع صحيح وقد ثبت استعمال الأصع في هذا الحديث الصحيح من كلام رسول الله ﷺ وكذلك هو مشهور في كلام الصحابة والعلماء بعدهم وفي كتب اللغة وكتب النحو والتصريف ولا خلاف في جواز وصحته وأما ما ذكره ابن مكى في كتابه: «تنقيف اللسان» أن قولهم في جمع الصاع أصع لحن من خطأ العوام وأن صوابه أصوع فلفظ منه ودعول وصحب قوله هذا مع اشتغال اللفظة في كتب الحديث واللغة والعربية.

واجمعوا على صحتها وهو من باب المقلوب قالوا: فيجوز في جمع صاع أصع وفي دار آذر وهو باب معروف في كتب العربية لأن فاء الكلمة في أصع صاد وعينها واو فقلبت الواو همزة ونقلت إلى موضع الفاء ثم قلبت الهمزة الفاء حين اجتمعت هي وهمزة الجمع فصار أصعاً ووزنه عندهم أعقل وكذلك القول في آذر ونحوه.

عَنْ كَتَبِ ابْنِ عُجْرَةَ<sup>(١)</sup>، قَالَ: أَتَى عَلِيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدُنِيِّيَّةِ وَأَنَا أَوْقِدُ نَحْتًا (قَالَ الْقَوَابِرِيُّ: قَدَرٌ لِي، وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: بُرْمَةٌ لِي) وَالْقَمْلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَيُّذِيكَ هَؤُلَاءِ رَأْسِيكَ؟»<sup>(٢)</sup> قَالَ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاخْلُقْ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أَنْسُكْ نَسِيكَةً<sup>(٣)</sup>» قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: فَلَا أَذْرِي بِأَيِّ ذَلِكَ بَدَأَ. (إخرجه البخاري: ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٧، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦،

حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِزَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ)، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ وَعُطَاءٍ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ. (إِخْرَاجُهُ الْبُخَارِيُّ: ١٨٣٥، ١٩٣٨، ٥٦٩٥، ٥٧٠٠، وَعَلْفُهُ: ٥٧٠١ وَسَيَابِي بَعْدَ الْحَدِيثِ: ١٥٧٧).

٨٨- (١٢٠٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَتَصُورٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عُلْفَةَ ابْنِ أَبِي عُلْفَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنِ ابْنِ بُحَيْنَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَسَطَ رَأْسِهِ<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>. (إِخْرَاجُهُ الْبُخَارِيُّ: ١٨٣٦، ٥٦٩٨).

(١) قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ وَسَطَ رَأْسِهِ) وسط الرأس بفتح السين قال أهل اللغة كل ما كان بين بعضه من بعض كوسط الصف والقلادة والسبحة وحلقة الناس ونحو ذلك فهو وسط بالإسكان وما كان مصصاً لا يبين بعضه من بعض كالدار والساحة والرأس والراحة فهو وسط بفتح السين قال الأزهري والجمهوري وغيرهما: وقد أجازوا في المفتوح الإسكان ولم يجزوا في الساكن الفتح وفي هذا الحديث دليل لجواز الحجامة للمحرم وقد أجمع العلماء على جوازها له في الرأس وغيره إذا كان له عذر في ذلك وإن قطع الشعر حيثشذ لكن عليه الفدية لقطع الشعر فإن لم يقطع فلا فدية عليه وطليل المسألة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ آذَى مِنْ رَأْسِهِ فَدُلِّهِ﴾ الآية.

(٢) وهذا الحديث محمول على أن النبي ﷺ كان له عذر في الحجامة في وسط الرأس لأن لا ينفك عن قطع شعر أما إذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة فإن تضمنت قلع شعر فهي حرام لتحريم قطع الشعر وإن لم تضمن ذلك بأن كانت في موضع لا شعر فيه فهي جائزة عندنا وعند الجمهور ولا فدية فيها وعن ابن عمر ومالك كراهتها وعن الحسن البصري فيها الفدية دليل أن إخراج الدم لس حراماً في الإحرام وفي هذا الحديث بيان قاعدة من مسائل الإحرام وهي أن الحلق واللباس وقتل الصيد ونحو ذلك من المحرمات يباح للحاجة وعليه الفدية كمن احتاج إلى حلق أو لباس لمرض أو حر أو برد أو قتل صيد للحاجة وغير ذلك والله أعلم.

## ١٢- باب جَوَازِ مَدَاوِةِ الْمُحْرَمِ عَيْنِيهِ

٨٩- (١٢٠٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، عَنْ نُسَيْبِ بْنِ وَهْبٍ<sup>(١)</sup>، قَالَ:

خَرَجْنَا مَعَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ<sup>(٢)</sup>، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَلَبٍ<sup>(٣)</sup>،

٨٥- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَغَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ، قَالَ:

قَعَدْتُ إِلَى كَعْبٍ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَأَلْتُهُ، عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَدُلِّهِ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾. فَقَالَ كَعْبٌ: نَزَلَتْ فِي كَأَن يَبِي أَدَى مِنْ رَأْسِي، فَحُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَتَنَاوَرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْجَهْدَ بَلَغَ مِنْكَ مَا أَرَى أَنْجِدَ شَأْنًا؟» فَقُلْتُ: لَا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَدُلِّهِ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾. قَالَ: صَوْمٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ بِصَفِّ صَاعٍ، طَعَاماً يَكُلُّ مَسْكِينٌ، قَالَ: فَتَزَلَّتْ فِيَّ خَاصَّةٌ، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ. (إِخْرَاجُهُ الْبُخَارِيُّ: ١٨١٦، ٤٥١٧).

٨٦- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَغَانِيِّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ.

حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُحْرِماً فَقِيلَ رَأْسُهُ<sup>(١)</sup> وَلَحِيَّتُهُ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَدَعَا الْخَلَّاقَ فَحَلَّقَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «هَلْ عِنْدَكَ نُسُكٌ؟»<sup>(٢)</sup>، قَالَ: مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ صَاعٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ خَاصَّةً: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ آذَى مِنْ رَأْسِهِ﴾ (القرة: الآية ١٩٦). ثُمَّ كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً.

(١) قوله: (فَقِيلَ رَأْسُهُ) هو بفتح القاف وكسر الميم أي كثر قمله.

(٢) وأما قوله في رواية: (هل عندك نسك) قال: ما أقدر عليه فأمره أن يصوم ثلاثة أيام فليس المراد به أن الصوم لا يجزيه إلا لعدم الهدى بل هو محمول على أنه سأل عن النسك فإن وجهه أخبره بأنه غير بينه وبين الصيام والإطعام وإن علمه فهو غير بين الصيام والإطعام وانفق العلماء على القول بظاهر هذا الحديث إلا ما حكى عن أبي حنيفة والثوري أن نصف الصاع لكل مسكين إنما هو في الحنطة فأما التمر والشعير وغيرهما فيجب صاع لكل مسكين وهذا بخلاف نصه ﷺ في هذا الحديث ثلاثة أصع من تمر وعن أحمد بن حنبل رواية أنه لكل مسكين مد من حنطة أو نصف صاع من غيره وعن الحسن البصري وبعض السلف أنه يجب إطعام عشرة مساكين أو صوم عشرة أيام وهذا ضعيف متاخذ للسنة مردود.

## ١١- باب جَوَازِ الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرَمِ

٨٧- (١٢٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ



قال: لإنسان يصب عليه: اصعب فصب.

على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقل بهما وأبر ثم قال: هكذا رأيته يفعل.

٩١- (١٢٠٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ (ج).

وَحَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَهَذَا حَيْثُ شُئِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَالْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْمُسَوِّرُ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، فَأَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَسْأَلُهُ، عَنْ ذَلِكَ، فَوَجَدْتُهُ يَتَسَلَّلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ يَسْتَبِرُّ بِثَوْبٍ، قَالَ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ، فَطَاطَاهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ: يَصُوبُ: اصْطَبَ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَاقْبَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ. [الخروج البخاري: ١٨٤٠].

(١) قوله: (بين القرنين) هو بفتح القاف تنية قرن وهما الخشبتان القائمتان على رأس البر وشبههما من البناء وقد بينهما خشبة يجر عليها الحبل المستقيم به وتعلق عليها البكرة وفي هذا الحديث فوائد منها: جواز اغتسال المحرم وغسله رأسه وإمرار اليد على شعره بحيث لا يتلف شعراً ومنها قبول خبر الواحد وإن قبله كان مشهوراً عند الصحابة رضي الله عنهم.

ومنها: الرجوع إلى النص عند الاختلاف وترك الاجتهاد والقياس عند وجود النص.

ومنها: السلام على المتطهر في وضوءه وغسل بخلاف الجالس على الحدث.

ومنها: جواز الاستعانة في الطهارة ولكن الأولى تركها إلا لحاجة.

واتفق العلماء على جواز غسل المحرم رأسه وجسده من الجنابة بل هو واجب عليه وأما غسله تبرأ فمذهبنا ومذهب الجمهور جوازه بلا كراهة ويجوز عندنا غسل رأسه بالسدر والخطمي بحيث لا يتلف شعراً فلا فدية عليه ما لم يتلف شعراً وقال أبو حنيفة ومالك: هو حرام موجب للفدية.

٩٢- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَضْرَمٍ،

اِشْتَكَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَيْنَهُ، فَلَمَّا كُنَّا بِالرُّوحَاءِ اِشْتَدَّ وَجَعُهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ يَسْأَلُهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ اِضْمَنْدَهُمَا<sup>(٢)</sup> بِالصَّبْرِ<sup>(٣)</sup>، فَإِنْ عُثْمَانُ حَدَّثَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي الرَّجُلِ إِذَا اِشْتَكَى عَيْنَهُ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، ضَمَنْتَهُمَا<sup>(٤)</sup> بِالصَّبْرِ.

(١) قوله: (عن نبيه بن وهب) هو بنون مضمومة ثم باء مفتوحة موحدة ثم مثناة تحت ساكنة.

(٢) قوله: (مع أبان بن عثمان) قد سبق في أول الكتاب أن في أبان وجهين الصرف وعلمه والصحيح الأشهر الصرف فمن صرفه قال: وزنه فعال ومن منعه قال هو أفعال.

(٣) قوله: (حتى إذا كنا بملل) هو بفتح الميم بلامين وهو موضع على ثمانية وعشرين ميلاً من المدينة وقيل اثنان وعشرون حكاهما القاضي عياض في المشرق.

(٤) هو بكسر الميم.

(٥) وقوله: (اضمدها بالصبر) جاء على لغة التخفيف معناه اللطخ وأما الصبر فبكسر الباء ويجوز إسكانها واتفق العلماء على جواز تضييد العين وغيرها بالصبر ونحوه ما ليس بطيب ولا فدية في ذلك فإن احتاج إلى ما فيه طيب جاز له فعله وعليه الفدية واتفق العلماء على أن للمحرم أن يكتحل بكمحل لا طيب فيه إذا احتاج إليه ولا فدية عليه فيه.

وأما الاكتحال للزينة فمكروه عند الشافعي وآخرين ومنعه جماعه منهم أحمد وإسحاق وفي مذهب مالك قولان كالملمعين وفي إيجاب الفدية عندهم بذلك خلاف والله أعلم.

(٦) هو بتخفيف الميم وتشديد هاء يقال ضمد وضمد بالتخفيف والتشديد.

٩٠- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنِي نَيْفَةُ ابْنُ وَهْبٍ..

أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ مَعْمَرٍ رَمَدَتْ عَيْنُهُ، فَأَرَادَ أَنْ يَكْخُلَهَا فَتَهَا أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَضْمَنْدَهُمَا بِالصَّبْرِ، وَحَدَّثَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ.

١٣- بَابُ جَوَازِ غَسْلِ الْمُحْرَمِ بَدَنَهُ وَرَأْسَهُ<sup>(١)</sup>

(١) ذكر في الباب حديث ابن حنين أن ابن عباس: والمسور اختلفا فقال ابن عباس للمحرم غسل رأسه وخالفه المسور وأن ابن عباس: أرسله إلى أبي أيوب يسأله عن ذلك فوجده يمتسل بين القرنين وهو يستتر بثوب قال: فسلمت عليه فقال من هذا؟ فقلت: أنا عبد الله بن حنين لرسلي إليك عبد الله بن عباس أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطاطاه حتى بدا إلى رأسه ثم

قَالَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي زَيْدُ ابْنِ أَسْلَمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَاءِ.

٩٦- ( ) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى (بَعْنِي) ابْنُ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جَبْرِ.

وَقَالَ: فَأَمَرَ أَبُو أَيُّوبَ بَيْنَهُ عَلَى رَأْسِهِ جَمِيعًا، عَلَى جَمِيعِ رَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَادْبَرَ، فَقَالَ الْعَسْوَرُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: لَا أَمَارِكَ أَبَدًا.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامًا<sup>(١)</sup> مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ<sup>(٢)</sup>، فَوُقِصَ<sup>(٣)</sup> وَقَصَّأَ، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَالْيَسُوءَ، ثَوْبَيْهِ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُكَلِّبِي».

#### ١٤ - باب ما يفعل بالمحرم إذا مات<sup>(١)</sup>

(١) في هذه الروايات دلالة بينة للمذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وموافقيهم في أن المحرم إذا مات لا يجوز أن يلبس المخيط ولا تخمر رأسه ولا يمس طياً وقال مالك والأزاعي وأبو حنيفة وغيرهم: يفعل به ما يفعل بالحي وهذا الحديث راد لقولهم.

(١) قوله في رواية علي بن خشرم: (أقبل رجل حراماً) هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها حرام وهذا هو الوجه وللأول وجه ويكون حالاً وقد جاءت الحال من التكرار على قلة.

٩٣- (١٢٠٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جَبْرِ.

(٢) وقوله: (خر من بعيره) أي سقط.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، خَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَعِيرِهِ، فَوُقِصَ، فَمَاتَ، فَقَالَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَتَعَتُّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيَّيًّا».

٩٧- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَكْرِ الْبُرْسَانِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ سَعِيدَ ابْنِ جَبْرِ أَخْبَرَهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِجَنَابِهِ.

٩٤- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرٍو ابْنِ دِينَارٍ وَأَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جَبْرِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «فَإِنَّهُ يَتَعَتُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيَّيًّا».

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: يَتَنَمَّا رَجُلٌ وَأَقْبَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ، إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، قَالَ أَيُّوبُ: فَأَوْقَصْتُهُ أَوْ قَالَ فَأَقْعَصْتُهُ (وَقَالَ عَمْرُو: فَوُقِصْتُهُ)، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ<sup>(١)</sup>»، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُخَنِّطُوهُ<sup>(٢)</sup>، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ (قَالَ أَيُّوبُ) فَإِنَّ اللَّهَ يَتَعَتُّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيَّيًّا (وَقَالَ عَمْرُو فَإِنَّ اللَّهَ يَتَعَتُّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُكَلِّبِي).

٩٨- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرٍو ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جَبْرِ.

(١) قوله ﷺ: (اغسلوه بماء وسدر) دليل على استحباب السدر في غسل الميت وأن المحرم في ذلك كفره وهذا مذهبنا وبه قال طائوس وعطاء ومجاهد وابن المنذر وآخرون ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصْتُهُ رَاحِلَتَهُ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ<sup>(١)</sup>»، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّهُ يَتَعَتُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيَّيًّا.

(٢) قوله في رواية علي بن خشرم: (أقبل رجل حراماً) هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها حرام وهذا هو الوجه وللأول وجه ويكون حالاً وقد جاءت الحال من التكرار على قلة.

(١) وقوله ﷺ: (وكفنوه في ثوبيه) وفي رواية: (ثوبين) قال القاضي: أكثر الروايات ثوبيه وفيه فوائد منها: الدلالة للمذهب الشافعي وموافقيه في أن حكم الإحرام باقٍ فيه ومنها أن التكفين في الثياب الملبوسة جازز وهو مجمع عليه ومنها جواز التكفين في ثوبين والأفضل ثلاثة ومنها أن الكفن مقدم على الدين وغيره لأن النبي ﷺ لم يسأل هل عليه دين مستغرق أم لا ومنها أن التكفين واجب وهو إجماع في حق المسلم وكذلك غسله والصلاة عليه ودفعه.

٩٥- ( ) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الشَّائِقِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: نُبِّئْتُ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلًا كَانَ وَاقِعًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَذَكَرَ

(٢) وقوله ﷺ: (ولا تخمروا وجهه ولا رأسه) أما تخمير الرأس في حق المحرم الحي فمجمع على تحريمه وأما وجهه فقال مالك وأبو حنيفة هو كراهه وقال الشافعي والجمهور: لا إحرام في وجهه بل له تطييبه وإمسا

١٠٢- ( ) حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ ابْنُ عَامِرٍ، عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ ابْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ:

قال ابن عباس: وَقَصَّتْ رَجُلًا رَاحِلَتُهُ، وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَأَنْ يَكْشِفُوا وَجْهَهُ، (حَسْبَيْتُهُ قَالَ) وَرَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يُهْلُ.

١٠٣- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ، فَمَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَلَا تَغْطُوا وَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يُلَبِّي».

(١) قال القاضي: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال: إنما سمعه منصور من الحكم وكذا أخرجه البخاري عن منصور عن الحكم عن سعيد وهو الصواب وقيل عن منصور عن سلمه ولا يصح والله أعلم.

## ١٥- باب جَوَازِ اشْتِرَاطِ الْمُحْرِمِ التَّحَلُّلِ

### بِعَذْرِ الْمَرَضِ وَنَحْوِهِ

١٠٤- (١٢٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ ابْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضَبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَهَا: «أَرَدْتُ الْحَجَّ؟» قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً، فَقَالَ لَهَا: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللَّهُمَّ! مَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي». وَكَانَتْ تَحْتَ الْمَقْدَادِ. (أخرجه البخاري: ٥٠٨٩).

١٠٥- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضَبَاعَةَ<sup>(١)</sup> بِنْتِ الزُّبَيْرِ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَرِيدُ الْحَجَّ، وَأَنَا شَاكِيَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»<sup>(٢)</sup>.

(١) وأما ضباعة فبضاد معجمة مضمومة ثم مرحة مخففة وهي ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب كما ذكره مسلم في الكتاب وهي بنت عم النبي ﷺ وأما قول صاحب الوسيط هي ضباعة الأسلمية فغلط فاحش والصواب الهاشمية.

يجب كشف الوجه في حق المرأة هذا حكم المحرم الحي وأما الميت فمذهب الشافعي وموافقيه أنه يحرم تغطية رأسه كما سبق ولا يحرم تغطية وجهه بل يبقى كما كان في الحياة ويتناول هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكونه وجهًا إنما هو صيانة للرأس فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن ينظروا رأسه ولا بد من تأويله؛ لأن مالكًا وأبا حنيفة وموافقيهما يقولون: لا يمنع من ستر رأس الميت ووجهه والشافعي وموافقيه يقولون: يباح ستر الوجه فتعين تأويل الحديث.

٩٩- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ)، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرِمًا، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تَمْسُوهُ بِطَيِّبٍ، وَلَا تَحْمَرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا».

(١) أبو بشر هذا هو النخعي واسمه الوليد بن مسلم بن شهاب البصري وهو تابعي روى عن جندب بن عبد الله الصحابي ﷺ وانفرد مسلم بالرواية عن أبي بشر هذا وانفقوا على توثيقه.

١٠٠- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ قُضَيْلُ ابْنِ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلًا وَقَصَتْهُ بَعِيرُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَلَا يُمَسَّ طَيِّبًا، وَلَا يُحْمَرُ رَأْسُهُ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا.

١٠١- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ نَافِعٍ.

قال ابن نافع: أَخْبَرَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَشِيرٍ يُحَدِّثُ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَوَقَعَ مِنْ نَاقَتِهِ فَأَقْعَصَتْهُ<sup>(١)</sup>، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَأَنْ يُكْفَنَ فِي ثَوْبَيْنِ وَلَا يُمَسَّ طَيِّبًا خَارِجَ رَأْسِهِ.

قال شعبة: ثُمَّ حَدَّثَنِي بِوَعْدِ ذَلِكَ: خَارِجَ رَأْسِهِ وَوَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا.

(١) قوله: ( فأقعصته ) أي قتله في الحال ومنه فعاص الغنم وهو موتها بداء يأخذها تموت فجأة.



رَبَاحٌ (وَهُوَ ابْنُ أَبِي مَرْوَفٍ)، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِضَبَاعَةَ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجْلِي حَيْثُ تَحْبِسِي».

وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ: أَمَرَ ضَبَاعَةَ.

١٦- باب إحرām النّفساء، واستِحباب اغتِسَالِهَا

لِلإِحْرَامِ، وَكَذَا الْخَائِضُ

١٠٩- (١٢٠٩) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَتِيدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: نَفَسْتُ اسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، بِالشَّجَرَةِ<sup>(١)</sup> فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ، بِأَمْرِهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلُ<sup>(٢)</sup>.

(١) وقوله: (نفست بالشجرة) وفي رواية: (بذي الحليفة) وفي رواية: (بالبهاء) هذه المواضع الثلاثة متقاربة، فالشجرة بذي الحليفة وأما البهاء فهي بطرف ذي الحليفة قال القاضي: يحمل أنها نزلت بطرف البهاء لتبعد عن الناس وكان منزل النبي ﷺ بذي الحليفة حقيقة وهناك بات وأحرم فسمي منزل الناس كلهم باسم منزل إمامهم.

(٢) قولها نفست أي ولدت وهي بكسر الفاء لا غير وفي النون لعتان المشهورة ضمها والثانية فتحتها سمي نفاساً لخروج النفس وهو المولود والدم أيضاً قال القاضي ونجس في اللغتان في الحيض أيضاً يقال: نفست أي حاضت بفتح النون وضمها قال: ذكرهما صاحب الأفعال قال وانكر جماعة الضم في الحيض وفيه صحة إحرām النّفساء والخائض واستحباب اغتساليهما للإحرام وهو مجمع على الأمر به لكن مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور أنه مستحب وقال الحسن وأهل الظاهر: هو واجب والخائض والنفساء يصح منهما جميع أفعال الحج إلا الطواف وركعتيه لقوله ﷺ: (أصني ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي) وفيه أن ركعتي الإحرام سنة ليست بشرط لصحة الحج لأن اسماء لم تصلهما.

١١٠- (١٢١٠) حَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي حَدِيثِ اسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ، حِينَ نَفَسَتْ بِذِي الْحَلِيفَةِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلُ.

(٢) ففيه دلالة لمن قال: يجوز أن يشترط الحاج والمعتزم في إحرامه أنه إن مرض غلغل وهو قول عمر بن الخطاب وعلي وابن مسعود وآخرين من الصحابة رضي الله عنهم وجماعة من التابعين وأحمد وإسحاق وأبي ثور وهو الصحيح من مذهب الشافعي وحجتهم هذا الحديث الصحيح الصحيح الصريح وقال أبو حنيفة ومالك وبعض التابعين: لا يصح الاشتراط وحملوا الحديث على أنها قضية عين وأنه مخصوص بضباعة وأشار القاضي عياض إلى تضعيف الحديث فإنه قال: قال الأصيلي: لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح قال النسائي: لا أعلم أحداً أسنده عن الزهري غير معمر وهذا الذي عرض به القاضي وقال الأصيلي: من تضعيف الحديث غلط فاحش جداً نهت عليه لتلا يقتر به لأن هذا الحديث مشهور في صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة وفيما ذكره مسلم من تنوع طرقه أبلغ كفاية وفي هذا الحديث دليل على أن المرض لا يبيح التحلل إذا لم يكن اشتراط في حال الإحرام والله أعلم.

١٠٥- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،

أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَثَلَّةَ.

١٠٦- (١٢٠٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ

الْوَهَّابِ ابْنُ عَبْدِ الصَّغِيدِ وَأَبُو عَاصِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا وَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ ضَبَاعَةَ بِنْتُ الزُّبَيْرِ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «اهْلِي بِالْحَجِّ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجْلِي حَيْثُ تَحْبِسِي». قَالَ: فَأَذْرَكْتُ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: (فأذركت) معناه أذركت الحج ولم تحلل حتى فرغت منه.

١٠٧- ( ) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ

الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ هَرِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعِكْرِمَةَ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ ضَبَاعَةَ أَرَادَتْ الْحَجَّ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَشْتَرِطَ، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ، عَنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٠٨- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو أَيُّوبَ

الغُبَالِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ خِرَاشٍ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ عَمْرٍو). حَدَّثَنَا

## ١٧- باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة ومتى يجزئ القارن من نسكه

١١١- (١٢١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، قَالَ:

قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ<sup>(١)</sup>، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي<sup>(٣)</sup> فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَجِزِلْ حَتَّى يَجِزِلَ مِنْهُمَا جَمِيعًا<sup>(٤)</sup>». قَالَتْ: فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، لَمْ أَطْفِ بِالنِّسَاءِ، وَلَا بَيْنَ الصَّنَاءِ وَالْمَرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «انْقِضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي، وَاهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمْرَةَ». قَالَتْ: فَقَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّمِيمِ، فَأَعْتَمَرْتُ، فَقَالَ: «هَذِهِ مَكَانُ عُمَرَتِكِ<sup>(٥)</sup>»، فَطَافَ الَّذِينَ أَهْلَوْا بِالْعُمْرَةِ، بِالنِّسَاءِ وَبِالصَّنَاءِ وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ خَلَوْا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ، بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ بَيْنَى لِحَجَّتِهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا<sup>(٦)</sup>. (إسناده البخاري: ٣١٦، ٣١٩، ١٥٥٩، ١٦٣٨، ١٦٩١، ٤٣٩٥. وسأاتي بعد الحديث: ١٣٢٨).

(١) قولهم: حجة الوداع سميت بذلك لأن النبي ﷺ ودع الناس فيها ولم يبع بعد الهجرة غيرها وكانت ستة عشر من الهجرة اعلم أن أحاديث الباب متظاهرة على جواز إفراد الحج عن العمرة وجواز التمتع والقران وقد أجمع العلماء على جواز الأنواع الثلاثة وأما النهي الوارد عن عمر وعثمان رضي الله عنهما فنوضح معناه في موضعه بعد هذا إن شاء الله تعالى والإفراد أن يحرم بالحج في أشهره ويفرغ منه ثم يعتمر والتمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منه ثم يبع من عامه والقران أن يحرم بهما جميعاً وكذا لو أحرم بالعمرة وأحرم بالحج قبل طوافها صح وصار قارناً فلو أحرم بالحج ثم أحرم بالعمرة فقولان للشافعي أصحهما: لا يصح إحرامه بالعمرة والثاني: يصح ويصير قارناً بشرط أن يكون قبل الشروع في أسباب التحلل من الحج وقيل: قبل الوقوف بعرفة وقيل: قبل فعل فرض وقيل: قبل طواف القدوم أو غيره.

واختلف العلماء في هذه الأنواع الثلاثة أيها أفضل فقال الشافعي ومالك وكثيرون: أفضلها الإفراد ثم التمتع ثم القران وقال أحد وآخرون: أفضلها التمتع وقال أبو حنيفة وآخرون: أفضلها القران وهذان المذهبان قولان آخران للشافعي والصحيح تفضيل الإفراد ثم التمتع ثم القران وأما حجة النبي ﷺ فاختلفوا فيها هل كان مفرداً أم متمماً أم قارناً؟ وهي ثلاثة أقوال للعلماء بحسب مذاهبهم السابقة وكل طائفة رجحت نوعاً وادعت

أن حجة النبي ﷺ كانت كذلك والصحيح أنه ﷺ كان أولاً مفرداً ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخلها على الحج فصار قارناً وقد اختلفت روايات أصحابه رضي الله عنهم في صفة حجة النبي ﷺ حجة الوداع هل كان قارناً أم مفرداً أم متمماً؟ وقد ذكر البخاري ومسلم روايتهم كذلك وطريق الجمع بينها ما ذكرت أنه كان أولاً مفرداً ثم صار قارناً فمن روى الأفراد هو الأصل ومن روى القران اعتمد آخر الأمر ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوي وهو الانتفاع والارتفاق.

وقد ارتفق بالقران كل نفساق التمتع وزيادة في الاقتصار على فعل واحد وبهذا الجمع تنظم الأحاديث كلها وقد جمع بينها أبو محمد بن حزم الظاهري في كتاب صفه في حجة الوداع خاصة وادعى أنه ﷺ كان قارناً وتناول باقي الأحاديث والصحيح ما سبق وقد أوضح ذلك في شرح المهذب بأدلة وجميع طرق الحديث وكلام العلماء المتعلق بها.

واحتج الشافعي وأصحابه في ترجيح الإفراد بأنه صح ذلك من رواية جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة وهؤلاء لهم منزلة في حجة الوداع على غيرهم فاما جابر فهو أحسن الصحابة سبابة لرواية حديث حجة الوداع فإنه ذكرها من حين خروج النبي ﷺ من المدينة إلى آخرها فهو أصبغ لها من غيره وأما ابن عمر فصح عنه أنه كان أخذاً بخطام ناقة النبي ﷺ في حجة الوداع وأنكر على من رجح قول أنس على قوله وقال: كان أنس يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤوس وإني كنت تحت ناقة النبي ﷺ بمسي لعابها اسمعه يلي بالحج.

وأما عائشة فقربها من رسول الله ﷺ معروف وكذلك اطلاعها على باطن امره وظاهره وفعله في خلوته وعلايته مع كثرة فقهاء وعظم فطنتها وأما ابن عباس فمحله من العلم والفقه في الدين والفهم الشاقب معروف مع كثرة بحثه وتحفظه أحوال رسول الله ﷺ التي لم يحفظها غيره وأخذها إليها من كبار الصحابة ومن دلائل ترجيح الأفراد أن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم بعد النبي ﷺ أفردوا الحج وواظبوا على إفراده كذلك فعل أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم واختلف فعل علي عليه السلام ولو لم يكن الأفراد أفضل وعلماؤنا أن النبي ﷺ حج مفرداً لم يواظبوا عليه مع أنهم الأئمة الأعلام وقادة الإسلام ويقسدي بهم في عصرهم ويعدهم فكيف يليق بهم المواظبة على خلاف فعل رسول الله ﷺ.

وأما الخلاف عن علي عليه السلام وغيره فإنما فعلوه لبيان الجواز وقد ثبت في الصحيح ما يوضح ذلك ومنها أن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع وذلك لكمالهم ويجب الدم في التمتع والقران وهو دم جبران لفوات المقات وغيره فكان ما لا يحتاج إلى جبر أفضل ومنها أن الأمة أجمعت على جواز الأفراد من غير كراهة وكره عمر وعثمان وغيرهما التمتع وبعضهم التمتع والقران فكان الأفراد أفضل والله أعلم. فإن قيل كيف وقع الاختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم في صفة حجة النبي ﷺ وهي حجة واحدة كل واحد منهم يخبر عن مشاهدة في قضية واحدة قال القاضي عياض: قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث فمن عيبد متصف ومن مقصر متكلف ومن مطيل مكتر ومن مقتصر مختصر قال وأوسعهم في ذلك نفساً أبو جعفر الطحاوي الحنفي فإنه تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة وتكلم معه في ذلك أبو جعفر الطبري ثم أبو عبد الله بن أبي صفرة ثم المهلب

ويصدر عن تعليمه فجاز أن تضاف كلها إلى رسول الله ﷺ على معنى أنه أمر بها وأذن فيها قال ويحتمل أن بعضهم سمعه يقول ليك بحجة فحكى عنه أنه أفرد وخفي عليه قوله وعمرة فلم يحك إلا ما سمع وسمع أنس وغيره الزيادة وهي ليك بحجة وعمرة ولا ينكر قبول الزيادة وإنما يحصل التناقض لو كان الزائد تافهاً لقول صاحبه فاما إذا كان مثبثاً له وزائداً عليه فليس فيه تناقض قال: ويحتمل أن الراوي سمعه يقول لغيره على وجه التعليم فيقول له ليك بحجة وعمرة على سبيل التلقين فهذه الروايات المختلفة ظاهراً ليس فيها تناقض والجمع بينها سهل كما ذكرنا والله أعلم.

(٢) قال القاضي عياض: اختلفت الروايات عن عائشة فيما أحرمت به اختلافاً كثيراً فذكر مسلم من ذلك ما قلناه وفي رواية لمسلم أيضاً عنها: (خرجنا لا نرى إلا الحج) وفي رواية القاسم عنها: (خرجنا مهلين بالحج) وفي رواية: (لا نذكر إلا الحج) وكل هذه الروايات صريحة في أنها أحرمت بالحج وفي رواية الأسود عنها نبي لا نذكر حجاً ولا عمرة قال القاضي: واختلف العلماء في الكلام على حديث عائشة فقال مالك: ليس العمل على حديث عروة عن عائشة عندنا قديماً ولا حديثاً وقال بعضهم يرجح أنها كانت عمرة بحج لأنها رواية عمرة والأسود والقاسم وغلطوا عروة في العمرة ومن ذهب إلى هذا القاضي إسماعيل ورجحوا رواية غير عروة على روايته لأن عروة قال في رواية حماد بن زيد عن هاشم عنه: حدثني غير واحد أن النبي ﷺ قال لما: (دعي عمرتك) فقد بان أنه لم يسمع الحديث منها قال القاضي رحمه الله: وليس هذا بواضح لأنه يحتمل أنها ممن حدثه ذلك قالوا أيضاً ولأن رواية عمرة والقاسم نسقت عمل عائشة في الحج من أوله إلى آخره ولهذا قال القاسم عن رواية عمرة أنبأنا بالحديث على وجهه قالوا: ولأن رواية عروة إنما أخبر عن إحرام عائشة والجمع بين الروايات ممكن فأحرمت أولاً بالحج كما صح عنها في رواية الأكثرين وكما هو الأصح من فعل النبي ﷺ وأكثر أصحابه ثم أحرمت بالعمرة حين أمر النبي ﷺ أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة وهكذا فسره القاسم في حديثه فأنشأ عروة عنها باعتبارها في آخر الأمر ولم يذكر أول أمرها.

قال القاضي: وقد تعارض هذا بما صح عنها في إخبارها عن فعل الصحابة واختلفهم في الإحرام وأنها أحرمت هي بعمرة فالخاصل أنها أحرمت بحج ثم فسخته إلى عمرة حين أمر الناس بالفسخ فلما حاضت وتعدت عليها إتمام العمرة والتحلل منها وإدراك الإحرام بالحج أمرها النبي ﷺ بالإحرام بالحج فأحرمت فصارت مدخلة للحج على العمرة وقارئة.

(٣) قوله ﷺ: (من كان معه هدي) يقال هدي بإسكان الدال وتخفيف الياء وهدي بكسر الدال وتشديد الياء لغتان مشهورتان الأولى أفصح وأشهر وهو اسم لما يهدي إلى الحرم من الأنعام وسوق الهدي سنة لمن أراد أن يحرم بحج أو عمرة.

(٤) قال القاضي عياض رحمه الله: الذي تدل عليه نصوص الأحاديث في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما أن النبي ﷺ إنما قال لهم هذا القول بعد إحرامهم بالحج في متهم سفرهم ودنواهم من مكة بسرف كما جاء في رواية عائشة أو بعد طوافه بالبيت وسعيه كما جاء في رواية جابر ويحتمل تكرار الأمر بذلك في

والقاضي أبو عبد الله بن المرباط والقاضي أبو الحسن بن القصار البغدادي والحافظ أبو عمر بن عبد البر وغيرهم.

قال القاضي عياض: وأولى ما يقال في هذا على ما فحصناه من كلامهم واختراهم من اختياراتهم مما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث أن النبي ﷺ أباح للناس فعل هذه الأنواع الثلاثة ليدل على جواز جميعها ولو أمر بواحد لكان غيره يظن أنه لا يميز فاضيف الجميع إليه وأخبر كل واحد بما أمر به وأباحه له ونسبه إلى النبي ﷺ أما لأمره به وأما لتأويله عليه.

وأما إحرامه ﷺ بنفسه فأخذ بالفضل فأحرم مفرداً للحج وبه تظاهرت الروايات الصحيحة وأما الروايات بأنه كان متمتعاً فمعناها أمر به وأما الروايات بأنه كان قارناً فأخبر عن حاله الثانية لا عن ابتداء إحرامه بل أخبر عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم وقلبه إلى عمرة لمخالفة الجاهلية إلا من كان معه هدي وكان هو ﷺ ومن معه هدي في آخر إحرامهم قارنين بمعنى: أنهم أدخلوا العمرة على الحج وفعل ذلك مواساة لأصحابه وتأسياً لهم في فعلها في أشهر الحج لكونها كانت منكراً عندهم في أشهر الحج ولم يمكنه التحلل معهم بسبب الهدي واعتذر إليهم بذلك في ترك مواساتهم فصار ﷺ قارناً في آخر أمره وقد اتفق جمهور العلماء على جواز إدخال الحج على العمرة وشذ بعض الناس فمتعه وقال: لا يدخل إحرام على إحرام كما لا تدخل صلاة على صلاة واختلفوا في إدخال العمرة على الحج فجوزه أصحاب الرأي وهو قول الشافعي لهذه الأحاديث ومنعه آخرون وجعلوا هذا خاصاً بالنبي ﷺ لضرورة الاعتماد حيث في أشهر الحج قال وكذلك يتناول قول من قال كان متمتعاً أي تمتع بفعل العمرة في أشهر الحج وفعلها مع الحج لأن لفظ التمتع يطلق على معان فانتظمت الأحاديث وافقت قال: ولا يعد رد ما ورد عن الصحابة من فعل مثل ذلك إلى مثل هذا مع الروايات الصحيحة أنهم أحرموا بالحج مفرداً فيكون الأفراد إخباراً عن فعلهم أولاً والقرآن إخباراً عن إحرام الذين معهم هدي بالعمرة ثانياً والتمتع لفسخهم الحج إلى العمرة ثم إهلاكهم بالحج بعد التحلل منها كما فعل كل من لم يكن معه هدي قال القاضي: وقال بعض علمائنا أنه أحرم ﷺ إحراماً مطلقاً منتظراً ما يؤمر به من إفراد أو تمتع أو قران ثم أمر بالحج ثم أمر بالعمرة معه في وادي العقيق بقوله: «صل في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة».

قال القاضي: والذي سبق أبين وأحسن في التأويل هذا آخر كلام القاضي عياض ثم قال القاضي في موضع آخر بعده: لا يصح قول من قال أحرم النبي ﷺ إحراماً مطلقاً مبهماً لأن رواية جابر وغيره من الصحابة في الأحاديث الصحيحة مصرحة بخلافه قال الخطابي: قد أنعم الشافعي ببيان هذا في كتابه: «اختلاف الحديث» وجود الكلام.

قال الخطابي: وفي اقتصاص كل ما قاله تطويل ولكس الوجه والمختصر من جوامع ما قال: إن معلوماً في لغة العرب جواز إضافة الفعل إلى الأمر كجواز إضافته إلى الفاعل كقولك بنى فلان داراً إذا أمر ببنائها وضرب الأمير فلاناً إذا أمر بضربه ورجم النبي ﷺ ماعزاً وقطع سارق رداءً وأصفواناً وإنما أمر بذلك ومثله كثير في الكلام وكان أصحاب رسول الله ﷺ منهم المفرد والمتنع والقارن كل منهم يأخذ عنه أمر نسكه



الموضعين وأن العزيمة كانت آخرها حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة.

(٥) وأما قوله ﷺ في الرواية الأخرى لما مضت مع أخيها عبد الرحمن ليعمرها من التنعيم: ( هذه مكان عمرتك ) فمعناه أنها أرادت أن يكون لها عمرة منفردة عن الحج كما حصل لسائر أمهات المؤمنين وغيرهن من الصحابة الذين فسخوا الحج إلى العمرة وأتوا العمرة وتخللوا منها قبل يوم التروية ثم أحرموا بالحج من مكة يوم التروية فحصل لهم عمرة منفردة وحجة منفردة وأما عائشة فإنما حصل لها عمرة مندرجة في حجة بالقرآن فقال لها النبي ﷺ: ( يسعك طوافك لحجك وعمرتك ) أي وقد تما وحسباً لك جميعاً فأبوت وأرادت عمرة منفردة كما حصل لباقى الناس فلما اعتمرت عمرة منفردة قال لها النبي ﷺ: ( هذه مكان عمرتك ) أي التي كنت تريدان حصولها منفردة غير مندرجة فضعك الحيفض من ذلك وهكذا يقال في قولها يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج أي يرجعون بحج منفرد وعمرة منفردة وأرجع أنا وليس لي عمرة منفردة وإنما حرصت على ذلك لتكثر أفعالها وفي هذا تصريح بالرد على من يقول القرآن أفضل والله أعلم.

(٦) قولها: ( وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً ) هذا دليل على أن القارن يكفي طواف واحد عن طواف الركن وأنه يقتصر على أفعال الحج وتندرج أفعال العمرة كلها في أفعال الحج وبهذا قال الشافعي وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة ومالك وأحمد وإسحاق وداود وقال أبو حنيفة: يلزمه طوافان وسعيان وهو محكي عن علي بن أبي طالب وابن مسعود والشعبي والنخعي والله أعلم.

١١٢- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عَفِيلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ، حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، وَلَمْ يُهَبِّ، فَلْيَحْلِلْ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، وَأَهْدَى، فَلَا يَجِلْ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ، وَمَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ فَلْيَتِمَّ حَجَّهُ»<sup>(١)</sup>. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحِضْتُ، فَلَمْ أَزَلْ حَائِضاً حَتَّى كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْقِضَ رَأْسِي، وَأَمْتَشِطَ، وَأَهْلِلَ بِحَجٍّ، وَأَتْرَكَ الْعُمْرَةَ، قَالَتْ: فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا قَضَيْتُ حَجَّتِي، بَعَثَ مَعِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَمِرَ مِنَ التَّنْعِيمِ، مَكَانَ عُمَرَيْنِ، الَّتِي أَفَرَكْنِي الْحَجُّ وَلَمْ أَحْلِلْ مِنْهَا.

(١) هذا الحديث ظاهر في الدلالة لمذهب أبي حنيفة وأحمد وموافقيهما في أن المعتمر المتمتع إذا كان معه هدي لا يتحلل من عمرته حتى ينحر عليه يوم النحر ومذهب مالك والشافعي وموافقيهما أنه إذا طاف وسعى

وحلق حل من عمرته وحل له كل شيء في الحال سواء كان ساق هدياً أم لا واحتجوا بالقياس على من لم يسق الهدي وبأنه تحلل من نسكه فوجب أن يحل له كل شيء كما لو تحلل الحرام بالحج وأجابوا عن هذه الرواية بأنها مختصرة من الروايات التي ذكرها مسلم بعدما والي ذكرها قبلها عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فاهللنا بعمرة ثم قال رسول الله ﷺ: ( من كان معه هدي فليهلل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً ) فهذه الرواية مفسرة للمحذوف من الرواية التي احتج بها أبو حنيفة وتقليدها ومن أحرم بعمرة وأهدى فليهلل بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه ولا بد من هذا التأويل لأن القضية واحدة والراوي واحد فتعين الجمع بين الرويتين على ما ذكرناه والله أعلم.

١١٣- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ وَلَمْ أَكُنْ سَقْتُ الْهَدْيَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَتْ: فَحِضْتُ، فَلَمَّا دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي كُنْتُ أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِحَجَّتِي؟ قَالَ: «انْقِضِي رَأْسَكَ، وَأَمْتَشِطِي»<sup>(١)</sup>، وَأَمْسِكِي، عَنِ الْعُمْرَةِ<sup>(٢)</sup>، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ». قَالَتْ: فَلَمَّا قَضَيْتُ حَجَّتِي أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرَدَنِي<sup>(٣)</sup>، فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّنْعِيمِ، مَكَانَ عُمَرَيْنِ، الَّتِي أَمْسَكْتُ عَنْهَا.

(١) وأما قوله ﷺ: ( انقضي رأسك وامتشطي ) فلا يلزم منه إبطال العمرة لأن نقض الرأس والامتشاط جائزان عندنا في الإحرام بحيث لا يتبع شعراً ولكن يكره الامتشاط إلا لعذر وتناول العلماء فعل عائشة هذا على أنها كانت معذورة بأن كان في رأسها أذى فأباح لها الامتشاط كما أباح لكعب بن عجرة الخلق للأذى وقبل ليس المراد بالامتشاط هنا حقيقة الامتشاط بالمشط بل تسريح الشعر بالأصابع للفصل لإحرامها بالحج لاسيما أن كانت لبدت رأسها كما هو السنة وكما فعله النبي ﷺ فلا يصح غسلها إلا بإصصال الماء إلى جميع شعرها ويلزم من هذا نقضه والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ في رواية عبد بن حميد: ( وامسكي عن العمرة ) وما يصرح بهذا التأويل رواية مسلم بعد هذا في آخر روايات عائشة عن محمد بن حاتم عن بهز عن وهيب عن عبد الله بن طلوس عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها أهلت بعمرة فقلعت ولم تطف بالبيت حتى حاضت فنسكت المئسك كلها وقد أهلت بالحج فقال لها النبي ﷺ يوم النحر: «يسعك طوافك لحجك وعمرتك» فأبوت فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التنعيم فاعتمرت بعد الحج هذا لفظه.

(٣) قوله ﷺ: ( وامسكي عن العمرة ) فيه دلالة ظاهرة على أنها لم تخرج منها وإنما أمسكت عن أعمالها وأحرمت بالحج فأدرجت أعمالها بالحج كما سبق بيانه وهو مؤيد للتأويل الذي قدمناه في قوله ﷺ: ( ارفضي عمرتك ودعي عمرتك ) إن المراد رفض إتمام أعمالها لا إبطال

اصل العمرة.

(٤) قولها: (فأردفني) فيه دليل على جواز الإرداف إذا كانت الدابة مطيقة وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بذلك وفيه جواز إرداف الرجل المرأة من محارمه والحلوة بها وهذا مجمع عليه.

١١٤- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ، فَلْيُهْلَ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ، فَلْيُهْلَ<sup>(١)</sup>». قَالَتْ: عَائِشَةُ: فَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ، وَأَهْلَ بِهِ نَاسٌ مَعَهُ وَأَهْلَ نَاسٌ بِالْعُمْرَةِ، وَالْحَجُّ وَأَهْلُ نَاسٌ بِعُمْرَةٍ، وَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلَ بِالْعُمْرَةِ.

(١) قوله ﷺ: ( من أراد منكم أن يهمل بحج وعمرة فليعمل ومن أراد أن يهمل بحج فليهل ومن أراد أن يهمل بعمرة فليهل ) فيه دليل لجواز الأنواع الثلاثة وقد أجمع المسلمون على ذلك وإنما اختلفوا في أفضلها كما سبق.

١١٥- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، مُوَافِقِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ<sup>(١)</sup>، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهْلَ، فَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ<sup>(٢)</sup>». قَالَتْ: فَكَانَ مِنَ الْقَوْمِ مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَهْلَ بِالْحَجِّ، قَالَتْ: فَكُنْتُ أَنَا مِنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ، فَخَرَجْنَا حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ، فَأَذْرَكَنِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ، لَمْ أَجِزْ مِنْ عُمْرَتِي، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «دَعِي عُمْرَتَكَ<sup>(٣)</sup>، وَأَنْقِضِي رَأْسَكَ، وَأَمْسِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ». قَالَتْ: فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّنَا، أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَأَزْدَفَنِي وَخَرَجَ بِي إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، فَقَضَى اللَّهُ حَجَّنَا وَعُمْرَتَنَا. وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا صَوْمٌ<sup>(٥)</sup>. (وإرجعه البخاري: ٣١٧، ١٧٨٢، ١٧٨٣).

(١) قولها: ( خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع موافقين لهلال ذي الحجة ) أي: مقارنين لاستهلاله وكان خروجهم قبله لحبس في ذي القعدة كما صرح به في رواية عمرة التي ذكرها مسلم بعد هذا من حديث عبد الله بن سلمة عن سليمان بن بلال عن يحيى عن عمرة.

(٢) قوله ﷺ: ( من أراد منكم أن يهمل بعمرة فليهل فلولا أنني أهديت لأهملت بعمرة ) هذا مما يحتاج به من يقول بتفضيل التمتع ومثله

قوله ﷺ: ( لو استقبلت من أمري ما استبشرت ما سقت الهدي ) ووجه الدلالة منهما أنه ﷺ لا يتمنى إلا الأفضل وأجاب القائلون بتفضيل الأفراد بأنه ﷺ إنما قال هذا من أجل فسح الحج إلى العمرة الذي هو خاص لهم في تلك السنة خاصة لمخالفة الجاهلية ولم يرد بذلك التمتع الذي فيه الخلاف وقال هذا تظلياً لقلوب أصحابه وكانت نفوسهم لا تسمح بفسح الحج إلى العمرة كما صرح به في الأحاديث التي بعد هذا فقال لهم ﷺ هذا الكلام ومعناه ما ينبغي من موافقتكم فيما أمرتكم به إلا سؤني الهدي ولولا موافقتكم ولو استقبلت هذا الرأي وهو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج من أول أمري لم أسق الهدي وفي هذه الرواية تصريح بأنه ﷺ لم يكن متمتاً.

(٣) وقوله ﷺ: ( أرفض عمرتك ) ليس معناه إبطالها بالكيفية والخروج منها فإن العمرة والحج لا يصح الخروج منهما بعد الإحرام بنية الخروج وإنما يخرج منها بالتحلل بعد فراغها بل معناه أرفض العمل فيها وإنما أفعالها التي هي الطواف والسعي وتقصير شعر الرأس فأمرها ﷺ بالإعراض عن أفعال العمرة وأن تحرم بالحج قصير قارة وتقف بعرفات وتعمل المناسك كلها إلا الطواف فتؤخره حتى تطهر وكذلك فعلت قال العلماء ومما يؤيد هذا التأويل.

(٤) قولها: ( فلما كانت ليلة الحصبه ) هي بفتح الحاء وإسكان الصاد المهملتين وهي التي بعد أيام التشريق وسميت بذلك لأنهم نفروا من منى فزلوا في الحصب وياتوا به.

(٥) قولها: ( قضى الله حجتنا وعمرتنا ولم يكن في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم ) هذا محمول على إخبارها عن نفسها أي لم يكن علي في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم ثم إنه مشكل من حيث إنها كانت قارئة والقارن يلزمه الدم وكذلك التمتع ويمكن أن يؤول هذا على أن المراد لم يجب علي دم إرتكاب شيء من محظورات الإحرام كالطيب وسر الوجه وقتل الصيد وإزالة شعر وظفر وغير ذلك أي لم ارتكب محظوراً فيجب بيته هدي أو صدقة أو صوم هذا هو المختار في تأويله وقال القاضي عياض فيه دليل على أنها كانت في حج مفرد لا تمتع ولا قران لأن العلماء مجمعون على وجوب الدم فهما إلا داود الظاهري فقال: لا دم على القارن هذا كلام القاضي وهذا اللفظ وهو قوله: ( ولم يكن في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم ) ظاهرة في الرواية الأولى أنه من كلام عائشة ولكن صرح في الرواية التي بعدها بأنه من كلام هشام بن عروة فيحمل الأول عليه ويكون الأول في معنى المدرج.

١١٦- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مُوَافِقِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ<sup>(١)</sup>، لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ، فَلْيُهْلَ بِعُمْرَةٍ». وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ

(١) قولها: ( خرجنا موافقين مع رسول الله ﷺ لهلال ذي الحجة لا

نرى (إلا الحج) معناه لا نعتقد أننا نحرم إلا بالحج لأننا كنا نظن امتناع العمرة في أشهر الحج.

١١٧- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ،

عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤَافِينَ  
لِإِهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، مِنَّا مَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةَ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بَحْجَةَ  
وَعُمُرَةَ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بَحْجَةَ، فَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةَ، وَسَاقَ  
الْحَدِيثَ يَنْخُوضُ حَيْثُمَا.

وَقَالَ فِيهِ: قَالَ عُرْوَةُ فِي ذَلِكَ: إِنَّهُ قَضَى اللَّهَ حَاجَتَهَا  
وَعُمَرَتْهَا، قَالَ هِشَامٌ: وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صِيَامٌ وَلَا  
صَدَقَةٌ.

١١٨- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الْأَسودِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَوَيْلٌ لَنَا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ، وَوَيْلٌ لَنَا مِنْ أَهْلِ بَحْجٍ وَعُمُرَةَ، وَوَيْلٌ لَنَا مِنْ أَهْلِ بِالْحَجِّ، وَأَهْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ فَحَلَّ، وَأَمَّا مِنْ أَهْلِ بَحْجٍ أَوْ جَمَعَ الْحَجِّ وَالْعُمُرَةَ، فَلَمْ يَحِلُّوا، حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ. (إبراهيم البخاري: ١٥٦٢، ٢٤٤٠٨).

١١٩- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قال عمرو: حدثنا شفيان ابن عيينة، عن عبد الرحمن ابن القاسم، عن أبيه.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا نَرَى إِلَّا  
الْحَاجَّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرَفٍ<sup>(١)</sup>، أَوْ قَرِيباً مِنْهَا، حِضْتُ، فَدَخَلَ  
عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «أَنْفَسْتُ»<sup>(٢)</sup>. (يعني الحِضَّةُ  
قَالَتْ) قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَبَّهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ  
آدَمَ»<sup>(٣)</sup>، فَأَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالنِّسَاءِ  
حَتَّى تَغْسِلِي<sup>(٤)</sup>. قَالَتْ: وَصَحَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ نِسَائِهِ  
بِالْبَقَرِ<sup>(٥)</sup>. [أخرجه البخاري: ١٩٤، ٣٠٥، ١٦٥٠، ٥٥٤٨، ٥٥٥٩].

(١) قولها: (حتى إذا كنا بسرف) هو بفتح السين المهملة وكسر الراء وهو ما بين مكة والمدينة بقرب مكة على أميال منها قيل ستة وقيل سبعة وقيل تسعة وقيل عشرة وقيل اثنا عشر ميلاً.

(٢) قوله ﷺ : ( أنشئت ) معناه أحضرت وهو يفتح النون وضمها لفتان مشهورتان الفتح أفصح والفاء مكسورة فيهما وأما النفاس الذي هو الولادة فيقال فيه نفست بالضم لا غير.

(٣) قوله ﷺ في الحيض: ( هذا شيء كتب الله على بنات آدم ) هذا تسلية لها وتخفيف لهما ومعناه أنك لست مختصة به بل كل بنات آدم يكون منهم هذا كما يكون منهن ومن الرجال البول والفاسط وغيرهما واستدل البخاري في صحيحه في كتاب الحيض بعموم هذا الحديث على أن الحيض كان في جميع بنات آدم وأنكر به علي من قال إن الحيض أول ما أرسل روقم في بني إسرائيل.

(٤) قوله ﷺ: ( فاقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تغتسل ) معنى اقضي: افعل كما قال في الرواية الأخرى فاصنع وفي هذا دليل على أن الحائض والنفساء والمحدث والجنب يصح منهم جميع أفعال الحج وأقواله وهياته إلا الطواف وركعتيه فيصح الوقوف بعرفات وغيره كما ذكرنا وكذلك الأغسال المشروعة في الحج تشرع للحائض وغيرها ممن ذكرنا وفيه دليل على أن الطواف لا يصح من الحائض وهذا مجمع عليه لكن اختلفوا في علته على حسب اختلافهم في اشتراط الطهارة للطواف فقال مالك والشافعي وأحمد هي شرط وقال أبو حنيفة ليست بشرط وبه قال داود فمن شرط الطهارة قال: العلة في بطلان طواف الحائض عدم الطهارة ومن لم يشترطها: قال العلة فيه كونها ممنوعة من اللبس في المسجد.

(٥) قولها: ( وضحي رسول الله ﷺ عن نائه بالبقر ) هذا محمول على أنه ﷺ استأذنه في ذلك فإن تضحية الإنسان عن غيره لا تجوز إلا بإذنه واستدل به مالك في أن التضحية بالبقر أفضل من بدنة ولا دلالة فيه لأنه ليس فيه ذكر تفضيل البقر ولا عموم لفظ إنما هي قضية عين محتملة لأمر فلا حجة فيها لما قاله ونهب الشافعي والأكثرون إلى أن التضحية بالبينة أفضل من البقرة لقوله ﷺ: ( من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ) إلى آخره.

١٢٠- ( ) حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عَدِيٍّ اللَّهُ أَبُو أَيُّوبَ  
الْعَمَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا عَبْدُ  
الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ  
الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى جِئْنَا سَرِفَ فَطُمِئْتُ<sup>(١)</sup>، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكِ؟» فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ خَرَجْتُ النَّعَامَ، قَالَ: «مَا لَكَ؟ لَعَلَّكَ نَفِستِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، أَفْعَلِي مَا يَقَعُلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي». قَالَتْ: فَلَمَّا قَبِيتُ مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا ضَخَابَ: اجْعَلُوهَا عُمْرَةً». فَأَحْرَأَ النَّاسُ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، قَالَتْ: فَكَانَ



الْهَدْيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَذَوِي الْيَسَارَةِ، ثُمَّ أَهْلُوا حِينَ رَاحُوا<sup>(١)</sup>، قَالَتْ: قَلَّمَا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ طَهَرْتُ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقْضْتُ، قَالَتْ: فَأَيُّنَا يَلْحُمُ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ نِسَائِهِ الْبَقَرِ، قَلَّمَا كَانَتْ لَيْلَةُ الْمُحْصَبَةِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَرْجِعُ النَّاسُ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَارْجِعْ بِحَجَّةٍ؟ قَالَتْ: فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرَدَنِي عَلَى جَمَلِهِ، قَالَتْ: فَإِنِّي لَأَذْكُرُ، وَأَنَا جَارِيَةٌ خَدِيشَةُ السَّنِ<sup>(٢)</sup>، أَنْعَسُ فَيُصِيبُ وَجْهِي مُؤَخَّرَةُ الرَّحْلِ، حَتَّى جِئْنَا إِلَى التَّيْمِيمِ، فَأَهْلَلْتُ مِنْهَا بِعُمْرَةٍ، جَزَاءَ بِعُمْرَةِ النَّاسِ<sup>(٣)</sup> الَّتِي اعْتَمَرُوا.

(١) قولها: ( فطمت ) هو يفتح الطاء وكسر الميم أي حضت يقال: حاضت المرأة وتحيضت وطمت وهركت بفتح الراء ونفست وضجكت وأعصرت وأكبرت كله بمعنى واحد والاسم منه الحيض والطمس والعراك والضحك والإكبار والإعصار وهي حلفض وحافضة في لغة غريبة حكاهما الفراء وطامت وعاراك ومكبر ومعصر وفي هذه الأحاديث جواز حج الرجل بامرأته وهو مشروع بالإجماع واجمعوا على أن الحج يجب على المرأة إذا استطاعت واختلف السلف هل المحرم لها من شروط الاستطاعة؟ واجمعوا على أن لزوجها أن يمنعها من حج التطوع وأما حج الفرض فقال جمهور العلماء: ليس له منعها منه وللشافعي فيه قولان أحدهما لا يمنعها منه كما قال الجمهور وأصحهما له منعها؛ لأن حقه على الفور والحج على التراخي قال أصحابنا: ويستحب له أن يحج بزوجه للأحاديث الصحيحة فيه

(٢) قولها: ( ثم أهلوا حين راحوا ) يعني الذين تحملوا بعمره وأهلوا بالحج حين راحوا إلى متى وذلك يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة وفيه دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أن الأفضل فيمن هو بمكة أن يحرم بالحج يوم التروية ولا يقدمه عليه وقد سبقت المسألة.

(٣) قولها: ( أنس ) هو بضم العين.

(٤) قولها: ( فأهللت منها بعمره جزاء لعمره الناس ) أي تقوم مقام عمره الناس وتكفي عنها.

١٢١- ( ) وَخَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَبَّيْنَا بِالْحَجِّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفٍ حِفْضْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، وَمَسَاقُ الْحَلِيبِ يَنْخُورُ حَدِيثُ الْمَاجِشُونِ..

غَيْرَ أَنَّ حَمَادًا لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ: فَكَانَ الْهَدْيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَذَوِي الْيَسَارَةِ ثُمَّ أَهْلُوا حِينَ رَاحُوا، وَلَا قَوْلَهَا: وَأَنَا جَارِيَةٌ خَدِيشَةُ السَّنِ أَنْعَسُ فَيُصِيبُ وَجْهِي مُؤَخَّرَةُ

الرَّحْلِ.

١٢٢- ( ) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي خَالِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ (ح).

وَخَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ. عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ.

١٢٣- ( ) وَخَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ غَمِيرٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ أَفْلَحَ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَهْلَيْنِ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَفِي حُرْمِ الْحَجِّ، وَلَيْالِي الْحَجِّ<sup>(١)</sup>، حَتَّى نَزَلْنَا بِسَرِفٍ، فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنْكُمْ هَدْيٌ فَاحْبَبْ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ» فَلَا فِعْلَهُمْ الْأَخِيذُ بِهَا وَالْتَارُكُ لَهَا، مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ<sup>(٢)</sup> فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، وَمَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِهِ لَهُمْ قُوَّةٌ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟» قُلْتُ: سَبِغْتُ كَلَامَكَ مَعَ أَصْحَابِكَ فَسَمِعْتُ بِالْعُمْرَةِ<sup>(٣)</sup> قَالَ: «وَمَا لَكَ؟» قُلْتُ: لَا أَصْلَسِي<sup>(٤)</sup>، قَالَ: «فَلَا يَضُرُّكَ، فَكُونِي فِي حَجِّكَ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا، وَإِنَّمَا أَنْتِ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ، كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَّ» قَالَتْ: فَخَرَجْتُ فِي حَجَّتِي حَتَّى نَزَلْنَا بِسَرِفٍ فَخَرَجْتُ ثُمَّ طَفْنَا بِالنِّبْتِ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحْصَبَ، فَذَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: «اخْرُجْ بِاخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ فَلْتَهَلْ بِعُمْرَةٍ<sup>(٥)</sup>»، ثُمَّ لَطَفَ بِالنِّبْتِ، فَلَبَّيْتُ أَنْتَظِرُكَمَا هَا هُنَا» قَالَتْ: فَخَرَجْنَا فَأَهْلَلْتُ، ثُمَّ طَفْتُ بِالنِّبْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَجِئْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي مَنَزِلِهِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: «هَلْ فَرَعْتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَأَذَّنَ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ، فَخَرَجَ قَمَرٌ بِالنِّبْتِ فَطَافَ بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ الْمَدِينَةَ. (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١٥٦٠، ١٧٨٨).

(١) قولها: ( خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج في أشهر الحج ) وفي حرم الحج وليالي الحج قولها ( حرم الحج ) هو بضم الحاء والراء كذا ضبطناه وكذا نقله القاضي عياض في المشارق عن جمهور الرواة قال: وضبطه الأصيلي بفتح الراء قال: فعلى الضم كأنها تريد الأوقات والمواضع والأشياء والحالات أما بالفتح فجمع حرمة أي ممنوعات الشرع ومهرماته وكذلك قيل للمرأة المحرمة بنسب حرمة وجمعها حرم وأما قولها في أشهر الحج فاختلف العلماء في المراد بأشهر الحج في قوله تعالى: «الحج أشهر

معلومات» فقال الشافعي وجامع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم هي شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة تمتد إلى فجر ليلة النحر وروى هذا عن مالك أيضاً والمشهور عنه شوال وذو القعدة وذو الحجة بكامله وهو مروي أيضاً عن ابن عباس وابن عمر والمشهور عنهما ما قدمناه عن الجمهور

(٢) قولها: ( فخرج إلى أصحابه فقال: من لم يكن معه منكم هدي فأحب أن يجعلها عمرة فليقل ومن كان معه هدي فلا فمنهم الأخذ بها والتارك لها من لم يكن معه هدي) وفي الحديث الآخر بعد هذا أنه ﷺ قال: ( أو ما شعرت أنني أموت الناس بأمر فإذا هم يترددون) وفي حديث جابر ( فأمرنا أن نحل يعني بعمرة) وقا في آخره قال: ( فحلوا قال: فحللنا وسمعنا وأطعنا) وفي الرواية الأخرى ( أحلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حللاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا الذي قدمتم بها متعة قالوا: كيف يجعلها متعة وقد سمينا الحج قال افعلوا ما أمركم به) هذه الروايات صحيحة في أنه ﷺ أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة أمر عزيمة وتعمت بخلاف الرواية الأولى وهي قوله ﷺ: ( من لم يكن معه هدي فأحب أن يجعلها عمرة فليقل) قال العلماء: خيرهم أولاً بين الفسخ وعدمه ملاطفة لهم وإيناساً بالعمرة في أشهر الحج لأنهم كانوا يرونها من أفجر الفجور ثم حتم عليهم بعد ذلك الفسخ وأمرهم به أمر عزيمة وألزمهم إياه وكره ترددهم في قبول ذلك ثم قبلوه وفعلوه إلا من كان معه هدي والله أعلم.

(٣) قولها: ( سمعت كلامك مع أصحابك فسمعت بالعمرة) كذا هو في النسخ فسمعت بالعمرة قال القاضي كذا رواه جمهور رواة مسلم ورواه بعضهم فسمعت العمرة وهو الصواب.

(٤) قولها: ( قال ومالك قلت لا أصلي) فيه استحباب الكناية عن الحيض ونحوه مما يستحى منه ويستشع لفظه إلا إذا كانت حاجة كإزالة وهم ونحو ذلك.

(٥) قوله ﷺ: ( أخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة) فيه دليل لما قاله العلماء: أن من كان بمكة وأراد العمرة فميقاته لما أدنى الحل ولا يجوز أن يحرم بها من الحرم فإن خالف وأحرم بها من الحرم وخرج إلى الحل قبل الطواف أجزاء ولا دم عليه وإن لم يخرج وطاف وسمى وحلق فيه قولان.

احدهما: لا تصح عمرته حتى يخرج إلى الحل ثم يطوف ويسعى ويحلق

والثاني: وهو الأصح يصح وعليه دم لتركه الميقات قال العلماء: وإنما وجب الخروج إلى الحل ليجمع في نسكه بين الحل والحرم كما أن الحاج يجمع بينهما فإنه يقف بعرفات وهي في الحل ثم يدخل مكة للطواف وغيره هذا تفصيل لمذهب الشافعي وهكذا قال جمهور العلماء أنه يجب الخروج لإحرام العمرة إلى أدنى الحل. وأنه لو أحرم بها في الحرم ولم يخرج لزومه دم وقال عطاء: لا شيء عليه وقال مالك: لا يميزه حتى يخرج إلى الحل.

قال القاضي عياض: وقال مالك: لا بد من إحرامه من التعميم خاصة قالوا: وهو ميقات المتممين من مكة وهذا شاذ مردود والذي عليه

الجمهور أن جميع جهات الحل سواء ولا تختص بالتعميم والله أعلم.

١٢٤- ( ) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَادٍ الْمُهَلَّبِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، وَمِنَّا مَنْ قَرَنَ، وَمِنَّا مَنْ تَمَتَّعَ.

١٢٤- ( ) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: جَاءَتْ عَائِشَةُ حَاجَةً.

١٢٥- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (بِعْنِي ابْنُ بِلَالٍ)، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ)، عَنْ عُمَرَ، قَالَتْ:

سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخَمْسِ بَقِيعٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَنْ يَجِلَّ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَدُخِلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ أَرْوَاجِهِ.

قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: أَتَيْتُكَ، وَاللَّهِ! بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ. (أخرجه البخاري: ١٧٠٩، ١٧٢٠، ٢٩٥٢).

١٢٥- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُمَرَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٢٦- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ (ح).

وَعَنِ الْقَاسِمِ.

عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَصْدُرُ النَّاسُ بِنُسْكَيْنٍ وَأَصْدُرُ بِنُسْكَ وَاحِدٍ؟ قَالَ: «أَنْتَ ظَهَرْتَ فَأَخْرَجِي إِلَى التَّعِيمِ، فَأَهْلِي مِنْهُ، ثُمَّ الْفَيْئَا عِنْدَ كَذَا وَكَذَا» (قال أظنه قال غداً) وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدَرٍ نَصَبِكَ (أَوْ قَالَ نَفَقَتِكَ) (١).

(١) قوله ﷺ: ( ولكنهما على قدر نصبك أو قال: نفقتك) هذا ظاهر في أن الثواب والفضل في العبادة يكثر بكثرة النصب والتفقه والمراد النصب الذي لا ينمى الشرع وكذا التفقه.

١٢٧- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَرُونَ، عَنْ الْقَاسِمِ وَإِبْرَاهِيمَ، قَالَ: لَا أَعْرِفُ حَدِيثَ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ، أَلَمْ أَمْ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَصْنَعُ النَّاسُ بِسُكُنٍ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

١٢٨- ( ) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ)، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ تَطَوُّفُنَا بِالنِّبْتِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ أَنْ يَحِلَّ، قَالَتْ: فَحَلُّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ، وَيَسَاؤُهُ لَمْ يَسُرَّنِ الْهَدْيِ، فَاحْلَلْنَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحِضْنَتْ، فَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَرْجِعُ النَّاسُ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ؟ قَالَ: «أَوْ مَا كُنْتَ طَفِئْتَ لِبَالِي قَدِمْنَا مَكَّةَ؟» قَالَتْ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَأَذْهَبِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى التَّعِيمِ، فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا»<sup>(١)</sup>. قَالَتْ صَفِيَّةُ: مَا أَرَانِي إِلَّا حَاسِبَتَكُمْ، قَالَ: «عَقَرَى حَلَقَى أَوْ مَا كُنْتَ طَفِئْتَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: «لَا بَأْسَ، أَنْفِرِي»<sup>(٢)</sup>. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَقِّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُصْبِدٌ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ عَلَيْهَا أَوْ أَنَا مُصْبِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ مِنْهَا»<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ إِسْحَاقُ: مُنْهَبِطَةٌ وَمُنْهَبِطٌ. [اخرجه البخاري: ١٥٦١، ١٧٦٢، ١٧٧١، ٥٣٢٩، ٦١٥٧].

(١) وفي هذا الحديث دليل على أن طواف الوداع لا يجب على الحائض ولا يلزمها الصبر إلى طهرها لثاني به ولا دم عليها في تركه وهذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي عن بعض السلف وهو شاذ مردود.

(٢) معناه أن صفية أم المؤمنين رضي الله عنها حاضت قبل طواف الوداع فلما أراد النبي ﷺ الرجوع إلى المدينة قالت: ما اطنني إلا حابستكم لا انتظار طهري وطوافي للوداع فاني لم اطف للوداع وقد حضت ولا يمكنني الطواف الآن وظلت أن طواف الوداع لا يسقط عن الحائض فقال النبي ﷺ: ( أما كنت طفت طواف الإفاضة يوم النحر قالت بلى قال يكفيك ذلك. ) لأنه هو الطواف الذي هو ركن ولا بد لكل أحد منه وأما طواف الوداع فلا يجب على الحائض وأما قوله ﷺ: ( عقرى حلقى) فهكذا يرويه المحدثون بالألف التي هي الف للتأنيث ويكيونه بالياء ولا ينونونه وهكذا نقله جماعة لا يحصون من أئمة اللغة وغيرهم عن رواية

المحدثين وهو صحيح فصيح قال الأزهرى في تهذيب اللغة: قال أبو عبيد: معنى عقرى عقرها الله تعالى وحلقى حلقها الله قال: يعني عقر الله جسدها وأصابها بوجع في حلقها قال أبو عبيد: أصحاب الحديث يروونه عقرى حلقى وإنما هو عقرأ حلقاً قال وهذا على مذهب العرب في الدعاء على الشيء من غير لإادة وقوعه قال شمر: قلت لأبي عبيد لم لا تجيز عقرى فقال: لأن فعلى تعجبى، نعماً ولم تحين في الدعاء فقلت روى ابن شميل عن العرب مطبرى وعقرى أخف منها فلم ينكره هذا آخر ما ذكره الأزهرى وقال صاحب المحكم يقال للمرأة عقرى حلقى معناه عقرها الله وحلقها أي حلق شعرها أو أصابها بوجع في حلقها قال: فعقرى معنا مصدر كدعوى وقيل: معناه تعقر قومها وعملهم بشؤمها وقيل: المعرب الحائض وقيل عقرى حلقى أي عقرها الله وحلقها هذا آخر كلام صاحب المحكم وقيل معناه جعلها الله عاقراً لا تلد وحلقى مشؤمة على أهلها وعلى كل قول فهي كلمة كان أصلها ما ذكرناه ثم اتسعت العرب فيها فصارت تطلقها ولا تريد حقيقة ما وضعت له أولاً ونظيره تربت يدها وقتله الله ما أشجعه وما أشعره والله اعلم.

(٣) قولها: ( فلقيني رسول الله ﷺ وهو مصعد من مكة وأنا منهبطة عليها أو أنا مصعدة وهو منهبط منها) وقالت في الرواية الأخرى: ( فجننا رسول الله ﷺ وهو في منزله فقال: هل فرغت قلت نعم فاذن في أصحابه فخرج فمر بالبيت وطاف) وفي الرواية الأخرى: ( فاقبلنا حتى أتينا رسول الله ﷺ وهو بالحصبة) وجه الجمع بين هذه الروايات أنه ﷺ بعث عائشة مع أخيها بعد نزوله المحصب وواعدها أن تلحقه بعد اعتماها ثم خرج هو ﷺ بعد ذهابها فقصد البيت ليطوف طواف الوداع ثم رجع بعد فراغه من طواف الوداع وكل هذا في الليل وهي الليلة التي تلي أيام التشريق فلقبها ﷺ وهو صادر بعد طواف الوداع وهي داخلة لطواف عمرتها ثم فرغت من عمرتها ولحقته رضي الله عنها وهو بعد في منزله بالمحصب وأما قولها فاذن في أصحابه فخرج فمر بالبيت وطاف فيتناول على أن في الكلام تقدماً وتأخيراً وأن طوافه ﷺ كان بعد خروجه إلى العمرة وقبل رجوعها وأنه فرغ قبل طوافها للعمرة.

١٢٩- ( ) وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ..

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَلْبِي، لَا نَذْكُرُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَنْصُورٍ.

١٣٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا، عَنْ غُنَرٍ.

قال ابن المثنى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ ذُكْوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَارْبَعٍ مَضِيَّةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، أَوْ خَمْسٍ، فَدَخَلَ عَلَيَّ وَهُوَ غَضَبَانٌ، فَقُلْتُ: مَنْ أَغْضَبَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! ادْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ، قَالَ: «أَوْ مَا



فَاضْمَرْتُ بَعْدَ الْحَجِّ.

(١) قوله ﷺ: ( يسمع طوافك لحجك وعمرتك ) تصريح بان عمرتها باقية صحيحة بجزء وانها لم تلغها وتخرج منها فتمين تأويل ارفض عمرتك ودعي عمرتك على ما ذكرناه من رفض العمل فيها واتهام افعالها والله اعلم.

١٣٣- ( ) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ ابْنِ الْحَبَابِ، حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا خَاضَتْ بِسَرَفٍ، فَتَطَهَّرَتْ بِعَرَقَةٍ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْزِي عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّغَا وَالْمَرَوَةِ، عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ».

(١) قوله ﷺ: ( يجزي عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك ) فيه دلالة ظاهرة على انها كانت قارة ولم ترفض العمرة رفض ابطال بل تركت الاستمرار في اعمال العمرة بانفرادها وقد سبق تقرير هذا في اول هذا الباب وسبق هناك الاستدلال ايضا بقوله ﷺ: ( هنا يسمع طوافك لحجك وعمرتك ).

١٣٤- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْخَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ ابْنُ الْخَارِثِ، حَدَّثَنَا قُرْقُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ ابْنُ جَبْرِ ابْنِ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا صَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ، قَالَتْ:

قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يُوجِعُ النَّاسُ بِاجْرَتَيْنِ وَاجْرِعُ بِاجْرٍ؟ فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يُنْطَلِقَ بِهَا إِلَى التَّيْمِيمِ، قَالَتْ: فَأَرَدَنِي خَلْفَهُ عَلَى جَمَلٍ، لَهُ: قَالَتْ فَجَعَلْتُ أَرْفَعُ خِمَارِي أَحْسَرُهُ، عَنْ عُنُقِي، فَيَضْرِبُ رَجُلِي بِعِلَّةِ الرَّاحِلَةِ، قُلْتُ لَهُ: وَهَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ؟ قَالَتْ: فَأَهْلَلْتُ بِعُمَرَةٍ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ أَقْبَلْنَا حَتَّى اتَّهَبْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْحَصْبَةِ<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله في حديث صفة بنت شيبه: ( عن عائشة فجعلت ارفع خماري احسره عن عنقي فيضرب رجلي بعلة الراحلة قلت له وهل ترى من احد قالت: فاهللت بعمره ) اما قولها احسره فبكر السين وضما لغتان اي اكشفه وازيله واما قولها بعلة الراحلة فالشهور في اللغة انه يباء موحدة ثم عين مهملة مكسورتين ثم لام مشددة ثم هاء وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: وقع في بعض الروايات نغلة يعني بالنون وفي بعضها بالهاء قال: وهو كلام غثل قال: قال بعضهم: صوابه نغنة الراحلة اي فخلها يريد ما عشن من مواضع مباركتها قال أهل اللغة: كان ما ولي الأرض من كل ذي لربع إذا برك فهو نغنة قال القاضي ومع هذا فلا يستقيم هذا الكلام ولا جوابها لأخيها بقولها وهل ترى من أحد ولأن وجل الراكب قل ما تبلغ نغنة الراحلة قال وكل هذا وهم قال: والصواب فيضرب رجلى بعلة السيف يعني انها لما حسرت خمارها ضرب اخوها

شَعَرْتُ أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ فَلِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ<sup>(١)</sup>. (قال الحكم: كَانَهُمْ يَتَرَدَّدُونَ أَحْسِبُ)<sup>(٢)</sup> وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا سَقَتْ الْهَدْيَ<sup>(٣)</sup> مَعِيَ حَتَّى أَشْتَرِيَهُ، ثُمَّ أَجِلُّ كَمَا خَلَوْا.

(١) وقولها: فدخل علي وهو غضبان فقلت: من اغضبك يا رسول الله ادخله الله النار قال: او ما شعرت اني امرت الناس بأمر فلذا هم يترددون) اما غضبه ﷺ فلا تنهاك حرمة الشرع وترددهم في قبول حكمه وقد قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يَوْمُنُونَ حَتَّى يَكْمُوكَ فِيمَا شَجَرِ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُمُوا تَسْلِيمًا﴾ فنضب ﷺ لما ذكرناه من انتهاك حرمة الشرع والحزن عليهم في نقص إيمانهم بتوقفهم وفي دلالة لاستعجاب الغضب عند انتهاك حرمة الدين وفي جواز الدعاء على المخالف لحكم الشرع والله اعلم.

(٢) قوله ﷺ: ( او ما شعرت اني امرت الناس بأمر فلذا هم يترددون قال: الحكم كَانَهُمْ يَتَرَدَّدُونَ أَحْسِبُ ) قال القاضي: كذا وقع هذا اللفظ وهو صحيح وإن كان فيه إشكال قال: وزاد إشكاله تغيير وهو قوله قال الحكم: كَانَهُمْ يَتَرَدَّدُونَ وكذا رواه ابن أبي شيبة عن الحكم ومعناه أن الحكم شك في لفظ النبي ﷺ هذا مع ضبطه لمعناه فشك هل قال يترددون أو نحوه من الكلام؟ ولما قال بعده أحسب أي اظن أن هذا لفظه ويؤيده قول مسلم بعده في حديث غندر ولم يذكر الشك من الحكم في قوله يترددون والله اعلم.

(٣) قوله ﷺ: ( ولو اني استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي ) هذا دليل على جواز قول لو في التالسف على فوات أمور الدين ومصالح الشرع وأما الحديث الصحيح في أن لو تفتح عمل الشيطان فمحمول على التأسف على حظوظ الدنيا ونحوها وقد كثرت الأحاديث الصحيحة في استعمال لو في غير حظوظ الدنيا ونحوها فيجمع بين الأحاديث بما ذكرناه والله اعلم.

١٣١- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ، عَنْ ذَكْوَانَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ مَقْصِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، بِمِثْلِ حَلِيمٍ غَنَدَرٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشُّكَّ مِنَ الْحَكَمِ فِي قَوْلِهِ: يَتَرَدَّدُونَ.

١٣٢- ( ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا وَهَبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا أَهَلَّتْ بِعُمَرَةٍ، فَقَدِمَتْ وَلَمْ تَطْفُ بِالنَّيْتِ حَتَّى خَاضَتْ، فَتَسَكَّتِ الْمَنَامِيكَ كُلَّهَا، وَقَدْ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «يَوْمَ النَّفَرِ: «يَسْعُوكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ»<sup>(١)</sup>. فَأَبَتْ، فَبَعَثَ بِهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّيْمِيمِ،

رجلها بنملة السيف فقالت وهل ترى من أحد هذا كلام القاضي.

قلت: ويحتمل أن المراد فيضرب رجلي بسبب الراحلة أي يضرب رجلي عامداً لها في صورة من يضرب الراحلة ويكون قولها بعلته معناه بسبب والمعنى أنه يضرب رجلها بسوط أو عصا أو غير ذلك حين تكشف خمارها عن عنقها غيره عليها فتقول له هي وهل ترى من أحد؟ أي نحن في خلاء ليس هنا أجنبي أستر منه وهذا التأويل متعين أو كالتعيين لأنه مطابق للفظ الذي صحت به الرواية وللمعنى ولياق الكلام فتعين اعتماده والله أعلم.

(٢) قولها: ( وهو بالخصبة ) هو بفتح الحاء وإسكان الصاد المهملتين أي بالغصب.

١٣٥- (١٢١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عُصَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ.

أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرْفَعَ عَائِشَةُ، فَيُعْمَرُهَا مِنَ التَّعْمِيمِ. (المعجم البخاري: ١٧٨٤، ٢٩٨٥).

١٣٦- (١٢١٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْنَا مُهْلِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ مُعَرَّوٍ، وَأَقْبَلَتْ عَائِشَةُ بِعُمَرَةَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفٍ عَرَكْتُ<sup>(١)</sup>، حَتَّى إِذَا قَدِمْنَا طَفْنَا بِالْكَعْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحِلَّ مِنَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي، قَالَ فَقُلْنَا: حِلُّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْحِلُّ كُلُّهُ». فَوَاقَعْنَا النِّسَاءَ وَتَطَيَّنَا بِالطَّيْبِ، وَلَبَسْنَا ثِيَابَنَا، وَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا أَرْبَعُ لَيَالٍ، ثُمَّ أَهْلَلْنَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ، فَوَجَدَهَا تَبْكِي، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟». قَالَتْ: شَأْنِي أَنِّي قَدْ حَضْتُ، وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ، وَلَمْ أَحِلِّ، وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ، وَالنَّاسُ يَنْدَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَأَغْتَسِلِي<sup>(٣)</sup> ثُمَّ اهْلِي بِالْحَجِّ». فَفَعَلْتُ وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ، حَتَّى إِذَا طَهَرْتُ<sup>(٤)</sup> طَافْتُ بِالْكَعْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ خَلَلْتُ مِنْ حَجِّكَ وَعُمَرَتِكَ جَمِيعاً<sup>(٥)</sup>». فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَجْتُ، قَالَ: «فَاذْهَبِي بِهَا، يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّعْمِيمِ». وَذَلِكَ لَيْلَةُ الْخَصْبَةِ.

(١) قوله في حديث جابر: ( أن عائشة عركت ) هو بفتح العين والراء ومعناه حاضت يقال: عركت عروكاً كقعدت تقعد قومداً.

(٢) قوله: ( أهللنا يوم التروية ) وهو اليوم الثامن من ذي الحجة وسبق بيانه وفيه دليل لمذهب الشافعي وموافقيه أن من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج استحب له أن يحرم يوم التروية ولا يقدمه عليه وسبقت المسألة ومناصب العلماء فيها في أوائل كتاب الحج.

(٣) هذا الغسل هو الغسل للإحرام وقد سبق بيانه وأنه يستحب لكل من أراد الإحرام بمحج أو عمرة سواء الحائض وغيرها.

(٤) قوله: ( حتى إذا طهرت ) بفتح الطاء وضمها والفتح انصحب.

(٥) هذا صريح في أن عمرتها لم تبطل ولم تخرج منها وإن قوله ﷺ: ( لوفضي عمرتك ودعي عمرتك ) متاويل كما سبق بيانه واضحاً في أوائل هذا الباب.

(٦) يستتبع منه ثلاث مسائل حسنة.

إحداها: أن عائشة رضي الله عنها كانت قلانة ولم تبطل عمرتها وإن الرفض المذكور متاويل كما سبق.

والثانية: أن القارن بكفيه طواف واحد وسعي واحد وهو مذهب الشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة وطائفة: يلزمه طوافان وسعيان.

والثالثة: أن السعي بين الصفا والمروة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح وموضع الدلالة أن رسول الله ﷺ أمرها أن تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت ولم تسع كما لم تطف فلو لم يكن السعي متوقفاً على تقدم الطواف عليه لما أخرته.

واعلم أن طهر عائشة هذا المذكور كان يوم السبت وهو يوم النحر في حجة الوداع وكان ابتداء حيضها هذا يوم السبت أيضاً لثلاث خلون من ذي الحجة ستة عشر ذكره أبو محمد بن حزم في كتاب حجة الوداع.

١٣٦- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ) أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ، وَهِيَ تَبْكِي، فَذَكَرَ بِحِلِّ حَدِيثِ اللَّيْثِ إِلَى آخِرِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا قَبْلَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

١٣٧- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمِّيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ (بُغْيَا ابْنُ هِشَامٍ)، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

أَنَّ عَائِشَةَ، فِي حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، أَغْلَتْ بِعُمَرَةَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا سَهْلًا<sup>(١)</sup>، إِذَا هَوَيْتِ الشَّيْءَ تَابَعَهَا عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، فَأَرْسَلَهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَأَغْلَتْ بِعُمَرَةَ، مِنَ التَّعْمِيمِ.

وأما المتمتع فلا بد له من السعي بين الصفا والمروة في الحج بعد رجوعه من عرفات وبعد طواف الإفاضة.

(٤) قوله فأمرنا رسول الله ﷺ: ( أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة ) البدنة تطلق على البعير والبقرة والشاة لكن غالب استعمالها في البعير والمراد بها ههنا البعير والبقرة وهكذا قال العلماء: تحزي البدنة من الإبل والبقر كل واحدة منهما عن سبعة ففي هذا الحديث دلالة لإجزاء كل واحدة منهما عن سبعة أنفس وقيامها مقام سبع شياه وفيه دلالة لجواز الاشتراك في الهدي والأضحية وبه قال الشافعي وموافقه فيجوز عند الشافعي اشتراك السبعة في بدنة سواء كانوا متفرقين أو مجتمعين وسواء كانوا مفترضين أو متطوعين وسواء كانوا متفرقين كلهم أو كان بعضهم متفرقا وبعضهم يريد اللحم روي هذا عن ابن عمر وأبو هريرة قال أحمد وقال مالك يجوز أن كانوا متطوعين ولا يجوز أن كانوا مفترضين وقال أبو حنيفة إن كانوا متفرقين جاز سواء اتفقت قربتهم أو اختلفت وإن كان بعضهم متفرقا وبعضهم يريد اللحم لم يصح للاشتراك.

١٣٩- (١٢١٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ، لَمَّا أَحَلَّلَنَا، أَنْ نَحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مَنَى، قَالَ: فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ<sup>(١)</sup>.

(١) الأبطح هو بطحاء مكة وهو متصل بالغصب وقوله ﷺ: إذا توجهنا إلى منى يعني يوم التروية كما صرح به في الرواية السابقة وفيه دليل لمذهب الشافعي وموافقه أن الأفضل للمتمتع وكل من أراد الإحرام بالحج من مكة أن لا يحرم به إلا يوم التروية وقال مالك وآخرون: يحرم من أول ذي الحجة وسبقت المسألة بأدلتها أما قوله فأهللنا من الأبطح فقد يستدل به من يجوز للمكي والقيم بها الإحرام بالحج من الحرم وفي المسألة وجهان لأصحابنا: أصحهما: لا يجوز أن يحرم بالحج إلا من داخل مكة وأفضله من باب دله وقيل: من المسجد الحرام.

والثاني: يجوز من مكة ومن سائر الحرم وقد سبقت المسألة في باب المواقيت فمن قال بالثاني احتج بحديث جابر هذا لأنهم أحرموا من الأبطح وهو خارج مكة لكنه من الحرم ومن قال بالأول وهو الأصح قال: إنما أحرموا من الأبطح لأنهم كانوا نازلين به وكل من كان دون الميقات المخلود فميقاته منزله كما سبق في باب المواقيت والله أعلم.

١٤٠- (١٢١٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَمْ يَطْفِئِ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا<sup>(١)</sup>.

زَادَ فِي خَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ: طَوَافَهُ الْأَوَّلَ.

قَالَ مَطَرٌ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ إِذَا حَجَّجَتْ صَنَعَتْ كَمَا صَنَعَتْ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ.

(١) وقوله: ( سهلاً ) أي سهل الخلق كريم الشامل لطيفاً ميسراً في الخلق كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَمَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾ وفيه حسن معاشرة الأزواج قال الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُمْ بِالْعُرْفِ﴾ لا سيما فيما كان من باب الطاعة والله أعلم.

(٢) قوله: ( وكان رسول الله ﷺ رجلاً سهلاً حتى إذا هويت الشيء تابعها عليه ) معناه إذا هويت شيئاً لا تقص فيه في الدين مثل طلبها الاعتماد وغيره أجابها إليه.

١٣٨- ( ) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ). أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ..

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلَيْنَ بِالْحَجِّ، مَعَنَا النِّسَاءُ وَالْوِلْدَانُ<sup>(١)</sup>، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ طَفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحْلِلْ». قَالَ قُلْنَا: أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: «الْحِلُّ كُلُّهُ». قَالَ: فَأَتَيْنَا النِّسَاءَ، وَلَبَسْنَا الثِّبَابَ، وَنَسِينَا الطَّيِبَ<sup>(٢)</sup>، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ، وَكَفَّانَا الطَّرَافَ الْأَوَّلَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ<sup>(٣)</sup>، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) ولدان هم الصبيان ففيه صحة حج الصبي والحج به ومنعبد مالك والشافعي وأحمد والعلماء كافة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم أنه يصح حج الصبي ويثاب عليه ويترتب عليه أحكام حج البالغ إلا أنه لا يجزيه عن فرض الإسلام فإذا بلغ بعد ذلك واستطاع لزمه فرض الإسلام وخالف أبو حنيفة الجمهور فقال: لا يصح له إحرام ولا حج ولا ثواب فيه ولا يترتب عليه شيء من أحكام الحج قال: وإنما يحج به ليتبرن ويتعلم ويتجنب محظوراته للتعلم قال: وكذلك لا تصح صلاته وإنما يؤمر بها لما ذكرناه وكذلك عند سائر العبادات والصواب مذهب الجمهور لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة رفعت صبياً فقالت: يا رسول الله اهكذا حج قال: ( نعم ) والله أعلم.

(٢) قوله: ( ونسينا الطيب ) هو بكسر السين الأولى هذه اللفظة المشهورة وفي لغة قليلة بفتحها حكاهما أبو عبيد والجوهري قال الجوهري: يقال مسست الشيء بكسر السين اسمه بفتح الميم مساً فهذه اللفظة الفصيحة قال وحكى أبو عبيدة مسست الشيء بالفتح اسمه بضم الميم قال: وربما قالوا مسست الشيء يخذفون منه السين الأولى ويحولون كسرتها إلى الميم قال: ومنهم من لا يحول ويترك الميم على حالها مفتوحة.

(٣) قوله: ( وكفنا الطواف الأول بين الصفا والمروة ) يعني القارن منا



بعض علمائنا: الذي في غير هذا الحديث أنه إنما بعث علياً لله أميراً لا عاملاً على الصدقات إذ لا يجوز استعمال بني هاشم على الصدقات لقوله ﷺ للفصل بن عباس وعبد المطلب بن ربيعة حين سألاه ذلك أن الصدقة لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد ولم يستعملهما

قال القاضي: يحتل أن علياً لله ولي الصدقات وغيرها احتساباً أو أعطى عماله عليها من غير الصدقة قال: وهذا أشبه لقوله ﷺ: من سعيته والسعاية تختص بالصدقة هذا كلام القاضي وهذا الذي قاله حسن إلا قوله إن السعاية تختص بالعمل على الصدقة فليس كذلك لأنها تستعمل في مطلق الولاية وإن كان أكثر استعمالها في الولاية على الصدقة وما يدل لما ذكرته حديث حنيفة السابق في كتاب الإيمان من صحيح مسلم قال في حديث رفع الأمانة ولقد أتى على زمان وما أبالي إياكم بايعت لئن كان مسلماً ليردنه على دينه ولئن كان نصرانياً أو يهودياً ليردنه على ساعيه يعني الولي عليه والله أعلم.

(٥) قوله: (واهدى له علي هدياً) يعني هدياً اشتراه لا أنه من السعاية على الصدقة وفي هذين الحديثين دلالة لمذهب الشافعي وموافقه أنه يصح الإحرام معلقاً بأن ينوي إحراماً كإحرام زيد فيصير هذا المعلق كزيد فإن كان زيد محرماً بمحج كان هذا بالحج أيضاً وإن كان بعمره فبعمرة وإن كان بهما فهما وإن كان زيد أحرم مطلقاً صار هذا محرماً إحراماً مطلقاً فيصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة ولا يلزمه موافقة زيد في الصرف ولهذا المسألة فروع كثيرة مشهورة في كتب الفقه وقد استقصيتها في شرح المذهب والله الحمد.

(٦) قوله: (قدم علي ﷺ من سعيته فقال: بم أهلت قال: بما أهل به النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: فأهد وأمكث حراماً قال وأهدى له علي هدياً) ثم ذكر مسلم بعد هذا بقليل حديث أبي موسى الأشعري ﷺ: (قال: قدمت على رسول الله ﷺ وهو متبخ بالبطحاء فقال لي: حجبت فقلت: نعم فقال: بم أهلت قال: قلت ليك بإهلال كإهلال النبي ﷺ قال: قد أحسنت طف باليت وبالصفا والمروة ثم حل) وفي الرواية الأخرى عن أبي موسى أيضاً: (أن النبي ﷺ قال: هه بم أهلت قال: أهلت بإهلال النبي ﷺ قال: هل سقت من هدي قلت لا قال: طف باليت وبالصفا والمروة ثم حل) هذان الحديثان متفقان على صحة الإحرام معلقاً وهو أن يحرم إحراماً كإحرام فلان فيعتقد إحرامه ويصير محرماً بما أحرم به فلان واختلف آخر الحديثين في التحلل فالمر علياً بالبقاء على إحرامه وأمر أبا موسى بالتحلل وإنما اختلف آخرهما لأنهما أحرمهما كإحرام النبي ﷺ وكان مع النبي ﷺ الهدي فشاركه علي في أن معه الهدي فلها أمره بالبقاء على إحرامه كما بقي النبي ﷺ على إحرامه بسبب الهدي وكان قارناً وصار علي ﷺ قارناً.

وأما أبو موسى فلم يكن معه هدي فصار له حكم النبي ﷺ لو لم يكن معه هدي وقد قال النبي ﷺ أنه لولا الهدي لجعلها عمرة وتحلل فامر أبا موسى بذلك فلذلك اختلف في أمره لما فاعتمد ما ذكرته فهو الصواب وقد تأولهما الخططي والقاضي عياض تأويلين غير مرضيين والله أعلم.

(٧) واختلف العلماء في معناه على أقوال.

(١) يعني النبي ﷺ ومن كان من أصحابه قارناً فهؤلاء لم يسعوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة وأما من كان متمتعاً فإنه سعى سبعين سعياً لعمرته وسعياً ثم سعياً آخر لحجته يوم النحر وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة للشافعي وموافقه في أن القارن ليس عليه إلا طواف واحد للإفاضة وسعي واحد وعن قال بهنا ابن عمر وجابر بن عبد الله وعائشة وطاوس وعطاء والحسن البصري ومجاهد ومالك وابن الماجشون وأحمد وإسحاق وداود وابن المنذر وقالت طائفة: يلزمه طوافان وسعيان وعن قال الشعبي والنخعي وجابر بن يزيد وعبد الرحمن بن الأسود والثوري والحسن بن صالح وأبو حنيفة وحكي ذلك عن علي وابن مسعود قال ابن المنذر: لا يثبت هذا عن علي ﷺ.

١٤١- (١٢١٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِحَيْسِ ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فِي نَاسٍ مَعِيَ، قَالَ: أَهَلَّلْنَا، أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، بِالْحَجِّ خَالِصاً وَحَدَّثَهُ، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ صَبِيحَ رَابِعَةٍ<sup>(١)</sup> فَصَبَّتْ مِنْ ذِي الْجِجَةِ، فَأَمَرْنَا أَنْ نَحْلُلَ، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ: «حَلُّوا وَاصْبُوا النِّسَاءَ». قَالَ عَطَاءٌ: وَلَمْ يَمُزْ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ أَحْلَاهُنَّ لَهُمْ<sup>(٢)</sup>، فَقُلْنَا: لِمَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسُ، أَمَرْنَا أَنْ نَفْضِيَ إِلَى نِسَائِنَا، فَتَأْتِي عَرَفَةَ تَقَطُّرُ مَذَاكِرُنَا الْمَنِيَّ<sup>(٣)</sup> قَالَ يَقُولُ جَابِرٌ بِيَدِهِ (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى قَوْلِهِ بِيَدِهِ يُحَرِّكُهَا) قَالَ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِينَا، فَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتَقَاكُمُ لِلَّهِ وَأَصَدَّقُكُمْ وَأَبْرِكُكُمْ، وَلَوْلَا هَدْيِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسْقِ الْهَدْيَ، فَحَلُّوا». فَحَلَّلْنَا وَمَسَّوْنَا وَأَطَعْنَا، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: فَقَدِمَ عَلَيَّ مِنْ سَعَاتِيهِ<sup>(٤)</sup>، فَقَالَ: «بِمَ أَهَلَّلْتُ؟» قَالَ: بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَأَهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَاماً». قَالَ: وَأَهْدَى لَهُ عَلِيٌّ هَدْياً<sup>(٥)</sup>، فَقَالَ سُرَاقَةُ ابْنُ مَالِكٍ ابْنِ جُعْشَمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْإِيمَانُ هَذَا أَمْ لَا أَبَدُ؟ فَقَالَ: «لَا أَبَدُ»<sup>(٦)</sup>. [أخرجه البخاري: ١٥٥٧، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٣٥٢، ٧٣٩٧، ١٦٥١، ١٧٨٥، ٧٢٣٠. وسألي بعد الحديث: ١٢١٧. وسألي مختصراً به زيادة عند مسلم برقم: ١٢٤].

(١) قوله: (صبح رابعة) هو بضم الصاد وكسرهما.

(٢) معناه لم يمز عليهم وطء النساء بل أباحه ولم يوجبه وأما الإحلال فمز فيه على من لم يكن معه هدي.

(٣) فتأتي عرفة تقطر مذاكيرنا المني) هو إشارة إلى قرب العهد بوطء النساء.

(٤) السعاية بكسر السين قال القاضي عياض:

قوله من سعيته أي من عمله في السعي في الصدقات قال: وقال

يو<sup>(١)</sup>، وَلَكِنْ لَا يَجِزُ مِنِّي حَرَامٌ، حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ. فَقَعَلُوا. (أخرجه البخاري: ١٥٦٨).

(١) قوله: (حدثني جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه أنه حج مع رسول الله ﷺ عام ساق الهدي معه وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال رسول الله ﷺ: أهلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وفصروا وأقيموا حللاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا الذي قدمتم بها متعة) أعلم أن هذا الكلام فيه تقديم وتأخير وتقديره وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال رسول الله ﷺ: (اجعلوا إحرامكم عمرة وتحللوا بعمل العمرة) وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة وقد اختلف العلماء في هذا الفسخ هل هو خاص للصحابة تلك السنة خاصة أم باق لهم ولغيرهم إلى يوم القيامة؟ فقال أحمد وطائفة من أهل الظاهر: ليس خاصاً بل هو باق إلى يوم القيامة فيجوز لكل من أحرم بحج وليس معه هدي أن يقلب إحرامه عمرة ويتحلل بأعمالها وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء من السلف والخلف: هو مختص بهم في تلك السنة لا يجوز بعدها وإنما أمروا به تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج وبما يستدل به للجمهور حديث أبي ذر رضي الله عنه الذي ذكره مسلم بعده هذا بقليل «كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة» يعني: فسخ الحج إلى العمرة وفي كتاب النسائي عن الحارث بن بلال عن أبيه قال: قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة فقال: (بل لنا خاصة) وأما الذي في حديث سراقه الثعالب هذا أم لأبد؟ فقال: (لأبد أبداً) فمعناه جواز الاعتناء في أشهر الحج كما سبق تفسيره فالخاص من مجموع طرق الأحاديث أن العمرة في أشهر الحج جائزة إلى يوم القيامة وكذلك القرآن وإن فسخ الحج إلى العمرة مختص بتلك السنة والله أعلم.

(٢) هذا دليل ظاهر لمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما في ترجيح الإفراد وأن غالبهم كانوا محرمين بالحج ويتناول رواية من روى متممين أنه أراد في آخر الأمر صاروا متممين كما سبق تقريره في أوائل هذا الباب وفيه دليل للشافعي وموافقيه في أن من كان بمكة وأراد الحج إنما يحرم به من يوم التروية وقد ذكرنا المسألة مرات.

١٤٤- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ ابْنُ رَبِيعٍ الْقَبَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُخَبَّرُ ابْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً، وَنَجِزُهَا. قَالَ: وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً.

#### ١٨- باب في المنفعة بالحج والعمرة

١٤٥- (١٢١٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ:

أَصْحَابُ يَهُ يَهُ قَالَ جَهْوَهم معناه أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إلى يوم القيامة والمقصود به بيان إبطال ما كانت الجاهلية تزعمه من امتناع العمرة في أشهر الحج والثاني: معناه جواز القسran وتقدير الكلام دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج إلى يوم القيامة.

والثالث: تأويل بعض القائلين بأن العمرة ليست واجبة قالوا: معناه سقوط العمرة قالوا: ودخولها في الحج معناه سقوط وجوبها وهذا ضعيف أو باطل وسياق الحديث يقتضي بطلانه.

والرابع: تأويل بعض أهل الظاهر أن معناه جواز فسخ الحج إلى العمرة وهذا أيضاً ضعيف.

١٤٢- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَهَلَّلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرَنَا أَنْ نَجِزَ وَنَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَكَبَّرَ ذَلِكَ عَلَيْنَا، وَضَاقَتْ بِهِ صُدُورُنَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَمَا نَلَزِي أَمْرِي بَلَّغَهُ مِنَ السَّمَاءِ أَمْ شَيْءٌ مِنْ قِبَلِ النَّاسِ! فَقَالَ: «إِيَّهَا النَّاسُ! أَجِلُوا، فَلَوْلَا الْهَدْيُ الَّذِي مَعِي، فَعَلْتُ كَمَا فَعَلْتُمْ». قَالَ: فَأَخْلَلْنَا حَتَّى وَطِئْنَا النِّسَاءَ، وَفَعَلْنَا مَا يَفْعَلُ الْخُلَلَاءُ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ، وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بَظْهَرٍ<sup>(١)</sup>، أَهَلَّلْنَا بِالْحَجِّ<sup>(٢)</sup>.

(١) وقوله: (جعلنا مكة بظهر) معناه أهللنا عند إرادتنا الذهاب إلى منى.

(٢) قوله: (حتى إذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر) أهللنا بالحج) فيه دليل للشافعي وموافقيه أن المتمنع وكل من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج فالسنة له أن يحرم يوم التروية وهو الشامن من ذي الحجة وقد سبق المسألة مرات.

١٤٣- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ نَافِعٍ، قَالَ: قَدِمْتُ مَكَّةَ مُتَحْتِماً بِعُمْرَةٍ، قَبْلَ التَّروِيَةِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، فَقَالَ النَّاسُ: نَصِيرُ حَجُّكَ الْآنَ مَكِّيَّةً، فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَقَالَ عَطَاءُ:

حَدَّثَنِي جَابِرُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، أَنَّهُ حَجَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، غَامَ سَاقَ الْهَدْيِ مَعَهُ، وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجِلُوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ، فَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفا وَالتَّروِيَةِ، وَفَصِّرُوا وَأَقِيمُوا حَلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مَتْعَةً<sup>(١)</sup>». قَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مَتْعَةً وَقَدْ سَمِعْنَا الْحَجَّ؟ قَالَ: «افْعَلُوا مَا أَمَرَكُمْ بِهِ، فَإِنِّي لَوْلَا أَنِّي سَفْتُ الْهَدْيَ، لَفَعَلْتُ وَشَلَّ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ

كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِالْمُتَعَةِ، وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَنْهَى عَنْهَا، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِجَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: عَلَى يَدَيَّ دَارَ الْخَدِيثِ، تَمَتُّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَامَ عُمَرُ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ كَانَ يُجِلُّ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ بِمَا شَاءَ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَزَلَ مَنَازِلَهُ، ﴿فَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾. كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ، وَابْتِئُوا بِكَأَحْ هَذِهِ النِّسَاءِ، فَلَنْ أَوْتِيَ بِرَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً إِلَّا إِلَى أَجَلٍ، إِلَّا رَجَعْتُهُ بِالْحِجَارَةِ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: (كان ابن عباس يأمرنا بالتمعة وكان ابن الزبير ينهى عنها قال فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله فقال: على يدي دار الحديث فتمتعا مع رسول الله ﷺ فلما قام عمر قال: إن الله يجل لرسوله ما شاء بما شاء وإن القرآن قد نزل منازل له فأتوا بالحج والعمرة كما أمركم الله وأبنا نكاح هذه النساء فلن أوتى برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجعت بالحجارة) وفي الرواية الأخرى عن عمر ﷺ (فأفصلوا حجكم من عمرتكم فإنه أتم لحجكم وأتم لعمرتكم) وذكر بعد هذا من رواية أبي موسى الأشعري ﷺ أنه كان يفتي بالتمعة ويحتج بأمر النبي ﷺ له بذلك وقول عمر ﷺ أن نأخذ بكتاب الله فإن الله تعالى أمر بالإتمام وذكر عن عثمان أنه كان ينهى عن التمتع أو العمرة وأن علياً خالفه في ذلك وأمل بهما جميعاً وذكر قول أبي ذر ﷺ: «كانت التمتع في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة وفي رواية «رخصة» وذكر قول عمران بن حصين: «أن النبي ﷺ أعر طائفة من أهله في العشر فلم تنزل آية تفسخ ذلك» وفي رواية: «جمع بني حج وعمره ثم لم ينزل فيها كتاب ولم يه» قاله المازري: اختلف في التمتع التي نهى عنها عمر في الحج فقبل هي فسخ الحج إلى العمرة وقيل هي العمرة في أشهر الحج ثم الحج من عامه وعلى هذا إنما نهى عنها ترغياً في الأفراد الذي هو أفضل لا أنه يعتقد بطلانها أو تحريمها وقال القاضي عياض: ظاهر حديث جابر وعمران وأبي موسى أن التمتع التي اختلفوا فيها إنما هي فسخ الحج إلى العمرة قال: ولهذا كان عمر ﷺ يضرب الناس عليها ولا يضربهم على مجرد التمتع في أشهر الحج وإنما ضربهم على ما اعتقده هو وسائر الصحابة أن فسخ الحج إلى العمرة كان مخصوصاً في تلك السنة للحكمة التي قدما ذكرها قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله الله تعالى: ﴿مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ هو الاعتار في أشهر الحج قبل الحج قال: ومن التمتع أيضاً القران لأنه تمتع بسقوط سفره للنسك الآخر من بلده قال ومن التمتع أيضاً فسخ الحج إلى العمرة هذا كلام القاضي.

قلت: والمختار أن عمر وعثمان وغيرهما إنما نهوا عن التمتع التي هي الاعتار في أشهر الحج ثم الحج من عامه ومرادهم نهى أولوية للترغيب في الأفراد لكونه أفضل وقد انعقد الإجماع بعد هذا على جواز الأفراد والتمتع والقران من غير كراهة وإنما اختلفوا في الأفضل منها

وقد سبقت هذه المسألة في أوائل هذا الباب مستوفاة والله أعلم وأما قوله في تمعة النكاح وهي نكاح المرأة إلى أجل فكان مباحاً ثم نسخ يوم خير ثم أباح يوم الفتح ثم نسخ في أيام الفتح واستمر تحريمه إلى الآن وإلى يوم القيامة وقد كان فيه خلاف في العصر الأول ثم ارتفع واجمعوا على

تحريمه وسيأتي بسط أحكامه في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

١٤٥- ( ) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَاءِ.

وَقَالَ فِي الْخَدِيثِ: فَأَفْصَلُوا حَجَّكُمْ مِنْ عُمْرَتِكُمْ، فَإِنَّهُ أَنْتُمْ لِحَجَّكُمْ، وَأَنْتُمْ لِعُمْرَتِكُمْ..

١٤٦- (١٢١٦) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ ابْنِ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَقَتَيْبَةُ، جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادٍ.

قَالَ خَلْفٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقُولُ: لَيْتَكَ! بِالْحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً. وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١٥٧٠.

#### ١٩- باب حجة النبي ﷺ<sup>(١)</sup>

(١) فيه حديث جابر ﷺ وهو حديث عظيم مشتمل على جمل من الفوائد ونفائس من مهمات القواعد وهو من أفراد مسلم لم يروه البخاري في صحيحه ورواه أبو داود كرواية مسلم قال القاضي: وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا وصف فيه أبو بكر بن المنذر جزءاً كبيراً وخرج فيه من الفقه مائة وثلاثة وخمسين نوعاً ولو تقصى لزيد على هذا القدر قريب منه وقد سبق الاحتجاج بكت منه في أثناء شرح الأحاديث السابقة وسنذكر ما يحتاج إلى التنبه عليه على ترتيبه إن شاء الله تعالى.

١٤٧- (١٢١٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِسْرَاهِيمَ، جَمِيعاً، عَنْ حَاتِمٍ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَسَأَلَ، عَنِ الْقَوْمِ، حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَلِيٍّ ابْنِ حُسَيْنٍ، فَأَهْوَى يَدَيْهِ إِلَى رَأْسِي فَتَزَعَّ زُرِّي الْأَعْلَى، ثُمَّ نَزَعَّ زُرِّي الْأَسْفَلَ، ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ شَابٌ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: مَرْحَباً بِكَ، يَا ابْنَ أَخِي! سَلْ عَمَّا شِئْتَ، فَسَأَلْتُهُ، وَهُوَ أَعْمَى، وَخَصَرَ وَفُتَّ الصَّلَاقَ، فَقَامَ فِي نِسَاجَةٍ<sup>(٢)</sup> مُلْتَجِئاً بِهَا، كُلَّمَا وَضَعَهَا عَلَى مَنْكِبِهِ رَجَعَ طَرَفَاهَا إِلَيَّ مِنْ صِغَرِهَا، وَرَدَّأُوهُ إِلَى جَنْبِهِ، عَلَى الْبُشْبُشِ<sup>(٣)</sup>، فَصَلَّى بِنَا<sup>(٤)</sup>، فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي، عَنْ حَجَّةِ<sup>(٥)</sup> رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ يَسْلُبُ، فَقَعَدَ نَسْعًا، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ نِسْعَ مِائَتَيْنِ لَمْ يَحُجَّ<sup>(٦)</sup>، ثُمَّ أَذَّنَ فِي النَّاسِ فِي الْغَاثِ وَالنَّاسِ فِي الْغَاثِ:



أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ<sup>(٧)</sup>، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَشَرٌ كَثِيرٌ، كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٨)</sup>، وَيَعْمَلُ مِثْلَ عَمَلِهِ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ، حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحَلِيفَةِ، فَوَلَدَتْ اسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَارْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: «اغْتَسِلِي، وَاسْتَتِيرِي بِتَوْبٍ وَآخِرِي»<sup>(٩)</sup>. فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ<sup>(١٠)</sup>، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ<sup>(١١)</sup>، حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ عَلَى التَّيْدَاءِ، نَظَرَتْ إِلَى مَدِّ بَصَرِي<sup>(١٢)</sup> بَيْنَ يَدَيْهِ، مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ<sup>(١٣)</sup>، وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَنَظَّرُ، وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ، وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ<sup>(١٤)</sup>، وَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ، فَاهْلُ بِالْتَّوْحِيدِ: «لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ». وَاهْلُ النَّاسُ بِهَذَا الَّذِي يُهْلُونَ بِهِ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئًا مِنْهُ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْيِثَهُ<sup>(١٥)</sup>، قَالَ جَابِرٌ: لَسْنَا نَبْوِي إِلَّا الْحَجَّ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ<sup>(١٦)</sup>، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا التَّيْتِ<sup>(١٧)</sup> مَعَهُ، اسْتَلَمَ الرُّكْنَ<sup>(١٨)</sup> فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا<sup>(١٩)</sup>، ثُمَّ نَفَذَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَرَأَ: «وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى»<sup>(٢٠)</sup> (البقرة: ١٢٥)، فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّيْتِ<sup>(٢١)</sup>، فَكَانَ أَبِي يَقُولُ (وَلَا أَعْلَمُهُ ذِكْرَهُ إِلَّا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ): كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ<sup>(٢٢)</sup>، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا<sup>(٢٣)</sup>، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ: «إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ»<sup>(٢٤)</sup> (البقرة: ١٥٨). «أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ». فَبَدَأَ بِالصَّفَا، فَرَفَعِي عَلَيْهِ، حَتَّى رَأَى التَّيْتِ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَوَحَّدَ اللَّهَ، وَكَبَّرَهُ، وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ»<sup>(٢٥)</sup>. ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ<sup>(٢٦)</sup>، حَتَّى إِذَا انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَقَى، حَتَّى إِذَا صَبَعْنَا مَشَى، حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ<sup>(٢٧)</sup>، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا<sup>(٢٨)</sup>، حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرُ طَوَافِهِ عَلَى الْمَرْوَةِ<sup>(٢٩)</sup> فَقَالَ: «لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا لَسْتُ بِرَبِّ لَمْ أَتِ الْهَدْيَ، وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَجْلُ، وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً». فَقَامَ سُرَاقَةُ ابْنُ مَالِكٍ ابْنِ جُعْشَمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الْغَائِمَا هَذَا أَمْ لَا بَدْيُ؟<sup>(٣٠)</sup>

فَتَبَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الْأُخْرَى، وَقَالَ: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ». مَرَّتَيْنِ «لَا بَلَّ لِأَبِي أَبَدٍ». وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ بَيْدَنُ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ بِمِثْنِ حُلٍّ، وَلَبَسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا، وَاسْتَحَلَّتْ، فَانْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا<sup>(٣١)</sup>، فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا، قَالَ: فَكَانَ عَلَيَّ يَقُولُ، بِالْعِرَاقِ: فَلَنَهَبْتُ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرَّمًا عَلَى فَاطِمَةَ<sup>(٣٢)</sup>، لِذَلِكَ صَنَعْتُ، مُسْتَفْتِيًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِيمَا ذَكَرْتُ عَنْهُ. فَاخْبَرْتُهُ أَنِّي انْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «صَدَقْتَ صَدَقْتَ، مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتُ الْحَجَّ؟» قَالَ قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلُ بِمَا أَهْلُ بِهِ رَسُولُكَ<sup>(٣٣)</sup>، قَالَ: «فَلَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ فَلَا تَجْلُ». قَالَ: فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَدْيِ الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةً، قَالَ: فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصُرُوا<sup>(٣٤)</sup>، إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ<sup>(٣٥)</sup>، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى بَنِي، فَاهْلُوا بِالْحَجِّ<sup>(٣٦)</sup>، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْعُشْرَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ<sup>(٣٧)</sup>، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ<sup>(٣٨)</sup>، وَأَمَرَ بِقَبِيٍّ مِنْ شَعَرٍ تُضْرَبُ لَهُ بِنَمِرَةٍ<sup>(٣٩)</sup> (٣٨)، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَشْكُ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَاقِفٌ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ<sup>(٤٠)</sup>، فَاجْتَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ<sup>(٤١)</sup>، فَوَجَدَ الْقُبَةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمِرَةٍ، فَنَزَلَ بِهَا، حَتَّى إِذَا رَاغَبَتِ الشَّمْسُ<sup>(٤٢)</sup> أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ<sup>(٤٣)</sup>، فَرُجِلَتْ<sup>(٤٤)</sup> لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي<sup>(٤٥)</sup>، فَخَطَبَ النَّاسَ<sup>(٤٦)</sup>، وَقَالَ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا»<sup>(٤٧)</sup>، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَّا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمِي<sup>(٤٨)</sup> مَوْضُوعٌ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَإِنْ أَوَّلَ دَمٍ أَضَعُ مِنْ وَمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ<sup>(٤٩)</sup> ابْنِ الْخَارِثِ، كَانَ مُسْتَرْضِعًا فِي بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلْتُهُ هَذِيلَ، وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رَبَا أَضَعُ رَبَانًا، رَبَا عَبَّاسِ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ<sup>(٥٠)</sup>، فَأَتَقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ<sup>(٥١)</sup>، فَإِنَّكُمْ اخْتَلَمْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ<sup>(٥٢)</sup>، وَاسْتَحَلَلْتُمُ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ<sup>(٥٣)</sup>، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرُجَكُمْ اخْتِلَامًا تَكْرَهُوْنَهُ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ<sup>(٥٤)</sup>، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ<sup>(٥٥)</sup>، وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَعْمَلُوا بَعْدَهُ إِنْ اخْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تَسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟» قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَادَّيْتُ وَنَصَحْتَ، فَقَالَ يَأْصِيعُو السَّبَابَةَ، يَرْفَعُهَا إِلَى

جابر ذلك التأسيس لكونه صغيراً وأما الرجل الكبير فلا يحسن إدخال اليد في جيبه والمسح بين يديه ومنها جواز إمامة الأعمى البصراء ولا خلاف في جواز ذلك لكن اختلفوا في الأفضل على ثلاثة مذاهب وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا.

أحدها: إمامة الأعمى أفضل من إمامة البصير لأن الأعمى أكمل خشوعاً لعدم نظره إلى الملهيات.

والثاني: البصير أفضل لأنه أكثر احترازاً من النجاسات.

والثالث: هما سواء لتعادل فضيلتهما وهذا الثالث هو الأصح عند أصحابنا وهو نص الشافعي ومنها أن صاحب البيت أحق بالإمامة من غيره ومنها جواز الصلاة في ثوب واحد مع التمكن من الزيادة عليه.

ومنها جواز تسمية الثدي للرجل وفيه خلاف لأهل اللغة منهم من جوزه كالمرأة ومنهم من منعه وقال: يختص الثدي بالمرأة ويقال في الرجل ثنؤة وقد سبق إيضاحه في أوائل كتاب الإيمان في حديث الرجل الذي قتل نفسه فقال فيه النبي ﷺ: «إنه من أهل النار».

(٢) وقوله: ( قام في نساجة ) هي بكسر النون وتخفيف السين المهملة وبالجيم هذا هو المشهور في نسخ بلادنا ورواياتنا لصحيح مسلم ومن أبي داود ووقع في بعض النسخ في ساجة مخفف النون ونقله القاضي عياض عن رواية الجمهور قال وهو الصواب قال والساجة والنساج جميعاً ثوب كالتيلسان وشبهه قال: ورواية النون وقعت في رواية الفارسي قال: ومعناه ثوب ملفق قال: قال بعضهم: النون خطأ وتصحيح قلت ليس كذلك بل كلاهما صحيح ويكون ثوباً ملفقاً على هيئة التيلسان.

قال القاضي: في المشارق الساج والساجة التيلسان وجمعه سيجان قال: وقيل: هي الخضر منها خاصة وقال الأزهري: هو تيلسان مقور ينسج كذلك قال: وقيل: هو التيلسان الحسن قال: ويقال التيلسان بفتح اللام وكسرهما وضمها وهي أقل.

(٣) وقوله: ( ورداه إلى جنبه على المشجب ) هو بميم مكورة ثم شين معجمة ساكنة ثم جيم ثم باء موحدة وهو واسم لأعواد يوضع عليها الثياب ومتاع البيت.

(٤) هذه القطعة فيها فوائد منها أنه يستحب لمن ورد عليه زائرون أو ضيفان ونحوهم أن يسأل عنهم ليزلمهم منازلهم كما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم وفيه إكرام أهل بيت رسول الله ﷺ كما فعل جابر بمحمد بن علي ومنها استحباب قوله للزائر والضيف ونحوهما مرحباً ومنها ملاطفة الزائر بما يليق به وتأييده وهذا سبب حل جابر زري محمد بن علي ووضع يده بين يديه.

(٥) هي بكسر الحاء وفتحها والمراد حجة الوداع.

(٦) قوله: ( أن رسول الله ﷺ مكث سبع سنين لم يحج ) يعني مكث بالمدينة بعد الهجرة.

(٧) قوله: ( ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله ﷺ حاج ) معناه أعلمهم بذلك وأشاعه بينهم ليتأهبوا للحج معه ويتعلموا المناسك والأحكام وشهدوا أقواله وأفعاله ويوصيهم ليبلغ الشاهد الغائب وتشييع

السَّاءَ وَيَنْكُتْهَا<sup>(٥٦)</sup> إِلَى النَّاسِ: «اللَّهُمَّ! اشْهَدْ، اللَّهُمَّ! اشْهَدْ». ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئاً<sup>(٥٧)</sup>، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى، أَتَى الْمُؤَقِفَ<sup>(٥٨)</sup>، فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءَ إِلَى الصُّخْرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ<sup>(٥٩)</sup> الْمُسَاوِ يَنْ يَدْبُو<sup>(٦٠)</sup>، وَاسْتَقْبَلَ الْقَيْلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفاً حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلاً حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ<sup>(٦١)</sup>، وَازْدَفَ اسَامَةَ خَلْفَهُ<sup>(٦٢)</sup>، وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ شَتَّقَ لِلْقَصْوَاءِ الزُّمَامَ، حَتَّى إِذَا رَأَسَهَا لِيَصِيبُ مَوْرَكَ رَحْلِهِ<sup>(٦٣)</sup>، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الِئْمْنَى: «إِيهَا النَّاسُ! السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ»<sup>(٦٤)</sup>. كُلَّمَا أَتَى حَبْلاً مِنَ الْحَبَالِ<sup>(٦٥)</sup> أَرْخَى لَهَا قَلِيلاً، حَتَّى تَصْعَدَ<sup>(٦٦)</sup>، حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ<sup>(٦٧)</sup>، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا<sup>(٦٨)</sup> شَيْئاً، ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، وَصَلَّى الْفَجْرَ، حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ، بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ<sup>(٦٩)</sup>، ثُمَّ رَكِبَ<sup>(٧٠)</sup> الْقَصْوَاءَ<sup>(٧١)</sup>، حَتَّى أَتَى الْمُشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقَيْلَةَ، فَدَعَا وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَوَحَّدَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفاً حَتَّى اسْتَفْرَجَ<sup>(٧٢)</sup> جِدًّا<sup>(٧٣)</sup>، فَلَدَغَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَارْدَفَ الْفَضْلُ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَكَانَ رَجُلًا حَسَنَ الشَّعْرِ أَبْيَضَ وَسِيمًا<sup>(٧٤)</sup>، فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَ بِهِ طَعْنٌ يَجْرِي<sup>(٧٥)</sup>، فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ<sup>(٧٦)</sup>، فَحَوَّلَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ يَنْظُرُ، فَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخَرِ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ، يَصْرِفُ وَجْهَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخَرِ يَنْظُرُ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ<sup>(٧٧)</sup>، فَحَرَكَ قَلِيلاً<sup>(٧٨)</sup>، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى<sup>(٧٩)</sup> الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا، بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ<sup>(٨٠)</sup>، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ، فَتَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ يَلْدُو، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا فَتَحَرَ مَا عَبَّرَ<sup>(٨١)</sup>، وَاشْرَكَهُ فِي هَذِيهِ<sup>(٨٢)</sup>، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبَضْعَةٍ، فَجُعِلَتْ فِي قَلْبِرٍ، فَطُبِخَتْ، فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا<sup>(٨٣)</sup>، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ<sup>(٨٤)</sup>، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ<sup>(٨٥)</sup>، فَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ<sup>(٨٦)</sup> يَسْقُونَ عَلَى رَمْزٍ<sup>(٨٧)</sup>، فَقَالَ: «انْزِعُوا»<sup>(٨٨)</sup> بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِيَكُمْ النَّاسُ عَلَى مِيقَاتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ<sup>(٨٩)</sup>. «فَنَازَلُوهُ دَلْوًا فَشَرِبَ مِنْهُ».

(٩) وقوله: ( وأنا يومئذ غلام شاب ) فيه تنبيه على أن سبب فعل

الأمة قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ واختلف العلماء في الأفضل منهما فقال مالك والشافعي وجمهور العلماء: الركوب أفضل اقتداء بالنبي ﷺ ولأنه أصون له على وظائف مناسكه ولأنه أكثر نفقة وقال داود ماشياً أفضل لمشقته وهذا فاسد لأن المشقة ليست مطلوبة.

(١٤) قوله: (وعليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله) معناه الخث على التمسك بما أخبركم عن فعله في حجه تلك

(١٥) قوله: (فأهل بالتوحيد) يعني: قوله ليك لا شريك لك وفيه إشارة إلى مخالفة ما كانت الجاهلية تقول: في تليتها من لفظ الشرك وقد سبق ذكر تليتهم في باب التلبية.

(١٦) قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: فيه إشارة إلى ما روي من زيادة النس في التلية من الشاء والذكر كما روى في ذلك عن عمر رضي الله عنه أنه كان يزيد ليك ذا النعماء والفضل الحسن ليك مرهوباً ومرهوباً منك ومرهوباً إليك وعن ابن عمر رضي الله عنهما ليك وسعديك والخير بيدك والرغبات إليك والعمل وعن أنس رضي الله عنه ليك حقاً تعبداً ورقاً قال القاضي: قال أكثر العلماء: المستحب الاختصار على تلبية رسول الله ﷺ وبه قال مالك والشافعي والله أعلم.

(١٧) قوله: (قال جابر: لنا تنوي إلا الحج لنا تعرف العمرة) فيه دليل لمن قال بترجيح الأفراد وقد سبقت المسألة مستقصاة في أول الباب السابق.

(١٨) قوله: (حتى أتينا البيت) فيه بيان أن السنة للحاج أن يدخلوا مكة قبل الوقوف بعرفات ليطوفوا للقدم وغير ذلك.

(١٩) وأما قوله: (استلم الركن) فمعناه مسحه بيده وهو سنة في كل طواف ويسمى شرحه واضحاً حيث ذكره مسلم بعد هذا إن شاء الله تعالى.

(٢٠) قوله: (حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً) فيه أن الحرم إذا دخل مكة قبل الوقوف بعرفات يسن له طواف القدم وهو مجمع عليه وفيه أن الطواف سبع طوافات وفيه أن السنة أيضاً الرمل في الثلاث الأول ومشى على عادته في الأربع الأخيرة قال العلماء: الرمل هو أسرع المشي مع تقارب الخطأ وهو الحبيب قال أصحابنا: ولا يستحب الرمل إلا في طواف واحد في حج أو عمرة أما إذا طاف في غير حج أو عمرة فلا رمل بلا خلاف ولا يسرع أيضاً في كل طواف حج وإنما يسرع في واحد منها وفيه قولان مشهوران للشافعي أحدهما طواف يعقبه سعي ويتصور ذلك في طواف القدم ويتصور في طواف الإفاضة ولا يتصور في طواف الرضاع والقول الثاني أنه لا يسرع إلا في طواف القدم سواء أراد السعي بعده أم لا ويسرع في طواف العمرة إذ ليس فيها إلا طواف واحد والله أعلم قال أصحابنا: والاضطباع سنة في الطواف وقد صح فيه الحديث في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما وهو أن يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن ويجعل طرفه على عاتقه الأيسر ويكون منكبه الأيمن مكشوفاً قالوا: وإنما يسن الاضطباع في طواف يسن فيه الرمل على ما سبق تفصيله والله أعلم.

دعوة الإسلام وتبلغ الرسالة القريب والبعيد وفيه أنه يستحب للإمام إيمان الناس بالأمور المهمة ليتأهبوا لها.

(٨) قوله: (كلهم يلتمس أن يأتي برسول الله ﷺ) قال القاضي: هذا مما يدل على أنهم كلهم أحرموا بالحج لأنه ﷺ أحرم بالحج وهم لا يخالفونه ولهذا قال جابر: وما عمل من شيء عملنا به ومثله توقفهم عن التحلل بالعمرة ما لم يتحلل حتى أغضبوه واعتذر إليهم ومثله تعليق على وأبي موسى إحرهما على إحرام النبي ﷺ

(٩) فيه استحباب غسل الإحرام للنساء وقد سبق بيته في باب مستقل فيه أمر الحائض والنفساء بالاستحاضة بالاستغفار وهو أن تشد في وسطها شيئاً وتأخذ خرقة عريضة تجعلها على محل الدم وتشد طرفيها من قدامها ومن ورائها في ذلك المشدود في وسطها وهو شيء بخر الدابة يفتح الفاء وفيه صحة إحرام النساء وهو مجمع عليه والله أعلم.

(١٠) قوله: (فصلى ركعتين) فيه استحباب ركعتي الإحرام وقد سبق الكلام فيه مبسطاً.

(١١) قوله: (ثم ركب القصواء) هي بفتح القاف وياللد قال القاضي ووقع في نسخة المنرى القصوى بضم القاف والقصر قال: وهو خطأ قال القاضي: قال ابن قتيبة: كانت للنبي ﷺ نوق القصواء والجندباء والعضباء قال أبو عبيد: العضباء اسم لناقة النبي ﷺ ولم تسم بذلك شيء أصابها قال القاضي: قد ذكر هنا أنه ركب القصواء وفي آخر هذا الحديث خطب على القصواء وفي غير مسلم: فخطب على ناقته الجندباء وفي حديث آخر: «على ناقة خرماء» وفي آخر: «العضباء» وفي حديث آخر: «كانت له ناقة لا تسبق» وفي آخر: «تسمى غضرمة».

وهذا كله يدل على أنها ناقة واحدة خلاف ما قاله ابن قتيبة وأن هذا كان اسمها أو وصفها لهذا الذي بها خلاف ما قال أبو عبيد لكن يأتي في كتاب التنزيل أن القصواء غير العضباء كما سنبينه هناك قال الحربي العضب والجندع والحرم والقصو والمخضرمة في الأذان قال ابن الأعرابي القصواء التي قطع طرف أذنها والجندع أكثر منه وقال الأصمعي والقصو مثله قال: وكل قطع في الأذن جندع فإن جاوز الربع فهي عضباء والمخضرم مقطوع الأذنين فإن اصطلمتا فهي صلماء وقال أبو عبيد: القصواء المقطوعة الأذن عرضاً والمخضرمة المستأصلة والمقطوعة النصف فما فوقه وقال الخليل المخضرمة مقطوعة الواحدة والعضباء مشقوقة الأذن قال الحربي: فالحديث يدل على أن العضباء اسم لها وإن كانت عضباء الأذن فقد جعل اسمها هذا آخر كلام القاضي وقال محمد بن إبراهيم التيمي التابعي وغيره: أن العضباء والقصواء والجندباء اسم لناقة واحدة كانت لرسول الله ﷺ والله أعلم.

(١٢) قوله: (نظرت إلى مد بصري) هكذا هو في جميع النسخ مد بصري وهو صحيح ومعناه منتهى بصري وأنكر بعض أهل اللغة مد بصري وقال: الصواب مدى بصري وليس هو بمنكر بل هما لغتان المد أشهر.

(١٣) قوله: (بين يديه من راكب وماش) فيه جواز الحج راكباً وماشياً وهو مجمع عليه وقد تظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة وإجماع



أصحابنا: لا يصح سعيه حتى يصعد على شيء من الصفا والصواب الأول.

قال أصحابنا: لكن يشترط أن لا يترك شيئاً من المسافة بين الصفا والمروة فليصلق عقبه بدرج الصفا وإذا وصل المروة الصلى أصابع رجليه بدرجها وهكذا في المرات السبع يشترط في كل مرة أن يلقى عقبه بما يبدأ منه وأصابعه بما ينتهي إليه قال أصحابنا يستحب أن يرقى على الصفا والمروة حتى يرى البيت إن أمكنه منها أنه يسن أن يقف على الصفا مستقبل الكعبة ويذكر الله تعالى بهذا الذكر المذكور ويدعو يكرر الذكر والدعاء ثلاث مرات هذا هو المشهور عند أصحابنا وقال جماعة من أصحابنا يكرر الذكر ثلاثاً والدعاء مرتين فقط والصواب الأول.

(٢٦) قوله: ( ثم نزل إلى المروة حتى انصبت قدماء في بطن الوادي حتى إذا صعدنا مشي حتى أتى المروة ) هكذا هو في النسخ وكذا نقله القاضي عياض عن جميع النسخ قال وفيه إسقاط لفظة لا بد منها وهي حتى انصبت قدماء رمل في بطن الوادي ولا بد منها وقد ثبتت هذه اللفظة في غير رواية مسلم وكذا ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين وفي الموطأ حتى إذا انصبت قدماء في بطن الوادي سعى حتى خرج منه وهو بمعنى رمل هذا كلام القاضي وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم حتى إذا انصبت قدماء في بطن الوادي سعى كما وقع في الموطأ وغيره والله أعلم. وفي هذا الحديث استجاب السعي الشديد في بطن الوادي حتى يصعد ثم يمشي باقي المسافة إلى المروة على عادة مشيه وهذا السعي مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع والمشي مستحب فيما قبل الوادي ويعد ولو مشى في الجميع أو سعى في الجميع أجزأه وفاته الفضيلة هذا منذهب الشافعي وموافقيه وعن مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه روايتان أحدهما كما ذكر والثانية تحب عليه إعادته.

(٢٧) قوله: ( ففعل على المروة مثل ما فعل على الصفا ) فيه أنه يسن عليها من الذكر والدعاء والرقى مثل ما يسن على الصفا وهذا متفق عليه.

(٢٨) قوله: ( حتى إذا كان آخر طواف على المروة ) فيه دلالة لذهب الشافعي والجمهور أن الذهاب من الصفا إلى المروة يحسب مرة والرجوع إلى الصفا ثانية والرجوع إلى المروة ثالثة وهكذا فيكون ابتداء السبع من الصفا وآخرها بالمروة وقال ابن بنت الشافعي وأبو بكر الصيرفي من أصحابنا: يحسب الذهاب إلى المروة والرجوع إلى الصفا مرة واحدة فيقع آخر السبع في الصفا وهذا الحديث الصحيح يرد عليهما وكذلك عمل المسلمين على تعاقب الأزمان والله أعلم.

(٢٩) قوله: ( فقام سراقه بن مالك بن جعشم فقال: يا رسول الله أعلمنا هنا أم لأبد ) إلى آخره هذا الحديث سبق شرحه واضعاً في آخر الباب الذي قبل هذا وجعشم بضم الجيم وبضم الشين المعجمة وفتحها ذكره الجوهري وغيره.

(٣٠) فيه إنكار الرجل على زوجته ما رآه منها من نقص في دينها لأنه ظن أن ذلك لا يجوز فأنكره.

(٣١) قوله: ( فذهبت إلى رسول الله ﷺ محرشاً على فاطمة )

(٢١) هذا دليل لما أجمع عليه العلماء أنه ينبغي لكل طائف إذا فرغ من طوافه أن يصلي خلف المقام ركعتي الطواف واختلفوا هل هما واجبتان أم ستان وحلتان فيه خلاف حاصله ثلاثة أقوال أصحابنا: أنهما سنة والثاني: أنهما واجبتان والثالث إن كان طوافاً واجباً فواجبتان وإلا فستان وسواء قلنا واجبتان أو ستان لو تركهما لم يطل طوافه والسنة أن يصليهما خلف المقام فإن لم يفعل ففي الحجر وإلا ففي المسجد وإلا ففي مكة وسائر الحرم ولو صلاهما في وطنه وغيره من أقاصي الأرض جاز وفاته الفضيلة ولا تفوت هذه الصلاة ما دام حياً ولو أراد أن يطوف أطوفة استحباب أن يصلي عقب كل طواف ركعتيه فلو أراد أن يطوف أطوفة بلا صلاة ثم يصلي بعد الأطوفة لكل طواف ركعتيه قال أصحابنا يجوز ذلك وهو خلاف الأولى ولا يقال مكروه وعن قال بهذا المسور بن غرمة وعائشة وطاوس وعطاء وسعيد بن جبير وأحمد وإسحاق وأبو يوسف وكرهه ابن عمر والحسن البصري الزهري ومالك الثوري وأبو حنيفة وأبو ثور ومحمد بن الحسن وابن المنذر ونقله القاضي عن جمهور الفقهاء.

(٢٢) معنى هذا الكلام أن جعفر بن محمد روى هذا الحديث عن أبيه عن جابر قال: كان أبي يعني عملاً يقول أنه قرأ هاتين السورتين قال جعفر: ولا أعلم أبي ذكر تلك القراءة عن قراءة جابر في صلاة جابر بل عن جابر عن قراءة النبي ﷺ في صلاة هاتين الركعتين.

قوله: ﴿ قل هو الله أحد ﴾ و﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ معناه قرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية بعد الفاتحة قل هو الله أحد وأما قوله لا أعلم ذكره إلا عن النبي ﷺ ليس هو شكاً في ذلك لأن لفظة العلم تنافي الشك بل جزم برفعه إلى النبي ﷺ وقد ذكره البيهقي بإسناد صحيح على شرط مسلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن النبي ﷺ طاف بالبيت فرمل من الحجر الأسود ثلاثاً ثم صلى ركعتين قرأ فيهما قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد.

(٢٣) قوله: ( ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا ) فيه دلالة لما قاله الشافعي وغيره من العلماء أنه يستحب للطائف طواف القدوم إذا فرغ من الطواف وصلاته خلف المقام أن يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه ثم يخرج من باب الصفا ليسعى واتفقوا على أن هذا الاستلام ليس بواجب وإنما هو سنة لو تركه لم يلزمه دم.

(٢٤) قوله ﷺ: ( وهزم الأحزاب وحده ) معناه هزمهم بغير قتال من الأديمين ولا بسبب من جهتهم والمراد بالأحزاب الذين تحزبوا على رسول الله ﷺ يوم الخندق وكان الخندق في شوال سنة أربع من الهجرة وقيل: سنة خمس.

(٢٥) في هذا اللفظ أنواع من المناسك منها أن السعي يشترط فيه أن يبدأ من الصفا وبه قال الشافعي ومالك والجمهور وقد ثبت في رواية النسائي في هذا الحديث بإسناد صحيح أن النبي ﷺ قال: «ابدؤا بما بدأ الله به» هكذا بصيغة الجمع ومنها أنه ينبغي أن يرقى على الصفا والمروة وفي هذا الرقي خلاف قال جمهور أصحابنا: هو سنة ليس بشرط ولا واجب فلو تركه صح سعيه لكن فاته الفضيلة وقال أبو حنيفة بن الوكيل من

التحريش الإغراء والمراد هنا أن يذكر له ما يقتضى عتابها.

(٣٢) قوله: ( قلت إني أهل بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا قد سبق شرحه في الباب قبله وأنه يجوز تعليق الإحرام بإحرام كل إحرام فلان.

(٣٣) وأما قوله: ( وقصروا) فلأنما قصروا ولم يلحقوا مع أن الحلق أفضل.

لأنهم أرادوا أن يبقى شعر يخلق في الحج فلو حلقوا لم يبق شعر فكان التقصير هنا أحسن ليحصل في التمكن إزالة شعر والله أعلم.

(٣٤) قوله: ( فحل الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدي) هذا أيضاً تقدم شرحه في الباب السابق وفيه إطلاق اللفظ العام وإرادة الخصوص لأن عائشة لم تحل ولم تكن ممن ساق الهدي والمراد بقوله ﷺ: حل الناس كلهم أي معظمهم والهدي يسكان الدال وكسرهما وتشديد الياء مع الكسر وتخفيف مع الإسكان.

(٣٥) قوله: ( فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج) يوم التروية هو الثامن من ذي الحجة سبق بيانه واشتقاقه مرات وسبق أيضاً مرات أن الأفضل عند الشافعي وموافقيه أن من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج أحرم يوم التروية عملاً بهذا الحديث وسبق بيان مذاهب العلماء فيه وفي هذا بيان أن السنة أن لا يقدم أحد إلى منى قبل يوم التروية وقد كره مالك ذلك وقال بعض السلف لا بأس به ومذهبنا أنه خلاف السنة.

(٣٦) فيه بيان سنن إحداها: أن الركوب في تلك المواطن أفضل من المشي كما أنه في جملة الطريق أفضل من المشي هذا هو الصحيح في الصورتين أن الركوب أفضل وللشافعي قول آخر ضعيف أن المشي أفضل وقال بعض أصحابنا الأفضل في جملة الحج الركوب إلا في مواطن المناسك وهي مكة ومنى ومزدلفة وعرفات والتردد بينهما.

والسنة الثانية: أن يصلي بمنى هذه الصلوات الخمس والثالثة أن يبني بمنى هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وهذا البيت سنة ليس بركن ولا واجب فلو تركه فلا دم عليه بالإجماع.

(٣٧) قوله: ( ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس) فيه أن السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس وهذا متفق عليه.

(٣٨) قوله: ( وأمر بقية من شعر تضرب له بنمرة) فيه استحباب النزول بنمرة إذا ذهبوا من منى لأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس وبعد صلاتي الظهر والعصر جمعاً قالوا أن ينزلوا بنمرة فمن كان له قبة ضربها ويقتلون للوقوف قبل الزوال فإذا زالت الشمس سار بهم الإمام إلى مسجد إبراهيم عليه السلام وخطب بهم خطبتين خفيفتين ويخفف الثانية جذاً فإذا فرغ منها صلى بهم الظهر والعصر جمعاً بينهما فإذا فرغ من الصلاة سار إلى الموقف.

وفي هذا الحديث جواز الاستئطال للمحرم بقية وغيرها ولا خلاف في جوازه للنزول واختلفوا في جوازه للراكب فذهبنا جوازه وبه قال كثيرون وكرهه مالك وأحمد وستائي المسألة مبسطة في موضعها إن شاء الله تعالى وفيه جواز اتخاذ القباب وجوازها من شعر.

(٣٩) وقوله: ( بنمرة) هي بفتح النون وكسر الميم هذا أصلها ويجوز فيها ما يجوز في نظيرها وهو إسكان الميم مع فتح النون وكسرهما وهي موضع بجانب عرفات وليست من عرفات.

(٤٠) معنى هذا أن قريشاً كانت في الجاهلية تقف بالشعر الحرام وهو جبل في المزدلفة يقال له: قزح وقيل: إن الشعر الحرام كل المزدلفة وهو بفتح الميم على المشهور وبه جاء القرآن وقيل بكسرهما وكان سائر العرب يتجاوزون المزدلفة ويقفون بعرفات فظننت قريش أن النبي ﷺ يقف في الشعر الحرام على عادتهم ولا يتجاوزوه فتجاوزوه النبي ﷺ إلى عرفات لأن الله تعالى أمره بذلك في قوله تعالى: (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) أي: سائر العرب غير قريش وإنما كانت قريش تقف بالمزدلفة لأنها من الحرم وكانوا يقولون نحن أهل حرم الله فلا نخرج منه.

(٤١) وأما قوله: ( حتى أتى عرفة) فمجاز والمراد قلوب عرفات لأنه فسره بقوله وجد القبة قد ضربت بنمرة فنزل بها وقد سبق أن نمرة ليست من عرفات وقد قدمنا أن دخول عرفات قبل صلاتي الظهر والعصر جميعاً خلاف السنة.

(٤٢) قوله: ( فأجاز رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس.) أما أجاز فمعناه جاوز المزدلفة ولم يقف بها بل توجه إلى عرفات.

(٤٣) أما القصواء فتقدم ضبطها وبياتها واضحاً في أول هذا الباب.

(٤٤) وقوله ( فرحلت) هو بتخفيف الحاء أي: جعل عليها الرحل.

(٤٥) وقوله: ( بطن الوادي) هو وادي عرنة بضم العين وفتح الراء ويعدها نون وليست عرنة من أرض عرفات عند الشافعي والعلماء كافة إلا مالكاً فقال: هي من عرفات.

(٤٦) وقوله: ( فخطب الناس) فيه استحباب الخطبة للإمام بالحجيج يوم عرفة في هذا الموضع وهو سنة باتفاق جماهير العلماء وخالف فيها المالكية ومذهب الشافعي أن في الحج أربع خطب مستونة إحداها: يوم السابع من ذي الحجة بخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر والثانية هذه التي يبطن عرنة يوم عرفات والثالثة يوم النحر والرابعة يوم النفر الأول وهو اليوم الثاني من أيام الشريق قال أصحابنا وكل هذه الخطب أفراد وبعد صلاة الظهر إلا التي يوم عرفات فإنها خطبتان وقبل الصلاة قال أصحابنا: ويعلمهم في كل خطبة من هذه ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخرى والله أعلم.

(٤٧) قوله ﷺ: ( إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا.) معناه متأكدة التحريم شديده وفي هذا دليل لضرب الأمثال وإلحاق النظير بالنظير قياساً.

قوله ﷺ: ( إلا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع ودماء الجاهلية موضوعة وإن أول دم أضع دم ابن ربيعة بن الحارث كان مسترضعاً في بني سعد فقتله هذيل وربا الجاهلية موضوعة وأول ربا أضع ربانا ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله) في هذه الجملة إبطال أفعال الجاهلية وبيعها التي لم يتصل بها قبض وأنه لا قصاص في قتلها

وإن الإمام وغيره ممن يأمر بمعروف أو ينهى عن منكر ينبغي أن يبدأ بنفسه وأهله فهو أقرب إلى قبول قوله وإلى طيب نفس من قرب عهد بالإسلام.

(٤٨) وأما قوله ﷺ: ( تحت قدمي ) إشارة إلى إبطاله.

(٤٩) وأما قوله ﷺ: ( وإن أول دم أضع دم ابن ربيعة ) فقال المحققون والجمهور: اسم هذا الابن إياس ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وقيل: اسمه حارثه وقيل: آدم قال الدارقطني: وهو تصحيف وقيل اسمه تمام ومن سماه آدم الزبير بن بكار قال القاضي عياض: ورواه بعض رواة مسلم دم ربيعة بن الحارث قال: وكذا رواه أبو داود قيل هو وهم والصواب ابن ربيعة لأن ربيعة عاش بعد النبي ﷺ إلى زمن عمر ابن الخطاب وتولاه أبو عبيد فقال: دم ربيعة لأنه ولي الدم فنسب إليه قالوا وكان هذا الابن المقتول طفلاً صغيراً يجبو بين اليوت فأصابه حجر في حرب كانت بين بني سعد وبني ليث بن بكر قاله الزبير بن بكار.

(٥٠) قوله ﷺ في الربا: ( أنه موضوع كله ) معناه الزائد على رأس المال كما قاله الله تعالى: ﴿وإن تبسم فلکم رموس أموالکم﴾ وهذا الذي ذكرته يوضح وإلا فالقصد مفهوم من نفس لفظ الحديث لأن الربا هو الزيادة فإذا وضع الربا فمعناه وضع الزيادة والمراد بالوضع الرد والإبطال.

(٥١) فيه الحث على مراعاة حق النساء والوصية بهن ومعاشرتهن بالمعروف وقد جاءت أحاديث كثيرة صحيحة في الوصية بهن وبيان حقوقهن والتحليل من التقصير في ذلك وقد جمعتها أو معظمها في رياض الصالحين.

(٥٢) وقوله ﷺ: ( اخذتموهن بأمان الله ) هكذا هو في كثير من الأصول وفي بعضها بأمانة الله.

(٥٣) قوله ﷺ: ( واستحللتم فروجهن بكلمة الله ) قيل معناه.

قوله تعالى: ﴿فأصألك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ وقيل المراد كلمة التوحيد وهي لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ إذ لا تحل مسلمة لغير مسلم وقيل: المراد بإباحة الله والكلمة قوله تعالى: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ وهذا الثالث هو الصحيح وبالأول قال الخطابي والمروزي وغيرهما وقيل: المراد بالكلمة الإيجاب والقبول ومعناه على هذا بالكلمة التي أمر الله تعالى بها والله أعلم.

(٥٤) قال المازري: قيل المراد بذلك أن لا يستغلين بالرجال ولم يرد زناها لأن ذلك يوجب جلدتها ولأن ذلك حرام مع من يكرهه الزوج ومن لا يكرهه وقال القاضي عياض: كانت عادة العرب حديث الرجال مع النساء ولم يكن ذلك عيباً ولا ربة عندهم فلما نزلت آية الحجاب نهوا عن ذلك هذا كلام القاضي والمختار أن معناه أن لا يأذن لأحد تكرهونه في دخول بيوتكم والجلوس في منازلكم سواء كان المأذون له رجلاً أجنبياً أو امرأة أو أحداً من محارم الزوجة فانهي بتناول جميع ذلك وهذا حكم المسألة عند الفقهاء أنها لا يحل لها أن تأذن لرجل أو امرأة ولا محرم ولا غيره في دخول منزل الزوج إلا من علمت أو ظنت أن الزوج لا يكرهه لأن الأصل تحريم دخول منزل الإنسان حتى يوجد الإذن في ذلك منه أو ممن أذن له في الإذن في ذلك أو عرف رضاه باطراد العرف بذلك ونحوه ومتى

حصل الشك في الرضا ولم يرجح شيء ولا وجدت قرينة لا يحل الدخول ولا الإذن والله أعلم.

وأما الضرب المبرح فهو الضرب الشديد الشاق ومعناه اضربوهن ضرباً ليس بشديد ولا شاق والبرح المشقة والمبرح بضم الميم وفتح الموحدة وكسر الراء وفي هذا الحديث إباحة ضرب الرجل امرأته للتأديب فإن ضربها الضرب المأذون فيه فماتت منه وجبت دينها على عاقلة الضارب ووجبت الكفارة في ماله.

(٥٥) قوله ﷺ: ( ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) فيه وجوب نفقة الزوجة وكسوتها وذلك ثابت بالإجماع.

(٥٦) هكذا ضبطناه ينكتها بعد الكاف تاء مثناة فوق قال القاضي: كنا الرواية بالتاء المثناة فوق قال: وهو بعيد المعنى قال: قيل صوابه ينكها بياء موحدة قال ورويناه في سنن أبي داود بالتاء المثناة من طريق ابن الأعرابي وبالوحدة من طريق أبي بكر التملو ومعناه يقلبها ويرددها إلى الناس مشيراً إليهم ومنه نكح كثنائه إذا قلبها هذا كلام القاضي.

(٥٧) قوله ﷺ: ( ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئاً ) فيه أنه يشرع الجمع بين الظهر والعصر.

هناك في ذلك اليوم وقد أجمعت الأمة عليه واختلفوا في سببه قيل بسبب الشك وهو مذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي وقال أكثر أصحاب الشافعي هو بسبب السفر فمن كان حاضراً أو مسافراً دون مرحلتين كاهل مكة لم يميز له الجمع كما لا يجوز له القصر وفيه أن الجامع بين الصلاتين يصلي الأولى أولاً وأنه يؤذن للأولى وأنه يقيم لكل واحدة منهما وأنه لا يفرق بينهما وهذا كله متفق عليه عندنا.

(٥٨) في هذا الفصل مسائل وآداب للوقوف منها أنه إذا فرغ من الصلاتين عجل الذهاب إلى الموقف ومنها أن الوقوف راكباً أفضل وفيه خلاف بين العلماء وفي مذهبي ثلاثة أقوال: أصحابها: أن الوقوف راكباً أفضل والثاني: غير الراكب أفضل والثالث: هما سواء ومنها أنه يستحب أن يقف عند الصخرات المذكورات وهي صخرات مقترشات في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات فهذا هو الموقف المستحب.

وأما ما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه فنلطف بل الصواب جواز الوقوف في كل جزء من أرض عرفات وأن الفضيلة في موقف رسول الله ﷺ عند الصخرات فإن عجز فليقترب منه بحسب الإمكان وسيأتي في آخر الحديث بيان حدود عرفات إن شاء الله تعالى عند.

قوله ﷺ: ( وعرفة كلها موقف ) ومنها استحباب استقبال الكعبة في الوقوف ومنها أنه ينبغي أن يبقى في الوقوف حتى تغرب الشمس ويتحقق كمال غروبها ثم يفيض إلى مزدلفة فلو أقام قبل غروب الشمس صح وقوفه وحجه ويجوز ذلك بدم.

وهل الدم واجب أم مستحب؟ فيه قولان للشافعي: أحدهما أنه سنة والثاني واجب وهما مبنيان على أن الجمع بين الليل والنهار واجب على

إذا أقاضوا من عرفات ازدلفوا إليها وتفرقوا منها وقيل سميت بذلك لحجي الناس إليها في زلف من الليل أي ساعات وتسمى جمعاً بفتح الجيم وإسكان الميم سميت بذلك لاجتماع الناس فيها وعلم أن المزدلفة كلها من الحرم قال الأزرق في تاريخ مكة والماوردي وأصحابنا في كتب المذهب وغيرهم حد مزدلفة ما بين ما زمي عرفة ووادي محسر وليس الحدان منها ويدخل في المزدلفة جميع تلك الشعاب والجبال الداخلية في حد المذكور.

(٦٧) فيه فوائد منها أن السنة للدافع من عرفات أن يؤخر المغرب إلى وقت العشاء ويكون هذا التأخير بنية الجمع ثم يجمع بينهما في المزدلفة في وقت العشاء وهذا مجمع عليه لكن مذهب أبي حنيفة وطائفة أنه يجمع بسبب النسك ويجوز لأهل مكة والمزدلفة ومنى وغيرهم والصحيح عند أصحابنا أنه جمع بسبب السفر فلا يجوز إلا للمسافر سفرأ يبلغ به مسافة القصر وهو مرحلتان قاصدتان وللشافعي قول ضعيف أنه يجوز الجمع في كل سفر وإن كان قصيراً وقال بعض أصحابنا: هذا الجمع بسبب النسك كما قال أبو حنيفة والله أعلم.

قال أصحابنا: ولو جمع بينهما في وقت المغرب في أرض عرفات أو في الطريق أو في موضع آخر وصلى كل واحدة في وقتها جاز جميع ذلك لكنه خلاف الأفضل هذا مذهبنا وبه قال جماعات من الصحابة والتابعين وقاله الأوزاعي وأبو يوسف وأشهب وفقهاء أصحاب الحديث وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين: يشترط أن يصلحهما بالمزدلفة ولا يجوز قبلها وقال مالك: لا يجوز أن يصلحهما قبل المزدلفة إلا من به أو بدابته عنز فلة أن يصلحهما قبل المزدلفة بشرط كونه بعد منيب الشفق ومنها أن يصلي الصلاتين في وقت الثانية بأذان للأولى وإقامتين لكل واحدة إقامة وهذا هو الصحيح عند أصحابنا وبه قال أحمد بن حنبل وأبو ثور وعبد الملك الماجشون المالكي والطحاوي الحنفي وقال مالك: يؤذن ويقيم للأولى ويؤذن ويقيم أيضاً للثانية وهو محكي عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما وقال أبو حنيفة وأبو يوسف أذان واحد وإقامة واحدة وللشافعي وأحمد قول أنه يصلي كل واحدة بإقامتها بلا أذان وهو محكي عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر وقال الثوري يصلحهما جميعاً بإقامة واحدة وهو محكي أيضاً عن ابن عمر والله أعلم.

(٦٨) وأما قوله: ( لم يسبح بينهما ) فمعناه لم يصل بينهما نافلة والنافلة تسمى سحبة لاشتغالها على التسبيح ففيه الموالاة بين الصلاتين المجموعتين ولا خلاف في هذا لكن اختلفوا هل هو شرط للجمع أم لا؟ والصحيح عندنا أنه ليس بشرط بل هو سنة مستحبة وقال بعض أصحابنا: هو شرط أما إذا جمع بينهما في وقت الأولى فالموالاة شرط بلا خلاف.

(٦٩) قوله: ( ثم اضطجع رسول الله ﷺ حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تين له الصبح بأذان وإقامة ) في هذا الفصل مسائل أحداها أن الميت بمزدلفة ليلة النحر بعد الدفع من عرفات نسك وهذا مجمع عليه لكن اختلف العلماء هل هو واجب أم ركن أم سنة؟ والصحيح من قولي الشافعي: أنه واجب لو تركه أثم وصح حجه ولزمه دم والثاني: أنه سنة لا إثم في تركه ولا يجب فيه دم ولكن يستحب وقال جماعة من أصحابنا هو ركن لا يصح الحج إلا به كالوقوف بعرفات قاله من أصحابنا ابن بنت

من وقف بالنهار أم لا؟ وفيه قولان: أصحهما: سنة والثاني: واجب وأما وقت الوقوف فهو ما بين زوال الشمس يوم عرفة وطلوع الفجر الثاني يوم النحر فمن حصل بعرفات في جزء من هذا الزمان صح وقوفه ومن فاتته ذلك فاتته الحج هذا مذهب الشافعي وجمهور العلماء وقال مالك لا يصح الوقوف في النهار منفرداً بل لا بد من الليل وحده فإن اقتصر على الليل كفاه إن اقتصر على النهار لم يصح وقوفه وقال أحمد يدخل وقت الوقوف من الفجر يوم عرفة واجمعوا على أن أصل الوقوف ركن لا يصح الحج إلا به والله أعلم.

(٥٩) وأما قوله: ( وجعل جبل المشاة بين يديه ) فروي جبل بالحاء المهملة وإسكان الباء وروي جبل بالجيم وفتح الباء قال القاضي عياض رحمه الله: الأول أشبه بالحديث وجبل المشاة أي مجتمعهم وجبل الرمل ما طال منه وضخم وأما بالجيم فمعناه طريقهم وحيث تسلك الرحالة.

(٦٠) وأما قوله: ( وجعل جبل المشاة بين يديه ) فروي جبل بالحاء المهملة وإسكان الباء وروي جبل بالجيم وفتح الباء قال القاضي عياض رحمه الله: الأول أشبه بالحديث وجبل المشاة أي مجتمعهم وجبل الرمل ما طال منه وضخم وأما بالجيم فمعناه طريقهم وحيث تسلك الرحالة.

(٦١) وأما قوله: ( فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص ) هكذا هو في جميع النسخ وكذا نقله القاضي عن جميع النسخ قال: قيل لعل صوابه حين غاب القرص هذا كلام القاضي ويحتمل أن الكلام على ظاهره ويكون قوله حتى غاب القرص بياناً لقوله غربت الشمس وذهبت الصفرة فإن هذه تطلق مجازاً على مغيب معظم القرص فزال ذلك الاحتمال بقوله ﷺ: حتى غاب القرص والله أعلم.

(٦٢) قوله: ( وأردف أسامة خلفه ) فيه جواز الإرداف إذا كانت الدابة مطيقة وقد تظاهرت به الأحاديث.

(٦٣) قوله: ( وقد شقق للقصواء الزمام حتى أن رأسها ليصيب مورك رحله ) معنى شقق ضم وضيق وهو بتخفيف النون ومورك الرحل قال الجوهري: قال أبو عبيد: المورك والموركة يعني بفتح الميم وكسر الراء هو الموضع الذي يتنى الراكب رجله عليه قدام واسطة الرحل إذا سل من الركوب وضبطه القاضي بفتح الراء قال: وهو قطعة آدم يتورك عليها الراكب تجعل في مقدم الرحل شبه المخلاة الصغيرة وفي هذا استحباب الرفق في السير من الراكب بالمشاة وبأصحاب الدواب الضعيفة.

(٦٤) قوله: ( ويقول بيده السكينة السكينة ) مرتين منصوباً أي الزموا السكينة وهي الرفق والطمأنينة ففيه أن السكينة في الدفع من عرفات سنة فإذا وجد فرجة يسرع كما ثبت في الحديث الآخر.

(٦٥) الخبال هنا بالحاء المهملة المكسورة جمع حبل وهو التل اللطيف من الرمل الضخم.

(٦٦) وقوله: ( حتى تصعد ) هو بفتح الياء المثناة فوق وضمها يقال: صعد في الحبل وأصعد ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَصْعَدُونَ﴾ وأما المزدلفة فمعرفة سميت بذلك من الترفل والازدلاف وهو التقرب لأن الحجاج



وضعه ﷺ يده على وجه الفضل كان لدفع الفتنة عنه وعنهما وفيه أن من رأى منكراً وأمكته إزالته بيده لزمه إزالته فإن قال بلسانه ولم يتكف المقول له وأمكته بيده أثم ما دام مقتصرًا على اللسان واللّه أعلم.

(٧٧) أما محسر فبضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملتين سمى بذلك لأن فيها أصحاب القيل حسر فيه أي أعمى فيه وكل منه قوله تعالى: ﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾.

(٧٨) وأما قوله: ( فحرك قليلاً ) فهي سنة من سنن السير في ذلك الموضع قال أصحابنا: يسرع الماشي ويمحرك الراكب دابته في وادي محسر ويكون ذلك قدر رمية حجر واللّه أعلم.

(٧٩) أما قوله سلك الطريق الوسطى ففيه أن سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات سنة وهو غير الطريق الذي ذهب فيه إلى عرفات وهذا معنى قول أصحابنا يذهب إلى عرفات في طريق ضب ويرجع في طريق المازين ليخالف الطريق تهاؤلاً بغير الحال كما فعل ﷺ في دخول مكة حين دخلها من الثنية العليا وخرج من الثنية السفلى وخرج إلى العيد في طريق ورجع في طريق آخر وحول ردهاء في الاستسقاء وأما الجمرة الكبرى فهي جمرة العقبة وهي التي عند الشجرة.

وفيه: أن السنة للحاج إذا دفع من مزدلفة فوصل منى أن يبدأ بجمرة العقبة ولا يفعل شيئاً قبل رميها ويكون ذلك قبل نزوله وفيه أن الرمي بسبع حصيات وأن قلدر من بقدر حصى الخذف وهو نحو حبة البافلاء وينبغي ألا يكون أكبر ولا أصغر فإن كان أكبر أو أصغر أجزأه بشرط كونها حجراً ولا يجوز عند الشافعي والجمهور الرمي بالكحل والزرنينخ والذهب والفضة وغير ذلك مما لا يسمى حجراً وجوز أبو حنيفة بكل ما كان من أجزاء الأرض وفيه أنه يسن التكرير مع كل حصاة. وفيه: أنه يجب التفريق بين الحصيات فيرمين واحدة واحدة فإن رمى السبعة رمية واحدة حسب ذلك كله حصاة واحدة عندنا وعند الأكثرين وموضع الدلالة لهذه المسألة يكبر مع كل حصاة فهذا تصريح بأنه رمى كل حصاة وحدها مع قوله ﷺ: ( في الحديث الآتي بعد هذا في أحاديث الرمي: «لتأخذوا عنى مناسككم» وفيه: أن السنة أن يقف للرمي في بطن الوادي بحيث تكون منى وعرفات والمزدلفة عن يمينه ومكة عن يساره وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة وقيل يقف مستقبلاً الكعبة وكيفما رمى أجزاء بحيث يسمى رميةً بما يسمى حجراً واللّه أعلم وأما حكم الرمي فالشروع منه يوم النحر رمي جمرة العقبة لا غير بإجماع المسلمين وهو نسك بإجماعهم ومذهبنا أنه واجب ليس بركن فإن تركه حتى فاتته أيام الرمي عصى ولزمه دم وصح حجه وقال مالك يفسد حجه ويجب رميها بسبع حصيات فلو بقيت منهن واحدة لم تكفه الست.

(٨٠) وأما قوله: ( فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حصى الخذف ) فهكذا هو في النسخ وكذا نقله القاضي عياض عن معظم النسخ قال وصوابه: مثل حصى الخذف قال وكذلك رواه غير مسلم وكذا رواه بعض رواة مسلم هذا كلام القاضي قلت والذي في النسخ من غير لفظة مثل هو الصواب بل لا يتجه غيره ولا يتم الكلام إلا كذلك ويكون قوله حصى الخذف متعلقاً بحصيات أي رماها بسبع حصيات حصى

الشافعي وأبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة وقاله خمسة من أئمة التابعين وهم علقمة والأسود والشعبي والنخعي والحسن البصري واللّه أعلم والسنة أن يبقى بالمزدلفة حتى يصلي بها الصبح إلا الضعفة فالسنة لم الدفع قبل الفجر كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى وفي أقل المجزى من هذا الميت ثلاثة أقوال عندنا الصحيح ساعة في النصف الثاني من الليل والثاني ساعة في النصف الثاني أو بعد الفجر قبل طلوع الشمس والثالث معظم الليل واللّه أعلم.

المسألة الثانية: السنة أن يبالغ بتقديم صلاة الصبح في هذا الموضع ويتأكد التكبير بها في هذا اليوم أكثر من تأكله في سائر السنة للاقتداء برسول الله ﷺ ولأن وظائف هذا اليوم كثيرة فمن المبالغة بالتكبير بالصبح ليتسع الوقت للوظائف.

الثالثة: يسن الأذان والإقامة لهذه الصلاة وكذلك غيرها من صلوات المسافرين وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالأذان لرسول الله ﷺ في السفر كما في الحضر واللّه أعلم.

(٧٠) وأما قوله: ( ثم ركب ) ففيه أن السنة الركوب وأنه أفضل من المشي وقد سبق بيانه مرات وبيان الخلاف فيه وأما المشعر الحرام فيفتح الميم هذا هو الصحيح وبه جاء القرآن وتظاهرت به روايات الحديث وقال أيضاً بكسر الميم والمراد به هنا قرح بضم القاف وفتح الزاي وبحاء مهملة وهو جبل معروف في المزدلفة وهذا الحديث حجة الفقهاء في أن المشعر الحرام هو قرح وقال جماهير المفسرين وأهل السير والحديث المشعر الحرام جميع المزدلفة وأما قوله فاستقبل القبلة يعني الكعبة فدهاء إلى آخره ففيه أن الوقوف على قرح من مناسك الحج وهذا لا خلاف فيه لكن اختلفوا في وقت الدفع منه فقال ابن مسعود وابن عمر وأبو حنيفة والشافعي وجماهير العلماء: لا يزال واقفاً فيه يدع ويدكر حتى يسفر الصبح جداً كما في هذا الحديث وقال مالك يدفع منه قبل الإسفار واللّه أعلم.

(٧١) أما الفصواء فسبق في أول الباب بيانها.

(٧٢) وقوله: ( أسفر جداً ) الضمير في أسفر يعود إلى الفجر المذكور أولاً.

(٧٣) وقوله: ( جداً ) بكسر الجيم أي إسفاراً بليغاً.

(٧٤) قوله في صفة الفضل بن عباس: ( أبيض وسيماً ) أي حسناً.

(٧٥) قوله: ( مرت به ظعن يجرين ) الظعن بضم الظاء والعين ويجوز إسكان العين جميع ظعينة كسفينة وسفن وأصل الظعينة البعير الذي عليه امرأة ثم تسمى به المرأة مجازاً لملابتها البعير كما أن الرواية أصلها الجمال الذي يحمل الماء ثم تسمى به القرية لما ذكرناه وقوله يجرين بفتح الياء.

(٧٦) قوله: ( فطلق الفضل ينظر إليهن فوضع رسول الله ﷺ يده على وجه الفضل ) فيه الحث على غش البصر عن الأجنبية وغمضهن عن الرجال الأجانب وهذا معنى قوله: ( وكان أبيض وسيماً حسن الشعر ) يعني أنه بصفة من تفتن النساء به لحسنه وفي رواية الترمذي وغيره في هذا الحديث: ( أن النبي ﷺ لوى عنق الفضل فقال له العباس لويت عنق ابن عمك قال رأيت شاباً وشابة فلم آمن الشيطان عليهما ) فهذا يدل على أن

الحذف يكبر مع كل حصة فحصى الحذف متصل بمحصات واعترض بينهما يكبر مع كل حصة وهذا هو الصواب والله أعلم.

(٨١) وقوله: ( ما غير ) أي ما بقي وفيه استحباب تعجيل ذبح النذابا وإن كانت كثيرة في يوم النحر ولا يؤخر بعضها إلى أيام التشريق وأما قوله وأشرکه في هديه فظاهره أنه شاركه في نفس الهدي قال القاضي عياض: وعندي أنه لم يكن تشريفاً حقيقة بل أعطاه قدراً يذبحه والظاهر أن النبي ﷺ نحر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثاً وستين كما جاء في رواية الترمذي وأعطى علياً البدن التي جاءت معه من اليمن وهي ثمان المائة والله أعلم.

(٨٢) هكذا هو في النسخ ثلاثاً وستين بيده وكذا نقله القاضي عن جميع الرواة سوى ابن مهران فإنه رواه بدنه قال: وكلامه صواب والأول أصوب قلت وكلاهما حري فحز ثلاثاً وستين بدنه بيده قال القاضي: فيه دليل على أن المنحر موضع معين من منى وحيث ذبح منها أو من الحرم أجزاء وفيه استحباب تكثير الهدي وكان هدي النبي ﷺ في تلك السنة مائة بدنة وفيه استحباب ذبح الهدي عليه بنفسه وجواز الإستهابة فيه وذلك جائز بالإجماع إذا كان النائب مسلماً ويجوز عندنا أن يكون النائب كافراً كتابياً بشرط أن ينوي صاحب الهدي عند دفعه إليه أو عند ذبحه.

(٨٣) قوله: ( أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكل من لحمها وشربا من مرقها ) البضعة بفتح الباء لا غير وهي القطعة من اللحم وفيه استحباب الأكل من هدي التطوع وأصحته قال العلماء: لما كان الأكل من كل واحدة سنة وفي الأكل من كل واحدة من المائة منفردة كلفة جعلت في قدر ليكون آكل من مرق الجميع الذي فيه جزء من كل واحدة ويأكل من اللحم المجتمع في المرق ما تيسر وأجمع العلماء على أن الأكل من هدي التطوع وأصحته سنة ليس بواجب.

(٨٤) هذا الطواف هو طواف الإفاضة وهو ركن من أركان الحج بإجماع المسلمين وأول وقته عندنا من نصف ليلة النحر وأفضله بعد رمي جرة العقبة وذبح الهدي والخلق ويكون ذلك ضحوة يوم النحر ويجوز في جميع يوم النحر بلا كراهة ويكره تأخيرها عنه بلا عذر وتأخيرها عن أيام التشريق أشد كراهة ولا يجرم تأخيرها سنين متطاولة ولا آخر لوقته بل يصح ما دام الإنسان حياً بشرطه أن يكون بعد الوقوف بعرفات حتى لو طاف للإفاضة بعد نصف ليلة النحر قبل الوقوف ثم أسرع إلى عرفات فوقف قبل الفجر لم يصح طوافه لأنه قدمه على الوقوف.

واتفق العلماء على: أنه لا يشرع في طواف الإفاضة رمل ولا إضططاب إذا كان قد رمل واضططع عقب طواف القدوم ولو طاف بنية الوداع أو القدوم أو التطوع وعليه طواف إفاضة وقع عن طواف الإفاضة بلا خلاف عندنا نص عليه الشافعي واتفق الأصحاب عليه كما لو كان عليه حجة الإسلام فحج بنية قضاء أو نذر أو تطوع فإنه يقع عن حجة الإسلام وقال أبو حنيفة وأكثر العلماء لا يجزئ طواف الإفاضة بنية غيره.

واعلم أن طواف الإفاضة له أسماء فيقال أيضاً طواف الزيارة وطواف الفرض والركن وسماه بعض أصحابنا طواف الصدر وأنكره الجمهور قالوا: وإنما طواف الصدر طواف الوداع والله أعلم. وفي هذا الحديث

(٨٥) وقوله: ( فافاض إلى البيت فصلى الظهر ) فيه محذوف تقديره فافاض فطاف بالبيت طواف الإفاضة ثم صلى الظهر فحذف ذكر الطواف لدلالة الكلام عليه وأما.

قوله فصلى بمكة الظهر فقد ذكر مسلم بعد هذا في أحاديث طواف الإفاضة من حديث ابن عمر ؓ أن النبي ﷺ أفاض يوم النحر فصلى الظهر بمنى ووجه الجمع بينهما أنه طاف للإفاضة قبل الزوال ثم صلى الظهر بمكة في أول وقتها ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر مرة أخرى بأصحابه حين سألوه ذلك فيكون متتابعاً بالطهر الثانية التي بمنى وهذا كما ثبت في الصحيحين في صلاته ﷺ بطن نخل أحد أنواع صلاة الخوف فإنه صلى بطائفة من أصحابه الصلاة بكاملها وسلم بهم ثم صلى بالطائفة الأخرى تلك الصلاة مرة أخرى فكانت له صلاتان ولهم صلاة.

وأما الحديث الوارد عن عائشة وغيرها أن النبي ﷺ آخر الزيارة يوم النحر إلى الليل فمحمول على أنه عاد للزيارة مع نسائه لا لطواف الإفاضة ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الأحاديث وقد بسطت إيضاح هذا الجواب في شرح المهذب والله أعلم.

(٨٦) وأما قوله: ( فأتى بني عبد المطلب ) فمعناه أتاهم بعد فراغه من طواف الإفاضة.

(٨٧) وقوله: ( يسقون على زمزم ) معناه يترفون بالدلاء ويصبونه في الحياض وغوها ويسبلونه للناس.

(٨٨) أما قوله ﷺ: ( انزعوا ) فبكر الزباني ومعناه استقوا بالدلاء وانزعوها بالرشاء.

(٨٩) وقوله ﷺ: ( لولا أن يغلبكم الناس لترعت معكم ).

معناه لولا غوفي أن يعتقد الناس ذلك من مناسك الحج ويزدحمون عليه بحيث يغلبونكم ويدفعونكم عن الاستقاء لاستقيت معكم لكثرة فضيلة هذا الاستقاء وفيه فضيلة العمل في هذا الاستقاء واستحباب شرب ماء زمزم وأما زمزم فهي البئر المشهورة في المسجد الحرام بينها وبين الكعبة ثمان وثلاثون ذراعاً قيل: سميت زمزم لكثرة ماؤها يقال ماء زمزم وزمزم وزمزم إذا كان كثيراً وقيل: لضم هاجر رضي الله عنها لما فيها حين انفجرت وزمها لياه وقيل: لزمزمة جبريل عليه السلام وكلامه عند فجره لياها وقيل: إنها غير مشتقة ولها أسماء أخر ذكرت في تهذيب اللغات مع نقاس أخرى تتعلق بها منها أن علياً رضي الله عنه قال خير بئر في الأرض زمزم وشر بئر في الأرض برهوت والله أعلم.

١٤٨- ( ) وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ ابْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: أَتَيْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَسَأَلْتُهُ، عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسَأَقِ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ حَاتِمِ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ.

الحذف يكبر مع كل حصة فحصى الحذف متصل بمحصات واعترض بينهما يكبر مع كل حصة وهذا هو الصواب والله أعلم.

(٨١) وقوله: ( ما غير ) أي ما بقي وفيه استحباب تعجيل ذبح النذابا وإن كانت كثيرة في يوم النحر ولا يؤخر بعضها إلى أيام التشريق وأما قوله وأشرکه في هديه فظاهره أنه شاركه في نفس الهدي قال القاضي عياض: وعندي أنه لم يكن تشريفاً حقيقة بل أعطاه قدراً يذبحه والظاهر أن النبي ﷺ نحر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثاً وستين كما جاء في رواية الترمذي وأعطى علياً البدن التي جاءت معه من اليمن وهي ثمان المائة والله أعلم.

(٨٢) هكذا هو في النسخ ثلاثاً وستين بيده وكذا نقله القاضي عن جميع الرواة سوى ابن مهران فإنه رواه بدنه قال: وكلامه صواب والأول أصوب قلت وكلاهما حري فحز ثلاثاً وستين بدنه بيده قال القاضي: فيه دليل على أن المنحر موضع معين من منى وحيث ذبح منها أو من الحرم أجزاء وفيه استحباب تكثير الهدي وكان هدي النبي ﷺ في تلك السنة مائة بدنة وفيه استحباب ذبح الهدي عليه بنفسه وجواز الإستهابة فيه وذلك جائز بالإجماع إذا كان النائب مسلماً ويجوز عندنا أن يكون النائب كافراً كتابياً بشرط أن ينوي صاحب الهدي عند دفعه إليه أو عند ذبحه.

(٨٣) قوله: ( أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكل من لحمها وشربا من مرقها ) البضعة بفتح الباء لا غير وهي القطعة من اللحم وفيه استحباب الأكل من هدي التطوع وأصحته قال العلماء: لما كان الأكل من كل واحدة سنة وفي الأكل من كل واحدة من المائة منفردة كلفة جعلت في قدر ليكون آكل من مرق الجميع الذي فيه جزء من كل واحدة ويأكل من اللحم المجتمع في المرق ما تيسر وأجمع العلماء على أن الأكل من هدي التطوع وأصحته سنة ليس بواجب.

(٨٤) هذا الطواف هو طواف الإفاضة وهو ركن من أركان الحج بإجماع المسلمين وأول وقته عندنا من نصف ليلة النحر وأفضله بعد رمي جرة العقبة وذبح الهدي والخلق ويكون ذلك ضحوة يوم النحر ويجوز في جميع يوم النحر بلا كراهة ويكره تأخيرها عنه بلا عذر وتأخيرها عن أيام التشريق أشد كراهة ولا يجرم تأخيرها سنين متطاولة ولا آخر لوقته بل يصح ما دام الإنسان حياً بشرطه أن يكون بعد الوقوف بعرفات حتى لو طاف للإفاضة بعد نصف ليلة النحر قبل الوقوف ثم أسرع إلى عرفات فوقف قبل الفجر لم يصح طوافه لأنه قدمه على الوقوف.

واتفق العلماء على: أنه لا يشرع في طواف الإفاضة رمل ولا إضططاب إذا كان قد رمل واضططع عقب طواف القدوم ولو طاف بنية الوداع أو القدوم أو التطوع وعليه طواف إفاضة وقع عن طواف الإفاضة بلا خلاف عندنا نص عليه الشافعي واتفق الأصحاب عليه كما لو كان عليه حجة الإسلام فحج بنية قضاء أو نذر أو تطوع فإنه يقع عن حجة الإسلام وقال أبو حنيفة وأكثر العلماء لا يجزئ طواف الإفاضة بنية غيره.

واعلم أن طواف الإفاضة له أسماء فيقال أيضاً طواف الزيارة وطواف الفرض والركن وسماه بعض أصحابنا طواف الصدر وأنكره الجمهور قالوا: وإنما طواف الصدر طواف الوداع والله أعلم. وفي هذا الحديث

فالأكمل موضع غره ووقوفه والجواز كل جزء من أجزاء النحر من أجزاء عرفات وخبرهن أجزاء المزدلفة وهي جمع بفتح الجيم وإسكان الميم وسبق بيانها وبيان حلها وحد منى في هذا الباب.

وأما عرفات فحلها ما جاوز وادي عرنة إلى الجبال القابلة مما يلي بساتين ابن عامر، هكذا نص عليه الشافعي وجميع أصحابه ونقل الأزرقي عن ابن عباس أنه قال: حد عرفات من الجبل المشرف على بطن عرنة إلى جبال عرفات إلى وصيق بفتح الواو وكسر الصاد المهملة وآخره قاف إلى ملتقى وصيق وادي عرنة وقيل في حلها غير هذا بما هو متقارب له وقد بسطت القول في إيضاحه في شرح المذهب وكتاب المناسك والله أعلم.

قال الشافعي وأصحابنا: يجوز نحر الهدي ودماء الحيوانات في جميع الحرم لكن الأفضل في حق الحاج النحر منى وأفضل موضع منها للنحر موضع نحر رسول الله ﷺ وما قاربه والأفضل في حق المعتمر أن ينحر في المروة لأنها موضع تحلله كما أن منى موضع تحلل الحاج، قالوا: ويجوز الوقوف بعرفات في أي جزء منها وكذا يجوز الوقوف على الشعر الحرام وفي كل جزء من أجزاء المزدلفة لهذا الحديث والله أعلم.

١٥٠- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَى الْحَجْرَ فَأَسْتَلَمَهُ، ثُمَّ مَشَى عَلَى يَمِينِهِ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا<sup>(١)</sup>. [وسمي بعد الحديث: ١٥٨].

(١) في هذا الحديث، أن السنة للحاج أن يبدأ أول قدمه بطواف القدوم ويقدمه على كل شيء وأن يستلم الحجر الأسود في أول طوافه وأن يرمل في ثلاث طوفان من السبع وعشي في الأربع الأخيرة وسباني هذا كله واضحاً حيث ذكر مسلم أحاديثه والله أعلم.

## ٢١- باب في الوقوف وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ

حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾

١٥١- (١٢١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ وَبَيْنَهَا يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ الْخُمْسَ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ فَيَقِفَ بِهَا، ثُمَّ يَقِضَ مِنْهَا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾<sup>(٢)</sup> [القرة: الآية ١٩٩]. (آخره البخاري: ١١٩٥، ٤٥٢٠).

(١) الخمس بضم الحاء المهملة وإسكان الميم ويسمى مهملة قال أبو الهيثم: الخمس هم قريش ومن ولدتهم قريش وكنانة وجذيلة قيس سموا

وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَكَانَتِ الْعَرَبُ يَذْفَعُ بِهِمْ أَبُو سَيَّارَةَ<sup>(١)</sup> عَلَى حِمَارٍ غُرِيٍّ، فَلَمَّا أَجَازَ<sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ<sup>(٣)</sup>، لَمْ تَشْكُ قُرَيْشٌ أَنَّهُ سَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ مَنَزِلُهُ نَمًّا، فَأَجَازَ وَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ<sup>(٤)</sup>، حَتَّى أَتَى عَرَفَاتٍ فَتَزَلَّ<sup>(٥)</sup>.

(١) هو بسين مهملة ثم ياء مثناة تحت مشددة أي كان يدفع بهم في الجمالية.

(٢) وقوله: (أجاز) أي جاوز.

(٣) قوله: (فلما أجاز رسول الله ﷺ من المزدلفة بالشعر الحرام) لم تشك قريش أنه سيقصر عليه ويكون منزله ثم فأجاز ولم يعرض له حتى أتى عرفات فتزل أما الشعر فسبق بيانه وأنه بفتح الميم على المشهور وقيل بكسرهما وإن قرح الجبل المعروف في المزدلفة وقيل كل المزدلفة وأوضحنا الخلاف فيه بدلائله وهذا الحديث ظاهر الدلالة في أنه ليس كل المزدلفة.

(٤) وقوله: (ولم يعرض) هو بفتح الياء وكسر الراء ومعنى الحديث أن قريشا كانت قبل الإسلام تحف بالمزدلفة وهي من الحرم ولا يقفون بعرفات وكان سائر العرب يقفون بعرفات وكانت قريش تقول: نحن أهل الحرم فلا نخرج منه فلما حج النبي ﷺ ووصل المزدلفة اعتقدوا أنه يقف بالمزدلفة على عادة قريش فجاوز إلى عرفات لقول الله عز وجل ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ أي جمهور الناس فإن من سوى قريش كانوا يقفون بعرفات ويقضون منها.

(٥) وأما قوله: (فأجاز ولم يعرض له حتى أتى عرفات فتزل) ففيه مجاز تقديره فأجاز متوجهاً إلى عرفات حتى قاربها فضربت له القبة بنمرة قريب من عرفات فتزل هناك حتى زالت الشمس ثم خطب وصلى الظهر والعصر ثم دخل أرض عرفات حتى وصل الصخرات فوقف هناك وقد سبق هذا واضحاً في الرواية الأولى.

## ٢٠- باب ما جاء أن عرفة كلها موقف

١٤٩- ( ) حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي.

عَنْ جَابِرِ فِي حَدِيثِهِ ذَلِكَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحَرْتُ هَاهُنَا، وَبَيْنَى كُلِّهَا مَنَحَرٌ، فَأَنْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ»<sup>(١)</sup>، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا، وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ<sup>(٢)</sup>.

(١) وأما قوله ﷺ: ( ) ومعنى كلها منحرف فانحروا في رحالكم) فالمراد بالرجال المنزل قال أهل اللغة: رحل الرجل منزل سواء كان من حجر أو من تراب أو شعر أو وبر ومعنى الحديث منى كلها منحرف يجوز النحر فيها فلا تكلفوا النحر في موضع غري بل يجوز لكم النحر في منازلكم من منى.

(٢) في هذه الألفاظ بيان رفق النبي ﷺ بأمته وشفقتة عليهم في تنبيههم على مصالح دينهم ودنياهم فإنه ﷺ ذكر لهم الأكمل والجواز.

حماً لأنهم تمسوا في دينهم أي تشددوا وقيل سموا حماً بالكعبة لأنها حياء حجرها أبيض يضرب إلى السواد.

(٢) وقد سبق قريباً شرح هذا الحديث وسبب وقوفهم بالمزدلفة.

١٥٢- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا

هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

كَانَتِ الْعَرَبُ تَطُوفُ بِالنِّسَاءِ عُرَاءَ، إِلَّا الْخُمْسَ<sup>(١)</sup>، وَالْخُمْسُ قُرَيْشٌ وَمَا وَلَدَتْ، كَانُوا يَطُوفُونَ عُرَاءَ، إِلَّا أَنْ تُعْطِيَهُمُ الْخُمْسُ نِسَاءً، فَيُعْطِي الرِّجَالَ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءُ النِّسَاءَ وَكَانَتِ الْخُمْسُ لَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ، وَكَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ يَبْلُغُونَ عَرَفَاتٍ..

قال هِشَامٌ: فَحَدَّثَنِي أَبِي.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: الْخُمْسُ هُمُ الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ: «ثُمَّ أَيْضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ» (البقرة: ١٩٩). قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يُفِيضُونَ مِنْ عَرَفَاتٍ، وَكَانَ الْخُمْسُ يُفِيضُونَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ، يَقُولُونَ: لَا نَفِيضَ إِلَّا مِنَ الْحَرَمِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: «أَيْضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ» رَجَعُوا إِلَى عَرَفَاتٍ.

(١) قوله: (كانت العرب تطوف باليت عرأة إلا الخمس) هذا من الفواحي التي كانوا عليها في الجاهلية وقيل نزل فيه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا﴾ ولهذا أمر النبي ﷺ في الحجة التي حجها أبو بكر رضي الله عنه أن ينادي مناديه أن لا يطوف باليت عريان.

١٥٣- (١٢٢٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو

النَّاقِلُ، جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قال عمرو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ يُحَدِّثُ.

عَنْ أَبِيهِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ: أَضَلَلْتُ بَعِيراً لِي فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقِافاً مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ، قُلْتُ: اللَّهُ! هَذَا لِمَنِ الْخُمْسُ، مَا شَأْنُهُ هَاهُنَا؟ كَانَتْ قُرَيْشٌ تُعَدُّ مِنَ الْخُمْسِ<sup>(١)</sup>. [إخرجه البخاري: ١٦٦٤]..

(١) قال القاضي عياض: كان هذا في حجة قبل الهجرة وكان جابر حينئذ كافراً واسلم يوم الفتح وقيل يوم خيبر فتعجب من وقوف النبي ﷺ بعرفات والله أعلم.

٢٢- باب في نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالتمام

١٥٤- (١٢٢١) مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ يَسَارٍ، قَالَ ابْنُ

الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ

مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ.

عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنِخٌ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ لِي: «أَحْجَجْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «بِمَ أَهْلَلْتَ؟» قَالَ قُلْتُ: لَيْسَ! بِإِهْلَالِ كِلَاهِلِ النَّبِيِّ ﷺ! قَالَ: «فَقَدْ أَحْسَنْتَ طُفَّ بِالنِّسَاءِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَاجِلٌ<sup>(١)</sup>». قَالَ: فَطُفْتُ بِالنِّسَاءِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي قَيْسٍ، فَقُلْتُ<sup>(٢)</sup> رَأْسِي<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ<sup>(٤)</sup>، قَالَ: فَكُنْتُ أَقْبَى بِالنَّاسِ، حَتَّى كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا مُوسَى! أَوْ: يَا عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ قَيْسٍ! رُوَيْدَكَ بَعْضَ فِتْيَاكَ<sup>(٥)</sup>، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أَحَدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِيهِ النَّسْلُ بَعْدَكَ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! مَنْ كُنَّا أَفْتِنَاهُ فِتْيَا فَلْيَتَذَرِ فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ، فَبِهِ فَأَتَمُّوا قَالَ: فَقَدِمَ عُمَرُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ كِتَابَ اللَّهِ يَأْمُرُ بِالنِّسَاءِ، وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَةً<sup>(٦)</sup>.

(١) وأما قوله ﷺ: (طف باليت وبالصفا والمروة واجل) فمعناه أنه صار كالنبي ﷺ وتكون وظيفته أن يفسخ حجه إلى عمرة فيأتي بأفعاها وهي الطواف والسعي والخلق فإذا فعل ذلك صار حلالاً وبنت عمرته وإفعا لم يذكر الخلق هنا لأنه كان مشهوراً عندهم ويحتمل أنه داخل في قوله واجل.

(٢) قوله: (قلت رأسي) هو بتخفيف اللام.

(٣) وقوله: (ثم أتيت امرأة من بني قيس فقلت رأسي) هذا محمول على أن هذه المرأة كانت محرماً له.

(٤) وقوله: (ثم أهملت بالحج) يعني أنه تحلل بالعمرة وأقام بمكة حلالاً إلى يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة ثم أحرم بالحج يوم التروية كما جاء مبيناً في غير هذه الرواية فإن قيل: قد علق علي بن أبي طالب وأبو موسى رضي الله عنهما إحرامهما بإحرام النبي ﷺ فأمر علياً بالدوام على إحرامه قارناً وأمر أبا موسى بفسخه إلى عمرة.

فالجواب: أن علياً رضي الله عنه كان معه الهدي كما كان مع النبي ﷺ الهدي فبقي على إحرامه كما بقي النبي ﷺ وكل من معه هدي وأبو موسى لم يكن معه هدي فتحلل بعمرة كمن لم يكن معه هدي ولولا الهدي مع النبي ﷺ لجعلها عمرة وقد سبق إيضاح هذا الجواب في الباب الذي قبل هذا.

(٥) في هذا الحديث فوائد منها: جواز تعليق الإحرام فلما قال أحرمت بإحرام كإحرام زيد صح إحرامه وكان إحرامه كإحرام زيد فإن كان زيد محرماً بحج أو بعمرة أو قارناً كان المعلق مثله وإن كان زيد أحرم مطلقاً كان المعلق مطلقاً ولا يلزمه أن يصرف إحرامه إلى ما يصرف زيد إحرامه إليه فلو صرف زيد إحرامه إلى حج كان للمعلق صرف إحرامه إلى عمرة وكذا عكسه ومنها استحباب الثناء على من فعل فعلاً جميلاً لقوله



ﷺ ( أحسنت).

(٦) قوله: ( رويدك بعض فتياك ) معنى رويدك ارفق قليلاً واسك عن الفتيا ويقال: فتيا وفترى لفتان مشهورتان.

(٧) قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: ظاهر كلام عمر هذا إنكار فسح الحج إلى العمرة وأن نهيه عن التمتع إنما هو من باب ترك الأولى لأنه منع ذلك منع تحريم وإبطال ويؤيد هذا قوله بعد هذا قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه لكن كرهت أن يظلموا معرسين بهن في الأراك.

١٥٤- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. (أخرجه البخاري: ١٥٦٥، ١٧٢٤، ١٧٩٥، ٤٣٩٧).

١٥٥- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ)، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ،

عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنِيعٌ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ: «يَمُّ أَهْلَتُ؟» قَالَ: «قُلْتُ أَهْلَتُ بِالْإِهْلَالِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «هَلْ سَقَتْ مِنْ هَذِي؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَطُفُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ جَلْ». فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَتَشَطَّنِي وَغَسَلَتْ رَأْسِي، فَكُنْتُ أَتِي النَّاسَ بِذَلِكَ فِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَإِمَارَةِ عُمَرَ، فَإِنِّي لَقَائِمٌ بِالْمَوْسِمِ إِذْ جَاءَنِي رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أَحَدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي شَأْنِ النَّسَلِ، فَقُلْتُ: أَيُّهَا النَّاسُ! مَنْ كُنَّا أَقْبَيْنَاهُ بِشَيْءٍ فَلْيَسِدْ، فَهَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ، فَبِو قَاتَمُوا، فَلَمَّا قَدِمَ قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مَا هَذَا الَّذِي أَحَدَثْتَ فِي شَأْنِ النَّسَلِ؟ قَالَ: إِنَّ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: «وَاتَّبِعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» وَالْفِسْرَةُ: الْآيَةُ ١٩٦. وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَنِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَجْلُ حَتَّى نَحْرَ الْهَذِي. (أخرجه البخاري: ١٥٥٩، ٤٣٤٦).

١٥٦- ( ) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ،

عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْثِي إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: فَوَافَقْتُهُ فِي النَّهْمِ الَّذِي حَجَّ فِيهِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا مُوسَى! كَيْفَ قُلْتَ حِينَ أَحْرَمْتَ؟» قَالَ قُلْتُ: لَيْسَكَ إِهْلَالًا كِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «هَلْ سَقَتْ هَذِي؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَانْطَلِقْ فَطُفُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا

وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ أَجِلْ». ثُمَّ سَأَلَ الْخَلِيفَةَ بِوَيْلٍ حَدِيثَ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ.

١٥٧- (١٢٢٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَمَارَةَ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ أَبِي مُوسَى.

عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّهُ كَانَ يُقْبِي بِالْمُتَعَةِ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: رَوَيْتَكَ بِنِعْضِ فِتْيَاكَ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أَحَدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النَّسَلِ بَعْدَ، حَتَّى لَقِيَهُ بَعْدَ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ فَعَلَهُ، وَأَصْحَابُهُ، وَلَكِنْ كَرِهْتُ أَنْ يَظْلَمُوا مُعْرِسِينَ<sup>(١)</sup> بِهِنَّ فِي الْأَرَاكِ، ثُمَّ يَرْوَحُونَ فِي الْحَجِّ تَقَطُّرُ رُؤُوسَهُمْ.

(١) وقوله: ( معرسين ) هو يأسكان العين وتعفيف الرءاء والضمير في بهن يعود إلى النساء للعلم بهن وإن لم يذكرن ومعناه كرهت التمتع لأنه يقتضي التحلل ووطء النساء إلى حين الخروج إلى عرفات.

## ٢٣- باب جواز التمتع

١٥٨- (١٢٢٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ:

كَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى، عَنْ الْمُتَعَةِ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَأْمُرُ بِهَا<sup>(١)</sup>، فَقَالَ عُثْمَانُ لِعَلِيٍّ كَلِمَةً، ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَا قَدْ تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَجِلْ، وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ<sup>(٢)</sup>. (أخرجه البخاري: ١٥٦٩، بنحوه: ١٥٦٣).

(١) قوله: ( كان عثمان ﷺ ينهى عن المتعة وكان علي يأمُر بها ) المختار أن المتعة التي نهى فيها عثمان هي التمتع المعروف في الحج وكان عمر وعثمان ينهيان عنها نهى تنزيه لا تحريم وإنما نهيا عنها لأن الأفراد أفضل فكان عمر وعثمان يأمران بالأفراد لأنه أفضل وينهيان عن التمتع نهى تنزيه لأنه مأمور بصلاح وعبته وكان يرى الأمر بالأفراد من جملة صلاحهم والله أعلم.

(٢) قوله: ( ثم قال علي لقد علمت أنا قد تمتعنا مع رسول الله ﷺ فال أجِل ولكن كنا خائفين ) فقوله أجِل يأسكان اللام أي نعم وقوله كنا خائفين لعله أراد بقوله ﷺ: خائفين يوم عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة لكن لم يكن تلك السنة حقيقة تمتع إنما كان عمرة وحدها.

١٥٨- ( ) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ خَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ)، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِثَلَاثِ

١٥٩- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، قَالَ:.

اجْتَمَعَ عَلِيُّ وَعُثْمَانُ بِعُسْفَانَ، فَكَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى، عَنْ الْمُتَعَةِ أَوْ الْعُمْرَةِ، فَقَالَ عَلِيُّ: مَا تُرِيدُ إِلَيَّ أَمْرَ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، تَنْهَى عَنْهُ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: دَعْنَا وَنُكَ، فَقَالَ: إِنِّي لَا اسْتَطِيعُ أَنْ أَدْعَكَ، فَلَمَّا أَنْ رَأَى عَلِيُّ ذَلِكَ، أَهَلَ بِهِمَا<sup>(١)</sup> جَمِيعاً. [أخرجه البخاري: ١٥٦٩، ومعه: ١٥٦٣].

(١) فيه إشاعة العلم وإظهاره ومناظرة ولاية الأمور وغيرهم في تحقيقه ووجوب مناصحة المسلم في ذلك وهذا معنى قول علي: لا أستطيع أن أدعك وأما إهلال علي بهما فقد يمتنع به من يرجع القرآن وأجاب عنه من رجح الأفراد بأنه إنما أهل بهما ليعين جوازهما لئلا يظن الناس أو بعضهم أنه لا يجوز القرآن ولا التمتع وأنه يتعين الأفراد والله أعلم.

١٦٠- (١٢٢٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: كَانَتْ الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَةً<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: ( عن أبي ذر قال: كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة ) وفي الرواية الأخرى: ( كانت لنا رخصة ) يعني: المتعة في الحج وفي الرواية الأخرى قال أبو ذر: ( لا تصلح المعتان إلا لنا خاصة ) يعني: متعة النساء ومتعة الحج وفي الرواية الأخرى: ( إنما كانت لنا خاصة دونكم ) قال العلماء: معنى هذه الروايات كلها أن فسح الحج إلى العمرة كان للصحاب في تلك السنة وهي حجة الوداع ولا يجوز بعد ذلك وليس مراد أبي ذر إبطال التمتع مطلقاً بل مراده فسح الحج كما ذكرنا وحكمته إبطال ما كانت عليه الجاهلية من منع العمرة في أشهر الحج وقد سبق بيان هذا كله في الباب السابق والله أعلم.

١٦١- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عِيَّاشِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: كَانَتْ لَنَا رُخْصَةٌ، بِغَيْرِ الْمُتَعَةِ فِي الْحَجِّ.

١٦٢- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ نُسَيْبٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو ذَرٍّ: لَا تَصْلُحُ الْمُتَعَتَانِ إِلَّا لَنَا خَاصَةً<sup>(١)</sup>، بِغَيْرِ مُتَعَةِ النِّسَاءِ وَمُتَعَةِ الْحَجِّ.

١٦٣- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَتَّى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ، قَالَ: أَتَيْتُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيَّ وَإِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيَّ، فَقُلْتُ: إِنِّي أَهْمُ أَنْ أَجْمَعَ الْعُمْرَةَ وَالْحَجَّ، الْعَامَ. فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ: لَكِنْ أَبُوكَ لَمْ يَكُنْ لِيَهُمْ بِذَلِكَ.

قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَتَّى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ.

أَنَّهُ مَرَّ بِأَبِي ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ إِنَّمَا كَانَتْ لَنَا خَاصَةً دُونَكُمْ.

(١) قوله: ( لا تصلح المعتان إلا لنا خاصة ) معناه إنما خاصة في الوقت الذي فعلناها فيه ثم صارنا حراماً بعد ذلك إلى يوم القيامة والله أعلم.

١٦٤- (١٢٢٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو أَبِي عَمْرٍو، جَمِيعاً، عَنْ الْقَزَّازِيِّ.

قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ النَّجَّيِّ، عَنْ غَنِيمِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ الْمُتَعَةِ؟ فَقَالَ: فَعَلْنَاَهَا، وَهَذَا يَوْمَئِذٍ كَافِرٌ بِالْعُرْشِ<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>، يَعْنِي يَبُوتَ مَكَّةَ<sup>(٣)</sup>.

(١) وفي الرواية الأخرى: ( يعني معاوية ) وفي الرواية الأخرى: ( المتعة في الحج ) أما العرش فبضم العين والراء وهي بيوت مكة كما فسره في الرواية قال أبو عبيد: سميت بيوت مكة عرشاً لأنها عيدان تنصب وتظلل قال ويقال لها أيضاً عروش بالراء وواحدتها عرش كفلس وفلوس ومن قال: عرش فواحدتها عريش كقلب وقلب وفي حديث آخر أن عمر رضى الله عنه كان إذا نظر عروش مكة قطع التلبية.

(٢) وأما قوله: ( وهذا يومئذ كافر بالعرش ) فالإشارة بهذا إلى معاوية ابن أبي سفيان وفي المراد بالكفر هنا وجهان: أحدهما ما قاله المازري وغيره المراد وهو مقيم في بيوت مكة قال ثعلب يقال اكفر الرجل إذا لزم الكفور وهي القرى وفي الأثر عن عمر رضى الله عنه أهل الكفور هم أهل القبور يعني القرى البعيدة عن الأمصار وعن العلماء والوجه الثاني: المراد الكفر بالله تعالى والمراد أنا نمتعنا ومعاوية يومئذ كافر على دين الجاهلية مقيم بمكة وهذا اختيار القاضي عياض وغيره وهو الصحيح المختار والمراد بالمتعة العمرة التي كانت سنة سبع من الهجرة وهي عمرة القضاء وكان معاوية يومئذ كافراً وإنما أسلم بعد ذلك عام الفتح سنة ثمان وقيل إنه أسلم بعد عمرة القضاء سنة سبع والصحيح الأول وأما غير هذه العمرة من عمر النبي ﷺ فلم يكن معاوية فيها كافراً ولا مقيماً بمكة بل كان معه ﷺ قال القاضي عياض: وقاله بعضهم كافراً بالعرش بفتح العين وإسكان الراء والمراد عرش الرحمن قال القاضي: هذا تصحيف وفي هذا الحديث جواز المتعة في الحج.

وقال ابن خاتم في روايته: ارْتَأَى رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ،  
يَعْنِي عُمَرَ.

١٦٧- (١) وَحَدَّثَنِي حَبِيبُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا  
شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ، قَالَ:

«قَالَ لِي عُمَرَانُ ابْنُ حُصَيْنٍ: أَخَذْتُكَ حَدِيثًا عَنِ اللَّهِ أَنْ  
يَنْفَعَكَ بِهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ  
يَنْتَ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ، وَلَمْ يَنْزَلْ فِيهِ قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ، وَقَدْ كَانَ يُسَلِّمُ  
عَلَيَّ حَتَّى اكْتَوَيْتُ، فَتَرَكْتُ ثُمَّ تَرَكْتُ الْكَيْ فَعَادَ<sup>(١)</sup>».

(١) قوله: ( وقد كان يسلم على حتى اكترت فتركت ثم تركت  
الكي فعاد ) فقله يسلم على هو بفتح اللام المشددة وقوله فتركت هو بضم  
التاء أي انقطع السلام علي ثم تركت بفتح التاء أي تركت الكي فعاد  
السلام علي ومعنى الحديث أن عمران بن الحصين رضى الله عنه كانت به  
بواسير فكان يصبر على المهمات وكانت الملائكة تسلم عليه فاكروى فانقطع  
سلامهم عليه ثم ترك الكي فعاد سلامهم عليه.

١٦٧- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا:  
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ،  
قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفًا قَالَ: قَالَ لِي عُمَرَانُ ابْنُ حُصَيْنٍ، بِوَسْطِ  
حَدِيثٍ مُعَاوِيَةَ..

١٦٨- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ.

قال ابن المثنى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ  
قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، قَالَ:

بَعَثَ إِلَيَّ عُمَرَانُ ابْنُ حُصَيْنٍ فِي مَرَضٍ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ،  
فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ مُحَدِّثُكَ بِأَحَادِيثٍ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهَا<sup>(١)</sup>  
بَعْدِي، فَإِنْ عِشْتُ فَاسْتَمِعْ عَلَيَّ<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ مِتُّ فَحَدِّثْ بِهَا إِنَّ  
شَيْئًا: إِنَّهُ قَدْ سَلَّمَ عَلَيَّ، وَأَعْلَمَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ  
حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْزَلْ فِيهَا كِتَابَ اللَّهِ، وَلَمْ يَنْتَ عَنْهَا نَبِيُّ  
اللَّهِ ﷺ، قَالَ: رَجُلٌ فِيهَا بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ.

(١) وأما قوله: ( لعل الله أن يفعلك بها ) فمعناه تعمل بها وتعلمها  
غيرك وأما.

قوله أحاديث فطامره أنها ثلاثة فصاعداً ولم يذكر منها إلا حديثاً  
واحداً وهو الجمع بين الحج والعمرة وأما إخباره بالسلام فليس حديثاً  
فيكون باقي الأحاديث مخلوقاً من الرواية.

(٢) أما قوله: ( فإن عشت فاستمع علي ) فأراد به الإخبار بالسلام عليه  
لأنه كره.

أن يشاع عنه ذلك في حياته لما فيه من التعرض للفتنة بخلاف ما بعد

(٣) وفي الرواية الأخرى: ( يعني معاوية ) وفي الرواية الأخرى: ( المتعة  
في الحج ) أما العرش فبضم العين والراء وهي بيوت مكة كما فسره في  
الرواية قال أبو عبيد: سميت بيوت مكة عرشاً لأنها عيدان تنصب وتظلل  
قال ويقال لها أيضاً عروش بالراء وواحد عرش كفسلس وفلسوس ومن  
قال: عرش فواحد عرش كقلب وقلب وفي حديث آخر أن عمر رضى  
الله عنه كان إذا نظر عرش مكة قطع التلبية.

١٦٨- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى  
ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: يَعْنِي مُعَاوِيَةَ.

١٦٨- (٥) وَحَدَّثَنِي عُمَرُو الشَّاقِدُ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ  
الزَّيْتَرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ ابْنُ عَبَّادَةَ،  
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، جَمِيعًا، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فَمِنْ  
حَدِيثِهِمَا، وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ.

١٦٥- (٦) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا  
إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ  
مُطَرِّفٍ، قَالَ:

قال لي عمران بن حصين: إِنِّي لَأَخَذْتُكَ بِالْحَدِيثِ،  
الْيَوْمَ، يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِوَعْدِ الْيَوْمِ، وَأَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ  
اعْمَرَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِهِ فِي الْعَشْرِ، فَلَمْ تَنْزَلْ آيَةٌ تَنْسَخُ ذَلِكَ،  
وَلَمْ يَنْتَ عَنْهُ حَتَّى مَضَى لَوَجْهِهِ<sup>(١)</sup>، ارْتَأَى كُلُّ امْرِئٍ، بَعْدَهُ، مَا  
شَاءَ أَنْ يَرْتَبِي. (إخرجه البخاري: ١٥٧١).

(١) قوله: ( عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ أعمر طائفة من  
أهله في العشر فلم تنزل آية تنسخ ذلك ولم ينت عنه حتى مضى لوجهه )  
وفي الرواية الأخرى: ( أن رسول الله ﷺ جمع بين حج وعمرة ثم لم ينت  
عنه حتى مات ولم ينزل فيه قرآن يحرمه وفي الرواية الأخرى نحوه ثم قال:  
قال رجل برأيه ما شاء يعني عمر بن الخطاب ﷺ وفي الرواية الأخرى: ( )  
تمتعا مع رسول الله ﷺ فلم ينزل فيه القرآن قال رجل برأيه ما شاء وفي  
الرواية الأخرى: ( تمتع وتمتعا معه ) وفي الرواية الأخرى نزلت آية المتعة في  
كتاب الله يعني متعة الحج وأمرنا بها رسول الله ﷺ وهذه الروايات كلها  
منسقة على أن مراد عمران أن التمتع بالعمرة إلى الحج جائز وكذلك القرآن  
وفيه التصريح بانكراهه على عمر بن الخطاب ﷺ منع التمتع وقد سبق  
تأويل فعل عمر أنه لم يرد إبطال التمتع بل ترجيح الأفراد عليه.

١٦٦- (٧) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ  
خَاتِمٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، فِي  
بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

الموت.

## ٢٤ - باب وجوب الذم على المتمتع،

وَأَنَّهُ إِذَا عَدَّه لَوْمَةً صَوْمٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ  
وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ

١٧٤- (١٢٢٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ

الْيَشْبِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ  
ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةٍ  
الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ<sup>(١)</sup>، وَأَهْدَى، فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ  
ذِي الْخُلَفَاءِ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أَهْلَ  
بِالْحَجِّ<sup>(٢)</sup>، وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ،  
فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَهْدِ  
فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ  
أَهْدَى، فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ،  
وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَلْيُطْفِئْ بِالنَّيْتِ وَيَالْصَّغَا وَالْمَرْوَةَ  
وَلْيَقْصُرْ وَلْيَحْلِلْ<sup>(٣)</sup>»، ثُمَّ لَيْلِ بِالْحَجِّ<sup>(٤)</sup> وَلْيَهْدِ<sup>(٥)</sup>، فَمَنْ لَمْ  
يَجِدْ هَدْيًا<sup>(٦)</sup>، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ<sup>(٧)</sup>  
إِلَى أَهْلِهِ». وَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ  
أَوَّلَ شَيْءٍ، ثُمَّ حَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْرَافٍ<sup>(٨)</sup> مِنَ السَّيْعِ، وَمَشَى أَرْبَعَةَ  
أَطْرَافٍ، ثُمَّ رَكَعَ، حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالنَّيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ،  
رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَأَنْصَرَفَ، فَأَتَى الصُّغَا فَطَافَ بِالصَّغَا وَالْمَرْوَةَ  
سَبْعَةَ أَطْرَافٍ، ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى  
حَجَّهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَقَاضَ، فَطَافَ بِالنَّيْتِ ثُمَّ حَلَّ  
مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ، وَفَعَلَ، بِمِثْلِ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،  
مَنْ أَهْدَى وَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ. (إخْرجه البخاري: ١٦٩١).

(١) قال القاضي: قوله تمتع هو محمول على التمتع اللغوي وهو  
القرآن آخرًا ومعناه أنه ﷺ أحرم أولاً بالحج مفرداً ثم أحرم بالعمرة فصار  
قارناً في آخر أمره والقارن هو متمتع من حيث اللغة ومن حيث المعنى؟  
لأنه ترفه بانحدام المقات والإحرام والفعل ويتمين هذا التأويل هنا لما قدمناه  
في الأبواب السابقة من الجمع بين الأحاديث في ذلك وعن روى افراد النبي  
ﷺ ابن عمر الراوي هنا وقد ذكره مسلم بعد هذا.

(٢) وأما قوله: (بدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج)  
فهو محمول على التلية في أثناء الإحرام وليس المراد أنه أحرم في أول أمره  
بعمره ثم أحرم بحج لأنه يفضي إلى مخالفة الأحاديث السابقة وقد سبق بيان  
الجمع بين الروايات فوجب تأويل هذا على موافقتها ويؤيد هذا التأويل  
قوله تمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج ومعلوم أن كثيراً منهم  
أو أكثرهم أحرموا بالحج أولاً مفرداً وإنما فسحوا إلى العمرة آخرًا فصاروا

١٦٩- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عِيسَى ابْنُ  
يُونُسَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ  
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الشَّخِيرِ.

عَنْ عِمْرَانَ ابْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: أَعْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ فِيهَا كِتَابًا، وَلَمْ يَنْهَ  
عَنْهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فِيهَا رَجُلٌ بَرَأَ مَا شَاءَ.

١٧٠- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي عَبْدُ  
الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ مُطَرِّفٍ.

عَنْ عِمْرَانَ ابْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،  
وَلَمْ يَزَلْ فِيهِ الْقُرْآنُ، قَالَ رَجُلٌ بَرَأَ مَا شَاءَ.

١٧١- ( ) وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ ابْنُ الشَّاهِرِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ  
ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ  
ابْنُ وَاسِعٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ عِمْرَانَ  
ابْنِ حُصَيْنٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ.

قَالَ: تَمَتَّعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَتَمَتَّعْنَا مَعَهُ.

١٧٢- ( ) حَدَّثَنَا حَامِدُ ابْنُ عَمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ<sup>(١)</sup> وَمُحَمَّدُ ابْنُ  
أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّسِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرُ ابْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا  
عِمْرَانُ ابْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، قَالَ:

قَالَ عِمْرَانُ ابْنُ حُصَيْنٍ: نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَمَتِّعِ فِي كِتَابِ  
اللَّهِ (يَعْنِي مَتْعَةَ الْحَجِّ). وَأَمَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ  
آيَةُ تَسَخُّ آيَةِ مَتْعَةِ الْحَجِّ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى  
مَاتَ، قَالَ رَجُلٌ بَرَأَ، بَعْدُ، مَا شَاءَ. (إخْرجه البخاري: ٤٥١٨).

(١) قوله: (حدثنا حامد بن عمر البكرائي) هو منسوب إلى جد جد  
أبيه أبي بكر الصحابي رضي الله عنه فإنه حامد بن عمر بن حفص بن  
عمر بن عبيد الله بن أبي بكر التقي رضي الله عنه.

١٧٣- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَسَائِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ  
سَعِيدٍ، عَنْ عِمْرَانَ الْقُصَيْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ ابْنِ  
حُصَيْنٍ، بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَفَعَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ:  
وَأَمَرْنَا بِهَا.



متمتعين فقله وتمتع الناس يعني في آخر الأمر والله أعلم.

(٣) أما قوله ﷺ: ( فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة وليقصّر وليحلل) فمعناه يفعل الطواف والسعي والتقصير وقد صار حلالاً وهذا دليل على أن التقصير أو الحلق نك من مناسك الحج وهذا هو الصحيح في مذهبا وبه قال جماهير العلماء وقيل أنه استباحة محظور وليس بنسك وهذا ضعيف وسيأتي إيضاحه في موضعه إن شاء الله تعالى وإنما أمره رسول الله ﷺ بالتقصير ولم يأمر بالحلق مع أن الحلق أفضل ليقى له شعر يحلقه في الحج فإن الحلق في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة.

(٤) وأما قوله ﷺ: ( وليحلل) فمعناه وقد صار حلالاً فله فعل ما كان محظوراً عليه في الإحرام من الطيب واللباس والنساء والصيد وغير ذلك.

(٥) وأما قوله ﷺ: ( ثم ليهل بالحج) فمعناه يحرم به في وقت الخروج إلى عرفات لا أنه يهل به عقب تحلل العمرة ولهذا قال ثم يهل فأنى بشم التي هي للتراخي والمهلة.

(٦) وأما قوله ﷺ: ( وليهد) فالمراد به هدي التمتع فهو واجب بشروط اتفق أصحابنا على أربعة منها واختلفوا في ثلاثة أحد الأربعة: أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج الثاني: أن يحج من عامة الثالث: أن يكون أفقياً لا من حاضري المسجد وحاضروه أهل الحرم ومن كان منه على مسافة لا تقصر فيها الصلاة الرابع: أن لا يعود إلى الميقات لإحرام الحج وأما الثلاثة فأحدها: نية التمتع والثاني: كون الحج والعمرة في سنة في شهر واحد والأصح أن هذه الثلاثة لا تشترط والله أعلم.

(٧) وأما قوله ﷺ: ( فمن لم يجد هدياً) فالمراد لم يجد هناك إما لعدم الهدي وإما لعدم ثمنه وإما لكونه يساع بأكثر من ثمن الخيل وإما لكونه موجوداً لكنه في لا يبيعه صاحبه ففي كل هذه الصور يكون عادماً للهدي فيستقل إلى الصوم سواء كان واجداً لثمنه في بلده أم لا.

(٨) وأما قوله ﷺ: ( فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع) فهو موافق لنص كتاب الله تعالى ويجب صوم هذه الثلاثة قبل يوم النحر ويجوز صوم يوم عرفة منها لكن الأولى أن يصوم الثلاثة قبله والأفضل أن لا يصومها حتى يحرم بالحج بعد فراغه من العمرة فإن صامها بعد فراغه من العمرة وقبل الإحرام بالحج أجزأه على المذهب الصحيح عندنا وإن صامها بعد الإحرام بالعمرة وقبل فراغها لم يجزه على الصحيح فإن لم يصمها قبل يوم النحر وأراد صومها في أيام التشريق ففي صحته قولان مشهوران للشافعي: أشهرهما في المذهب أنه لا يجوز وأصحهما من حيث الدليل جوازه هذا تفصيل لمذهبنا ووافقنا أصحاب مالك في أنه لا يجوز صوم الثلاثة قبل الفراغ من العمرة وجوزه الثوري وأبو حنيفة ولو ترك صيامها حتى مضى العيد والتشريق لزمه قضاؤها عندنا وقال أبو حنيفة يفوت صومها ويلزمه الهدي إذا استطاعه والله أعلم.

وأما صوم السبعة فيجب إذا رجع وفي المراد بالرجوع خلاف الصحيح في مذهبنا أنه إذا رجع إلى أهله وهذا هو الصواب لهذا الحديث الصحيح والثاني إذا فرغ من الحج ورجع إلى مكة من منى وهذان القولان للشافعي ومالك والثاني قال أبو حنيفة ولو لم يصم الثلاثة ولا السبعة

حتى عاد إلى وطنه لزمه صوم عشرة أيام وفي اشتراط التفريق بين الثلاثة والسبعة إذا أراد صومها خلاف قبل لا يجب والصحيح أنه يجب التفريق الواقع في الأداء وهو بأربعة أيام ومسافة الطريق بين مكة ووطنه والله أعلم.

(٩) قوله: ( وطاف رسول الله ﷺ حين قدم مكة واستلم الركن أول شيء ثم حسب ثلاثة أطواف) من السبع ومشى أربعة أطواف إلى آخر الحديث فيه إثبات طواف القدوم واستحباب الرمل فيه وأن الرمل هو الخبب وأنه يصلي ركعتي الطواف وأنهما يستحبان خلف المقام وقد سبق بيان هذا كله وسنذكره أيضاً حيث ذكره مسلم بعد هذا إن شاء الله تعالى.

١٧٥- (١٢٢٨) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

أَنْ غَابِئَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرْتُهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَمْجُؤِ بِالْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ، وَتَمَسُّعِ النَّاسِ مَعَهُ، بِوَسْطِ اللَّيْلِ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (إخرجه البخاري: ١٦٩٢).

## ٢٥- باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد

١٧٦- (١٢٢٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا شَأْنُ النَّاسِ خَلُّوا وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَذِي<sup>(١)</sup>، فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَنْحَرُ<sup>(٢)</sup>». (إخرجه البخاري: ١٥٦٦، ١٦٩٧، ١٧٢٥، ٤٣٩٨، ٥٩١٦).

(١) وقوله ﷺ: ( لبدت رأسي وقلدت هدي) فيه استحباب التليد وتقليد الهدي وهما ستان بالاتفاق وقد سبق بيان هذا كله.

(٢) وهذا دليل للمذهب الصحيح المختار الذي قدمناه واضحاً بدلالته في الأبواب السابقة مرات أن النبي ﷺ كان قارناً في حجة الوداع فقولنا من عمرتك إلى العمرة المضمومة إلى الحج وفيه أن القارن لا يتحلل بالطواف والسعي ولا بد له في تحلله من الوقوف بعرفات والرمي والحلق والطواف كما في الحاج المفرد وقد تأوله من يقول بالإفراد تأويلات ضعيفة منها أنها أرادت بالعمرة الحج لأنهما يشتركان في كونهما قصداً وقيل: المراد بها الإحرام وقيل: إنها ظنت أنه معتمر وقيل: معنى من عمرتك أي: بعمرتك بأن تفسخ حجك إلى عمرة كما فعل غيرك وكل هذا هذا ضعيف والصحيح ما سبق.

كانوا يستعملونه فلها قاس الحج على العمرة لأن النبي ﷺ إنما تحلل من الإحصار عام الحديبية من إحرامه بالعمرة وحدها وفيه أن القارن يقتصر على طواف واحد وسعي واحد هو مذهبا ومذهب الجمهور وخالف فيه أبو حنيفة وطائفة وسبقت المسألة.

(٢) وأما قوله: (أشهدكم) فإنما قاله ليعلمه من أراد الاقتداء به فلها قال أشهدكم ولم يكتب بالنية مع أنها كافية في صحة الإحرام.

(٣) في هذا الحديث جواز القرآن وجواز ادخال الحج على العمرة قبل الطواف وهو مذهبا ومذهب جماهير العلماء وسبق بيان المسألة وفيه جواز التحلل بالإحصار.

١٨١- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَمُرو) الْقَطَّانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَسَلَامُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ حِينَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ لِقِتَالِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَا: لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَحُجَّ الْعَامَ، فَإِنَّا نَحْشَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ يُحَالُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ النَّبِيِّ، قَالَ: فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، حِينَ خَالَتُ كَفَارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةً، فَأَنْطَلَقُ حَتَّى آتِيَ ذَا الْحُلَيْفَةِ فَلَمَّ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ خَلَّتْ سَبِيلِي فَضَيْتُ عُمْرَتِي، وَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، ثُمَّ تَلَا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: الآية ٢١]. ثُمَّ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ يَظْهَرُ التِّيْدَاءُ قَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، إِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْعُمْرَةِ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْحَجِّ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجَّةً مَعَ عُمْرَةٍ، فَأَنْطَلَقُ حَتَّى آتِيَ بَقْدِيدٍ هَذِيًّا، ثُمَّ طَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا بِالنَّبِيِّ وَبَيْنَ الصُّغَا وَالْعَمْرَةِ، ثُمَّ لَمْ يَحِلَّ مِنْهُمَا حَتَّى حَلَّ مِنْهُمَا بِحَجَّةٍ، يَوْمَ النَّحْرِ<sup>(١)</sup> [أخرجه البخاري: ١٦٣٩، ٤١٨٤].

(١) قوله: (حتى أهل منهما بحجة يوم النحر) معناه حتى أهل منهما يوم النحر بعمل حجة مفردة.

١٨١- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُيَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ:

أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ الْحَجَّ حِينَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ.

وَقَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: وَكَانَ يَقُولُ: مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كَفَاءَ طَوَافٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

١٧٦- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ..

عَنْ خَفْصَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ لَمْ تَحِلَّ بِنَحْوِهِ.

١٧٧- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُيَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

عَنْ خَفْصَةَ قَالَتْ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوْا وَلَمْ يَحِلُّ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي قُلْتُ هَذِي، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ، فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَجِلَ مِنَ الْحَجِّ».

١٧٨- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عُيَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ خَفْصَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ: «فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَنْحَرَ».

١٧٩- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَخْزُومِيُّ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ:

حَدَّثَنِي خَفْصَةُ ابْنُ النَّبِيِّ ﷺ أَمَرَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَحْلِلْنَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَالَتْ خَفْصَةُ: فَقُلْتُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَحِلَّ؟ قَالَ: «إِنِّي لَكِنْتُ رَأَيْتُ، وَقُلْتُ هَذِي، فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَنْحَرَ هَذِي».

٢٦- باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القرآن

١٨٠- (١٢٣٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ..

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ خَرَجَ فِي الْفِتْنَةِ مُعْتَمِرًا، وَقَالَ: إِنْ صُلِدْتُ، عَنِ النَّبِيِّ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ فَأَهْلُ بِالْعُمْرَةِ، وَسَارَ حَتَّى إِذَا ظَهَرَ عَلَى التِّيْدَاءِ انْفَتَتْ إِلَيَّ أَصْحَابِي فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ<sup>(١)</sup>، أَشْهَدُكُمْ<sup>(٢)</sup> أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، فَخَرَجَ حَتَّى إِذَا جَاءَ النَّبِيَّ طَافَ بِهِ سَبْعًا، وَبَيْنَ الصُّغَا وَالْعَمْرَةِ، سَبْعًا، لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ، وَرَأَى أَنَّهُ مُجْزِي عَنْهُ، وَأَهْدَى<sup>(٣)</sup>. [أخرجه البخاري: ١٦٣٩، ١٨٠٦، ١٨١٣، ٤١٨٣. وسأني مختصراً عند مسلم برقم: ١٣٠٤].

(١) وقوله: (ما أمرهما إلا واحد) يعني في جواز التحلل منهما بالإحصار وفيه صحة القياس والعمل به وإن الصحابة رضي الله عنهم

١٨٢- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ (وَالْفُظُّ لَهُ) حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ إِذَا رَأَى الْحَجَّ حَامٍ نَزَلَ الْحَجَابُ بَيْنَ الزُّبَيْرِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَائِنَ بَيْنَهُمْ قِتَالًا، وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ، فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ». اصْنَعْ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةً<sup>(١)</sup>، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ يَظَاهِرُ التَّيْدَاءَ قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُوكُمْ أَقَالَ ابْنَ رُمْحٍ: أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجًّا مَعَ عُمْرَتِي، وَأَهْدَى هَدْيًا اشْتَرَاهُ بِقَدِيدٍ، ثُمَّ انْطَلَقَ يَهْلُ بِهِمَا جَمِيعًا، حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَنْحَرْ، وَلَمْ يَخْلُقْ، وَلَمْ يَقْصُرْ، وَلَمْ يَخْلُلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ، حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ فَتَحَرَ وَخَلَقَ وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَائِفِ الْأَوَّلِ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [إخراجه البخاري:

١٦٣٩، ١٦٤٠].

(١) وأما قوله: ( صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ فخرج فاهل بعمرة ) فالصواب في معناه أنه أراد إن صدقت وحضرت غللت كما تحملنا عام الحلبية مع النبي ﷺ وقال القاضي: يحتل أنه أراد اهل بعمرة كما اهل النبي ﷺ بعمرة في العام الذي أحصر قال ويحمل أنه أراد الأمرين قال: وهو الأظهر وليس هو بظاهر كما ادعاه بل الصحيح الذي يقتضيه سياق كلامه ما قدمناه والله أعلم.

١٨٣- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا:

حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي بَرْ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِهِذِهِ الْقِصَّةِ.

وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ، حِينَ قِيلَ لَهُ: يَصُدُّوكَ، عَنِ التَّيْسِ، قَالَ: إِذْنًا فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَمَا ذَكَرَهُ اللَّيْثُ. [إخراجه البخاري: ١٦٣٩، ١٦٩٣، ١٧٠٨، ١٨١٢].

٢٧- باب في الأفراد والقرآن بالحج والعمرة

١٨٤- (١٢٣١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَرِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ

عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ..

عَنْ ابْنِ عُمَرَ (فِي رِوَايَةٍ يَحْيَى) قَالَ: أَهَلَّلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا<sup>(١)</sup>، (وَفِي رِوَايَةٍ ابْنِ عَوْنٍ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهَلَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا.

(١) قوله: ( عن ابن عمر رضى الله عنه قال: أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفرداً ) وفي رواية أن رسول الله ﷺ أهل بالحج مفرداً. هذا موافق للروايات السابقة عن جابر وعائشة وابن عباس وغيرهم أن النبي ﷺ أحرم بالحج مفرداً وفيه بيان أن الرواية السابقة قريباً عن ابن عمر النسي أخبر فيها بالقرآن متولة وسبق بيان تأويلها.

١٨٥- (١٢٣٢) وَحَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ بَكْرِ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَلْبِسُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا.

قَالَ بَكْرٌ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: لَبِى بِالْحَجِّ وَحَدَّثَهُ.

فَلَقِيتُ أَنَسًا فَحَدَّثْتُهُ بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ أَنَسٌ: مَا تَعْدُونَنَا إِلَّا صَيَّانًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْتَكَ عُمْرَةً وَحَجًّا»<sup>(١)</sup>. [إخراجه البخاري: ٤٣٥٢، ٤٣٥٤].

(١) قوله: ( عن أنس سمعت رسول الله ﷺ يقول لبيك عمرة وحجاً ) يحتج به من يقول بالقرآن وقد قدمنا أن الصحيح المختار في حجة النبي ﷺ أنه كان في أول إحرامه مفرداً ثم أدخل العمرة على الحج فصار قارناً وجمعنا بين الأحاديث أحسن جمع فحديث ابن عمر هنا محمول على أول إحرامه وحديث أنس محمول على أواخره وأثنائه وكأنه لم يسمعه أولاً ولا يد من هذا التأويل أو نحوه لتكون رواية أنس موافقة لرواية الأكثرين كما سبق والله أعلم.

١٨٦- ( ) وَحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ ابْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ (يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ)، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، عَنْ بَكْرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

حَدَّثَنَا أَنَسٌ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَهُمَا، بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: أَهَلَّلْنَا بِالْحَجِّ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَنَسٍ فَأَخْبَرْتُهُ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ فَقَالَ: كَأَنَّمَا كُنَّا صَيَّانًا.

٢٨- باب مَا يَلْزَمُ مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ قَدِمَ مَكَّةَ،

مِنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ

١٨٧- (١٢٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ وَبَرَةَ<sup>(١)</sup>، قَالَ:

عَيْشَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ:

سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ، عَنْ رَجُلٍ قَدِمَ بِعُمُرٍ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَيُّهَا امْرَأَتُهُ؟ فَقَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ مَتَبَعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، مَتَبَعًا، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ<sup>(١)</sup>. [إخروجه البحاري: ٣٩٥، ١١٦٢٣، ١١٦٤٥، ١١٧٩٣، ١١٦٤٧، ١١٦٢٧].

(١) قوله: (عن وبرة) هو بفتح الباء.

(٢) هذا الذي قاله ابن عمر هو إثبات طواف القدوم للحاج وهو مشروع قبل الوقوف بهرات وهذا الذي قاله ابن عمر قال العلماء كافة سوى ابن عباس وكلهم يقولون إنه سنة ليس بواجب إلا لبعض أصحابنا ومن وافقه فيقولون واجب يجبر تركه بالدم والمشهور أنه سنة ليس بواجب ولا دم في تركه فإن وقف بهرات قبل طواف القدوم فات فإن طاف بعد ذلك بنية طواف القدوم لم يقع عن طواف القدوم بل يقع عن طواف الإفاضة إن لم يكن طاف للإفاضة فإن كان طاف للإفاضة وقع الثاني تطوعاً لا عن القدوم ولطواف القدوم أسماء طواف القدوم والقادم والورود والوارد والتحية وليس في العمرة طواف قدوم بل الطواف الذي يفعله فيها يقع ركناً لها حتى لو نوى به طواف القدوم وقع ركناً ولت نية كما لو كان عليه حجة واجبة فنوى حجة تطوع فإنها تقع واجبة والله أعلم.

(٣) وأما قوله: (إن كنت صادقاً) فمعناه إن كنت صادقاً في إسلامك واتباعك رسول الله ﷺ فلا تعدل عن فعله وطريقته إلى قول ابن عباس وغيره والله أعلم.

١٨٨- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَتْيَانٍ، عَنْ وِبَرَةَ، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ، اطُّوفَ بِالْبَيْتِ وَقَدْ أَحْرَمْتُ بِالْحَجِّ؟ فَقَالَ: وَمَا يَسْئَلُكَ؟ قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ ابْنَ فَلَانٍ يَكْرَهُهُ وَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْهُ، رَأَيْنَاهُ قَدْ فَتَنَهُ الدُّنْيَا، فَقَالَ: وَإِنَّا (أَوْ أَيْكُمْ) لَمْ نَفْتِنَهُ الدُّنْيَا؟<sup>(١)</sup> ثُمَّ قَالَ: رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، وَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَسُنَّةُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَتَّبِعَ، مِنْ سُنَّةِ فَلَانٍ، إِنْ كُنْتَ صَادِقًا..

(١) قوله: (وإنا قد فتته الدنيا) هكذا في كثير من الأصول فتته الدنيا وفي كثير منها أو أكثرها فتته وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين وهما لفتان صحيحان فتن وأفتن والأولى أصح وأشهر وبها جاء القرآن وإنكر الأصمعي أفتن ومعنى قولهم فتته الدنيا لأنه تول البصرة والولايات محل الخطر والفتنة وأما ابن عمر فلم يتول شيئاً وأما قول ابن عمر وإنا لم نفتته الدنيا فهذا من زهده وتواضعه ونصافه وفي بعض النسخ وإنا أو أياكم وفي بعضها وإنا أو قال وأياكم وكله صحيح.

١٨٩- ( ) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ

٢٩ - باب مَا يَلْزَمُ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى

مِنَ الْبَقَاءِ عَلَى الْإِحْرَامِ وَتَرْكِ التَّحَلُّلِ

١٩٠- (١٢٣٥) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْزَلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ،

أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالَ لَهُ: سَلْ لِي عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ رَجُلٍ يَهْلُ بِالْحَجِّ، فَإِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ أَجَلَ امْرَأَتِهِ؟ فَإِنْ قَالَ لَكَ: لَا يَجَلُ، فَقُلْ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا يَقُولُ ذَلِكَ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: لَا يَجَلُ مِنْ أَهْلِ الْحَجِّ إِلَّا بِالْحَجِّ، قُلْتُ: فَإِنْ رَجُلًا كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ، قَالَ: بَشِّرْ مَا قَالَ: فَتَصَدَّقْنِي الرَّجُلُ<sup>(١)</sup> فَسَأَلَنِي فَحَدَّثَنِي، فَقَالَ: فَقُلْ لَهُ: فَإِنْ رَجُلًا كَانَ يُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَمَا شَأْنُ أَسْمَاءَ وَالزُّبَيْرِ قَدْ فَعَلَا ذَلِكَ، قَالَ: فَجِئْتُهُ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: لَا أَذْرِي، قَالَ: فَمَا بَالُهُ لَا يَأْتِيَنِي بِتَسْوِيءٍ يَسْأَلُنِي؟ أَظَنَّهُ عِرَاقِيًّا، قُلْتُ: لَا أَذْرِي، قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ كَذَبَ، قَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةَ، أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ جِبْنٌ قَدِمَ مَكَّةَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ

لا عمرة ولا قران والله أعلم.

(٤) قوله: ( ثم حججت مع أبي الزبير بن العوام ) أي مع والده الزبير فقوله ﷺ: الزبير يدل من أبي.

(٥) وقوله: ( يضعون أقدامهم ) يعني يصلون مكة.

(٦) قوله: ( ولا أحد ممن مضى ما كانوا ييدمون شيئاً حين يضعون أقدامهم أول من الطواف بالبيت ثم لا يحلون ) فيه أن الحرم بالحج إذا قدم مكة ينبغي له أن يبدأ بطواف القدوم ولا يفعل شيئاً قبله ولا يصلي تحية المسجد بل أول شيء يصنعه الطواف وهذا كله متفق عليه عندنا.

(٧) وقوله: ( ثم لا يحلون فيه ) التصريح بأنه لا يجوز التحلل بمجرد طواف القدوم كما سبق.

(٨) قوله: ( وقد أخبرني أمي أنها أقبلت هي واختها والزبير وفلان وعلان بعمرة قط فلما مسحوا الركن حلوا ) فقوله مسحوا المراد بالماسحين من سوى عائشة وإلا فعائشة لم تمسح الركن قبل الوقوف بعرفات في حجة الوداع بل كانت قارئة ومنعها الحيف من الطواف قبل يوم النحر وهكذا قول أسماء بعد هذا اعترفت أنا وأختي عائشة والزبير وعلان وفلان فلما مسحنا البيت أحللتنا ثم أهللنا بالحج المراد به أيضاً من سوى عائشة وهكذا تأويله القاضي عياض والمراد الاخبار عن حجته مع النبي ﷺ حجة الوداع على الصفة التي ذكرت في أول الحديث وكان المذكورون سوى عائشة عمرين بالعمرة وهي عمرة الفسخ التي فسخوا الحج إليها وإنما لم تستثن عائشة لشهرة قصتها

قال القاضي عياض: وقيل يحتمل أن أسماء أشارت إلى عمرة عائشة التي فعلتها بعد الحج مع أخيها عبد الرحمن من التمتع قال القاضي: وأما قول من قال يحتمل أنها أرادت في غير حجة الوداع فخطأ لأن في الحديث التصريح بأن ذلك كان في حجة الوداع هذا كلام القاضي وذكر مسلم بعد هذه الرواية رواية إسحق بن إبراهيم وفيها أن أسماء قالت: خرجنا حرمين فقال رسول الله ﷺ: ( من كان معه هدي فليقم على إحرامه ومن لم يكن معه هدي فليحل ) فلم يكن معي هدي فحللت وكان مع الزبير هدي فلم يحل فهذا تصريح بأن الزبير لم يتحلل في حجة الوداع قبل يوم النحر فيجب استثناؤه مع عائشة أو يكون إحرامه بالعمرة وتحلله منها في غير حجة الوداع والله أعلم.

(٩) وقوله: ( قلما مسحوا الركن حلوا ) هذا متناول عن ظاهره لأن الركن هو الحجر الأسود ومسحه يكون في أول الطواف ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بإجماع المسلمين وتقديره قلما مسحوا الركن وأتموا طوافهم وسعيهم وحلقوا أو قصروا أحلوا ولا بد من تقدير هذا المحذوف وإنما حذفته للعلم به وقد أجمعوا على أنه لا يتحلل قبل إتمام الطواف ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا بد أيضاً من السعي بعلمه ثم الحلق أو التقصير وشذ بعض السلف فقال: السعي ليس بواجب ولا حجة.

لهذا القائل في الحديث لأن ظاهره غير مراد بالإجماع فيتمين تأويله كما ذكرنا ليكون موافقاً لباقي الأحاديث والله أعلم.

١٩١- (١٢٣٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا

الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرَهُ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ عُمَرُ، مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرَهُ، ثُمَّ مُعَاوِيَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ ابْنِ الْعَوَّامِ<sup>(٢)</sup>، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرَهُ ثُمَّ آخِرُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ، ثُمَّ لَمْ يَتَقَضَّهَا بِعُمَرَةَ، وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ عِنْدَهُمْ أَقْلًا يَسْأَلُونَهُ؟ وَلَا أَحَدٌ مِنْ مَضَى مَا كَانُوا يَسْأَلُونَ بِشَيْءٍ حِينَ يَضَعُونَ أَقْدَامَهُمْ<sup>(٣)</sup> أَوَّلَ مِنَ الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّونَ<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي وَخَالَتِي حِينَ تَقْدَمَانِ لَا تَبْدَآنِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ تَطَوُّفَانِ بِهِ، ثُمَّ لَا تَحِلَّانِ، وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَقْبَلَتْ هِيَ وَاخْتَهَا وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمَرَةَ قَطُّ، فَلَمَّا مَسَحُوا<sup>(٥)</sup> الرُّكْنَ حَلُّوا<sup>(٦)</sup>، وَقَدْ كَذَّبَ فِيمَا ذَكَرْتُ مِنْ ذَلِكَ. (الخبره البخاري: ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٩٦).

(١) أي تعرض لي هكذا هو في جميع النسخ تصداني بالنون والأشهر في اللغة تصدى لي.

(٢) قوله: ( أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توساً ثم طاف بالبيت ) فيه دليل لإثبات الرضوء للطواف لأن النبي ﷺ فعله ثم قال ﷺ ( لتأخذوا عني مناسككم ) وقد أجمعت الأئمة على أنه بشرع الرضوء للطواف ولكن اختلفوا في أنه واجب وشرط لصحته أم لا ؟ فقال مالك والشافعي وأحمد والجمهور: هو شرط لصحة الطواف وقال أبو حنيفة: مستحب ليس بشرط واحتج الجمهور بهذا الحديث.

ووجه الدلالة: أن هذا الحديث مع حديث أخذوا عني مناسككم يقتضيان أن الطواف واجب لأن كل ما فعله هو داخل في المناسك فقد أمرنا بأخذ المناسك وفي حديث ابن عباس في الترمذي وغيره أن النبي ﷺ قال: «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام ولكن رفعه ضعيف والصحيح عند الحفاظ أنه موقوف على ابن عباس وتحصيل به الدلالة مع أنه موقوف لأنه قول لصحابي انتشر وإذا انتشر قول الصحابي بلا مخالفة كان حجة على الصحيح.

(٣) قوله: ( ثم لم يكن غيره ) وكذا قال فيما بعده ولم يكن غيره مكنا هو في جميع النسخ غيره بالغين المعجزة والياء قال القاضي عياض: كنا هو في جميع النسخ قال وهو تصحيف وصوابه ثم لم تكن عمرة بضم العين المهملة وبالياء وكان السائل لعروة إنما سأله عن نسخ الحج إلى العمرة على مذهب من رأى ذلك واحتج بأمر النبي ﷺ لهم بذلك في حجة الوداع فأعمله عروة أن النبي ﷺ لم يفعل ذلك بنفسه ولا من جاء بعده هذا كلام القاضي قلت هذا الذي قاله من أن قول غيره تصحيف ليس كما قال بل هو صحيح في الرواية وصحيح في المعنى لأن قوله غيره يتناول العمرة وغيرها ويكون تقدير الكلام ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطوف بالبيت ثم لم يكن غيره أي لم يغير الحج ولم ينقله وينسخه إلى غيره



مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ..

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مُخْرِمِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي، فَلْيَقُمْ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي، فَلْيَحْلِلْ». فَلَمْ يَكُنْ مَعِيَ هَذِي فَحَلَلْتُ: وَكَانَ مَعَ الزُّبَيْرِ هَذِي فَلَمْ يَحْلِلْ. قَالَتْ: فَلَبِسْتُ ثِيَابِي ثُمَّ خَرَجْتُ فَجَلَسْتُ إِلَى الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: قُومِي عَنِّي، فَقُلْتُ: أَتَخْشَى أَنْ أَتْبَ عَلَيْكَ؟<sup>(١)</sup>

(١) قولها: ( عن الزبير فقال قومي عني فقالت: اتخشي ان اتب عليك) إنما أمرها بالقيام مخافة من عارض قد يندو منه كلبس بشهوة أو نحوه فإن اللبس بشهوة حرام في الإحرام فاحتاط لنفسه بمباعدتها من حيث إنها زوجة متحللة تطمع بها النفس.

١٩٢- ( ) وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَبْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُؤَيَّرَةُ ابْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: قُلِينَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلَيْنِ بِالْحَجِّ، ثُمَّ ذَكَرَ بِبَيْتِلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ: اسْتَخْرِي عَنِّي<sup>(١)</sup>، اسْتَخْرِي عَنِّي، فَقُلْتُ: أَتَخْشَى أَنْ أَتْبَ عَلَيْكَ؟.

(١) قوله: ( استرخي عني استرخي عني) هكذا هو في النسخ مرتين أي تباعدي.

١٩٣- (١٢٣٧) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَاحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَهُ.

أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ أَسْمَاءَ، كُلَّمَا مَرَّتْ بِالْحَجُونَ<sup>(١)</sup> تَقُولُ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَسَلَّمَ، لَقَدْ نَزَّلْنَا مَعَهُ هَاهُنَا، وَنَحْنُ، بِزَمَانِهِ، خِيفَاتُ الْحَقَائِبِ<sup>(٢)</sup>، قَلِيلٌ ظَهَرْنَا، قَلِيلَةٌ إِزْدَادْنَا، فَأَعْتَمَرْتُ أَنَا وَأَخْتِي عَائِشَةُ وَالزُّبَيْرُ وَقُلَانُ وَقُلَانُ، فَلَمَّا مَسَخْنَا التَّيْتِ أَحْلَلْنَا، ثُمَّ أَهْلَلْنَا مِنَ الْعَشِيِّ بِالْحَجِّ.

قَالَ هَارُونُ فِي رِوَايَتِهِ: أَنَّ مَوْلَى أَسْمَاءَ، وَلَمْ يُسَمَّ: عَبْدَ اللَّهِ. (وَأَعْرَجَهُ الْبُعَارِيُّ: ١٧٩٦).

(١) قوله: ( مرت بالحجون) هو بفتح الحاء وضمة الجيم وهو من

حرم مكة وهو الجبل المشرف على مسجد الحرام بأعلى مكة على يمينك وأنت مصعد عند المحصب.

(٢) قولها: ( خفاف الحقايب) جمع حقية وهو كل ما حمل في مؤخر الرجل والفتب ومنه احتقب فلان كذا.

### ٣٠- باب في مُتَعَةِ الْحَجِّ

١٩٤- (١٢٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُسْلِمِ الْقُرِّي<sup>(١)</sup>، قَالَ:

سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنْ مُتَعَةِ الْحَجِّ؟ فَرَخَّصَ فِيهَا، وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَنْهَى عَنْهَا، فَقَالَ: هَلْوَ أَمْ ابْنُ الزُّبَيْرِ تَحَدَّثُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِيهَا، فَأَدْخَلُوا عَلَيْهَا فَاسْتَأْذَنُوا، قَالَ: فَدَخَلْنَا عَلَيْهَا، فَإِذَا امْرَأَةٌ صَحْمَةٌ عَمِيَاءُ، فَقَالَتْ: قَدْ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا.

(١) قوله: ( عن مسلم القرى) هو بقاف مضمومة ثم راء مشددة قال السمعاتي: هو منسوب إلى بني قرة حي من عبد القيس قال: وقال ابن ماكولا: هنا ثم قال: وقيل: بل لأنه كان يزل نظره قرة.

١٩٥- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ (بِعْنِي ابْنُ جَعْفَرٍ) جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ..

فَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَبِإِ حَدِيثِ الْمُثَنَّى، وَلَمْ يَقُلْ: مُتَعَةُ الْحَجِّ.

وَأَمَّا ابْنُ جَعْفَرٍ فَقَالَ: قَالَ شُعْبَةُ: قَالَ مُسْلِمٌ: لَا أَتْرِي مُتَعَةَ الْحَجِّ أَوْ مُتَعَةَ النِّسَاءِ.

١٩٦- (١٢٣٩) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ الْقُرِّي.

سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ بِعُمَرَةَ، وَأَهْلُ أَصْحَابِهِ بِحَجٍّ، فَلَمْ يَحِلَّ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا مَنْ سَاقَ الْهَذِي مِنْ أَصْحَابِهِ، وَحَلَّ بِبَيْتِهِمْ، فَكَانَ طَلْحَةُ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ فِيْمَنْ سَاقَ الْهَذِي فَلَمْ يَحِلَّ. (وَأَعْرَجَهُ الْبُعَارِيُّ: ١٠٨٥).

١٩٧- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ (بِعْنِي ابْنُ جَعْفَرٍ) حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ مِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَذِي طَلْحَةُ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ آخَرُ، فَأَحْلَا.

### ٣١- باب جواز العمرة في أشهر الحج

١٩٨- (١٢٤٠) وحدثني محمد بن خاتم، حدثنا بهز، حدثنا وهيب، حدثنا عبد الله بن طاووس، عن أبيه.

عن ابن عباس، قال: كانوا<sup>(١)</sup> يزورون أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض، ويجعلون المحرم صفر<sup>(٢)</sup>، ويقولون: إذا برأ الدبر<sup>(٣)</sup>، وعفا الأثر<sup>(٤)</sup>، وأنسلخ صفر، حلت العمرة لمن اعتمر، فقدم النبي ﷺ وأصحابه صبيحة رابعة، مهلين بالحج فامرهم أن يجعلوها عمرة، فتعاطم ذلك عندهم، فقالوا: يا رسول الله! أي الجبل؟ قال: «الجبل كله». (إخرجه البخاري: ١٠٨٥، ١٥٦٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٨٣٢، قدم بطوله عند مسلم برقم: ١٢١٦).

(١) الضمير في كانوا يعود إلى الجاهلية.

(٢) قوله: (ويجعلون المحرم صفر) هكذا هو في النسخ صفر من غير ألف بعد الراء وهو منصوب مصروف بلا خلاف وكان ينبغي أن يكتب بالألف وسواء كتب بالألف أم بحذفها لا بد من قرأته هنا منصوباً لأنه مصروف قال العلماء: المراد الإخبار عن النسيء الذي كانوا يفعلونه وكانوا يسمون المحرم صفرًا ويجعلونه ويستنون المحرم أي يؤخرن تحرمة إلى ما بعد صفر لتلا يتوالى عليهم ثلاثة أشهر عمرة تضيق عليهم أمورهم من الغارة وغيرها فأضلهم الله تعالى في ذلك فقال تعالى: ﴿وإنما النسيء زيادة في الكفر﴾ الآية.

(٣) قوله: (ويقولون إذا برأ الدبر) يعنون دبر ظهور الإبل بعد انصرافها من الحج فإنها كانت تدبر بالسير عليها للحج.

(٤) قوله: (وعفا الأثر) أي درس واعمى والمراد أثر الإبل وغيرها في سيرها عفا أثرها لطول مرور الأيام هذا هو المشهور وقال الخطابي المراد أثر الدبر والله أعلم وهذه الألفاظ تقرأ كلها ساكنة الآخر ويوقف عليها لأن مرادهم السجع.

١٩٩- ( ) حدثنا نصر بن علي الجهضمي، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن أبيه، عن أبي العالية البراء<sup>(١)</sup>.

أنه سمع ابن عباس يقول: أهل رسول الله ﷺ بالحج، فقدم لأربع مضيئ من ذي الحجة، فصلى الصبح، وقال: لَمَّا صَلَّى الصُّبْحُ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَلْيَجْعَلَهَا عُمْرَةً». (إخرجه البخاري: ١٠٨٥).

(١) قوله: (عن أبي العالية البراء) هو بتشديد الراء؛ لأنه كان يبري النبل.

٢٠٠- ( ) وحدثناه إبراهيم بن دينار، حدثنا روح (ح).

وحدثنا أبو داود المازكي<sup>(١)</sup>، حدثنا أبو شهاب (ح).

وحدثنا محمد بن المنشي، حدثنا يحيى ابن كثير.

كلهم، عن شعبة، في هذا الإسناد.

أما روح ويحيى ابن كثير فقالا كما قال نصر: أهل رسول الله ﷺ بالحج.

وأما أبو شهاب ففي روايته: خرجنا مع رسول الله ﷺ نهلاً بالحج.

وفي حديثهم جميعاً: فصلى الصبح بالبطحاء، خلا الجهضمي فإنه لم يقله.

(١) قوله: (حدثنا أبو داود المازكي) هو سليمان بن محمد ويقال سليمان بن داود وأبو محمد المازكي يفتح الراء منسوب إلى المبارك وهي بلدة بقرب واسط بينها وبين بغداد وهي على طرف دجلة.

٢٠١- ( ) وحدثنا هارون ابن عبد الله، حدثنا محمد ابن الفضل السدوسي، حدثنا وهيب، أخبرنا أيوب، عن أبي العالية البراء.

عن ابن عباس، قال: قدم النبي ﷺ وأصحابه لأربع خلون من العشر، وهم يلون بالحج، فامرهم أن يجعلوها عمرة..

٢٠٢- ( ) وحدثنا عبد ابن حميد، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن أيوب، عن أبي العالية.

عن ابن عباس، قال: صلى رسول الله ﷺ الصبح بذي طوى<sup>(١)</sup>، وقدم لأربع مضيئ من ذي الحجة، وأمر أصحابه أن يحولوا إحرامهم بعمرة، إلا من كان معه الهدي.

(١) قوله: (صلى رسول الله ﷺ الصبح بذي طوى) هو بفتح الطاء وضمها وكسرهما لغات حكامن القاضي وغيره الأصح الأشهر الفتح ولم يذكر الأصمعي وآخرون غيره وهو مقصور منون وهو واد معروف بقرب مكة قال القاضي: ووقع لبعض الرواة في البخاري بالمد وكذا ذكره ثابت وفي هذا الحديث دليل لمن قال يستحب للمحرم دخول مكة نهلاً لا ليلاً وهو أصح الوجهين لأصحابنا وبه قال ابن عمر وعطاء والنخعي وإسحق بن راهويه وابن المنذر والثاني دخولها ليلاً ونهلاً سواء لا فضلية لأحدهما على الآخر وهو قول القاضي أبي الطيب والماوردي وابن الصباغ والبلدري من أصحابنا وبه قال طاووس الثوري وقالت عائشة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز: يستحب دخولها ليلاً وهو أفضل من النهار والله أعلم.

٢٠٣- (١٢٤١) وحدثنا محمد ابن المنشي وابن بشار، قالوا: حدثنا محمد ابن جعفر، حدثنا شعبة (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذِهِ عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ الْهَدْيُ فَلْيَحِلَّ الْحِلَّ كُلَّهُ، فَإِنَّ الْعُمْرَةَ قَدْ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

٢٠٤- (١٢٤٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَمْرَةَ الضَّبْيِيِّ، قَالَ: تَمَتَّعْتُ فَتَهَانِي نَاسٌ، عَنْ ذَلِكَ.

فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَأَلْتُهُ، عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَمَرَنِي بِهَا. قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقْتُ إِلَى التَّيْبَةِ فَمِتُّ، فَتَأَنَّنِي أَتَوْ فِي مَنَاسِي فَقَالَ: عُمْرَةٌ مُتَقَبِّلَةٌ وَحَجٌّ مَبْرُورٌ، قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي رَأَيْتُ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ! اللَّهُ أَكْبَرُ! سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ. [إخراجه البخاري: ١٥٦٧، ١٦٨٨].

### ٣٢- باب تقليد الهدي وإشعاره عند الإحرام

٢٠٥- (١٢٤٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ دَعَا بِنَاقَتِهِ فَأَشْعَرَهَا<sup>(١)</sup> فِي صَفْحَةٍ سَنَامِهَا<sup>(٢)</sup> الْأَيْمَنِ، وَمَسَّتْ الدَّمَ، وَقَلَعَهَا نَعْلَيْنِ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ<sup>(٤)</sup>، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهَلَ بِالْحَجِّ<sup>(٥)</sup>.

(١) أما الإشعار فهو أن يجرحها في صفحة سنامها اليمنى بحربة أو سكين أو حديدة أو نحوها ثم يسلك الدم عنها وأصل الإشعار والشعور الإعلام والعلامة وإشعار الهدي لكونه علامة له وهو مستحب ليعلم أنه هدي فإن ضل رده واجده وإن اختلط بغيره تميز ولأن فيه إظهار شعار وفيه تبيه غير صاحبه على فعل مثل فعله.

(٢) وأما صفحة السنام فهي جانبه والصفحة مؤنثة فقول الأيمن بلفظ التذكير يتأول على أنه وصف لمعنى الصفحة لا للفظها ويكون المراد بالصفحة الجانب فكانه قال جانب سنامها الأيمن ففي هذا الحديث استحباب الإشعار والتقليد في الهدايا من الإبل وبهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف.

وقال أبو حنيفة: الإشعار بدعة لأنه مثله وهذا يخالف الأحاديث الصحيحة المشهورة في الإشعار.

وأما قوله: ( أنه مثله) فليس كذلك بل هنا كالفصد والحجامة

والختان والكي والوسم

وأما عمل الإشعار فمذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف أنه يستحب الإشعار في صفحة السنام اليمنى وقال مالك في اليسرى: وهذا الحديث يرد عليه وأما تقليد الغنم فهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة من السلف والخلف إلا مالكا فإنه لا يقول بتقليدها.

قال القاضي عياض: ولعله لم يبلغه الحديث الثابت في ذلك قلت: قد جاءت أحاديث كثيرة صحيحة بالتقليد فهي حجة صريحة في الرد على من خالفها واتفقوا على أن الغنم لا تشعر لضعفها عن الجرح ولأنه يستتر بالصفوف وأما البقرة فيستحب عند الشافعي وموافقيه الجمع فيها بين الإشعار والتقليد كالإبل.

(٣) وفي هذا الحديث استحباب تقليد الإبل بعلمين وهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة فإن قلدها بغير ذلك من جلود أو خيوط مفتولة ونحوها فلا بأس.

(٤) وأما قوله: ( ثم ركب راحلته) فهي راحلة غير التي أشعرها وفيه استحباب الركوب في الحج وأنه أفضل من المشي وقد سبق بيانه مرات.

(٥) وأما قوله: ( فلما استوت به على البيداء أهل بالحج) فيه استحباب الإحرام عند استواء الراحلة لا قبله ولا بعده وقد سبق بيانه واضحا وأما إحرامه ﷺ بالحج فهو المختار وقد سبق بيان الخلاف في ذلك واضحا والله أعلم.

٢٠٥- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ شُعْبَةَ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ..

وَلَمْ يَقُلْ: صَلَّى بِهَا الظُّهْرَ.

٢٠٦- (١٢٤٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَسَّانَ الْأَعْرَجَ قَالَ:

قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْهُجَيْمِ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا هَذَا الْفَتْيَا<sup>(١)</sup> الَّتِي قَدْ تَشَعَّقْتَ أَوْ تَشَعَّبْتَ بِالنَّاسِ، أَنْ مَنْ طَافَ بِالتَّيْبَةِ فَقَدْ حَلَ؟ فَقَالَ: سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَإِنْ رَغِمَتْ<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: ( ما هذا الفتيا) هكذا هو في معظم النسخ هذا الفتيا وفي بعضها هذه وهو الأجود ووجه الأول أنه أراد بالفتيا الإفتاء فوصفه مذكرا ويقال فتيا وفتوى.

(٢) قوله: ( عن ابن عباس أن من طاف بالبيت فقد حل فقال سنة نبيكم ﷺ وإن رغمتم) وفي الرواية الأخرى حدثنا ابن جريج قال أخبرني عطاء قال كان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج إلا حل قلت لعطاء من أين يقول ذلك قال من قول الله عز وجل ﴿ثُمَّ عَلَيْهَا

إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿ قُلْتُ فَإِنْ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَعْرِفِ فَقَالَ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ

هُوَ بَعْدَ الْمَعْرِفِ وَقَبْلَهُ كَانَ يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحْلُوا فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ مَذْهَبُهُ وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ فَإِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ كَافَّةً سَوَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْحَاجَّ لَا يَتَحَلَّلُ بِمَجْرَدِ طَوَافِ الْقُدُومِ بَلْ لَا يَتَحَلَّلُ حَتَّى يَقِفَ بِمِرْفَاقَاتِ وَيَرْمِي وَيَحْلِقُ وَيَطُوفُ طَوَافَ الزِّيَارَةِ فَحَيْثُ يَحْصِلُ التَّحْلُلَانِ وَيَحْصِلُ الْأَوَّلُ بَاتَيْنِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ رَمَى حِمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَالْحَلْقُ وَالطَّوَافُ وَأَمَّا احْتِجَاجُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْآيَةِ فَلَا دَلَالَهَ لَهُ فِيهَا لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿عَمَلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ مَعْنَاهُ لَا تَحْرِمُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ وَلَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِلتَّحْلُلِ مِنَ الْإِحْرَامِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ التَّحْلُلُ مِنَ الْإِحْرَامِ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَحَلَّلَ بِمَجْرَدِ وَصُولِ الْهَدْيِ إِلَى الْحَرَمِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ وَأَمَّا احْتِجَاجُهُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ بَأَنْ يَحْلُوا فَلَا دَلَالَهَ فِيهِ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ بِفَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعَمْرَةِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ فَلَا يَكُونُ دَلِيلًا فِي تَحْلُلٍ مِنْ هُوَ مُلْتَمِسٌ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْقَاضِي: قَالَ الْمَازَرِيُّ: وَتَأْوِيلُ بَعْضِ شَيْوَخِنَا قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِالطَّوَافِ وَالسَّحْيِ قَالَ وَهَذَا تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ لِأَنَّهُ قَالَ بَعْدَهُ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَاجٌّ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا حَلًّا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٠٧- ( ) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدُّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، قَالَ:

قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ قَدْ تَفَشَّعَ بِالنَّاسِ<sup>(١)</sup>، مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ، الطَّوَافُ عَمْرَةٌ، فَقَالَ: سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَإِنْ رَغِمَتْ.

(١) وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى ( ) إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ قَدْ تَفَشَّعَ بِالنَّاسِ) أَمَا اللَّفْظَةُ الْأُولَى فَبِشْنِ ثَمَ فِينِ مَعْجَمَتَيْنِ ثَمَ فَاهُ وَالثَّانِيَةُ كَذَلِكَ لَكِنْ بَدَلَ الْفَاءِ بِأَهِ مَوْحِدَةً وَالثَّلَاثَةُ بِتَقْدِيمِ الْفَاءِ وَبَعْدَهَا شَيْنٌ ثَمَ عَيْنٌ وَمَعْنَى هَذِهِ الثَّلَاثَةُ انْتَشَرَتْ وَفُشَّتْ بَيْنَ النَّاسِ وَأَمَّا الْأَوَّلَى فَمَعْنَاهَا عُلِقَتْ بِالْقُلُوبِ وَشَغَفُوا بِهَا وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَرُوِيَتْ أَيْضًا بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَمَعْنَى ذِكْرِ الرَّوَايَتَيْنِ فِيهَا الْمَعْجَمَةُ وَالْمَهْمَلَةُ أَبُو عِيَدٍ وَالْقَاضِي عِيَاضُ وَمَعْنَى الْمَهْمَلَةِ أَنَّهَا فُرِقتْ مِنْهَا بَيْنَ النَّاسِ وَأَوْقَعَتْ الْخِلَافَ بَيْنَهُمْ وَمَعْنَى الْمَعْجَمَةِ خَلَطَتْ عَلَيْهِمْ أَمْرَهُمْ.

٢٠٨- (١٢٤٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، قَالَ:

كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَاجٌّ وَلَا غَيْرُ حَاجٍّ إِلَّا حَلًّا، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: مِنْ أَيْنَ يَقُولُ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ مَجِلْهَا إِلَى التَّيْسَةِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٣٣]. قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَعْرِفِ، فَقَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: هُوَ بَعْدَ الْمَعْرِفِ وَقَبْلَهُ، وَكَانَ يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ

### ٣٣- باب التَّصْغِيرِ فِي الْعَمْرَةِ

٢٠٩- (١٢٤٦) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجْبِرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ:

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ لِي مُعَاوِيَةُ: أَعْلِمْتَ أَنِّي قَصَرْتُ مِنْ رَأْسِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْمَرْوَةِ بِمَشْقَصٍ<sup>(١)</sup>؟ فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَعْلَمُ هَذَا إِلَّا حُجَّةَ عَلَيْكَ<sup>(٢)</sup>. [أَخْرَجَهُ الْخَارِجِيُّ: ١٧٣٠].

(١) تَوَلَّاهُ: (بِمَشْقَصٍ) هُوَ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةُ وَفَتْحُ الْقَافِ قَالَ أَبُو عِيَدٍ وَغَيْرُهُ هُوَ نَصْلُ السَّهْمِ إِذَا كَانَ طَوِيلًا لَيْسَ بِعَرِيضٍ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الدِّينَوْرِيُّ: هُوَ كُلُّ نَصْلٍ فِيهِ عَتَرَةٌ وَهُوَ النَّاتِجُ وَسَطُ الْحَرَبَةِ وَقَالَ الْخَلِيلُ: هُوَ سَهْمٌ فِيهِ نَصْلٌ عَرِيضٌ يَرْمِي بِهِ الْوَحْشَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) فِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ الْاِقْتِصَارِ عَلَى التَّصْغِيرِ وَإِنْ كَانَ الْحَلْقُ أَفْضَلَ وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْحَاجُّ وَالْمُعْتَمِرُ إِلَّا أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِلْمُعْتَمِرِ أَنْ يَقْصُرَ فِي الْعَمْرَةِ وَيَحْلِقُ فِي الْحَجِّ لِيَقَعَ الْحَلْقُ فِي أَكْمَلِ الْعِبَادَتَيْنِ وَقَدْ سَبَقَتْ الْأَحَادِيثُ فِي هَذَا وَفِيهِ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ تَقْصِيرُ الْمُعْتَمِرِ أَوْ حَلْقُهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ لِأَنَّهَا مَوْضِعٌ تَحْلَلُهُ كَمَا يَسْتَحِبُّ لِلْحَاجِّ أَنْ يَكُونَ حَلْقُهُ أَوْ تَقْصِيرُهُ فِي مَنَى لِأَنَّهَا مَوْضِعٌ تَحْلَلُهُ وَحَيْثُ حَلَقًا أَوْ قَصَرَ مِنَ الْحَرَمِ كُلَّهُ جَازٌ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ قَصَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَمْرَةِ الْجُمُعَةِ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ كَانَ قَارِنًا كَمَا سَبَقَ إِضَاحُهُ وَثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ حَلَقَ مَنَى وَفَرَّقَ أَبُو طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَعْرَهُ بَيْنَ النَّاسِ فَلَا يَجُوزُ حَمْلُ تَقْصِيرِ مُعَاوِيَةَ عَلَى حِجَّةِ الْوَدَاعِ وَلَا يَصْلِحُ حَمْلُهُ أَيْضًا عَلَى عَمْرَةِ الْقَضَاءِ الْوَاقِعَةِ سَنَةَ سَبْعٍ مِنَ الْمِجْرَةِ لِأَنَّ مُعَاوِيَةَ لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ مُسْلِمًا إِذَا أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ سَنَةَ ثَمَانٍ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ وَلَا يَصِحُّ قَوْلُ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى حِجَّةِ الْوَدَاعِ وَزَعَمَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ مُتَمَتِّعًا لِأَنَّ هَذَا غُلَطٌ فَاحِشٌ فَقَدْ تَطَاهَرَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ السَّابِقَةُ فِي مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ لَهُ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوًا وَلَمْ يَحْلُ أَتَتْ فَقَالَ: (إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَدْتُ هَدْيِي فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَغْتَرِ الْهَدْيَ) وَفِي رَوَايَةٍ: (حَتَّى أَحِلَّ مِنَ الْحَجِّ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢١٠- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ:

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ، قَالَ: قَصَرْتُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ، وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ، أَوْ رَأَيْتُهُ يَقْصِرُ عَنْهُ ﷺ بِمَشْقَصٍ، وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ.

٢١١- (١٢٤٧) حَدَّثَنِي عِيْنُ اللَّهِ ابْنُ عَمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ:

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَلِيمٌ<sup>(١)</sup> ابْنُ حَيَّانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. غَيْرَ أَنَّهُ فِي رِوَايَةِ بِهِزٍ: «لَحَلَّتْ».

(١) هو بفتح السين وكسر اللام.

٢١٤- (١٢٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ وَحُمَيْدٍ.

أَنَّهُمْ سَمِعُوا أَنَسًا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلًا بِهِمَا جَمِيعًا: «لَيْكَ عُمْرَةٌ وَحَجًّا، لَيْكَ عُمْرَةٌ وَحَجًّا».

٢١٥- ( ) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ، قَالَ يَحْيَى:

سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْكَ عُمْرَةٌ وَحَجًّا».

وَقَالَ حُمَيْدٌ: قَالَ أَنَسٌ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ».

٢١٦- (١٢٥٢) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ حَنْظَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَكْفُلُ ابْنُ مَرْيَمَ بِفَجٍّ<sup>(١)</sup> الرُّوحَاءِ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، أَوْ لَيْسَ بِهِمَا»<sup>(٢)</sup>.

٢١٦- ( ) وَحَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ».

(١) وأما فج الروحاء فيفتح الفاء وتشديد الجيم قال الحفاظ أبو بكر الحارثي: هو بين مكة والمدينة قال: وكان طريق رسول الله ﷺ إلى بدر وإلى مكة عام الفتح وعام حجة الوداع.

(٢) قوله: ( ليس بهما ) هو بفتح الباء في أوله معناه يقرن بينهما وهذا يكون بعد نزول عيسى عليه السلام من السماء في آخر الزمان.

٢١٦- ( ) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ ابْنِ عَلِيٍّ الْأَسْلَمِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ اقْتَرْنَا أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً، إِلَّا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ وَرَحْنَا إِلَى مَنَى<sup>(١)</sup>، أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: ( ورحنا إلى منى ) معناه أردنا الرواح وقد سبق بيان الخلاف في أنه يستحب الرواح إلى منى يوم التروية من أول النهار أو بعد الزوال والله أعلم.

(٢) فيه استحباب رفع الصوت بالتلبية وهو مضاف عليه بشرط أن يكون رفعًا مقصودًا بحيث لا يؤدي نفسه والمراه لا ترفع بل تسمع نفسها لأن صوتها محل فتنه ورفع الرجل مندوب عند العلماء كافة وقال أهل الطاهر: هو واجب ويرفع الرجل صوته بها في غير المساجد وفي مسجد مكة ومنى وعرفات وأما سائر المساجد ففي رفعه فيها خلاف للعلماء وهما قولان للشافعي ومالك أصحهما: استحباب الرفع كالمساجد الثلاثة والثاني: لا يرفع لئلا يهوش على الناس بخلاف المساجد الثلاثة لأنها محل المناسك.

وفي هذا الحديث جواز العمرة في أشهر الحج وهو مجمع عليه وفيه حجة للشافعي وموافقه أن المستحب للمنتع أن يكون إحرامه بالحج يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة عند إرادته التوجه إلى منى وقد سبقت المسألة مرات.

٢١٢- (١٢٤٨) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا مُغَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ جَابِرٍ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَا: قَدِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا.

٢١٢- (١٢٤٩) حَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَتَاهُ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ الزُّبَيْرِ اخْتَلَفَا فِي الْمُتَعَتِّينَ، فَقَالَ جَابِرٌ: فَعَلَّاهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نَهَانَا عَنْهُمَا عُمْرًا، فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا.

٣٤- باب إهلال النبي ﷺ وهديه

٢١٣- (١٢٥٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنِي سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، عَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ (الْأَصْفَرِ).

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَسْمُ أَهْلَلْتُ؟» فَقَالَ: أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَسَوْلا أَنْ مَجِي الْهَدْيَ، لَأَحْلَلْتُ» (راجعته البخاري: ١٥٥٨).

٢١٣- ( ) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ (ح).



ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» بِمَثَلِ حَدِيثِهِمَا.

### ٣٥- باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانيه

٢١٧- (١٢٥٣) حَدَّثَنَا هَذَا أَبُو خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةَ.

أَنَّ أَنَسًا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ، كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي مَعَ حَجَّجِهِ: عُمَرَةً مِنَ الْحُدَيْيَةِ، أَوْ زَمَنَ الْحُدَيْيَةِ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمَرَةً مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمَرَةً مِنْ جِعْرَانَةَ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُتَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمَرَةً مَعَ حَجَّجِهِ. (وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ٣٠٦٦، ٤١٤٨).

٢١٧- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةَ قَالَ:

سَأَلْتُ أَنَسًا: كَمْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ<sup>(١)</sup>، وَاعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ هَذَا.

(١) وَأَمَّا قَوْلُهُ: ( إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ حَجَّةً وَاحِدَةً ) فَمَعْنَاهُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ لَمْ يَحِجَّ إِلَّا حَجَّةً وَاحِدَةً وَهِيَ حَجَّةُ الْوَدَاعِ سَنَةَ عَشْرٍ مِنَ الْهَجْرَةِ وَقَوْلُهُ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ وَهِيَ أُخْرَى يَعْنِي قَبْلَ الْهَجْرَةِ وَقَدْ رَوَى فِي غَيْرِ مُسْلِمٍ قَبْلَ الْهَجْرَةِ حَبِطَانِ.

٢١٨- (١٢٥٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ:

سَأَلْتُ زَيْدَ ابْنَ أَرْقَمَ: كَمْ غَزَوَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةٍ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ ابْنَ أَرْقَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةٍ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّهُ حَجَّ بَعْدَ مَا هَاجَرَ حَجَّةً وَاحِدَةً، حَجَّةَ الْوَدَاعِ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَبِمَكَّةَ أُخْرَى. (وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٣٩٤٩، ٤٤٠٤، ٤٤٧١، وَسَائِي بَعْدَ الْحَدِيثِ: ١٨١٢).

(١) قَوْلُهُ: ( عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً ) مَعْنَاهُ أَنَّهُ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةٍ وَأَنَا أَعْلَمُ لَهُ تِسْعَ عَشْرَةِ غَزْوَةٍ وَكَانَتْ غَزَوَاتِهِ ﷺ خَمْسًا وَعِشْرِينَ وَقِيلَ سَبْعًا وَعِشْرِينَ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ وَهُوَ مَشْهُورٌ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي وَغَيْرِهَا.

٢١٩- (١٢٥٥) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ يُخْبِرُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُزْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ:

كَتَبْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ مُسْتَبِدَّيْنِ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَإِنَّا لَنَسْمَعُ ضَرْبَهَا بِالسَّوَالِكِ تَسْتَنُّ، قَالَ فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ!

اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَيُّ امْتِنَاءٍ إِلَّا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَتْ: وَمَا يَقُولُ؟ قُلْتُ يَقُولُ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ، فَقَالَتْ: يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَعَمْرِي<sup>(١)</sup> مَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ، وَمَا اعْتَمَرَ مِنْ عُمَرَةٍ إِلَّا وَابْنَةُ لَمَعَةٍ. قَالَ: وَابْنُ عُمَرَ يَسْمَعُ، فَمَا قَالَ: لَا، وَلَا نَعَمْ، سَكَتَ.

(١) هَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ قَوْلِ الْإِنْسَانِ لِعَمْرِي وَكَرِهَهُ مَالِكٌ لِأَنَّهُ مِنْ تَعْظِيمِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَمُضَاهَاةٍ بِالْخَلْفِ بغيره.

٢٢٠- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ:

دَخَلْتُ أَنَا وَعُزْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ الضُّحَى فِي الْمَسْجِدِ، فَسَأَلْنَاهُ، عَنْ صَلَاتِهِمْ؟ فَقَالَ: بِدَعَةٍ<sup>(١)</sup> فَقَالَ لَهُ عُزْوَةُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! كَمْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: أَرْبَعَ عُمَرٍ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ<sup>(٢)</sup>، فَكَرِهْنَا أَنْ نَكْذِبُهُ وَتَرَدَّ عَلَيْهِ، وَسَمِعْنَا اسْتِئْثَانَ عَائِشَةَ فِي الْحُجْرَةِ، فَقَالَ عُزْوَةُ: إِلَّا تَسْمَعِينَ يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ! إِلَى مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَتْ: وَمَا يَقُولُ؟ قَالَ يَقُولُ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرٍ إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ، فَقَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ مَعَهُ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ. (وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١٧٧٥، ٤٢٥٣، ١٧٧٧، ١٧٧٦، ٤٢٥٤).

(١) هَذَا قَدْ حَمَلَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّ مِرَادَهُ أَنْ أَظْهَرَهَا فِي الْمَسْجِدِ وَالْاجْتِمَاعَ لَهَا هُوَ الْبَدْعُ لَا أَنَّ أَصْلَ صَلَاةِ الضُّحَى بِدْعَةٌ وَقَدْ سَبَقَتِ الْمَسْأَلَةُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) وَانْكُرَتْ ذَلِكَ عَائِشَةُ وَقَالَتْ لَمْ يَعْتَمِرِ النَّبِيُّ ﷺ قَطُّ فِي رَجَبٍ فَالْحَاصِلُ مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ وَابْنِ عُمَرَ اتِّفَاقُهُمَا عَلَى أَرْبَعِ عُمَرٍ وَكَانَتْ إِحْدَاهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ عَامَ الْخَلِيفَةِ سَنَةِ سِتٍّ مِنَ الْهَجْرَةِ وَصَلُّوا فِيهَا فَتَحَلَّلُوا وَحَسِبَتْ لَهُمْ عُمَرَةٌ وَالثَّانِيَةُ: فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَهِيَ سَنَةُ سَبْعٍ وَهِيَ عُمَرَةُ الْقَضَاءِ وَالثَّلَاثَةُ: فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَهِيَ عَامُ الْفَتْحِ وَالرَّابِعَةُ: مَعَ حَجَّتِهِ وَكَانَ إِسْرَافَهَا فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَإِعْمَالَهَا فِي ذِي الْحِجَّةِ.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ فَقَدْ انْكُرَتْهُ عَائِشَةُ وَسَكَتَ ابْنُ عُمَرَ حِينَ انْكُرَتْهُ قَالَ الْعُلَمَاءُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ أَوْ نَسِيَ أَوْ شَكَّ وَلِهَذَا سَكَتَ عَنِ الْإِنْكَارِ عَلَى عَائِشَةَ وَمَرَّاجِعَتِهَا بِالْكَلَامِ فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي يَتَّبِعُ الْمَصِيرَ إِلَيْهِ وَأَمَّا الْقَاضِي عِيَّاضُ فَقَالَ ذَكَرَ أَنَسٌ أَنَّ الْعُمَرَةَ الرَّابِعَةَ كَانَتْ مَعَ حَجَّتِهِ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَارِئًا قَالَ: وَقَدْ رَدَّهُ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَ: وَقَدْ قُلْنَا إِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مُفْرَدًا وَهَذَا يَرُدُّ قَوْلَ أَنَسٍ وَرَدَّتْ عَائِشَةُ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: فَحَصَلَ أَنَّ الصَّحِيحَ

ثلاث عمر قال: ولا يعلم للنبي ﷺ اعتمار إلا ما ذكرناه قال: واعتمد مالك في الموطأ على أنهن ثلاث عمر هذا آخر كلام القاضي وهو قول ضعيف بل باطل والصواب أنه ﷺ اعتمر أربع عمر كما صرح به ابن عمر وأنس وجزما الرواية به فلا يجوز رد روايتهما بغير جازم وأما قوله: (إن النبي ﷺ كان في حجة الوداع مفرداً لا قارناً فليس كما قال بل الصواب أن النبي ﷺ كان مفرداً في أول إحرامه ثم أحرم بالعمرة فصار قارناً ولا بد من هذا التأويل والله أعلم قال العلماء: وإنما اعتمر النبي ﷺ هذه العمر في ذى القعدة لفضيلة هذا الشهر ولمخالفة الجاهلية في ذلك فإنهم كانوا يرونه من أفجر الفجور كما سبق ففعله ﷺ في هذه الأشهر ليكون البالغ في بيان جوارزه فيها وأبلغ في إبطال ما كانت الجاهلية عليه والله أعلم.

ثلاث عمر قال: ولا يعلم للنبي ﷺ اعتمار إلا ما ذكرناه قال: واعتمد مالك في الموطأ على أنهن ثلاث عمر هذا آخر كلام القاضي وهو قول ضعيف بل باطل والصواب أنه ﷺ اعتمر أربع عمر كما صرح به ابن عمر وأنس وجزما الرواية به فلا يجوز رد روايتهما بغير جازم وأما قوله: (إن النبي ﷺ كان في حجة الوداع مفرداً لا قارناً فليس كما قال بل الصواب أن النبي ﷺ كان مفرداً في أول إحرامه ثم أحرم بالعمرة فصار قارناً ولا بد من هذا التأويل والله أعلم قال العلماء: وإنما اعتمر النبي ﷺ هذه العمر في ذى القعدة لفضيلة هذا الشهر ولمخالفة الجاهلية في ذلك فإنهم كانوا يرونه من أفجر الفجور كما سبق ففعله ﷺ في هذه الأشهر ليكون البالغ في بيان جوارزه فيها وأبلغ في إبطال ما كانت الجاهلية عليه والله أعلم.

### ٣٦- باب فضل العمرة في رمضان

٢٢١- (١٢٥٦) وحدثني محمد بن حاتم ابن ميمون، حدثنا يحيى ابن سعيد، عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء، قال:

سمعت ابن عباس يحدثنا، قال: قال رسول الله ﷺ: لا مَرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ (سَمَاءُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَتَبَيَّنَتْ اسْمَهَا) «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَحْجِي مَعَنَا؟» قَالَتْ: لَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَّا نَاضِحَانِ<sup>(١)</sup>، فَحَجَّ أَبُو وَلَيْعًا وَابْنُهَا عَلَى نَاضِحٍ، وَتَرَكَ لَنَا نَاضِحًا تَضْرِبُ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ، قَالَ: «فَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَأَعْتَمِرِي، فَإِنَّ عُمْرَةً فِيهِ<sup>(٣)</sup> تَعْدِلُ حَجَّةً<sup>(٤)</sup>». [أخرجه البخاري: ١٧٨٢، ١٨٩٣].

(١) قولها: «لم يكن لنا إلا ناضحان» أي عبران نسقي بهما.

(٢) قولها: «تضرب عليه» بكسر الضاد.

(٣) قوله ﷺ: «فإن عمرة فيه» أي في رمضان.

(٤) «تعادل حجة» وفي الرواية الأخرى: «تقضي حجة» أي تقوم مقامها في الثواب لا أنها تعدلها في كل شيء، فإنه لو كان عليه حجة فاعتمر في رمضان لا تجزئه عن الحجة.

٢٢٢- ( ) وحدثنا أحمد بن عبد الله الضبي، حدثنا يزيد (يعني ابن زريع)، حدثنا حبيب المعلم، عن عطاء.

عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ قال لامرأة من الأنصار، يقال لها أم سنان: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَكُونِي حَاجِجَةً مَعَنَا؟» قَالَتْ: نَاضِحَانِ كَانَا لِأَبِي فَلَانِ (وَوَجَّهًا) حَجٌّ هُوَ وَابْنُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَكَانَ الْأَخَرُ يَسْقِي عَلَيْهِ غُلَامًا<sup>(١)</sup>، قَالَ: «فَعُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حَجَّةً، أَوْ حَجَّةً مَعِي».

(١) هكذا هو في نسخ بلادنا: وكلنا نقله القاضي عياض، عن رواية عبد الناصر الفارسي وغيره. قال: وفي رواية ابن ماهد يسقي عليه غلاماً. قال القاضي عياض: وأرى هذا كله تغييراً، وصوابه نسقي عليه غلاماً لنا

### ٣٧- باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا

وَالْخُرُوجُ مِنْهَا مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى، وَدُخُولُ بَلَدِهِ مِنْ

طَرِيقِ غَيْرِ الثَّنِيَّةِ خَرَجَ مِنْهَا

٢٢٣- (١٢٥٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ

اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ، وَيَدْخُلُ<sup>(١)</sup> مِنْ طَرِيقِ الْمَعْرَسِ<sup>(٢)</sup>، وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ، دَخَلَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى. [أخرجه البخاري: ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥،

أَعْلَاهَا، وَخَرَجَ مِنْ أَصْفَلِهَا. (إخرجه البخاري: ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ٤٢٩٠، ١٥٨٠، ١٥٨١، ٤٢٩١).

(١) قوله: (العليا التي بالبطحاء) هي بالمد ويقال لها: البطحاء والأبطح، وهي بجانب المحصب، وهذه الثنية ينحدر منها إلى مقابر مكة.

٢٢٥- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ<sup>(١)</sup> مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ.

قال هشام: فَكَانَ أَبِي يَدْخُلُ مِنْهُمَا كُلِّهِمَا، وَكَانَ أَبِي أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ<sup>(٢)</sup>.

(١) هكذا ضبطناه بفتح الكاف وبالمد. وهكذا هو في نسخ بلادنا، وهذا نقله القاضي عياض، عن رواية الجمهور، قال: وضبطه السمرقندي بفتح الكاف والقصر.

(٢) اختلفوا في ضبط كداء، قال جمهور العلماء: بهذا الفن كداء بفتح الكاف وبالمد، هي الثنية التي بأعلى مكة. وكذا بضم الكاف، وبالقصر هي التي بأسفل مكة. وكان عروة يدخل من كليهما، وأكثر دخوله من كداء بفتح الكاف، فهذا أشهر. وقيل: بالضم، ولم يذكر القاضي عياض غيره. وأما كدي بضم الكاف، وتشديد الياء فهو في طريق الخارج إلى اليمن، وليس من هذين الطريقين في شيء، هذا قول الجمهور والله أعلم.

### ٣٨- باب استحباب الميت بذى طوى

عِنْدَ إِرَادَةِ دُخُولِ مَكَّةَ، وَالْاِغْتِسَالِ لِدُخُولِهَا، وَدُخُولِهَا نَهَارًا

٢٢٦- (١٢٥٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ.

عَنْ ابْنِ حُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاتَ بِبَذَى طَوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ، قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَفْعَلُ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

وفي رواية ابن سعيد: حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ، قَالَ يَحْيَى: أَوْ قَالَ: حَتَّى أَصْبَحَ. (إخرجه البخاري: ١٥٧٤).

(١) قوله: (عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ بات بذى طوى حتى أصبح، ثم دخل مكة وكان ابن عمر يفعل ذلك) وفي رواية: «حتى صلى الصبح» وفي رواية عن نافع عن ابن عمر: «كان لا يقدم مكة إلا بات بذى طوى حتى يصبح ويغتسل، ثم يدخل مكة نهراً، ويذكر عن النبي ﷺ أنه فعله». في هذه الروايات فوائد: منها الاغتسال لدخول مكة، وأنه يكون بذى طوى لمن كانت في طريقه. ويكون بقدر بعدله لمن لم تكن

في طريقه، قال أصحابنا: وهذا الفصل ستة، فإن عجز عنه تيمم. ومنها الميت بذى طوى، وهو مستحب لمن هو على طريقه. وهو موضع معروف بقرب مكة. يقال: بفتح الطاء وضمها وكسرهما والفتح أفصح وأشهر، ويصرف ولا يصرف. ومنها استحباب دخول مكة نهراً وهذا هو الصحيح الذي عليه الأكثر من أصحابنا وغيرهم أن دخولها نهراً أفضل من الليل. وقال بعض أصحابنا وجماعة من السلف: الليل والنهار في ذلك سواء، ولا فضيلة لأحدهما على الآخر، وقد ثبت أن النبي ﷺ دخلها عرواً بعمرة الجعرانة ليلاً، ومن قال بالأول حملته على بيان الجواز والله أعلم.

٢٢٧- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِبَذَى طَوًى، حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا.

وَيَذْكُرُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ. (إخرجه البخاري: ١٥٧٣، ١٥٥٣، ١٧٦٩. تقدم بطوله باختلاف عدد مسلم برقم: ١٢٥٧).

٢٢٨- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيُّ، حَدَّثَنِي أَنَسُ (بِعَنِي ابْنِ عِيَّاضٍ)، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِبَذَى طَوًى، وَيَبِيتُ بِهِ حَتَّى يُصَلِّيَ الصُّبْحَ، حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ، وَمُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِيطَةٍ، لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ، وَلَكِنْ اسْتَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِيطَةٍ. (إخرجه البخاري: ١٧٦٧، ٤٩١).

٢٢٩- (١٢٦٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيُّ، حَدَّثَنِي أَنَسُ (بِعَنِي ابْنِ عِيَّاضٍ)، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَقْبَلَ فُرْضَتَيْ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ، نَحْوَ الْكَعْبَةِ، يَجْعَلُ الْمَسْجِدَ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ، يَسَارُ الْمَسْجِدَ الَّذِي يَطْرُقُ الْأَكْمَةَ، وَمُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اسْتَقَلَّ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ السُّودَاءِ، يَذْغُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ<sup>(١)</sup> أَوْ نَحْوَهَا، ثُمَّ يُصَلِّي مُسْتَقْبِلَ الْفُرْضَتَيْنِ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ، الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ. (إخرجه البخاري: ٤٩٢).

(١) قوله: «عشرة أذرع» كذا في بعض النسخ، وفي بعضها عشر بمحذوف الهاء، وهما لفتان في النوازع، التذكير والتأنيث. وهو الأفصح الأشهر، والله أعلم.

(٢) هو بقاء مضمومة، ثم راء مسكنة، ثم ضاد معجمة مفتوحة، وهما تنية فريضة وهي التنية المرتفعة من الجبل.

### ٣٩- باب استحباب الرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ وَالْعُمْرَةِ،

#### وَفِي الطَّوَافِ الْأَوَّلِ مِنَ الْحَجِّ

٢٣٠- (١٢٦١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ

اللَّهِ بْنُ عُثَيْمٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالنَّيْتِ الطَّوَافِ الْأَوَّلَ، حَبَّ<sup>(١)</sup> ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، وَكَانَ يَسْعَى يَبْطِئُ الْمَسِيلَ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ<sup>(٢)</sup>.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. (إخراجه البخاري: ١٦١٧، ١٦٤٤).

(١) قوله: «حب» هو الرمل بفتح الراء والميم. فالرمل والخب، بمعنى واحد: وهو إسراع المشي مع تقارب الخطأ، ولا يشب وثبًا، والرمل مستحب في الطوافات الثلاث الأولى، من السبع. ولا يسن ذلك، إلا في طواف العمرة، وفي طواف واحد في الحج. واختلفوا في ذلك الطواف وهما قولان للشافعي: أحدهما أنه إنما يشرع في طواف يعقبه سعي، ويتصور ذلك في طواف القلوم، ويتصور في طواف الإفاضة، ولا يتصور في طواف الوداع؛ لأن شرط طواف الوداع أن يكون قد طاف للإفاضة. فعلى هذا القول: إذا طاف للقدم وفي نيته أنه يسعى بعده استحباب الرمل فيه، وإن لم يكن هذا في نيته لم يرمل فيه، بل يرمل في طواف الإفاضة. والقول الثاني: أنه يرمل في طواف القدم سواء أراد السعي بعده أم لا، والله أعلم.

قال أصحابنا: قلوا أخل بالرمل في الثلاث الأولى من السبع، لم يأت به في الأربع الأواخر؛ لأن السنة في الأربع الأخيرة المشي على العادة، فلا يغيره، ولو لم يمكنه الرمل للزحمة أشار في هيئة مشيه إلى صفة الرمل، ولو لم يمكنه الرمل بقرب الكعبة للزحمة، وأمكنه إذا تباعد عنها فالأول أن يتباعد ويرمل؛ لأن فضيلة الرمل هيئة للعبادة في نفسها، والقرب من الكعبة هيئة في موضع العبادة لا في نفسها، فكان تقديم ما تعلق بنفسها أول والله أعلم.

واتفق العلماء على أن الرمل لا يشرع للنساء، كما لا يشرع لمن شدة السعي بين الصفا والمروة، ولو ترك الرجل الرمل حيث شرع له فهو تشارك سنة. ولا شيء عليه، هذا مذهبنا واختلف أصحاب مالك فقال بعضهم: عليه دم، وقال بعضهم لا دم كملعنا.

(٢) قوله: «هو كان يسعى يبطئ المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة» هذا مجمع على استحبابه، وهو أنه إذا سعى بين الصفا والمروة استحباب أن يكون سعيه شديداً في بطن المسيل، وهو قدر معروف، وهو من قبل وصوله إلى الميل الأخضر المعلق بفناء المسجد، إلى أن يجاذي الميلين الأخضرين المتقابلين اللذين بفناء المسجد ودار العباس والله أعلم.

٢٣١- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ (يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ)، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، أَوَّلَ مَا يَفْعَلُ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ<sup>(٢)</sup> بِالنَّيْتِ، ثُمَّ يَمْشِي أَرْبَعَةً<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ<sup>(٥)</sup>. (إخراجه البخاري: ١٦١٦، ١٦٠٤).

(١) أما قوله: «أول ما يقدم» فتصريح بأن الرمل أول ما يشرع في طواف العمرة، أو في طواف القدم في الحج.

(٢) وأما قوله: «يسعى ثلاثة أطواف» فمراده يرمل وسما سعيًا مجازاً لكونه يشارك السعي في أصل الإسراع وإن اختلفت صفتها.

(٣) وأما قوله: «ثلاثة وأربعة» فمجمع عليه. وهو أن الرمل لا يكون إلا في الثلاثة الأولى من السبع.

(٤) وأما قوله: «ثم يصلي سجدتين» فالمراد ركعتين وهما سنة على المشهور من مذهبنا. وفي قول وأجبتان وسماهما سجدتين مجازاً كما سبق نقيده في كتاب الصلاة.

(٥) وأما قوله: «ثم يطوف بين الصفا والمروة» فيه دليل على وجوب الترتيب بين الطواف والسعي، وأنه يشترط تقديم الطواف على السعي، فلو قدم السعي، لم يصح السعي. وهذا مذهبنا، ومذهب الجمهور، وفيه خلاف ضعيف لبعض السلف والله أعلم.

٢٣٢- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، قَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ..

أَنَّ عَيْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَفْعَلُ مَكَّةَ، إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ، أَوَّلَ مَا يَطُوفُ<sup>(١)</sup> حِينَ يَفْعَلُ، يَحْبُ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ. (إخراجه البخاري: ١٦٠٣).

(١) قوله: «رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف» إلى آخره فيه استحباب استلام الحجر الأسود في ابتداء الطواف، وهو سنة من سنن الطواف بلا خلاف، وقد استدلل به القاضي أبو الطيب من أصحابنا، في قوله: «إنه يستحب أن يستلم الحجر الأسود وأن يستلم معه الركن الذي هو فيه، فيجمع في استلامه بين الحجر والركن جميعاً». واقتصر جمهور أصحابنا على أنه يستلم الحجر، وأما الاستلام فهو المسح باليد عليه، وهو مأخوذ من السلام بكسر السين وهي الحجارة. وقيل: من السلام بفتح السين الذي هو التحية.

٢٣٣- (١٢٦٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا عَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى

الْحَجَرِ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا<sup>(١)</sup>.

٢٣٧- (١٢٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ:

قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتَ هَذَا الرَّمْلَ بِالثَّلَاثَةِ أَطْوَأَ، وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَأَ، أَمْ سَنَةٌ هُوَ؟ فَإِنْ قَوْمُكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ، قَالَ فَقَالَ: صَدَقُوا، وَكَذَّبُوا قَالَ قُلْتُ: مَا قَوْلُكَ: صَدَقُوا وَكَذَّبُوا؟<sup>(١)</sup> قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّ مُحَمَّدًا وَاصْحَابَهُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالثَّلَاثَةِ مِنَ الْهُزَالِ<sup>(٢)</sup>، وَكَانُوا يَحْسُدُونَهُ، قَالَ: فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثًا، وَيَمْشُوا أَرْبَعًا، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي، عَنِ الطَّوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا، أَمْ سَنَةٌ هُوَ؟ فَإِنْ قَوْمُكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ، قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَّبُوا.<sup>(٣)</sup> قَالَ قُلْتُ: وَمَا قَوْلُكَ: صَدَقُوا وَكَذَّبُوا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ، يَقُولُونَ: هَذَا مُحَمَّدٌ، هَذَا مُحَمَّدٌ، حَتَّى خَرَجَ الْعَوَاتِقُ مِنَ الثُّيُوتِ<sup>(٤)</sup>، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُضْرَبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ رَكِيبٌ، وَالْمَشْيُ وَالسَّعْيُ أَفْضَلُ.

[أخرجه البخاري ١٠٦٢].

(١) قوله: «رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً» فيه بيان أن الرمل يشرع في جميع المطاف من الحجر إلى الحجر، وأما حديث ابن عباس المذكور بعد هذا بقليل. قال: وأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط ويمشوا ما بين الركبتين فممنسوخ بالحديث الأول؛ لأن حديث ابن عباس كان في عمرة القضاء ستة سبعم قبل فتح مكة، وكان في المسلمين ضعف في أبلانهم، وإنما رملوا لإظهار القوة واحتاجوا إلى ذلك في غير ما بين الركبتين البعدين، لأن المشركين كانوا جلوساً في الحجر وكانوا لا يرونهم بين هذين الركبتين، ويرونهم فيما سوى ذلك. فلما حج النبي ﷺ حجة الوداع ستة عشر رمل من الحجر إلى الحجر، فوجب الأخذ بهذا المتأخر.

٢٣٨- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ، وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ. [هـم نحوه: ٢٣٠ فرعي].

(١) قوله: (حدثنا سليم بن الأخضر) هو بضم السين وأخضر بالحاء والضاد المعجمتين.

٢٣٩- (١٢٦٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْتَبٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ، ثَلَاثَةَ أَطْوَأَ.

٢٤٠- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ الثَّلَاثَةَ أَطْوَأَ<sup>(١)</sup>، مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ.

(١) قوله في رواية أبي الطاهر بإسناده عن جابر: (رمل الثلاثة أطواف) هكذا هو في معظم النسخ المعتبرة، وفي نادر منها الثلاثة الأطواف، وفي أشهر منه ثلاثة أطواف، فأما ثلاثة أطواف فلا شك في جوازه وفصاحته، وأما الثلاثة الأطواف بالألف واللام فهما ففيه خلاف مشهور بين النحويين، منه البصريون وجوزه الكوفيون. وأما الثلاثة أطواف بفتح الأول وتكرير الثاني، كما وقع في معظم النسخ فمنعه جمهور النحويين. وهذا الحديث يدل لمن جوزه، وقد سبق مثله في رواية سهل بن سعد: في صفة منبر النبي ﷺ قال فعمل هذه الثلاث درجات وقد رواه مسلم: هكذا في كتاب الصلاة. وقد سبق التنبيه عليه.

(١) قوله: «قلت لابن عباس: أرايت هذه الرمل باليت ثلاثة أطواف ومشى أربعة أطواف. أسته هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سنة، فقال: صدقوا وكذبوا» إلى آخره يعني: صدقوا في أن النبي ﷺ فعله، وكذبوا في قولهم أنه سنة مقصودة متأكدة، لأن النبي ﷺ لم يجعله سنة مطلوبة دائماً على تكرار السنين، وإنما أمر به تلك السنة لإظهار القوة عند الكفار، وقد زال ذلك المعنى: هذا معنى كلام ابن عباس، وهذا الذي قاله: من كون الرمل ليس سنة مقصودة هو مذهبه، وخالفه جميع العلماء من الصحابة، والتابعين وأئمتهم ومن بعدهم. فقالوا: هو سنة في الطوافات الثلاث من السبع، فلن تركه فقد ترك سنة. وفاته فضيلة، ويصح طوافه ولا دم عليه. وقال عبد الله بن الزبير: يسن في الطوافات السبع. وقال الحسن البصري والثوري وعبد الملك بن الماجشون المالكي: إذا ترك الرمل لزومه دم، وكان مالك يقول به ثم رجع عنه. دليل الجمهور أن النبي ﷺ رمل في حجة الوداع في الطوافات الثلاث الأول، ومشى في الأربع، ثم قال ﷺ بعد ذلك: «لتأخذوا متاسككم عني» والله أعلم.

(٢) قوله: «لا يستطيعون أن يطوفوا باليت من الهزل» هكذا هو في معظم النسخ. الهزل بضم الهاء، وإسكان الزاي، وهكذا حكاه القاضي في المشارق، وصاحب المطالع، عن رواية بعضهم قالاً: وهو وهم والصواب. الهزل بضم الهاء، وزيادة الألف، قلت: وللاول وجه وهو أن يكون بفتح الهاء، لأن الهزل بالفتح مصدر «هزلته هزلاً، كضربه ضرباً»، وتقديره لا يستطيعون يطوفون؛ لأن الله تعالى أمرهم والله أعلم.

(٣) قوله: «قلت له أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راجباً،



وَقَدْ وَهَتَهُمْ حُمَى يَثْرِبَ<sup>(١)</sup>، قَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ غَدًا قَوْمٌ قَدْ وَهَتَهُمُ الْحُمَى، وَلَقُوا مِنْهَا شِدَّةً، فَجَلَسُوا مِمَّا يَلِي الْجِعْرَ، وَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمَلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ<sup>(٢)</sup>، وَيَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ، لِيَرَى الْمُشْرِكُونَ جَلَدَهُمْ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَعِمْتُمْ أَنْ الْحُمَى قَدْ وَهَتَهُمْ، هَؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنْ كُنَّا وَكَذَلِكَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمَلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا، إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ<sup>(٣)</sup>. [إخرجه البخاري: ١٦٠٢، ٤٢٥٦].

(١) قوله: وهتهم حمى يثرب، هو بتخفيف الماء، أي: أضعفهم؛ قال الفراء وغيره: يقال: وهته الحمى، وغيرها. ولو هت لفتان، وأما يثرب فهو الاسم الذي كان للمدينة في الجاهلية، وسميت في الإسلام المدينة، فطية فطابة. قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾. ومن أهل المدينة. يقولون لمن رجعنا إلى المدينة ﴿وسياتي بسط ذلك في آخر كتاب الحج، حيث ذكر مسلم أحاديث المدينة، وتسميتها إن شاء الله تعالى.

(٢) قوله: «وأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط» هذا تصريح بجواز تسمية الرمل شوطاً وقد نقل أصحابنا أن مجاهداً والشافعي كرهما تسميته شوطاً أو دوراً، بل يسمى طوفة، وهذا الحديث ظاهر في أنه لا كراهة في تسميته شوطاً، فالصحيح أنه لا كراهة فيه.

(٣) قوله: «ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم» الإبقاء بكسر الميم، وبإلواء، والموحدة، والمذ أي: الرق بهم.

(٢٤١) - ( ) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عَمْرٍو وَاحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ، جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قال ابن عبدة: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَمَلَ بِالْيَتِيمِ، لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ. [إخرجه البخاري: ١٦٤٩، ٤٢٥٧].

#### ٤٠ - باب استحباب استلام الركنين اليمانيين

في الطواف، ذون الركنين الآخرين<sup>(١)</sup>

(١) هذه الروايات متفقة. فالركنان اليمانيان هما الركن الأسود والركن اليماني، وإنما قيل لهما: اليمانيان للتغليب. كما قيل في الأب والأم: الأبوان. وفي الشمس والقمر: القمران. وفي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: العمران. وفي الماء والتمر: الأسودان، ونظائره مشهورة، واليمانيان بتخفيف الياء هذه اللفظة الفصيحة المشهورة، وحكى سيويه والخوهرري وغيرهما: فيها لغة أخرى بالتشديد، فمن خفف قال: هذه نسبة إلى اليمن، فالألف عوض من إحدى ياءي النسب، فبقى الياء الأخرى مخففة، ولو شددناها لكان جمعاً بين العوض والمعروض، وذلك محتج. ومن شدد قال: الألف في اليماني زائدة. وأصله اليماني، فبقى الياء مشددة، وتكون الألف زائدة، كما زيدت النون في صنعاني وريقاني، ونظائر ذلك، والله أعلم

أسنة هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سنة. قال: صدقوا وكذبوا إلى آخره، يعني: صدقوا في أنه طاف راكباً، وكذبوا في أن الركوب أفضل، بل المشي أفضل، وإنما ركب النبي ﷺ للمعز الذي ذكره، وهذا الذي قاله ابن عباس: مجمع عليه. أجمعوا على أن الركوب في السعي بين الصفا والمروة جائز، وأن المشي أفضل منه، إلا للمعز، والله أعلم.

(٤) قوله: «حتى خرج المواثق من البيوت» هو جمع عاتق وهي: البكر البالغة، أو للقاوية للبلوغ. وقيل: التي تتزوج سميت بذلك: لأنها عنت من استخدام أبويها، وابتناها في الخروج، والتصرف التي تفعله الطفلة الصغيرة، وقد سبق بيان هذا في صلاة العيد.

٢٣٧- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا الْجُرَيْرِيُّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ أَهْلُ مَكَّةَ قَوْمٌ حَسَبٌ.

وَلَمْ يَقُلْ: يَحْسُلُونَهُ.

٢٣٨- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمْرٍو، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ:

قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنْ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ بِالْيَتِيمِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَهِيَ مُتَّةٌ، قَالَ: صَدَقُوا وَكَلَبُوا.

٢٣٩- (١٢٦٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ سَعِيدٍ ابْنِ الْأَبَجَرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ:

قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتَ قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَصِفْهُ لِي، قَالَ قُلْتُ: رَأَيْتُهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ عَلَى نَاقَةٍ، وَقَدْ كَثُرَ النَّاسُ عَلَيْهِ، قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يُدْعُونَ عَنْهُ<sup>(١)</sup> وَلَا يَكْرَهُونَ<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: «إنهم كانوا لا يدعون عنه ولا يكرهون» أما يدعون فبضم الياء وفتح الدال، وضم العين المشددة أي: يدعون. ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُونَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ دَعَاً﴾ وقوله تعالى: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾

(٢) وأما قوله يكرهون، ففي بعض الأصول من صحيح مسلم يكرهون، كما ذكرناه من الإكراه، وفي بعضها يكرهون بتقديم الماء من الكهر، وهو الانتهاز. قال القاضي: هذا أصوب. وقال: وهو رواية الفارسي والأول رواية ابن ماعان والعلري.

٢٤٠- (١٢٦٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (يعني ابن زَيْد)، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ،

٢٤٢- (١٢٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا  
الْبَيْهَقِيُّ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا أَرَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
يَمَسُّحٌ<sup>(١)</sup> وَمِنَ التَّيْسَةِ، إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ<sup>(٢)</sup>. (إخراج البخاري: ١٦٠٩، ولد تقدم برقم (١١٨٧) مطولاً عند مسلم).

٢٤٣- (٢٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ.

قال أبو الطاهر: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي  
يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنْ أَرْكَانِ  
التَّيْسَةِ إِلَّا الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ وَالَّذِي يَلِيهِ، مِنْ نَحْوِ دُورِ الْجُمُعِيِّينَ.  
(١) وأما قوله: «يمسح» فمراده يستلم. وسبق بيان الاستلام.

(٢) واعلم أن للبيت أربعة أركان: الركن الأسود، والركن اليماني.  
ويقال لهما: اليمانيان، كما سبق. وأما الركنان الآخران، فيقال لهما:  
الشاميان؛ فالركن الأسود فيه فضيلتان: إحداهما كونه على قواعد إبراهيم  
ﷺ، والثانية: كونه في الحجر الأسود.

وأما اليماني: ففيه فضيلة واحدة، وهي كونه على قواعد إبراهيم، وأما  
الركنان الآخران فليس فيهما شيء من هاتين الفضيلتين، فلهذا خص  
الحجر الأسود بشيئين الاستلام، والتقبيل للفضيلتين. وأما اليماني فيستلمه  
ولا يقبله؛ لأن فيه فضيلة واحدة.

وأما الركنان الآخران، فلا يقبلان ولا يستلمان، والله أعلم. وقد  
أجمعت الأمة على استحباب استلام الركنين اليمانيين، واتفق الجماهير على  
أنه لا يمسح الركنين الآخرين، واستحبه بعض السلف. ومن كان يقول  
باستلامهما: الحسن والحسين ابنا علي، وابن الزبير وجابر بن عبد الله،  
وأنس بن مالك، وعروة بن الزبير، وأبو الشعثاء جابر بن زيد رضي الله  
عنهم. قال القاضي أبو الطيب: أجمعت ائمة الأمصار، والفقهاء على أنهما  
لا يستلمان. قال: وإنما كان فيه خلاف لبعض الصحابة والتابعين وانقضى  
الخلاف، وأجمعوا على أنهما لا يستلمان والله أعلم.

يحتاج به الجمهور في أنه يقتصر بالاستلام في الحجر الأسود عليه دون  
الركن الذي هو فيه، وقد سبق قريباً فيه خلاف القاضي أبي الطيب.

٢٤٤- (٢٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ  
الْخَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ذَكَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا  
الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ<sup>(١)</sup>.

(١) يحتاج به الجمهور في أنه يقتصر بالاستلام في الحجر الأسود عليه

دون الركن الذي هو فيه، وقد سبق قريباً فيه خلاف القاضي أبي الطيب.

٢٤٥- (١٢٦٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ

حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعاً، عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ.

قال ابن المثنى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي  
نَافِعٌ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: مَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ،  
الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرِ، مَدَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا، فِي شِدَّةٍ  
وَلَا رَخَاءٍ. (إخراج البخاري: ١٦٠٩، ١٦١١).

٢٤٦- (٢٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ،  
جَمِيعاً، عَنْ أَبِي خَالِدٍ.

قال أبو بكر: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ  
نَافِعٍ، قَالَ:

رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ يَلِيهِ، ثُمَّ قَبَّلَ يَدَهُ، وَقَالَ: مَا  
تَرَكْتُ مَدَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ<sup>(١)</sup>.

(١) فيه استحباب تقبيل اليد بعد استلام الحجر الأسود، إذا عجز  
عن تقبيل الحجر، وهذا الحديث محمول على من عجز عن تقبيل الحجر،  
والألفاظ يقبل الحجر ولا يقتصر في اليد على الاستلام بها. وهذا الذي  
ذكرناه، من استحباب تقبيل اليد بعد الاستلام للعاجز، هو مذهبي ومذهب  
الجمهور. وقال القاسم بن محمد التابعي المشهور: لا يستحب التقبيل، وبه  
قال مالك في أحد قولي، والله أعلم.

٢٤٧- (١٣٦٩) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ،  
أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ، أَنَّ قَتَادَةَ ابْنَ دِقَامَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا  
الطُّفَيْلِ الْبَكْرِيَّ حَدَّثَهُ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَمَّا أَرَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ.

٤١- باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف

٢٤٨- (١٢٧٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ  
وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ وَعَمْرُو (ح).

وَحَدَّثَنِي هَارُونُ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَنْبَلِيُّ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ،  
أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ،  
قَالَ:

قَبَّلَ عُمَرُ ابْنَ الْخَطَّابِ الْحَجَرَ، ثُمَّ قَالَ: أَمْ وَاللَّهِ لَقَدْ  
عَلِمْتُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا

قَبْلُكَ<sup>(١)</sup>.

قَبْلُكَ.

رَأَى هَارُونَ فِي رَوَاتِهِ: قَالَ عُمَرُو: وَحَدَّثَنِي بِوَيْلِهَا زَيْدُ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَسْلَمَ. [إخراجه البخاري: ١٦٠٥، ١٦١٠].

(١) هذا الحديث فيه فوائد: منها استحباب السجود على الحجر أيضاً، بأن يضع جبهته عليه فيستحب أن يستلمه، ثم يقبله ثم يضع جبهته عليه، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور. وحكاة ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابن عباس وطائفة والشافعي وأحمد، قال: وفيه أقول: قال: وقد روينا فيه، عن النبي ﷺ، وانفرد مالك عن العلماء. فقال: السجود عليه بدعة، واعترف القاضي عياض المالكي بشنوذ مالك في هذه المسألة، عن العلماء. وأما الركن اليماني عليه بدعة، واعترف القاضي عياض المالكي بشنوذ مالك في هذه المسألة، عن العلماء. وأما الركن اليماني فيسقطه ولا يقبله، بل يقبل اليد بعد استلامه، هذا مذهبنا. وفيه قال: جابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة. وقال: أبو حنيفة لا يستلمه. وقال: مالك وأحمد يستلمه ولا يقبل اليد بعد. وعن مالك رواية: أنه يقبله. وعن أحمد رواية أنه يقبله، والله أعلم.

وأما قول عمر ﷺ: لقد علمت أنك حجر وإني لأعلم أنك حجر وإنك لا تضر ولا تنفع. فأراد به بيان الحث على الاقتداء برسول الله ﷺ وسلم، في تقييده ونهيه على أنه لولا الاقتداء به لما فعله، وإنما قال: وإنك لا تضر ولا تنفع، لتلا يقتر بعض قريبي العهد بالاسلام، الذين كانوا القوا عبادة الأحجار، وتعظيماً ورجاء نفعها، وخوف الضرر بالتقصير في تعظيمها. وكان العهد قريباً بذلك، فخاف عمر ﷺ، أن يراه بعضهم يقبله ويعتني به، فيشبهه عليه، فينبغي أن لا يضر ولا ينفع بناته. وإن كان أمثال ما شرع فيه ينفع بالجزاء والثواب، فمعناه أنه لا قدرة له على نفع ولا ضرر، وأنه حجر مخلوق كباقي المخلوقات، التي لا تضر ولا تنفع. وأشاع عمر هذا في الموسم، ليشهد في البلدان، ويحفظه عنه أهل الموسم المختلفوا الأوطان، والله أعلم.

٢٤٩- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

أَنَّ عُمَرَ قَبَلَ الْحَجَرَ. وَقَالَ: إِنِّي لَأَقْبَلُكَ وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُكَ.

٢٥٠- ( ) حَدَّثَنَا خَلْفُ ابْنِ هِشَامٍ وَالْمُقَدِّمِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ وَتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ، عَنْ حَمَّادٍ.

قَالَ خَلْفٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَرْجِسَ قَالَ:

رَأَيْتُ الْأَصْلَحَ<sup>(١)</sup> (يَعْنِي عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ) يُقْبَلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَقْبَلُكَ، وَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَأَنَّكَ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَكَ مَا

وَفِي رِوَايَةِ الْمُقَدِّمِيِّ وَأَبِي كَامِلٍ: رَأَيْتُ الْأَصْلَحَ.

(١) قوله: «رأيت الأصلح» وفي رواية: «الأصلح». يعني: عمر ﷺ، فيه أنه لا بأس بذكر الإنسان بقلبه ووصفه الذي يكرهه، وإن كان قد يكرهه غيره مثله.

٢٥١- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَأَبْنُ عُثَيْمٍ، جَمِيعاً، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَائِيسِ ابْنِ رَبِيعَةَ، قَالَ:

رَأَيْتُ عُمَرَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: إِنِّي لَأَقْبَلُكَ، وَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُكَ لَمْ أَقْبَلُكَ. [إخراجه البخاري: ١٥٩٧].

٢٥٢- (١٢٧١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، جَمِيعاً، عَنْ وَكِيعٍ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُوَيْدِ ابْنِ غَفَلَةَ، قَالَ:

رَأَيْتُ عُمَرَ قَبَلَ الْحَجَرَ وَالتَّزَمَهُ، وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَ حَفِيًّا<sup>(١)</sup>.

(١) يعني: معتنياً، وجمعه أضياء.

٢٥٣- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قَالَ: وَلَكِنِّي رَأَيْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ بِكَ حَفِيًّا.

وَلَمْ يَقُلْ: وَالتَّزَمَهُ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «فالتزمه» فيه إشارة إلى ما قلناه من استحباب السجود عليه، والله أعلم.

٤٢- باب جَوَازِ الطَّوَافِ عَلَى بَعِيرٍ وَغَيْرِهِ

وَأَسْتِلامِ الْحَجَرِ بِمَخْجَنٍ وَتَحْوِهِ لِلرَّاكِبِ

٢٥٣- (١٢٧٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُثْبَةَ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَخْجَنٍ<sup>(١)</sup>. [إخراجه البخاري: ١٦٠٧].

١٦١٢، ١٦١٣، ١٦٣٢، ٥٢٩٣.

٢٥٤- (١٢٧٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ.

عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنِّبْتِ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ، يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمُحْجَتِهِ، لِأَنَّهُ يَرَاهُ النَّاسُ، وَيُشْرِفُ، وَيَسْأَلُوهُ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: «أن رسول الله ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن» المحجن بكسر الميم، واسكان الحاء، وفتح الجيم، وهو عصا معقفة يتناول بها الراكب ما سقط له، ويحرك بطرفها بعيره للنسي، وفي هذا الحديث جواز الطواف ركباً، واستحباب استلام الحجر، وأنه إذا عجز عن استلامه يده، استلمه بعمود. وفيه جواز قول: حجة الوداع، وقد قلنا أن بعض العلماء كره أن يقال لها: حجة الوداع. وهو غلط والصواب جواز قول: حجة الوداع والله أعلم.

واستدل به أصحاب مالك وأحمد على طهارة بول ما يؤكل لحمه وروثه لأنه لا يؤمن ذلك من البعير. فلو كان نجساً لما عرض المسجد له، ومذهبنا ومذهب أبي حنيفة وآخرين نجاسة ذلك، وهذا الحديث لا دلالة فيه لأنه ليس من ضرورته أن يبول أو يروث في حال الطواف وإنما هو محتمل، وعلى تقدير حصوله ينظف المسجد منه كما أنه ﷺ أقر إدخال الصبيان الأطفال المسجد مع أنه لا يؤمن ببولهم بل قد وجد ذلك ولأنه لو كان ذلك محققاً لترك المسجد منه سواء كان نجساً أو طاهراً لأنه مستنقذ.

(٢) قوله في طوافه ﷺ ركباً: «لأن يراه الناس ويشرف ويسأله» هذا بيان لعله ركبه ﷺ، وقيل أيضاً: لبيان الجواز، وجاء في سنن أبي داود: أنه كان ﷺ في طوافه هذا مريضاً، وإلى هذا المعنى أشار البخاري وترجم عليه باب المريض يطوف ركباً. فيحتمل أنه ﷺ طاف ركباً لهذا كله.

(٣) قوله: «كان الناس غشوه» هو بتخفيف الشين أي: ازدحموا عليه.

٢٥٥- ( ) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ ابْنِ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ج).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ (بِعْنِي) ابْنُ بَكْرِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ، بِالنِّبْتِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، لِيَرَاهُ النَّاسُ، وَيُشْرِفَ وَيَسْأَلُوهُ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ.

وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ خَشْرَمٍ: وَيَسْأَلُوهُ، فَقَطْ.

٢٥٦- (١٢٧٤) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَطَرِي<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، حَوْلَ الْكَعْبَةِ، عَلَى بَعِيرِهِ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ كَرَامَةً أَنْ يُضْرَبَ عَنْهُ النَّاسُ<sup>(٢)</sup>.

(١) هو يفتح القاف قال السمعاني: هو من قنطرة بردان وهي علة من بغداد.

(٢) هكذا هو في معظم النسخ يضرب بالباء، وفي بعضها يصرف بالصاد المهملة والفاء وكلاهما صحيح.

٢٥٧- (١٢٧٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا مَعْرُوفُ ابْنُ خَرْبُودَ<sup>(١)</sup>، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الطُّفَيْلِ يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالنِّبْتِ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُحْجَنٍ مَعَهُ، وَيُقْبِلُ الْوُحْجَنَ<sup>(٢)</sup>.

(١) هو بخاء معجمة مفتوحة ومضمومة الفتح أشهر، ومن حكاها القاضي عياض في المشرق. والقاتل: بالضم هو أبو الوليد الباجي وقال الجمهور: بالفتح وبعد الحاء راء مفتوحة مشددة ثم باء موحدة مضمومة ثم واو ثم ذال معجمة.

(٢) قوله: «رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالنبت ويستلم الركن» فيه دليل على استحباب استلام الحجر الأسود وأنه إذا عجز عن استلامه يده بأن كان ركباً أو غيره استلمه بمصاً ونحوها ثم قبل ما استلم به وهذا مذهبا.

٢٥٨- (١٢٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي اسْتَكْبَيْتُ، فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ<sup>(١)</sup>». قَالَتْ: فَطَفْتُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ النَّبْتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ. (إخبره البخاري: ٤٦٤، ١٦١٩، ١٦٢٦، ٤٨٥٣، ١٦٣٣).

(١) إنما أمرها ﷺ بالطواف من وراء الناس لشين: أحدهما أن سنة النساء التباعد عن الرجال في الطواف. والثاني أن قريشاً يخاف منه تاذي الناس بلبائنها وكذا إذا طاف الرجل ركباً، وإنما طافت في حال صلاة النبي ﷺ ليكون أستر لها وكانت هذه الصلاة صلاة الصبح والله أعلم.

٤٣- باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن

لا يصح الحج إلا به<sup>(١)</sup>

(١) مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: أن السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج لا يصح إلا به ولا يجبر

ناحية البحر وإنما كانا فيما يقال: رجلاً وامرأة فالرجل اسمه آساف بن بقاء ويقال ابن عمرو، والمرأة اسمها نائلة بنت ذئب ويقال: بنت سهل. قيل: كانا من جرهم فزينا داخل الكعبة، فمسخهما الله حجرين فصبأ عند الكعبة وقيل: على الصفا والمروة ليعتبر الناس بهما ويتعظوا، ثم حولهما قصي بن كلاب فجعل أحدهما ملاصق الكعبة والآخر يزمر، وقيل: جعلهما يزمر ومحر عندهما وأمر بعبادتهما فلما فتح النبي ﷺ مكة كرمهما، هذا آخر كلام القاضي عياض.

٢٦٠- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ:

قُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَا أَرَى عَلَيَّ جُنَاحًا أَنْ لَا أَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَتْ: لِمَ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ <sup>[المر: ١٥٨]</sup> إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. فَقَالَتْ: مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمْرَةً لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ لَكَانَ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا<sup>(١)</sup>، وَهَلْ تَذَرِي فِيمَا كَانَ ذَلِكَ؟ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ أَنْ الْأَنْصَارَ كَانُوا يَهْلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِمَصْنُوعَيْنِ عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ، يُقَالُ لَهُمَا إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ يَجِيئُونَ فَيَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَخْلُقُونَ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَرَّمُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَهُمَا، لِلَّذِي كَانُوا يَصْنَعُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَتْ: فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ إِلَى آخِرِهَا، قَالَتْ: فَطَافُوا. <sup>[واخرجه البخاري: ١٧٩٠، ٢٢٩٥]</sup>

٢٦١- ( ) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ النَّاقِدِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قال ابن أبي عمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ:

قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: مَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ، لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ شَيْئًا، وَمَا أَبَالِي أَنْ لَا أَطُوفَ بَيْنَهُمَا، قَالَتْ: بِشَىْءٍ مَا قُلْتَ، يَا ابْنَ أَخِي<sup>(١)</sup> طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَطَافَ الْمُسْلِمُونَ، فَكَانَتْ سُنَّةً، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ أَهْلِ لِمَنَاءَ الطَّائِفَةِ، الَّتِي بِالْمُثَلَّلِ، لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ سَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ؟ فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ وَلَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَتْ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا.

قال الزُّهْرِيُّ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْخَارِثِ ابْنِ هِشَامٍ، فَأَعْجَبَنِي ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْعِلْمُ<sup>(٢)</sup>، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِنَّمَا كَانَ مَنْ لَا يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنَ الْعَرَبِ، يَقُولُونَ: إِنَّ طَوَافَنَا بَيْنَ

بَلَدٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَمَنْ قَالَ بِهَذَا: مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ ثَوْرٍ وَقَالَ بَعْضُ السُّلَفِ هُوَ تَطَوُّعٌ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ هُوَ وَاجِبٌ فَإِنْ تَرَكَهُ عَصَى وَجَبَّهِ بِبَلَدِهِ وَصَحَّ حُجُّهُ. دَلِيلُ الْجُمْهُورِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِيَ وَقَالَ: فَخَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ، وَالْمَشْرُوعُ سَمِي وَاحِدٌ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ، وَيَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِلَى مَا بَعْدَ طَوَافِ الْإِقَاضَةِ.

٢٥٩- (١٢٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ قُلْتُ لَهَا: إِنِّي لَا ظَنُّ رَجُلًا، لَوْ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، مَا ضَرَّهُ. قَالَتْ: لِمَ قُلْتَ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ <sup>[المر: ١٥٨]</sup> إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. فَقَالَتْ: مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمْرَةً لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ لَكَانَ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا<sup>(١)</sup>، وَهَلْ تَذَرِي فِيمَا كَانَ ذَلِكَ؟ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ أَنْ الْأَنْصَارَ كَانُوا يَهْلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِمَصْنُوعَيْنِ عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ، يُقَالُ لَهُمَا إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ يَجِيئُونَ فَيَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَخْلُقُونَ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَرَّمُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَهُمَا، لِلَّذِي كَانُوا يَصْنَعُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَتْ: فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ إِلَى آخِرِهَا، قَالَتْ: فَطَافُوا. <sup>[واخرجه البخاري: ١٧٩٠، ٢٢٩٥]</sup>

(١) قوله: «عن عروة أنه قال ما معناه: أن السمي ليس بواجب لأن الله تعالى قال: ﴿فلا جناح عليه أن يطوف بهما﴾، وأن عائشة أنكرت عليه وقالت لا يتم الحج إلا به ولو كان كما تقول يا عروة لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما» قال العلماء: هذا من دقيق علمها وفهمها الشاق وكبير معرفتها بدقائق الألفاظ؛ لأن الآية الكريمة إنما دلل لفظها على رفع الجناح عن من يطوف بهما، وليس فيه دلالة على عدم وجوب السمي ولا على وجوبه، فأخبرته عائشة رضي الله عنها أن الآية ليست فيها دلالة للوجوب ولا لعدمه، وبينت السبب في نزولها والحكمة في نظمها، وأنها نزلت في الأنصار حين هجروا من السمي بين الصفا والمروة في الإسلام، وأنها لو كانت كما يقول عروة لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، وقد يكون الفعل واجباً ويعتقد إنسان أنه يمنع إيقاعه على صفة مخصوصة وذلك كمن عليه صلاة الظهر وظن أنه لا يجوز فعلها عند غروب الشمس فسأل عن ذلك فيقال في جوابه: لا جناح عليك إن صليتها في هذا الوقت فيكون جواباً صحيحاً ولا يقتضي نفي وجوب صلاة الظهر.

(٢) قال القاضي عياض: مكنا وقع في هذه الرواية. قال: وهو غلط والصواب ما جاء في الروايات الأخرى في الباب يهلون لمناء. وفي الرواية الأخرى: لمناء الطاغية التي بالمثل، قال: وهذا هو المعروف، ومنه صنف كان نصبه عمرو بن لحي في جهة البحر بالمثل ما يلي قديد، وكذا جاء مفسراً في هذا الحديث في اللوطا وكانت الأزود وغسان تهل له بالحج. وقال ابن الكلبي: مناء صحرة لهليل بقديد وأما إساف ونائلة فلم يكونا قط في



هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَالَ آخَرُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنَّمَا أَمْرُنَا بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ نَوْعِزْ بِهِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: فَأَرَاهَا<sup>(١)</sup> قَدْ نَزَلَتْ فِي هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ. [الخروج البخاري: ١٦٤٣، ٤٨٦١].

أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَتْ الْأَنْصَارُ يَكْرَهُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾. [الخروج البخاري: ١٦٤٨، ٤٤٩٦].

#### ٤٤- باب بيان أن السعي لا يكرز

٢٦٥- (١٢٧٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ لَمْ يَطُفُوا النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ، بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا<sup>(١)</sup>.

(١) طوافه الأول فيه دليل على أن السعي في الحج أو العمرة لا يكرر بل يقتصر منه على مرة واحدة ويكره تكراره؛ لأنه بدعة وفيه دليل لما قدعناه أن النبي ﷺ كان قارناً وإن القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد، وقد سبق خلاف أبي حنيفة وغيره في المسألة والله أعلم.

٢٦٥- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْلٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَقَالَ: إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا، طَوَافَهُ الْأَوَّلَ.

#### ٤٥- باب استحباب إداعة الحاج العلبية

حَتَّى يَشْرَعَ فِي رَمِي جَمْرَةِ الْعُقْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ

٢٦٦- (١٢٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي أُبَيٍّ وَثَقِيَّةُ ابْنِ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي حَرْمَةَ، عَنْ كُرَيْبِ بْنِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.

عَنْ إِسَامَةَ ابْنِ زَيْدٍ، قَالَ: رَوَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ<sup>(١)</sup>، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ، الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ، أَنَاخَ قِبَالَ، ثُمَّ جَاءَ فَصَبَّ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ<sup>(٢)</sup>، فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا خَفِيفًا<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ قَلَّتْ: الصَّلَاةُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ<sup>(٤)</sup>! فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَانُكَ»<sup>(٥)</sup>. فَزَكَّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى ثُمَّ رَدَفَ الْفَضْلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ جَمْعٍ. [الخروج البخاري: ١٦٧٢. وسأني عند مسلم بقطعة أخرى عن الفضل برفق: ١٢٨١ وانظر ما سأني الحديث رقم ٢٧٦ لروحي وسأني بعد الحديث: ١٢٨٥].

(١) قوله في حديث عمر والناسد وابن أبي عمر: عيش ما قلت يا ابن أخي، هكذا هو في أكثر النسخ بالنسب، وفي بعضها أخى صنف النسا وكلاهما صحيح، والأول أصح وأشهر وهو المعروف في غير هذه الرواية.

(٢) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا قال القاضي: وروي أن هذا لعلم بالتوئين وكلاهما صحيح، ومعنى الأول أن هذا هو العلم المتضمن لرمعائه استعسان قول عائشة رضي الله عنها: وبلاغتها في تفسير الآية الكريمة.

(٣) ضبطوه بضم الميم من أراها وفتحها والضم أحسن وأشهر.

٢٦٦- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُجَّيْنُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا كَيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، وَمَا قَالَتْ الْحَدِيثَ بَنَحْوِهِ.

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَلَمَّا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا نَخْرُجُ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾.

قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ مَنَّ<sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرَكَ الطَّوَافَ بِهِمَا.

(١) يعني شرعه وجعله ركناً والله أعلم.

٢٦٦- ( ) وَحَدَّثَنَا حَرْمَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا، هُمْ وَغَمَّانَ، يُهْلُونَ لِمَنَاةَ، فَتَخْرُجُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَكَانَ ذَلِكَ مَنَّةً فِي آبَائِهِمْ، مَنْ أَحْرَمَ لِمَنَاةَ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنَّهُمْ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ حِينَ اسَلَّمُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾.

٢٦٤- (١٢٧٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا

يصلي الصبح يوم عرفة ثم يقطع. وحكى عن علي وابن عمر وعائشة ومالك وجمهور فقهاء المدينة أنه يلبي حتى تزول الشمس يوم عرفة ولا يلبي بعد الشروع في الوقوف. وقال أحمد وإسحاق وبعض السلف: يلبي حتى يفرغ من رمي جرة العقبة، ودليل الشافعي والجمهور هذا الحديث الصحيح مع الأحاديث بعده ولا حجة للآخرين في مخالفتها فيتعين اتباع السنة.

٢٦٧- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِزَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ عِيْسَى بْنِ يُونُسَ.

قال ابن خشرم: أَخْبَرَنَا عِيْسَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ.

أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَفَ الْفَضْلَ مِنْ جَمْعٍ، قَالَ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ.

أَنَّ الْفَضْلَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ<sup>(١)</sup>. (إعرجه البخاري ١١٦٨٥)

(١) وأما قوله في الرواية الأخرى: فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة فقد ينتج به أحد وإسحاق لمفهومهما، ويجب الجمهور عنه بأن المراد حتى شرع في الرمي ليجمع بين الروایتين.

٢٦٨- (١٢٨٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ، أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَكَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: فِي عَشِيَةِ عَرَفَةَ وَغَدَاؤِ جَمْعٍ<sup>(١)</sup>، لِلنَّاسِ حِينَ دَفَعُوا: «عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ»<sup>(٢)</sup>. وَهُوَ كَأَفْ نَاقَتِهِ<sup>(٣)</sup>، حَتَّى دَخَلَ مُحَسَّرًا<sup>(٤)</sup> (وَهُوَ مِنْ يَنْبَى) قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ»<sup>(٥)</sup> الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْجَمْرَةُ. وَقَالَ لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ.

(١) قوله: «غداة جمع» هي بفتح الجيم وإسكان الميم وهي المزدلفة وسبق بيانها.

(٢) قوله ﷺ: «عليكم بالسكينة» هذا إرشاد إلى الأدب والسنة في السير تلك الليلة ولحق بها سائر مواضع الزحام.

(٣) قوله: «وهو كأف ناقة» أي: بمنعها الإصراع.

(٤) أما محسر فسبق ضبطه وبيانه في حديث جابر في صفة حجة النبي ﷺ.

(٥) قال العلماء: هو نحو حبة الباقلاء. قال أصحابنا: ولو رمى بأكبر منها أو أصغر جاز وكان مكروهاً.

٢٦٨- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ

(١) قوله في حديث أسامة: «ودف رسول الله ﷺ من عرفات» هذا دليل على استحباب الركوب في النفع من عرفات، وعلى جواز الإرداف على الدابة إذا كانت مطيقة، وعلى جواز الارتداف مع أهل الفضل ولا يكون ذلك خلاف الأدب.

(٢) فقوله: فصبيت عليه الرضوء. الرضوء هنا بفتح الواو وهو الماء الذي يتوضأ به وسبق فيه لغة أنه يقال بالضم وليس بشيء.

(٣) وقوله: «فروضاً وضوفاً خفيفاً» يعني ترويضاً وضوء الصلاة وخففه بأن ترويضاً مرة أو خفف استعمال الماء بالنسبة إلى غالب عاداته ﷺ، وهذا معنى قوله في الرواية الأخرى: «فلم يسبخ الرضوء» أي: لم يفعل على العادة، وفيه دليل على جواز الاستعانة في الرضوء، قال أصحابنا: الاستعانة فيه ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يستعين في إحضار الماء من البئر والبيت ونحوهما وتقديمه إليه وهذا جائز ولا يقال أنه خلاف الأولى.

والثاني: أن يستعين بمن يغسل الأعضاء فهذا مكروه كراهة تنزيه إلا أن يكون معذوراً بمرض أو غيره.

والثالث: أن يستعين بمن يصب عليه فإن كان لعذر فلا بأس وإلا فهو خلاف الأولى، وهل يسمى مكروهاً؟ فيه وجهان لأصحابنا أصحابنا: ليس بمكروه؛ لأنه لم يثبت فيه نهى، وأما استعانة النبي ﷺ بأسامة والمغيرة بن شعبة في غزوة تبوك وبالريبع بنت معوذ فليسان الجواز ويكون أفضل في حقه حيث أنه مأمور بالبيان والله أعلم.

(٤) معناه: أن أسامة ذكره بصلاة المضرب وظن أن النبي ﷺ نسها حيث أخرها عن العادة المعروفة في غير هذه الليلة فقال له النبي ﷺ: الصلاة أمامك، أي أن الصلاة في هذه الليلة مشروعة فيما بين يديك أي: في المزدلفة. ففيه استحباب تذكير التابع المتبوع بما تركه خلاف العادة ليعمله أو يعتذر عنه أو يبين له وجه صوابه وإن مخالفته للعادة سبها كذا وكذا.

(٥) وأما قوله ﷺ: الصلاة أمامك فيه أن السنة في هذا الموضع في هذه الليلة تأخير المغرب إلى العشاء والجمع بينهما في المزدلفة وهو كذلك بإجماع المسلمين وليس هو بواجب بل سنة فلو صلاحها في طريقه أو صلى كل واحدة في وقتها جاز، وقال بعض أصحاب مالك: إن صلى المغرب في وقتها لزمه إعادتها وهذا شاذ ضعيف.

٢٦٦- (١٢٨١) قَالَ كُرَيْبٌ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبَّاسٍ.

عَنِ الْفَضْلِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى بَلَغَ الْجَمْرَةَ<sup>(١)</sup>. (إعرجه البخاري ١١٦٧٠، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٦٨٧. خدم بمطمة أخرى عن أسامة عند مسلم برقم: ١٢٨٠).

(١) قوله: «لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة» دليل على أنه يستندم التلبية حتى يشرع في رمي جرة العقبة غداة يوم النحر، وهذا مذهب الشافعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة وأبي ثور وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ومن بعدهم، وقال الحسن البصري: يلبي حتى

اعلم.

سَعِيدٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٢٧٠- ( ) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَائِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ

غَيْرِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: وَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلْكِي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ.

آدَمَ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَزَادَ فِي حَدِيثِهِ: وَالنَّبِيُّ ﷺ يُشِيرُ بِيَدِهِ كَمَا يَخْذِفُ الْإِنْسَانَ<sup>(١)</sup>.

٢٧١- ( ) وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ حَمَادٍ الْمَعْنِيُّ، حَدَّثَنَا

(١) وأما قوله: يشير بيده كما يخذف الإنسان فالمراد به الإيضاح وزيادة البيان لحصى الخذف، وليس المراد أن الرمي يكون على هيئة الخذف، وإن كان بعض أصحابنا قد قال باستحباب ذلك لكنه غلط والصواب أنه لا يستحب كون الرمي على هيئة الخذف، فقد ثبت حديث عبد الله بن المغفل عن النبي ﷺ في النهي عن الخذف وإنما معنى هذه الإشارة ما قدمناه والله أعلم.

زِيَادٌ (يَعْنِي الْبُكَّائِي)، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ كَثِيرِ ابْنِ مُذَرِّكِ

الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَزِيدٍ وَالْأَسْوَدِ ابْنِ يَزِيدٍ، قَالَا:

سَمِعْنَا عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ، بِجَمْعٍ: سَمِعْتُ الَّذِي

أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، هَاهُنَا يَقُولُ: «لَيْلِكَ، اللَّهُمَّ! لَيْلِكَ». ثُمَّ

لَيْلَى وَلَيْلَانَا مَعَهُ.

## ٤٦- باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى

## إِلَى عَرَفَاتٍ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ

٢٧٢- (١٢٨٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ

الْمُنْثَرِي، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُثَيْمٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ يَحْيَى الْأَمَوِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَا

جَمِيعًا: حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى إِلَى

عَرَفَاتٍ، مِنَّا الْمُكَلَّبِيُّ، وَمِنَّا الْمُكَبَّرُ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «حدثنا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات منا المكلي

ومنا المكبر». وفي الرواية الأخرى: «هلال الهلال فلا ينكر عليه ويكر المكبر

فلا ينكر عليه» فيه دليل على استحبابهما في الذهاب من منى إلى عرفات

يوم عرفة والتلبية أفضل، وفيه رد على من قال: يقطع التلبية بعد صبح يوم

عرفة والله أعلم.

٢٧٣- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ وَهَارُونُ ابْنُ عَبْدِ

اللَّهِ وَتَعَفُّوبُ الدُّوزَقِيُّ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ ابْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا

عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَدَاةِ عَرَفَةَ، فَوْنَا

الْمُكَبَّرُ وَمِنَّا الْمُهَلَّلُ، فَأَمَّا نَحْنُ فَتَكَبَّرُ، قَالَ قُلْتُ: وَاللَّهِ! لَعَجَبًا

مِنْكُمْ، كَيْفَ لَمْ تَقُولُوا لَهُ: مَاذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ؟.

٢٧٤- (١٢٨٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ

عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ التَّقْفِيُّ.

أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ، وَهُمَا غَافِقَانِ مِنْ مَنَى إِلَى

٢٦٩- (١٢٨٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا

أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ كَثِيرِ ابْنِ مُذَرِّكِ، عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ ابْنِ يَزِيدٍ، قَالَ:

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ، وَنَحْنُ بِجَمْعٍ: سَمِعْتُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ

سُورَةُ الْبَقَرَةِ، يَقُولُ فِي هَذَا الْمَقَامِ: «لَيْلِكَ، اللَّهُمَّ! لَيْلِكَ»<sup>(١)</sup>.

٢٧٠- ( ) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا

حُصَيْنٍ، عَنْ كَثِيرِ ابْنِ مُذَرِّكِ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ

يَزِيدٍ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَيْلَى حِينَ أَقَامَ مِنْ جَمْعٍ، فَقِيلَ: أَعْرَابِيٌّ

هَذَا؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَنَسَى النَّاسُ أَمْ ضَلُّوا؟ سَمِعْتُ الَّذِي

أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ<sup>(٢)</sup> يَقُولُ، فِي هَذَا الْمَكَانِ: «لَيْلِكَ،

اللَّهُمَّ! لَيْلِكَ».

(١) فيه دليل على استحباب إداعة التلبية بعد الوقوف بعرفات وهو

مذهب الجمهور كما سبق، وفيه دليل على جواز قول سورة البقرة وسورة

النساء وشبه ذلك، وكره ذلك بعض الأوائل وقال: إنما يقال السورة التي

تذكر فيها البقرة والسورة التي تذكر فيها النساء وشبه ذلك، والصواب

جواز قول سورة البقرة وسورة النساء وسورة المائدة وغيرها، وبهذا قال

جامع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وتظاهرت به الأحاديث

الصحيحة من كلام النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم كحديث: «من قرأ

الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه» والله أعلم.

(٢) وأما قول عبد الله بن مسعود: سمعت الذي أنزلت عليه سورة

البقرة فلما خصى البقرة: لأن معظم أحكام المناسك فيها. فكانه قال: هذا

مقام من أنزلت عليه المناسك وأخذ عته الشرع وبين الأحكام فاعتمدوه،

ولرأد بذلك الرد على من يقول بقطع التلبية من الوقوف بعرفات، وهذا

معنى قوله في الرواية الثانية: أن عبد الله لى حين أقام من جمع. فقيل:

أعرابي هذا فقال ابن مسعود: ما قال: إنكاراً على المعترض ورد أعليه، والله

عرفته: كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله ﷺ؟ فقال: كان يهل المهل منا، فلا ينكر عليه، ويكبر المكبر منا، فلا ينكر عليه. (أخرجه البخاري ٩٧٠ و١٦٥٩).

(٢) فيه دليل على استحباب المبادرة بصلاحي المغرب والعشاء أول قدمه المزدلفة، ويجوز تأخيرهما إلى قبيل طلوع الفجر، وفيه أنه لا يضر الفصل بين الصلاتين المجموعتين إذا كان الجمع في وقت الثانية لقوله: «ثم أتاخ كل إنسان بعيره في منزله وأما إذا جمع بينهما في وقت الأولى فلا يجوز الفصل بينهما، فإن فصل بطل الجمع ولم تصح الصلاة الثانية إلا في وقتها الأصلي.

(٣) وأما قوله: «ولم يصل بينهما شيئاً» فيه أنه لا يصلي بين المجموعتين شيئاً، ومنهبا استحباب السنن الراتبية لكن يفعلها بعدهما لا بينهما، ويفعل سنة الظهر التي قبلها قبل الصلاتين والله أعلم.

٢٧٧- ( ) وحدثنا محمد بن رُمح، أخبرنا الليث، عن يحيى ابن سعيد، عن موسى ابن عُبَيْة مولى الزبير، عن كُرَيْب مولى ابن عباس..

عن أسامة ابن زيد، قال: أنصرف رسول الله ﷺ بعد الدفعة من عرفات إلى بعض تلك الشعاب، لحاجته فصبيت عليه من الماء، فقلت: أتصلي؟ فقال: «المصلي أمانك».

٢٧٨- ( ) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، قال: حدثنا عبد الله ابن المبارك (ح).

وحدثنا أبو كُرَيْب (واللفظ له) حدثنا ابن المبارك، عن إبراهيم ابن عُبَيْة، عن كُرَيْب مولى ابن عباس، قال:

سمعت أسامة ابن زيد يقول: أفاض رسول الله ﷺ من عرفات، فلما انتهى إلى الشعب نزل فبال<sup>(١)</sup>، «ولم يقل أسامة: أراق الماء» قال: فدعا بماء فتوضأ وضوءاً ليس بالبار، قال: فقلت: يا رسول الله الصلاة، قال: «الصلاة أمانك». قال: ثم سار حتى بلغ جعنا، فصلى المغرب والعشاء.

(١) قوله: «نزل فبال» ولم يقل أسامة أراق الماء فيه أداء الرواية بحرفها، وفي استعمال صرائح الألفاظ التي قد تستبعد، ولا يكتفي عنها إذا دعت الحاجة إلى التصريح بأن خيف لبس المعنى أو اشتباه الألفاظ أو غير ذلك.

٢٧٩- ( ) وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم، أخبرنا يحيى ابن آدم، حدثنا زهير أبو خزيمة، حدثنا إبراهيم ابن عُبَيْة، أخبرني كُرَيْب.

أنه سأل أسامة ابن زيد، كيف صنعتم حين ردف رسول الله ﷺ عشية عرفة؟ فقال: جئنا الشعب الذي ينبغ الناس فيه

٢٧٥- ( ) وحدثني سريج ابن يونس، حدثنا عبد الله ابن رَجَاء، عن موسى ابن عُبَيْة، حدثني محمد ابن أبي بكر، قال: قلت لأسامة ابن مالك، عداة عرفة: ما تقول في التلبية هذا اليوم؟ قال: مررت هذا المسير مع النبي ﷺ وأصحابه، فومنا المكبر ومنا المهمل، ولا يعيب أحدنا على صاحبه.

٤٧- باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعاً بالمزدلفة في هذه الليلة<sup>(١)</sup>.

(١) فيه حديث أسامة سبق بيان شرحه في الباب الذي قبل هذا، وفيه الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء في المزدلفة وهذا مجمع عليه لكن اختلفوا في حكمه، فذهبنا أنه على الاستحباب فلو صلاهما في وقت المغرب أو في الطريق أو كل واحدة في وقتها جاز وفاته الفضيلة، وقد سبق بيان المسألة في الباب المذكور.

٢٧٦- (١٢٨٠) حدثنا يحيى ابن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن موسى ابن عُبَيْة، عن كُرَيْب مولى ابن عباس.

عن أسامة ابن زيد؛ أنه سمعه يقول: دفع رسول الله ﷺ من عرفة، حتى إذا كان بالشعب نزل فبال، ثم توضأ ولم يسبح الوضوء، فقلت له: الصلاة، قال: «الصلاة أمانك». فركب، فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ، فأسبغ الوضوء، ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب<sup>(١)</sup>، ثم أتاخ كل إنسان بعيره في منزله، ثم أقيمت العشاء فصلاها<sup>(٢)</sup>، ولم يصل بينهما شيئاً<sup>(٣)</sup>. (أخرجه البخاري ١٣٩ و١٨١ و١٦٦٧ و١٦٧٢ و١٦٦٩ والظاهر ما تقدم ٢٦٦ فرعي).

(١) قوله: (أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أتاخ كل إنسان بعيره في منزله ثم أقيمت العشاء فصلاها ولم يصل بينهما شيئاً). وفي الرواية الأخرى في آخر الباب: أنه صلاهما بإقامة واحدة، وقد سبق في حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ: أنه أتى المزدلفة فصلى بها للمغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين، وهذه الرواية مقدمة على الروایتين الأولىين؛ لأن مع جابر زيادة علم وزيادة الثقة مقبولة، ولأن جابراً اعتنى الحديث ونقل حجة النبي ﷺ مستقصاة فهو أولى بالاعتقاد، وهذا هو الصحيح من مذهبي: أنه يستحب الأذان للأولى منهما ويقسم لكل واحدة إقامة

باليمن هكذا قاله الجمهور، قال أبو سعد السمعاني: هي قرية باليمن يقال لها كيخران، قال يحيى بن معين: عطاء هذا ثقة والله أعلم.

٢٨٢- (١٢٨٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ، وَأَسَامَةَ رَدَفَهُ، قَالَ أَسَامَةُ: فَمَا زَالَ يَسِيرُ عَلَى هَيْبَتِهِ<sup>(١)</sup> حَتَّى أَتَى جَمْعًا.

(١) قوله: «فما زال يسير على هيبته» هو بهاء مفتوحة وبعد الباء همزة مكناة هو في معظم النسخ، وفي بعضها هيبته بكسر الهاء وبالنون وكلاهما صحيح المعنى.

٢٨٣- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ مَعْبُدٍ، جَمِيعًا، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سُرِلَ أَسَامَةُ، وَأَنَا شَاهِدٌ، أَوْ قَالَ: سَأَلْتُ أَسَامَةَ ابْنَ زَيْدٍ وَكَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْدَفَهُ مِنْ عَرَفَاتِهِ، قُلْتُ: كَيْفَ كَانَ يَسِيرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ؟ قَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَنَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ<sup>(١)</sup>. [إخرجه البخاري ١٦٦٦ و ٢٩٩٩].

(١) قوله: «كان يسير العنق فإذا وجد فجوة نص» وفي الرواية الأخرى: (قال هشام: والنص فوق العنق) أما العنق ففتح العين والنون والنص بفتح النون وتشديد الصاد المهملة وهما نوعان من إسراع السير.

وفي العنق نوع من الرفق، والفجوة بفتح الفاء المكناة المتسع، ورواه بعض الرواة في الموطأ: فرجة بضم الفاء وفتحها وهي بمعنى: الفجوة، وفيه من الفقه استحباب الرفق في السير في حال الزحام، فإذا وجد فرجة استحب الإسراع ليأدر إلى المناسك وليتسع له الوقت ليمكته الرفق في حال الزحمة والله أعلم.

٢٨٤- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْبٍ، وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَرَأَى فِي حَدِيثِ حُمَيْدٍ: قَالَ هِشَامٌ: وَالنَّصْرُ فَوْقَ الْعَنَقِ. [إخرجه البخاري ٤٤١٣].

٢٨٥- (١٢٨٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعْبُدٍ، أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ يَزِيدَ الْخَطَمِيَّ حَدَّثَهُ.

أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، بِالْمُزْدَلِفَةِ. [إخرجه البخاري ١٦٧٤]

لِلْمَغْرِبِ، فَأَنَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاقَتَهُ وَتَابَ (وَمَا قَالَ: أَهْرَاقُ<sup>(١)</sup> الْمَاءَ) ثُمَّ دَعَا بِالْوُضُوءِ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا لَيْسَ بِالْبَالِغِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الصَّلَاةُ، فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ». فَرَكِبَ حَتَّى جِئْنَا الْمُزْدَلِفَةَ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاحَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ، وَلَمْ يَحُلُّوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ<sup>(٢)</sup>، فَصَلَّى، ثُمَّ حَلُّوا، قُلْتُ: فَكَيْفَ فَعَلْتُمْ حِينَ أَصَبَحْتُمْ؟ قَالَ: رَدَفَهُ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ، وَانْطَلَقْتُ أَنَا فِي سَبَاقِ قُرَيْشٍ عَلَى رِجْلَيْ..

(١) هو بفتح الهاء.

(٢) قوله: «حتى أقام العشاء الآخرة» فيه دليل لصحة إطلاق العشاء الآخرة، وأما إنكار الأصمعي وغيره ذلك وقوله: «م أنه من لحن الموام وعال كلامهم وأن صوابه العشاء فقط ولا يجوز وصفها بالآخرة فغلط منهم بل الصواب جوازها، وهذا الحديث صريح فيه وقد تظاهرت به أحاديث كثيرة، وقد سبق بيانه واضحاً في مواضع كثيرة من كتاب الصلاة.

٢٨٥- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقَيْبٍ، عَنْ كُرَيْبٍ.

عَنْ أَسَامَةَ ابْنَ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى النَّقْبَ<sup>(١)</sup> الَّذِي يَنْزِلُهُ الْأَمْرَاءُ نَزَلَ قِبَالَهُ، (وَلَمْ يَقُلْ: أَهْرَاقُ) ثُمَّ دَعَا بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا خَفِيفًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الصَّلَاةُ، فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ».

(١) قوله: «لما أتى النقب» هو بفتح النون وإسكان القاف وهو الطريق في الجبل وقيل الفرجة بين جبلين.

٢٨٦- ( ) حَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ مَوْلَى ابْنِ سَبَاحٍ<sup>(١)</sup>.

عَنْ أَسَامَةَ ابْنَ زَيْدٍ أَنَّهُ كَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الشُّعْبَ أَنَاحَ رَاجِلَتُهُ، ثُمَّ دَعَبَ إِلَى الْغَائِطِ، فَلَمَّا رَجَعَ صَبَّيْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَكِبَ، ثُمَّ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَجَمَعَ بِهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

(١) هكذا وقع في معظم النسخ عطاء مول سباح، وفي بعض النسخ مول أم سباح وكلاهما خلاف المعروف فيه وإنما المشهور عطاء مول بني سباح، هكذا ذكره البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم في كتابه المخرج والتعديل، وخلف الواسطي في الأطراف والحلي في الجمع بين الصحيحين والسمعاني في الأنساب وغيرهم وهو عطاء بن يعقوب وقيل: عطاء بن نافع، وعن ذكر الوجهين في اسم أبيه البخاري وخلف والحلي، واقتصر ابن أبي حاتم والسمعاني وغيرهما على أنه عطاء بن يعقوب قالوا كلهم: وهو عطاء الكيخاراني بفتح الكاف وإسكان المثناة من تحت وبالحاء المعجمة ويقال فيه أيضاً الكوخاراني واتفقوا على أنها نسبة إلى موضع



(٤٤١٤).

أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَالْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ، بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ. (أخرجه البخاري ١٠٩٢، ١١٦٨، ١١٧٣).

٢٩١- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ:

أَفَضْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى آتَيْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَكَانِ<sup>(١)</sup>.

(١) هذا من الأحاديث التي استدرَكها الدارقطني فقال: هذا عندي وهم من إسماعيل، وقد خالفه جماعة منهم شعبة والثوري وإسرائيل وغيرهم فرووه عن أبي إسحاق عن عبد الله بن مالك عن ابن عمر قال: وإسماعيل وإن كان ثقة فهو لاء أقوم بحديث أبي إسحاق منه هذا كلامه، جوابه ما سبق بيانه مرات في نظائره أنه يجوز أن أبا إسحاق سمعه بالطريقين فرواه بالوجهين، وكيف كان فالتن صحيح لا مفتح فيه والله أعلم.

٤٨ - باب استحباب زيادة التَّغْلِيص بِصَلَاةِ الصُّبْح

يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَالْمَبَالِغَةِ فِيهِ بَعْدَ تَحْقِيقِ طُلُوعِ

الْفَجْرِ

٢٩٢- (١٢٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ إِلَّا لِمِيقَاتِهَا، إِلَّا صَلَاتَيْنِ: صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا<sup>(١)</sup>. (أخرجه البخاري ١٦٨٢ و ١٦٨٣ و ١٦٧٥).

(١) معناه أنه صلى المغرب في وقت العشاء يجمع التي هي المزدلفة، وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها المعتاد ولكن بعد تحقق طلوع الفجر.

٢٩٢- ( ) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ: قَبْلَ وَقْتِهَا<sup>(١)</sup> بِقَلِيلٍ.

٢٨٥- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ رُمْحٍ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قَالَ ابْنُ رُمْحٍ فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطَمِيِّ، وَكَانَ أَمِيرًا عَلَى الْكُوفَةِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

٢٨٦- (٧٠٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، جَمِيعًا.

٢٨٧- (١٢٨٨) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ.

أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا سَجْدَةٌ<sup>(١)</sup>، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي بِجَمْعٍ، كَذَلِكَ حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ تَعَالَى.

(١) يعني بالسجدة صلاة النافلة أي: لم يصل بينهما نافلة، وقد جاءت السجدة بمعنى: النافلة ومعنى: الصلاة.

(٢) قوله: «وصلى المغرب ثلاث ركعات وصلّى العشاء ركعتين» فيه دليل على أن المغرب لا يقصر بل يصلي ثلاثاً ابتداءً، وكذلك أجمع عليه المسلمون، وفيه أن القصر في العشاء وغيرها من الرباعيات أفضل والله أعلم.

٢٨٨- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ وَسَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ بِجَمْعٍ، وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ.

ثُمَّ حَدَّثَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ صَلَّى مِثْلَ ذَلِكَ، وَحَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ.

٢٨٩- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ: صَلَّاهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ.

٢٩٠- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،

(١) قوله «قبل وقتها» المراد قبل وقتها المعتاد لا قبل طلوع الفجر، لأن ذلك ليس بجائز لإجماع المسلمين فيعين تأويله على ما ذكرته، وقد ثبت في صحيح البخاري في هذا الحديث في بعض رواياته أن ابن مسعود صلى الفجر حين طلع الفجر بالمزدلفة ثم قال: إن رسول الله ﷺ صلى الفجر هذه الساعة. وفي رواية: فلما طلع الفجر قال إن رسول الله ﷺ كان لا يصلي هذه الساعة إلا هذه الصلاة في هذا المكان من هذا اليوم والله أعلم.

وفي هذه الروايات كلها حجة لأبي حنيفة في استحباب الصلاة في آخر الوقت في غير هذا اليوم، ومذهبنا ومذهب الجمهور استحباب الصلاة في أول الوقت في كل الأيام ولكن في هذا اليوم أشد استحباباً، وقد سبق في كتاب الصلاة إيضاح المسألة بدلائلها وتسني زيادة التبكير في هذا اليوم، وأجاب أصحابنا عن هذه الروايات بأن معناها أنه ﷺ كان في غير هذا اليوم يتأخر عن أول طلوع الفجر لحظة إلى أن يأتيه بلال، وفي هذا اليوم لم يتأخر لكثرة الناس فيه فيحتاج إلى المبالغة في التبكير ليتسع الوقت لفعل المناسك والله أعلم.

وقد يحتج أصحاب أبي حنيفة بهذا الحديث على منع الجمع بين الصلاتين في السفر؛ لأن ابن مسعود من ملازمي النبي ﷺ، وقد أخبر ما رآه يجمع إلا في هذه المسألة، ومذهبنا ومذهب الجمهور جواز الجمع في جميع الأسفار المباحة التي يجوز فيها القصر، وقد سبقت المسألة في كتاب الصلاة بإدلتها، والجواب عن هذا الحديث أنه مفهوم وهم لا يقولون به ونحن نقول بالمفهوم ولكن إذا عارضه متطرق قلناه على المفهوم، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بجواز الجمع، ثم هو متروك الظاهر بالإجماع في صلاتي الظهر والعصر يعرفات والله أعلم.

#### ٤٩- باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء

وغيرهن من مزدلفة إلى منى

في أواخر الليل قبل رخصة الناس، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة.

٢٩٣- (١٢٩٠) وحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ (يَعْنِي ابْنَ حُمَيْدٍ)، عَنِ الْقَاسِمِ،

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ، تَدْفَعُ قَبْلَهُ، وَقِيلَ خَطَمَ النَّاسُ<sup>(١)</sup>، وَكَانَتْ امْرَأَةً ثَبُطَةً<sup>(٢)</sup>، (يَقُولُ الْقَاسِمُ: وَالثَّبُطَةُ الثَّقِيلَةُ) قَالَ: فَأُذِنَ لَهَا، فَخَرَجَتْ قَبْلَ دَفْعِهِ وَحَبَسْنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا فَدَفَعْنَا بِدَفْعِهِ. وَلَئِنْ أَكُونُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَمَا اسْتَأْذَنْتُهُ سَوْدَةَ، فَأَكُونُ أَذْفَعُ بِإِذْنِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ يَوْمَ. (إعرجه البخاري ١٦٨١).

(١) قوله: (قبل حطمة الناس) بفتح الحاء أي: زحمتهم.

(٢) قوله: «وكانت امرأة ثبطة» هي بفتح التاء المثناة وكسر الباء الموحدة وإسكانها، وفسره في الكتاب: بأنها الثقيلة أي: ثقيلة الحركة بطيئة.

من الشيط وهو التحريق.

٢٩٤- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، جَمِيعاً، عَنِ الثَّقَفِيِّ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ سَوْدَةُ امْرَأَةً ضَخْمَةً ثَبُطَةً، فَاسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُفِيضَ مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ، فَأُذِنَ لَهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَلْيَتَنَسَّيْ كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَمَا اسْتَأْذَنْتُهُ سَوْدَةُ. وَكَانَتْ عَائِشَةُ لَا تُفِيضُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ. (إعرجه البخاري ١٦٨٠).

٢٩٥- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمَرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: وَبَدَتْ أَنِّي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَمَا اسْتَأْذَنْتُهُ سَوْدَةُ، فَاصْطَلَى الصُّبْحَ بَعْنَى، فَأَرَمِي الْجَمْرَةَ، قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسُ. فَقِيلَ لِعَائِشَةَ: فَكَانَتْ سَوْدَةُ اسْتَأْذَنْتُهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، إِنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً ثَقِيلَةً ثَبُطَةً فَاسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأُذِنَ لَهَا<sup>(١)</sup>.

(١) فيه دليل لجواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر، قال الشافعي وأصحابه: يجوز قبل نصف الليل ويجوز رمي جرة العقبة بعد نصف الليل. واستدلوا بهذا الحديث.

واختلف العلماء في ميث الحاج بالمزدلفة ليلة النحر، والصحيح من مذهب الشافعي أنه واجب من تركه لزمه دم وصح حجه، وبه قال فقهاء الكوفة وأصحاب الحديث، وقالت طائفة هو سنة إن تركه فاته الفضيلة ولا إثم عليه ولا دم ولا غيره وهو قول للشافعي وبه قال جماعة، وقالت طائفة: لا يصح حجه وهو محكي عن النخعي وغيره، وبه قال إمامان كبيران من أصحابنا وهما أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي وأبو بكر بن خزيمة، وحكي عن عطاء والأوزاعي: أن الميث بالمزدلفة في هذه الليلة ليس بركن ولا واجب ولا سنة ولا فضيلة فيه، بل هو منزل كسائر المنازل إن شاء تركه وإن شاء لم يتركه ولا فضيلة فيه وهذا قول باطل، واختلفوا في قدر الميث الواجب فالصحيح عند الشافعي: أنه ساعة في النصف الثاني من الليل، وفي قول له: ساعة من النصف الثاني أو ما بعده إلى طلوع الشمس، وفي قول ثالث له: إنه معظم الليل. وعن مالك ثلاث روايات: إحداها كل الليل، والثاني معظمه، والثالث أقل زمان.

٢٩٦- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ.

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ شُوَالٍ.

عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، قَالَتْ: كُنَّا نَفْعُلُهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، نَغْلَسُ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنَى. وَفِي رِوَايَةِ النَّاقِدِ: نَغْلَسُ مِنْ مُزْدَلِفَةَ.

٣٠٠- (١٢٩٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا، عَنْ حَمَّادٍ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّقَلِ<sup>(١)</sup> (أَوْ قَالَ فِي الضَّعْفَةِ) مِنْ جَمْعٍ بِلَيْلٍ. [الخرجه البخاري ١٦٧٨ و ١٨٥٦ و ١٦٧٧. وسألي عند مسلم بزيادة برقم: ١٢٩٤].

(١) قوله: «بعثني رسول الله ﷺ في الثقل» هو بفتح الثاء والقاف وهو: الثاع ونحوه.

٣٠١- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَنَا وَمَنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ.

٣٠٢- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَطَاءٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُنْتُ فِيمَنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ.

٣٠٣- (١٢٩٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ.

أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: بَعَثَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَحَرٍ مِنْ جَمْعٍ فِي ثَقَلِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: أَبْلَغَكَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: بَعَثَ بِي بِلَيْلٍ طَوِيلٍ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كَذَلِكَ، بِسَحَرٍ، قُلْتُ لَهُ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَمَيْنَا الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَإِنِ صَلَّي الْفَجْرَ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كَذَلِكَ. [الخرجه البخاري: ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٨٥٦. وأوله: «هم عند مسلم بقص برقم: ١٢٩٣»].

٣٠٤- (١٢٩٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ.

كِلَاهُمَا، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٢٩٧- (١٢٩١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ)، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى اسْمَاءَ قَالَ:

قَالَتْ لِي اسْمَاءُ، وَهِيَ عِنْدَ دَارِ الْمُزْدَلِفَةِ: هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا، فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: يَا بُنَيَّ! هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: ارْحَلْ بِي، فَأَرْتَحِلْنَا حَتَّى رَمَسْنَا الْجَمْرَةَ، ثُمَّ صَلَّتْ فِي مَنَازِلِهَا، فَقُلْتُ لَهَا: أَيُّ هَتَاءَ<sup>(١)</sup> لَقَدْ غَلَسْنَا، قَالَتْ: كَلَّا<sup>(٢)</sup>، أَيُّ بُنَيَّ! إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذْ لَ لِلظُّعْنِ<sup>(٣)</sup>. [الخرجه البخاري ١٦٧٩].

(١) قوله: (يا هتاء) أي: يا هذه هو بفتح الهاء ويعدّها نون مسكنة ومفتوحة وإسكانها أشهر ثم تاء هتاء من فوق، قال ابن الأثير: وتسكن الهاء التي في آخرها وتضم، وفي الشّية يا هتان، وفي الجمع يا هتان وهنات، وفي المذكر هن وهتان وهنون.

(٢) قوله: «لقد غلّسنا قالت كلاً» أي: لقد تقدمنا على الوقت المشروع قالت لا.

(٣) قولها: «إن النبي ﷺ إذن للظعن» هو بضم الظاء والعين وإسكان العين أيضاً وهن النساء الواحدة ظعينة كسفية وسفن، وأصل الظعينة المودج الذي تكون فيه المرأة على البعير فسميت المرأة به مجازاً، واشتهر هذا المجاز حتى غلب وخفيت الحقيقة، وظعينة الرجل امرأته.

٢٩٧- ( ) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَتْ: لَا، أَيُّ بُنَيَّ! إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ إِذْ لَ لِلظُّعْنِ.

٢٩٨- (١٢٩٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، أَنَّ ابْنَ شُوَالٍ أَخْبَرَهُ.

أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ فَأَخْبَرَتْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بِهَا مِنْ جَمْعٍ بِلَيْلٍ.

٢٩٩- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ (ح).

ويرميها بالحصى السبع وهذا هو الصحيح في مذنبنا وبه قال جمهور العلماء.

وقال بعض أصحابنا: يستحب أن يقف مستقبل الجمرة مستديراً مكة، وقال بعض أصحابنا: يستحب أن يقف مستقبل الكعبة وتكون الجمرة عن يمينه والصحيح الأول، وأجمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو عن يساره أو رماها من فوقها أو أسفلها أو وقف في وسطها ورماها، وأما رمي باقي الجمرات في أيام التشريق فيستحب من فوقها.

(٢) وأما قوله: هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة فسبق شرحه قريباً والله أعلم.

٣٠٦- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ ابْنَ يَوْسُفَ يَقُولُ، وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى النَّبِيِّ: أَلْفُوا الْقُرْآنَ كَمَا أَلَفَهُ جِبْرِيلُ، السُّورَةُ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا الْبَقَرَةَ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا النَّسَاءَ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا آلَ عِمْرَانَ<sup>(١)</sup>. قَالَ: فَلَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِهِ، فَسَبَّهَ وَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ يَزِيدَ.

أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَأَتَى جُمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِي، فَاسْتَعْرَضَهَا، فَرَمَاهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، قَالَ فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنَّ النَّاسَ يَرْمُونَهَا مِنْ لَوْحِهَا، فَقَالَ: هَذَا، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ! مَقَامَ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

(١) قوله: «عن الأعمش سمعت الحجاج بن يوسف يقول وهو يخاطب على المنبر: ألقوا القرآن كما ألقاه جبريل السورة التي يذكر فيها البقرة والسورة التي يذكر فيها النساء والسورة التي يذكر فيها آل عمران فلقيت إبراهيم فأخبرته بقوله فسهبه قال القاضي عياض: إن كان الحجاج أراد بقوله كما ألقاه جبريل تأليف الآية في كل سورة ونظمها على ما هي عليه الآن في المصحف فهو إجماع المسلمين وأجمعوا أن ذلك تأليف النبي ﷺ، وإن كان يريد تأليف السورة بعضها في إثر بعض فهو قول بعض الفقهاء والفراء وخالفهم المحققون وقالوا بل هو اجتهاد من الأئمة وليس بتوقيف.

قال القاضي: وتقديره هنا النساء على آل عمران دليل على أنه لم يرد إلا نظم الآية لأن الحجاج إنما كان يتبع مصحف عثمان ﷺ ولا يخالفه، والظاهر أنه أراد ترتيب الآية لا ترتيب السور.

٣٠٦- ( ) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ.

كِلَاهُمَا، عَنْ الْأَعْمَشِ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ يَقُولُ: لَا تَقُولُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَأَقْصَا الْحَدِيثِ بِمِثْلِ خَلِيفِ ابْنِ مُسْهِرٍ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ، فَيَقْفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ<sup>(١)</sup> بِالْمَزْدَلِفَةِ بِاللَّيْلِ، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا بَدَأَ لَهُمْ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ يَذْفَعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ، وَقَبْلَ أَنْ يَذْفَعَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُقَدِّمُ مِنِّي لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُقَدِّمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَلِبُوا رَمَوْا الْجُمْرَةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: أَرُخِّصَنَّ فِيهِ أَوْلَئِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. (إخرجه البخاري ١٦٧٦).

(١) قد سبق بيان المشعر الحرام وذكر الخلاف فيه، وإن مذهب الفقهاء أنه اسم لقروح خاصة وهو جبل بالمزدلفة، ومذهب المفسرين ومذهب أهل السير أنه جميع المزدلفة، وقد جاء في الأحاديث ما يدل لكلا المذهبين، وهذا الحديث دليل لمذهب الفقهاء، وقد سبق أن المشهور فتح الميم من المشعر الحرام وقيل بكسرهما، وفيه استحباب الوقوف عند المشعر الحرام بالدعاء والذكر.

(٢) وقوله (ما بدأ لهم) هو بلا معز أي: ما أرادوا.

٥٠- باب رمي جُمرة العقبة من بطن الوادي، وتكون مكة، عن يساره، ويكبر مع كل حصاة

٣٠٥- (١٢٩٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

رَمَى عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ جُمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ. قَالَ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ أَنَا سَ يَرْمُونَهَا مِنْ لَوْحِهَا<sup>(١)</sup>، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ: هَذَا، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ! مَقَامَ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ<sup>(٢)</sup>. (إخرجه البخاري ١٧٤٧ و ١٧٤٨ و ١٧٤٩ و ١٧٥٠).

(١) فيه فوائد: منها إثبات رمي جرة العقبة يوم النحر وهو مجمع عليه وهو واجب وهو أحد أسباب التحلل وهي ثلاثة: رمي جرة العقبة يوم النحر، فطواف الإفاضة مع معيه إن لم يكن سعي، والثالث الحلقي عند من يقول أنه نسك وهو الصحيح، فلو ترك رمي جرة العقبة حتى فاتت أيام التشريق فحججه صحيح وعليه دم هذا قول الشافعي والجمهور، وقال بعض أصحاب مالك: الرمي ركن لا يصح الحج إلا به. وحكى ابن جرير عن بعض الناس: أن رمي الجمار إنما شرح حفظاً للتكبير ولو تركه وكبر أجزاء، ونحوه عن عائشة رضي الله عنها والصحيح المشهور ما قدمناه، ومنها كون الرمي سبع حصيات وهو مجمع عليه، ومنها استحباب التكبير مع كل حصاة وهو مذنبنا ومذهب مالك والعلماء كافة.

قال القاضي: وأجمعوا على أنه لو ترك التكبير لا شيء عليه، ومنها استحباب كون الرمي من بطن الوادي فيستحب أن يقف تحتها في بطن الوادي فيجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه ويستقبل العقبة والجمرة

٣٠٧- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ (ج).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ.

أَنَّهُ حَجَّ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: فَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَجِّ حَصِيَّاتِهِ، وَجَعَلَ الْبَيْتَ، عَنْ يَسَارِهِ، وَمَنَى، عَنْ يَمِينِهِ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

(١) قوله: «وجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه» هذا دليل للمذهب الصحيح الذي قدمناه في الموقف المستحب للرمي.

٣٠٨- ( ) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَلَمَّا أتَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

٣٠٩- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُحَيَّا<sup>(١)</sup> (ج).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ)، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى أَبُو الْمُحَيَّا، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ: إِنَّ نَاسًا يَرْمُونَ الْجَمْرَةَ مِنْ فَوْقِ الْعَقَبَةِ، قَالَ: فَرَمَاهَا عَبْدُ اللَّهِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ قَالَ: مِنْ هَا هُنَا، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ! رَمَاهَا الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

(١) هو بضم الميم. وفتح الحاء المهملة وتشديد الهمزة تحت والهاء أعلم.

٥١ - باب استحباب رمي جمرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ

رَاكِبًا، وَبَيَّانُ قَوْلِهِ ﷺ: «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ»

٣١٠- (١٢٩٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، جَمِيعًا، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ.

قَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ<sup>(١)</sup>، وَيَقُولُ: «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ»<sup>(٢)</sup>، فَإِنِّي لَا أَذْرِي لَعَلِّي لَا أَحْجُ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) فيه دلالة لما قاله الشافعي وموافقه أنه يستحب لمن وصل منى راكباً أن يرمي جمرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ راكباً ولو رماه ماشياً جاز، ولما من وصلها ماشياً فبرمها ماشياً وهذا في يوم النحر، وأما اليومان الأولان من أيام التشريق فالتة أن يرمي فيهما جميع الجمرات ماشياً وفي اليوم الثالث يرمي راكباً ويتر هذا كله مذهب مالك والشافعي وغيرهما، وقال أحمد وإسحاق: يستحب يوم النحر أن يرمي ماشياً، قال ابن المنذر: وكان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمون ماشة، قال: واجمعوا على أن الرمي يجزئ على أي حال رماه إذا وقع في الرمي.

(٢) ولما قوله ﷺ: «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ» فهذه اللام لام الأمر ومعناه خذوا مناسككم، وهكذا وقع في رواية غير مسلم وتقليده هذه الأمور التي أتت بها في حجتي من الأقوال والأفعال والمهينات هي أمور الحج وصفته وهي مناسككم فخذوها عني واتبلوها واحفظوها واعملوها بها وعلموها الناس، وهذا الحديث أصل عظيم في مناسك الحج وهو نحو قوله ﷺ في الصلاة: «صلوا كما رايتموني أصلي».

(٣) وقوله ﷺ: «لعلني لا أحج بعد حجتي هذه» فيه إشارة إلى توديعهم وإعلامهم بقرب وفاته ﷺ وحثهم على الاعتناء بالأخذ عنه وانتهاز الفرصة من ملازمته وتعلم أمور الدين وبهنا سميت حجة الوداع واللّه أعلم.

٣١١- (١٢٩٨) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ.

عَنْ جَدِّهِ أُمِّ الْحُصَيْنِ، قَالَ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: حَجَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، فَرَأَيْتُهُ حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَأَنْصَرَفَ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأَسَامَةُ، أَخَذَهُمَا يَقُودُ بِهِ رَاحِلَتَهُ، وَالْآخَرُ رَافِعُ ثَوْبِهِ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ الشَّمْسِ<sup>(١)</sup>، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا كَثِيرًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدِّعٌ (حَبِثْتُهَا قَالَتْ) اسْوَدَّ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا»<sup>(٢)</sup>. [وسأني برفق: ١٨٣٨].

(١) قولها: «حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت حين رمى جمرَةَ الْعَقَبَةِ وأنصرف وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة أخذهما يقود به راحلته والآخر يرفع ثوبه على رأس رسول الله ﷺ من الشمس» فيه جواز تسميتها حجة الوداع، وقد سبق أن من الناس من أنكر ذلك وكرهه وهو غلط، وسبق بيان إبطاله وفيه الرمي راكباً كما سبق، وفيه جواز تظليل الحرم على رأسه بثوب وغيره وهو منعهنا ومذهب جماهير العلماء سواء كان راكباً أو نازلاً، وقال مالك وأحمد: لا يجوز وإن فعل لزمته الفدية. وعن أحمد رواية: أنه لا فدية، واجمعوا على أنه لو قصد تحت خيمة أو سقف جاز، ووافقونا على أنه إذا كان الزمان يسيراً في الحمل لا فدية، وكذا لو استظل بيده، وقد يحتجون بحديث عبد الله بن عباس بن



قال ابن حاتم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ،  
أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى  
الْجَمْرَةَ، بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ<sup>(١)</sup>.

(١) فيه دليل على استحباب كون الحصى في هذا القدر وهو كقدر  
حبة الباقلا، ولو رمى بأكبر أو أصغر جاز مع الكراهة، وقد سبقت المسألة  
مستوفة قريباً في باب استحباب إدانة التلية إلى رمي الجمرة.

### ٥٢- باب بيان وقت استحباب الرمي

٣١٤- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ  
الْأَحْمَرُ وَأَبْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ  
ضُحًى، وَأَمَّا بَعْدُ، فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ<sup>(١)</sup>.

(١) المراد يوم النحر جرة العقبة، فإنه لا يشرع فيه غيرها بالإجماع،  
وأما أيام التشريق الثلاثة فيرمي كل يوم منها بعد الزوال. وهذا المذكور في  
جرة يوم النحر ستة باتفاقهم، وعندنا يجوز تقديمه من نصف ليلة النحر،  
وأما أيام التشريق، فمذهبنا، ومذهب مالك، وأحمد وجهاء العلماء: أنه لا  
يجوز الرمي في الأيام الثلاثة إلا بعد الزوال، لهذا الحديث الصحيح وقال:  
طائوس وعطاء يميزه في الأيام الثلاثة قبل الزوال.

وقال أبو حنيفة وإسحاق بن راهويه يجوز في اليوم الثالث قبل الزوال  
دليلاً: أنه ﷺ رمى كما ذكرنا. وقال ﷺ: وسلّم: التناخروا  
مناسككم.

واعلم أن رمي جمار أيام التشريق يشترط فيه الترتيب، وهو: أن يبدأ  
بالجمرة الأولى التي تلي مسجد الخيف، ثم الوسطى، ثم جرة العقبة،  
ويستحب أن يقف عقب رمي الأولى عندها مستقبل القبلة زمناً طويلاً  
يدعو ويذكر الله، ويقف كذلك عند الثانية، ولا يقف عند الثالثة، ثبت  
معنى ذلك في صحيح البخاري من رواية ابن عمر، عن النبي ﷺ وسلّم،  
ويستحب هنا في كل يوم من الأيام الثلاثة، والله أعلم.

ويستحب رفع اليدين في هذا الدعاء عندنا، وبه قال جمهور العلماء،  
وثبت في صحيح البخاري من رواية ابن عمر في حديثه الذي قدمناه،  
واختلف قول مالك في ذلك. وأجمعوا على أنه لو ترك هذا الوقوف  
للدعاء فلا شيء عليه. إلا ما حكى عن الثوري: أنه قال: يطعم شيئاً أو  
يهرق دماً.

٣١٤- ( ) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى،  
أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ  
اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

أبي ربيعة قال: صحبت عمر ابن الخطاب ﷺ فما رأيته مضرباً فسطاطاً  
حتى رجع، رواه الشافعي والبيهقي بإسناد حسن. وعن ابن عمر ﷺ أنه  
أبصر رجلاً على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال: اضح  
لن أحرمت له، رواه البيهقي بإسناد صحيح. وعن جابر عن النبي ﷺ قال:  
فما من محرم يضحي للشمس حتى تغرب إلا غربت بظفوه حتى يعود كما  
ولدت أمه، رواه البيهقي: وضعفه.

واحتج الجمهور بحديث أم الحصين، وهذا المذكور في مسلم؛ ولأنه لا  
يسمى لباً، وأما حديث جابر فضعيف كما ذكرنا مع أنه ليس فيه نهى  
وكذا فعل عمر، وقول ابن عمر ليس فيه نهى ولو كان فحديث أم الحصين  
مقدم عليه والله أعلم.

(٢) قولها: (سمعت يقول: إن أمر عليكم عبد مجدع حسبها قالت:  
أسود يقودكم بكتاب الله فاسموا وأطيعوا) المجدع بفتح الجيم والذال  
المهمة المشددة، والمجدع القطع من أصل العضو، ومقصوده التثبيته على  
نهاية خسته، فإن العبد خيس في العادة ثم سواده نقص آخر وجده  
نقص آخر، وفي الحديث الآخر: كان رأسه زينة، ومن هذه الصفات  
مجموعة فيه فهو في نهاية الخسة والعادة أن يكون ممتناً في أذل الأعمال،  
فأمره بطاعة ولي الأمر ولو كان بهذه الخساسة ما دام يقودنا بكتاب الله  
تعالى، قال العلماء: معناه: ما داموا متمسكين بالإسلام والدعاء إلى كتاب  
الله تعالى على أي حال كانوا في أنفسهم وأديانهم وأخلاقهم ولا يشق  
عليهم العصا بل إذا ظهرت منهم المنكرات وعظفوا وذكروا، فإن قيل: كيف  
يؤمر بالسمع والطاعة للعبد مع أن شرط الخليفة كونه قرشياً؟ فالجواب من  
وجهين: أحدهما أن المراد بعض الولاة الذين يوليهم الخليفة ونوابه لا أن  
الخليفة يكون عبداً. والثاني أن المراد لو قهر عبد مسلم واستولى بالقهر  
نفذت أحكامه ووجبت طاعته ولم يبرز شق العصا عليه والله أعلم.

٣١٢- ( ) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَيْسَةَ، عَنْ  
يَحْيَى ابْنِ الْحَصَنِ.

عَنْ أُمِّ الْحَصَنِ جَدِّهِ، قَالَتْ: حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ حَجَّةَ الزَّوَادِ، فَرَأَيْتُ اسْمَاءَ وَبِلَالَ، وَاحْتَلَمَا أَخِذَ بِخِطَامِ  
نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ نَوْبَهُ يَسْتُرُهُ مِنَ الْخَرِّ، حَتَّى رَمَى  
جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ..

قال مُسْلِمٌ: وَاسْمُ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ، خَالِدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ،  
وَهُوَ خَالُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ، زَوْى عَنْهُ وَكَعِيجَ وَخِجَاجَ الْأَعْوَرِ.

### ٥٢- باب استحباب كون حصي الجمار

#### بقدر حصي الخذف

٣١٣- (١٢٩٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ ابْنِ

حُمَيْدٍ.

## ٥٤- باب بيان أن حصى الجمار سبغ

٣١٥- (١٣٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ (وَهُوَ ابْنُ عَتِيبَةَ اللَّهِ الْجَزَرِيُّ)، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الاسْتِجْمَارُ تَوَهُؤٌ وَرَمْيُ الْجِمَارِ تَوَهُؤٌ وَالسَّعْيُ تَيْنٌ الصَّفَا وَالْمَرْوَةُ تَوَهُؤٌ وَالطَّوَافُ تَوَهُؤٌ، وَإِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ بِتَوَهُؤٍ».

(١) التو بفتح التاء المثناة فوق وتشديد الواو وهو: التوسر، والمراد بالاستجمار الاستجماء. قال القاضي: وقوله في آخر الحديث: «وإذا استجمر أحدكم فليستجمر بتوهُؤٍ» للتكرار بل المراد بالأول الفعل وبالثاني عدد الأحجار، والمراد بالتوهُؤٍ الجمار سبع سبع، وفي الطواف سبع، وفي السعي سبع، وفي الاستجماء ثلاث، فإن لم يحصل الإتياء بثلاث وجبت الزيادة حتى يتي، فإن حصل الإتياء بوتر فلا زيادة، وإن حصل بشفع استحب زيادة مسحه للإتياء، وفيه وجه أنه واجب قال بعض أصحابنا وقال به جماعة من العلماء والمشهور الاستحباب والله علم.

## ٥٥- باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير

٣١٦- (١٣٠١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: حَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَلَقَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَصَّرَ بَعْضُهُمْ<sup>(١)</sup>، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ» مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ».

[والمقصرون] - أخرجه البخاري (١٧٢٧).

(١) قوله: حلق رسول الله ﷺ وحلق طائفة من أصحابه وقصر بعضهم وذكر الأحاديث في دعائه ﷺ للمحلقين ثلاث مرات وللمقصرين مرة بعد ذلك، هذا كله تصريح بجواز الاختصار على أحد الأمرين إن شاء اقتصر على الحلق وإن شاء على التقصير وتصريح بتفضيل الحلق، وقد أجمع العلماء على أن الحلق أفضل من التقصير وعلى أن التقصير يجزي، إلا ما حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري أنه كان يقول: يلزمه الحلق في أول حجة ولا يجزئه التقصير، وهذا إن صح عنه مردود بالتصريح وإجماع من قبله، ومذهبنا المشهور أن الحلق أو التقصير نسك من مناسك الحج والعمرة وركن من أركانها لا يحصل واحد منهما إلا به، وبهذا قال العلماء كافة، وللشافعي قول شاذ ضعيف: أنه استباحة عظور كالطيب واللباس وليس بنسك والصواب الأول، وأقل ما يجزي من الحلق والتقصير عند الشافعي ثلاث شعرات، وعند أبي حنيفة ربع الرأس، وعند أبي يوسف نصف الرأس، وعند مالك وأحمد أكثر الرأس، وعن مالك رواية: أنه كل الرأس، وأجمعوا أن الأفضل حلق جميعه أو تقصير جميعه، ويستحب

أن لا يتقص في التقصير عن قدر الأغملة من أطراف الشعر، فإن قصر دونها جاز لحصول اسم التقصير والمشروع في حق النساء التقصير ويكره لمن الحلق فلو حلقن حصل النسك ويقوم مقام الحلق والتقصير التنب والإحراق والقص وغير ذلك من أنواع إزالة الشعر.

واعلم أن قوله: حلق رسول الله ﷺ وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم ودعاؤهم ﷺ للمحلقين ثلاثاً ثم للمقصرين مرة كل هذا كان في حجة الوداع. هذا هو الصحيح المشهور، وحكى القاضي عياض عن بعضهم: أن هذا كان يوم الحديبية حين أمرهم بالحلق فما فعله أحد لطعمهم بدخول مكة في ذلك الوقت، وذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: حلق رجال يوم الحديبية وقصر آخرون فقال رسول الله ﷺ: «اللهم ارحم المحلقين ثلاثاً، قيل: يا رسول الله ما بال المحلقين ظهرت لهم بالترحم؟ قال: لأنهم لم يشكوا. قال ابن عبد البر: وكونه في الحديبية هو المحفوظ.

قال القاضي: قد ذكر مسلم في الباب خلاف ما قالوه، وإن كانت أحاديثه جاءت بمجملة غير مفسرة موطن؛ ذلك لأنه ذكر من رواية ابن أبي شيبة ووكيع في حديث يحيى بن الحصين عن جدته: أنها سمعت النبي ﷺ دعا في حجة الوداع للمحلقين ثلاثاً وللمقصرين مرة واحدة إلا أن وكيعاً لم يذكر حجة الوداع، وقد ذكر مسلم قبل هذا في رمي جرة العقبة يوم النحر حديث يحيى بن الحصين عن جدته هذه أم الحصين قالت: حججت مع النبي ﷺ حجة الوداع، وقد جاء الأمر في حديثها مفسراً: أنه في حجة الوداع، فلا يبعد أن النبي ﷺ قاله في الموضعين.

ووجه فضيلة الحلق على التقصير: أنه أبلغ في العبادة وأدل على صدق النية في التذلل لله تعالى؛ ولأن المقصر مبق على نفسه الشعر الذي هو زينة، والحاج مأثور بترك الزينة بل هو أشعث أغبر والله أعلم. واتفق العلماء على أن الأفضل في الحلق والتقصير أن يكون بعد رمي جرة العقبة وبعد ذبح الهدي إن كان معه وقبل طواف الإفاضة وسواء كان قارناً أو مفرداً. وقال ابن الجهم المالكي: لا يعلق القلن حتى يطوف ويسعى وهذا باطل مردود بالتصريح وإجماع من قبله، وقد ثبت الأحاديث: بأن النبي ﷺ حلق قبل طواف الإفاضة، وقد قلنا: أنه ﷺ كان قارناً في آخر أمره ولو لبد المحرم رأسه، فالصحيح المشهور من مذهبنا: أنه يستحب له حلقه في وقت الحلق ولا يلزمه ذلك وقال جمهور العلماء: يلزمه حلقه.

٣١٧- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ! ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «اللَّهُمَّ! ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ».

لم يقل إبراهيم من ههنا: حدثنا مسلم. ولكن قال: عن مسلم إلى الموضع المذكور<sup>(١)</sup>.

(١) (فصل) قلنا في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح أن

إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم فاته من سماع هذا الكتاب من مسلم ثلاثة مواضع أولها في كتاب الحج وهذا موضعه، وقد سبق التيه على أوله وآخره هناك وأن إبراهيم يقول من هنا: عن مسلم ولا يقول: أخبرنا كما يقول في باقي الكتاب، وأول هذا قول الجلودي: حدثنا إبراهيم عن مسلم حدثنا ابن نمير حدثنا أبي حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «رحم الله الملقين» قالوا والمقصرون يا رسول الله، إلى آخره.

٣١٨- ( ) أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ابن سفيان عن مسلم بن الحجاج قال: حدثنا ابن نمير حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله ابن عمر، عن نافع.

عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «لا رحم الله الملقين». قالوا: والمقصرون؟ يا رسول الله! قال: «رحم الله الملقين». قالوا: والمقصرون؟ يا رسول الله! قال: «رحم الله الملقين». قالوا: والمقصرون؟ يا رسول الله! قال: «والمقصرون».

٣١٩- ( ) وحدثنا ابن المنشي، حدثنا عبد الوهاب، حدثنا عبيد الله، بهذا الإسناد..

وقال في الحديث: فلما كانت الرابعة، قال: «والمقصرون».

٣٢٠- (١٣٠٢) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وزهير ابن حرب وابن نمير وأبو كريب، جميعاً، عن ابن فضيل.

قال زهير: حدثنا محمد ابن فضيل، حدثنا عمارة، عن أبي زرعة.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم اغفر للملقين». قالوا: يا رسول الله! والمقصرون؟ قال: «اللهم اغفر للملقين». قالوا: يا رسول الله! والمقصرون؟ قال: «اللهم اغفر للملقين». قالوا: يا رسول الله! والمقصرون؟ قال: «والمقصرون». (إخرجه البخاري ١٧٢٨).

٣٢١- ( ) وحدثني أمية ابن بسطام، حدثنا يزيد ابن زريع، حدثنا روح، عن الغلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، بمعنى حديث أبي زرعة، عن أبي هريرة.

٣٢١- (١٣٠٣) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا وكيع وأبو داود الطيالسي، عن شعبة، عن يحيى ابن

الحصين.

عن جدته أنها سمعت النبي ﷺ، في حجة الوداع، دعا للملقين ثلاثاً، وللمقصرين مرة.

ولم يقل وكيع: في حجة الوداع.

٣٢٢- (١٣٠٤) وحدثنا قتيبة ابن سعيد، حدثنا يعقوب (وهو ابن عبد الرحمن القاري) (ح).

وحدثنا قتيبة، حدثنا حاتم (يعني ابن إسماعيل).

كلاهنا، عن موسى ابن عتبة، عن نافع.

عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ خلق رأسه في حجة الوداع. (إخرجه البخاري ٤٤١٠ و ٤٤١١ و ١٧٢٦ و ١٧٢٩).

٥٦- باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر

ثم يخلق، والابتداء في الحلق بالجانب الأيمن

من رأس المخلوق

٣٢٣- (١٣٠٥) حدثنا يحيى ابن يحيى، أخبرنا حفص ابن غياث، عن هشام، عن محمد ابن سيرين.

عن أنس ابن مالك أن رسول الله ﷺ أتى بني النجدة فرماها، ثم أتى منزلة بني ونحر، ثم قال للخلق: «خذ». وأشار إلى جانبيه الأيمن، ثم الأيسر، ثم جعل يغطي الناس<sup>(١)</sup>.

٣٢٤- ( ) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وابن نمير وأبو كريب، قالوا: أخبرنا حفص ابن غياث، عن هشام، بهذا الإسناد.

أما أبو بكر فقال في روايته، للخلق «ها». وأشار يديه إلى الجانب الأيمن هكذا، فقسّم شعره بين من يمينه، قال: ثم أشار إلى الحلق وإلى الجانب الأيسر، فحلقه فأعطاه أم سليم.

وأما في رواية أبي كريب قال: فبنا بالشق الأيمن، فوزعة الشعرة والشعرين بين الناس، ثم قال بالأيسر فصنع به مثل ذلك، ثم قال: «ها هنا أبو طلحة». فذفعة إلى أبي طلحة. (إخرجه البخاري ١٧١١).

(١) هذا الحديث فيه فوائد كثيرة منها: بيان السنة في أعمال الحج يوم النحر بعد الدفع من مزدلفة وهي أربعة أعمال: رمي جمرة العقبة ثم نحر

الهدى أو ذبحه ثم الحلق أو التقصير ثم دخوله إلى مكة فيطوف طواف الإفاضة ويسعى بعده إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم، فإن كان سعى بعده كرهت إعادته.

والسنة في هذه الأعمال الأربعة أن تكون مرتبة كما ذكرنا لهذا الحديث الصحيح، فإن خالف ترتيبها فقدّم مؤخراً أو آخر مقدماً جاز للأحاديث الصحيحة التي ذكرها مسلم بعد هذا: **افعل ولا حرج**. ومنها: أنه يستحب إذا قدم منى أن لا يمرج على شيء قبل الرمي بل يأتي الجمرة راجباً كما هو غيرمها ثم يذهب فيزل حيث شاء من منى.

ومنها: استحباب نحر الهدى وأنه يكون بمنى ويجوز حيث شاء من بقاع الحرم.

ومنها: أن الحلق نسك وأنه أفضل من التقصير وأنه يستحب فيه البداءة بالجانب الأيمن من رأس المخلوق وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة: يبدأ بجانبه الأيسر. ومنها طهارة شعر الأدمي وهو الصحيح من مذهبنا وبه قال جماهير العلماء.

ومنها: التبرك بشعره ﷺ وجواز اقتناؤه للتبرك.

ومنها: مواساة الإمام والكبير بين أصحابه وأتباعه فيما يفرقه عليهم من عطاء وهدية وغورها والله أعلم.

واختلفوا في اسم هذا الرجل الذي حلق رأسه رسول الله ﷺ في حجة الوداع فالصحيح المشهور أنه معمر بن عبد الله العدوي، وفي صحيح البخاري قال: زعموا أنه معمر بن عبد الله، وقيل: اسمه خراش بن أمية بن ربيعة الكلبي بضم الكاف منسوب إلى كليب بن جشية والله أعلم.

٣٢٥- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى جَمْرَةَ النَّقْبَةِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْبُذْنِ فَتَحَرَّهَا، وَالْحِجَامَ جَالِسًا، وَقَالَ بِلَبِّهِ، عَنْ رَأْسِهِ، فَحَلَقَ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ فَقَسَمَهُ فِيمَنْ يَلِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَحْلِقِ الشَّقَّ الْأُخَرَ». فَقَالَ: «إِنِّي أَبُو طَلْحَةَ؟». فَأَعْطَاهُ إِثَاءً.

٣٢٦- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَسَنٍ يُخْبِرُ، عَنْ ابْنِ سَوِيرٍ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ، وَتَحَرَّ نُسُكَهُ وَحَلَقَ، تَأَوَّلَ الْحَالِقَ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ فَأَعْطَاهُ إِثَاءً، ثُمَّ تَأَوَّلَهُ الشَّقَّ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: «أَحْلِقِ». فَحَلَقَهُ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، فَقَالَ: «أَقْسِمُ بِبَيْنِ النَّاسِ».

٣٢٧- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَسَنٍ يُخْبِرُ، عَنْ ابْنِ سَوِيرٍ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ، وَتَحَرَّ نُسُكَهُ وَحَلَقَ، تَأَوَّلَ الْحَالِقَ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ فَأَعْطَاهُ إِثَاءً، ثُمَّ تَأَوَّلَهُ الشَّقَّ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: «أَحْلِقِ». فَحَلَقَهُ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، فَقَالَ: «أَقْسِمُ بِبَيْنِ النَّاسِ».

٥٧- باب مَنْ حَلَقَ قَبْلَ النَّحْرِ، أَوْ نَحَرَ قَبْلَ الرُّمِيِّ (١)

(١) قد سبق في الباب قبله أن أفعال يوم النحر أربعة: رمي جمرة

العقبة ثم الذبح ثم الحلق ثم طواف الإفاضة وأن السنة ترتبها هكذا، فلو خالف وقدم بعضها على بعض جاز ولا فدية عليه لهذه الأحاديث، وبهذا قال جماعة من السلف وهو مذهبنا، وللشافعي قول ضعيف أنه إذا قدم الحلق على الرمي والطواف لزمه الدم بناء على قوله الضعيف أن الحلق ليس بنسك، وبهذا القول هنا قال أبو حنيفة ومالك. وعن سعيد بن جبيرة والحسن البصري والنخعي وقادة ورواية شاذة عن ابن عباس: أنه من قدم بعضها على بعض لزمه دم وهم معججون بهذه الأحاديث، فإن تأولوها على أن المراد نفي الإثم وادعوا أن تأخير بيان الدم يجوز قلنا: ظاهر قوله ﷺ: «لا حرج» أنه لا شيء عليك مطلقاً، وقد صرح في بعضها بتقديم الحلق على الرمي كما قدمناه.

واجمعوا على أنه لو نحر قبل الرمي لا شيء عليه، واتفقوا على أنه لا فرق بين العامد والساهي في ذلك في وجوب الفدية وعدمها وإنما يختلفان في الإثم عند من يمنع التقديم والله أعلم.

٣٢٧- (١٣٠٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيسَى ابْنِ طَلْحَةَ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرِو ابْنِ النَّاصِ، قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ، يَمْنَى لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ، فَمَجَّأَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمْ أَشْعُرْ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَتَحَرَّ، فَقَالَ: «اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ»<sup>(١)</sup>. ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرَّتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، فَقَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ». قَالَ: «لَمَّا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا آخَرَ»<sup>(٢)</sup>، إِلَّا قَالَ: «أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ». **وأخرجه البخاري ٨٣ و١٢٤ و١٧٣٦ و١٧٣٧ و١٧٣٨ و٦٦٦٥**

(١) قوله ﷺ: «اذبح ولا حرج ارم ولا حرج» معناه: **افعل ما بقي عليك وقد أجزأك ما فعلته ولا حرج عليك في التقديم والتأخير**.

(٢) قوله: «لما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قدم أو آخر» يعني من هذه الأمور الأربعة.

٣٢٨- ( ) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عِيسَى ابْنُ طَلْحَةَ التَّمِيمِيُّ.

أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَمْرِو ابْنِ النَّاصِ يَقُولُ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاجِلَيْهِ، فَطَفِقَ نَاسٌ يَسْأَلُونَهُ<sup>(١)</sup>، يَقُولُ الْقَائِلُ مِنْهُمْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي لَمْ أَكُنْ أَشْعُرُ أَنَّ الرُّمِيَّ قَبْلَ النَّحْرِ، فَتَحَرَّتُ قَبْلَ الرُّمِيِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَارْمِ وَلَا حَرَجَ». قَالَ: وَطَفِقَ آخَرُ يَقُولُ: إِنِّي لَمْ أَشْعُرُ أَنَّ النَّحَرَ قَبْلَ الْحَلْقِ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَتَحَرَّ، فَقِيلَ: «أَتَحَرَّ وَلَا حَرَجَ». قَالَ:

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ، وَتَحَرَّ نُسُكَهُ وَحَلَقَ، تَأَوَّلَ الْحَالِقَ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ فَأَعْطَاهُ إِثَاءً، ثُمَّ تَأَوَّلَهُ الشَّقَّ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: «أَحْلِقِ». فَحَلَقَهُ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، فَقَالَ: «أَقْسِمُ بِبَيْنِ النَّاسِ».

٥٧- باب مَنْ حَلَقَ قَبْلَ النَّحْرِ، أَوْ نَحَرَ قَبْلَ الرُّمِيِّ (١)

(١) قد سبق في الباب قبله أن أفعال يوم النحر أربعة: رمي جمرة

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ، وَتَحَرَّ نُسُكَهُ وَحَلَقَ، تَأَوَّلَ الْحَالِقَ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ فَأَعْطَاهُ إِثَاءً، ثُمَّ تَأَوَّلَهُ الشَّقَّ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: «أَحْلِقِ». فَحَلَقَهُ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، فَقَالَ: «أَقْسِمُ بِبَيْنِ النَّاسِ».

٥٧- باب مَنْ حَلَقَ قَبْلَ النَّحْرِ، أَوْ نَحَرَ قَبْلَ الرُّمِيِّ (١)

(١) قد سبق في الباب قبله أن أفعال يوم النحر أربعة: رمي جمرة

فَمَا سَمِعْتُهُ يُسَالُ يَوْمَئِذٍ عَنْ أَمْرِ، مِمَّا يَنْسَى الْمَرْءُ وَيَجْهَلُ، مِنْ تَقْلِيدِ بَعْضِ الْأُمُورِ قَبْلَ بَعْضٍ، وَاسْتِبَاهِهَا، إِلَّا قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «افْعَلُوا ذَلِكَ وَلَا حَرَجَ».

(١) قوله: «وقف رسول الله ﷺ على راحلته فطُفِقَ ناس يسألونه» هذا دليل لجواز القعود على الراحلة للحاجة.

٣٢٨- ( ) حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِوَسْطِ حَلِيسِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ إِلَى آخِرِهِ.

٣٢٩- ( ) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عِيسَى ابْنُ طَلْحَةَ.

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍو ابْنُ الْعَاصِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، بَيْنَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ<sup>(١)</sup> فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَحْسِبُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْ كُذًّا وَكَذًّا، قَبْلَ كُذَّا، وَكَذًّا. ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كُنْتُ أَحْسِبُ أَنْ كُذًّا، قَبْلَ كُذَّا وَكَذًّا، لِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثِ، قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

(١) قوله: «أن النبي ﷺ بينا هو يخطب يوم النحر فقام إليه رجل» وفي رواية: «وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه فجاء رجل» وفي رواية: «وقف على راحلته فطُفِقَ ناس يسألونه» وفي رواية: «وهو واقف عند الجمرة» قال القاضي عياض: قال بعضهم: الجمع بين هذه الروايات أنه موقف واحد ومعنى خطب علمهم، قال القاضي: ويحتمل أن ذلك في موضعين:

أحدهما: وقف على راحلته عند الجمرة ولم يقل في هذا خطب وإنما فيه أنه وقف وسل. والثاني: بعد صلاة الظهر يوم النحر ووقف للخطبة فخطب وهي إحدى خطب الحج المشروعة يعلمهم فيها ما بين أيديهم من المناسك هذا كلام القاضي. وهذا لإحتمال الثاني هو الصواب، وخطب الحج للمشروعة عندنا أربع: أولها: بمكة عند الكعبة في اليوم السابع من ذي الحجة. والثانية: بنمرة يوم عرفة. والثالثة: بمنى يوم النحر. والرابعة: بمنى في الثاني من أيام التشريق، وكلها خطبة فردة وبعد صلاة الظهر إلا التي بنمرة فإنها خطبتان وقبل صلاة الظهر وبعد الزوال، وقد ذكرت أدلتها كلها من الأحاديث الصحيحة في شرح المهذب والله أعلم.

٣٣٠- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ حُمَيْلٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ

بَكْرِ (ح).

وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنِ يَحْيَى الْأَمَوِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

أَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ بَكْرٍ فَكِرَوَايَةٌ عِيسَى، إِلَّا قَوْلُهُ: لِهَؤُلَاءِ

الثَّلَاثِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ.

وَأَمَّا يَحْيَى الْأَمَوِيُّ فَفِي رِوَايَتِهِ: خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرُ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، وَاسْتِبَاهُ ذَلِكَ.

٣٣١- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ خَرَّبٍ.

قَالَ: أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عِيسَى ابْنِ طَلْحَةَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ رَجُلٌ فَقَالَ خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «فَاذْبَحْ وَلَا حَرَجَ». قَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، قَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ».

٣٣٢- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمْرٍو وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ حُمَيْلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ:

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَةٍ بِمَنَى، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، بِمَعْنَى حَلِيسِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

٣٣٣- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ قُهْزَادٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي خَفْصَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عِيسَى ابْنِ طَلْحَةَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو ابْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ رَجُلٌ يَوْمَ النَّحْرِ، وَهُوَ وَقِفٌ عِنْدَ الْجَمْرَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، فَقَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ». وَأَنَّهُ آخَرُ فَقَالَ: إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، قَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ». وَأَنَّهُ آخَرُ فَقَالَ: إِنِّي أَفَضْتُ إِلَى التَّيْسِ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، قَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ». قَالَ: فَمَا رَأَيْتُهُ سَتَلُ يَوْمَئِذٍ، عَنْ شَيْءٍ، إِلَّا قَالَ: «افْعَلُوا وَلَا حَرَجَ».

٣٣٤- (١٣٠٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بَهْرُزُ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: فِي الذَّبْحِ، وَالْحَلْقِ، وَالرَّمْيِ، وَالتَّقْلِيدِ، وَالتَّأْخِيرِ، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ». إسناده البخاري ٨٤ و١٧٢١ و١٧٢٢ و١٧٢٣ و١٧٣٤ و١٧٣٥ و١٧٦٦ و١٧٦٧.

٥٨- باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر

٣٣٥- (١٣٠٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ

الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍو، عَنْ نَافِعٍ.



عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِعَنَى<sup>(١)</sup>.

قال نافع: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفِيضُ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ بِعَنَى، وَيَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ. (إخرجه البخاري: ١٧٣٢ بحقه زيادة وتقصان وغير هذه الألفاظ مولفنا).

(١) قوله: «أن رسول الله ﷺ أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى» هكذا صح هنا من رواية ابن عمر ﷺ، وقد سبق في باب صفة حجة النبي ﷺ في حديث جابر الطويل أنه ﷺ أفاض إلى البيت يوم النحر فصلى بمكة الظهر، وذكرنا هناك الجمع بين الروايات والله أعلم.

وفي هذا الحديث إثبات طواف الإفاضة: وأنه يستحب فعله يوم النحر وأول النهار، وقد أجمع العلماء على أن هذا الطواف وهو طواف الإفاضة ركن من أركان الحج لا يصح الحج إلا به، وانفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والحلق، فإن أخرجه عنه وفعله في أيام التشريق أجزاء ولا دم عليه بالإجماع، فإن أخرجه إلى ما بعد أيام التشريق وأنس به بعدما أجزاء ولا شيء عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء، وقال مالك وأبو حنيفة: إذا تطاول لزمه معه دم والله أعلم.

٣٣٦- (١٣٠٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْزَقِيُّ، أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُقَيْعٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قُلْتُ: أَخْبِرْنِي، عَنْ شَيْءٍ عَقَلْتَهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنِ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّوْبَةِ<sup>(١)</sup>؟ قَالَ: بِعَنَى، قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفَرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: أَفْعَلْ مَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ. (إخرجه البخاري ١٦٥٣ و ١٦٥٤ و ١٧٦٣).

(١) قوله: «يوم التوبة» هو الثامن من ذي الحجة، وسبق بيانه مرات.

## ٥٩- باب استحباب النزول بالمحصب

### يَوْمَ النَّفَرِ، وَالصَّلَاةِ بِهِ<sup>(١)</sup>

(١) ذكر مسلم في هذا الباب الأحاديث في نزول النبي ﷺ: بالأبطح يوم النفر وهو المحصب، وأن أبا بكر وعمر وابن عمر والخلفاء رضي الله عنهم كانوا يفعلونه، وأن عائشة وابن عباس كانا لا يتزلان به ويقولان: هو منزل اتفاقي لا مقصود فحصل خلاف بين الصحابة رضي الله عنهم، ومنهجه الشافعي ومالك والجمهور استحبابه اقتداء برسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين وغيرهم. وأجمعوا على أن من تركه لا شيء عليه، ويستحب أن يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل أو كله اقتداء برسول الله ﷺ، والمحصب بفتح الحاء والصاد المهملتين، والحصة بفتح الحاء وإسكان الصاد، والأبطح والبطحاء وخيف بني كنانة: اسم لشيء واحد، وأصل الخيف كلما انحدر عن الجبل وارتفع عن الميل.

٣٣٧- (١٣١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ثَوْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ.

٣٣٨- ( ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ابْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ:

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى التَّحْصِيبَ سَنَةً، وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفَرِ بِالْحَصْبَةِ.

قال نافع: قَدْ حَصَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالْخَلَفَاءُ بَعْدَهُ. (إخرجه البخاري ١٧٦٨).

٣٣٩- (١٣١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: نَزَلَ الْأَبْطَحَ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّهُ كَانَ أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ<sup>(١)</sup> إِذَا خَرَجَ. (إخرجه البخاري ١٧٦٥).

(١) قوله: «أسمح لخروجه» أي: أسهل لخروجه راجعاً إلى المدينة. ٣٣٩- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ (بُعْنَى ابْنُ زَيْدٍ) (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كَاذِبٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ، كُلُّهُمْ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَاءِ، وَفُلَهُ.

٣٤٠- ( ) حَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ:

أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ.

قال الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي هُرُوة.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ، وَقَالَتْ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّهُ كَانَ مَتَزِلاً أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ.

٣٤١- (١٣١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ عَطَاءٍ:

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنَزَلُ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (إخرجه البخاري ١٧٦٦).

مشهورة. قال بعض العلماء: وكان نزوله ﷺ هنا شكراً لله تعالى على الظهور بعد الاختفاء وعلى إظهار دين الله تعالى والله أعلم.

٣٤٤- ( ) حدثني زهير بن حرب، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثني الأوزاعي، حدثني الزهري، حدثني أبو سلمة.

حدثنا أبو هريرة قال: قال لنا رسول الله ﷺ، ونحن بمكة: «نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة، حيث تقاسموا على الكفر». وذلك إن قریشاً وبني كنانة تخالفت على بني هاشم وبني المطلب، أن لا يتأخروهم، ولا يتابعوهم، حتى يسلموا إليهم رسول الله ﷺ، يعني، بذلك، المحصب.

٣٤٥- ( ) وحدثني زهير بن حرب، حدثنا شبابة، حدثني ورقاء، عن أبي الزناد، عن الأعرج.

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «منزلنا، إن شاء الله، إذا فتح الله، الخيف، حيث تقاسموا على الكفر». وأخرجه البخاري [٤٢٨٤].

## ٦٠- باب وجوب الميت بمضى ليالي أيام التشريق، والترخيص في تركه لأهل السقاية

٣٤٦- (١٣١٥) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا ابن عمير وأبو أسامة، قالا: حدثنا عبيد الله، عن نافع<sup>(١)</sup>، عن ابن عمر (ح).

وحدثنا ابن عمير (واللفظ له) حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله، حدثني نافع.

عن ابن عمر، أن العباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله ﷺ، أن يبيت بمكة ليالي منى، من أجل مبعثه، فأذن له<sup>(٢)</sup>. وأخرجه البخاري ١٦٣٤ و ١٧٤٣ و ١٧٤٤ و ١٧٤٥.

(١) هكذا هو في معظم النسخ بيلادنا أو كلها ووقع في بعض نسخ المغاربة، وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا زهير وأبو أسامة فجعل زهير أبدل ابن عمر، قال أبو علي الفسائي والقاضي: وقع في رواية ابن مهران عن ابن سفيان عن مسلم، قال: ووقع في رواية أبي أحمد الجلودي عن ابن سفيان عن زهير قالا: وهذا وهم والصواب ابن عمر، قالا: وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده هذا كلامهما، وإنما ذكر خلف الواسطي في كتابه الأطراف حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن عمر وأبو أسامة ولم يذكر زهيراً.

(٢) هذا يدل على أن الميت بمضى ليالي أيام التشريق مأمور به وهذا متفق عليه لكن اختلفوا هل هو واجب أم سنة؟ وللشافعي فيه قولان: أحدهما واجب وبه قال مالك وأحمد. والثاني سنة وبه قال ابن

٣٤٧- (١٣١٣) حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر ابن أبي شيبة وزهير بن حرب، جميعاً، عن ابن عيينة، قال زهير: حدثنا سفيان بن عيينة، عن صالح بن كيسان، عن سليمان ابن يسار، قال:

قال أبو رافع: لم يأمرني رسول الله ﷺ أن أنزل الأنطح حين خرج من منى، ولكنني جئت ففترت فيه قبته، فجاء فنزل.

قال أبو بكر، في رواية صالح: قال: سمعت سليمان ابن يسار<sup>(١)</sup>.

وفي رواية قتيبة، قال: عن أبي رافع، وكان على ثقل النبي ﷺ.

(١) كذا هو في معظم النسخ، ومعناه: أن الرواية الأولى وهي رواية قتيبة وزهير قالا فيها: عن ابن عينة عن صالح عن سليمان، وأما رواية أبي بكر: فيها عن ابن عينة عن صالح قال: سمعت سليمان، وهذه الرواية أكمل من رواية عن؛ لأن السماع يحتاج به بالإجماع، وفي العتمة خلاف ضعيف وإن كان قائلها غير مدلس وقد سبق المسألة ووقع في بعض النسخ، قال أبو بكر في رواية صالح، وفي بعضها قال أبو بكر في رواية عن صالح قال: سمعت سليمان والصواب الرواية الأولى، وكذا نقلها القاضي عن رواية الجمهور وقال هي الصواب.

(٢) قوله: لو كان على ثقل النبي ﷺ هو يفتح الشاء والقاف وهو: متاع المسافر وما يحملة على دوابه ومنه قوله تعالى: «ونحمل أثقالكم»

٣٤٨- (١٣١٤) حدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن ابن عوف.

عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «نزل غداً، إن شاء الله، بخيف بني كنانة، حيث تقاسموا على الكفر»<sup>(١)</sup>. وأخرجه البخاري ١٥٨٩ و ١٥٩٠ و ٣٨٨٢ و ٤٢٨٥.

(١) قوله ﷺ: فنزل إن شاء الله غداً بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر، أما الخيف فسبق بيانه وضبطه، وإنما قال النبي ﷺ: إن شاء الله امتثالاً لقوله تعالى: «ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله». ومعنى تقاسموا على الكفر تحالفوا وتعاقدوا عليه وهو تحالفهم على إخراج النبي ﷺ وبني هاشم وبني المطلب من مكة إلى هذا الشعب وهو خيف بني كنانة وكبوا بينهم الصحيفة المشهورة وكبوا فيها أنواعاً من الباطل وقطيعة الرحم والكفر، فأرسل الله تعالى عليها الأرضة فأكلت كل ما فيها من كفر وقطيعة رحم وباطل وترك ما فيها من ذكر الله تعالى، فأخبر جبريل النبي ﷺ بذلك فأخبر به النبي ﷺ همه أبا طالب فجاء إليهم أبو طالب فأخبرهم عن النبي ﷺ بذلك فوجدوه كما أخبره والقصة

## ٦١- باب في الصدقة بلحوم الهدي وجلودها وجلالها

٣٤٨- (١٣١٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى،

عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَمَ عَلَى بُذْنِي، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَاجْلِيَّتِهَا، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا، قَالَ: «نَحْنُ نَعْطِيهِ مِنْ عَيْنِنَا»<sup>(١)</sup>. [إخبره المعاري ١٧٠٧ و ١٧١٦ م ملقاً ١٧١٧ و ١٧١٨ و ٢٢٩٩].

(١) قال أهل اللغة: سميت البنية لعظمها ويطلق على الذكر والأنثى، ويطلق على الإبل والبقر والغنم، هذا قول أكثر أهل اللغة، ولكن معظم استعمالها في الأحاديث وكتب الفقه في الإبل خاصة، وفي هذا الحديث فوائد كثيرة منها: استحباب سوق الهدي وجواز النيابة في تحريمه والقيام عليه وتفرقه وأنه يتصدق بلحمها وجلودها وجلالها وأنها تجلجل، واستحبوا أن يكون جلاً حسناً، وأن لا يعطى الجزار منها؛ لأن عطيته عوض عن عمله فيكون في معنى بيع جزء منها وذلك لا يجوز، وفيه جواز الاستئجار على النحر ونحوه، ومذهبنا أنه لا يجوز بيع جلد الهدي ولا الأضحية ولا شيء من أجزالهما؛ لأنها لا يتبع بها في البيوت ولا بغيره سواء كانا تطوعاً أو واجبتين، لكن إن كانا تطوعاً فله الانتفاع بالجلد وغيره باللبس وغيره، ولا يجوز إعطاء الجزار منها شيئاً بسبب جزاؤه، هذا مذهبنا وبه قال عطاء والنخعي ومالك وأحمد وإسحاق، وحكى ابن المنذر عن ابن عمر وأحمد وإسحاق: أنه لا بأس ببيع جلد هديه ويتصدق بثمنه، قال: ورخص في بيعه أبو ثور، وقال النخعي والأوزاعي: لا بأس أن يشتري به الغراب والمخل والفأس والميزان ونحوها. وقال الحسن البصري: يجوز أن يعطى الجزار جلدها وهذا متايد للسنة والله أعلم.

قال القاضي: التجليل سنة وهو عند العلماء مخصص بالإبل وهو مما اشتهر من عمل السلف، قال: وعن رآه مالك والشافعي وأبو ثور وإسحاق قالوا: ويكون بعد الإشعار لئلا يتلطف بالدم، قالوا: ويستحب أن تكون قيمتها ونفاستها بحسب حال المهدي، وكان بعض السلف يجملجل بالوشى وبعضهم بالحبرة وبعضهم بالقباطي والملاحف والأزرق، قال مالك: وثشق على الأسنة إن كانت قليلة الثمن لئلا تسقط. قال مالك: وما علمت من ترك ذلك إلا ابن عمر استفاء للثياب؛ لأنه كان يجملجل الجلال المرتفعة من الأنماط والبرود والخبر، قال: وكان لا يجملجل حتى يغسل من منى إلى عرفات، قال: وروي عنه أنه كان يجملجل من ذي الحليفة، وكان يعقد أطراف الجلال على أذنانها، فإذا مشى ليلة نزعها، فإذا كان يوم عرفة جللها، فإذا كان عند النحر نزعها لئلا يصبها الدم، قال مالك: أما الجملجل فيترع في الليل لئلا يخرقها الشوك، قال: واستحب إن كانت الجلال مرتفعة أن يترك شقها وأن لا يجللها حتى يغسل إلى عرفات، فإن كانت بثمن يسير فمن حين يحرم يشق ويجملجل، قال القاضي: وفي شق الجلال على الأسنة فائدة

عباس والحسن وأبو حنيفة، فمن أوجبه أوجب الدم في تركه، وإن قلنا سنة لم يجب الدم بتركه لكن يستحب، وفي قدر الواجب من هذا الميت قولان للشافعي: أحدهما الواجب معظم الليل والثاني: ساعة.

المسألة الثانية: يجوز لأهل السقاية أن يتركوا هذا الميت ويلعبوا إلى مكة ليستقوا بالليل الماء من زمزم ويجعلوه في الحياض مبللاً للشاربين وغيرهم، ولا يختص ذلك عند الشافعي بأهل العباس ﷺ بل كان من تولى السقاية كان له هذا، وكذا لو أحدث سقاية أخرى كان للقائم بشأنها ترك الميت هذا هو الصحيح، وقال بعض أصحابنا: تختص الرخصة بسقاية العباس. وقال بعضهم: تختص بأهل عيسى. وقال بعضهم: تختص ببني هاشم من آل العباس وغيرهم، فهذه أربعة أوجه لأصحابنا أحدهما الأول والله أعلم.

واعلم أن سقاية العباس حق لأهل العباس كانت للعباس في الجاهلية وأقرها النبي ﷺ له فهي لأهل العباس أبداً.

٣٤٦- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا حَيْسَى بْنُ يُونُسَ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ:

كَلَامَهُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣٤٧- (١٣١٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْجَنَاهِ الضُّعْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، قَالَ:

كَتَبْتُ جَالِساً مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَأَتَانَا أَغْرَابِي فَقَالَ: مَا لِي أَرَى بَيْنِي عَمَكُمْ يَسْقُونَ الْعَسَلَ وَاللَّبَنَ وَأَنْتُمْ تَسْقُونَ النَّيْدَ؟ أَمِنْ حَاجَةٍ يَكُمُ أَمْ مِنْ بُخْلِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْحَمْدُ لِلَّهِ! مَا بَيْنَا مِنْ حَاجَةٍ وَلَا بُخْلٍ، قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَاجِلَيْهِ وَخَلَفَهُ أَسَامَةُ، فَأَمْسَقَنِي فَأَتَيْنَاهُ بِإِنَاءٍ مِنْ نَيْدٍ فَشَرِبَ، وَسَقَى فَضَّلَهُ أَسَامَةُ، وَقَالَ: «أَحْسَنْتُمْ وَأَجْمَلْتُمْ»<sup>(١)</sup>، كَذَا فَاصْنَعُوا»<sup>(٢)</sup>. فَلَا نَرِيدُ تَغْيِيرَ مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(١) وقوله ﷺ: «أَحْسَنْتُمْ وَأَجْمَلْتُمْ» معناه: فعلتم الحسن الجميل، فيؤخذ منه استحباب الشاء على أصحاب السقاية، وكل صانع جميل، والله أعلم.

(٢) هذا الحديث فيه دليل للمسائل التي ترجمت عليها، وقد اتفق أصحابنا على أنه يستحب أن يشرب الحاج وغيره من نيد سقاية العباس لهذا الحديث، وهذا النيد ماء محلى بزبيب أو غيره بحيث يطيب طعمه ولا يكون مسكراً، فاما إذا طال زمه وصل مسكراً فهو حرام.

وأجمعوا على أن الشاة لا يجوز الاشتراك فيها، وفي هذه الأحاديث أن البذنة تجزي عن سبعة والبقرة عن سبعة وتقوم كل واحدة مقام سبع شياه حتى لو كان على الحرم سبعة دماء بغير جزاء الصيد وذبح عنها بذنة أو بقرة أجزأه عن الجميع.

٣٥٠- (١٣١٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْخُدَيْيَةِ، الْبَذَنَةَ، عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ، عَنْ سَبْعَةٍ.

٣٥١- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ (ح) ..

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ، فَحَرَّقْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِثْلًا فِي بَذَنَةٍ.

٣٥٢- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا عَزْرَةُ ابْنُ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَحَرْنَا الْبَعِيرَ، عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ، عَنْ سَبْعَةٍ.

٣٥٣- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اشْتَرَكْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَجِّ وَالْمُمْرَةِ، كُلُّ سَبْعَةٍ فِي بَذَنَةٍ، فَقَالَ رَجُلٌ لَجَابِرٍ: اشْتَرَكْ فِي الْبَذَنَةِ مَا يُشْرَكَ فِي الْجَزُورِ<sup>(١)</sup>، قَالَ: مَا هِيَ إِلَّا مِنَ الْبَذَنِ<sup>(٢)</sup>. وَحَضَرَ جَابِرَ الْخُدَيْيَةَ، قَالَ: نَحَرْنَا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ بَذَنَةً، اشْتَرَكْنَا كُلُّ سَبْعَةٍ فِي بَذَنَةٍ.

(١) وقوله: «ما يشترك في الجزور» هكذا في النسخ ما يشترك وهو صحيح ويكون ما بمعنى من وقد جاز ذلك في القرآن وغيره، ويجوز أن تكون مصدرية أي اشتراكاً كالاشتراك في الجزور.

(٢) قال العلماء: الجزور بفتح الجيم وهي البعير، قال القاضي: وفرق هنا بين البذنة والجزور؛ لأن البذنة والهدى ما ابتدئ إهداؤه عند الإحرام، والجزور ما اشترى بعد ذلك لينحر مكانها، فتوهم السائل أن هذا أحق في الاشتراك فقال في جوابه الجزور لما اشترت للنسك صار حكمها كالبدن.

أخرى وهي إظهار الإشعار لئلا يستتر تحتها، وفي هذا الحديث الصدقة بالجلال وهكذا قاله العلماء، وكان ابن عمر أولاً يكسوها الكعبة فلما كسيت الكعبة تصدق بها والله أعلم.

٣٤٨- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَمَرُو الشَّاقِدَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَاءِ، مِثْلُهُ.

٣٤٨- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي.

كِلَاهُمَا، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَلَيْسَ فِي خَلِيَّتَيْهِمَا أَجْرُ الْجَازِرِ.

٣٤٩- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ابْنُ مَيْمُونٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قَالَ عَبْدُ): أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ ابْنُ مُسْلِمٍ، أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ.

أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقْسِمَ بِذَنَّتِ كُلَّهَا، لِحُومِهَا وَجُلُودِهَا وَجِلَالِهَا، فِي الْمَسَاكِينِ، وَلَا يُعْطَى فِي جِزَائِهَا مِنْهَا شَيْئًا.

٣٤٩- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ ابْنُ مَالِكٍ الْجَزَرِيُّ، أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِمِثْلِهِ.

## ٦٢- باب الاشتراك في الهدى، وإجزاء البقرة والبدنة كل منهما، عَنْ سَبْعَةٍ<sup>(١)</sup>

(١) في هذه الأحاديث دلالة لجواز الاشتراك في الهدى، وفي المسألة خلاف بين العلماء، فمذهب الشافعي جواز الاشتراك في الهدى سواء كان تطوعاً أو واجباً، وسواء كانوا كلهم متقربين أو بعضهم يريد القرية وبعضهم يريد اللحم، ودليله هذه الأحاديث، وبهذا قال أحمد وجمهور العلماء، وقال داود وبعض المالكية: يجوز الاشتراك في هدي التطوع دون الواجب، وقال مالك: لا يجوز مطلقاً، وقال أبو حنيفة: يجوز إن كانوا كلهم متقربين وإلا فلا.

## ٦٣- باب نحر البدن قياماً مقيدة

٣٥٨- (١٣٢٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زَيْلَو بْنِ جَبْرِ.

أَنَّ ابْنَ عَمَرَ أَتَى عَلَى رَجُلٍ وَهُوَ يَنْحَرُ بِذَنَّتِهِ بَارِكَةً، فَقَالَ: ابْعَثْهَا قِيَاماً مُقَيَّدَةً، سَنَةَ نَبِيِّكُمْ (١). [إخبره البخاري ١٧١٣].

(١) قوله: «ابْعَثْهَا قِيَاماً مُقَيَّدَةً سَنَةَ نَبِيِّكُمْ» أي: المقيدة المعقولة فيستحب نحر الإبل وهي قائمة معقولة اليد اليسرى. صح في سنن أبي داود عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمها إسناده على شرط مسلم. أما البقر والغنم فيستحب أن تلبح مضجعة على جنبها الأيسر وترك رجلها اليمنى وتشد قوائمها الثلاث.

وهذا الذي ذكرنا من استحباب نحرها قياماً معقولة هو مذهب الشافعي ومالك وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة والثوري: يستوي نحرها قائمة وباركة في الفضيلة. وحكى القاضي عن طائوس أن نحرها باركة أفضل وهذا يخالف للسنة والله أعلم.

## ٦٤- باب استحباب نحر الهدى إلى الحرم

لِمَنْ لَا يُرِيدُ الذَّهَابَ بِنَفْسِهِ،

وَاسْتِحْبَابُ تَقْلِيدِهِ وَقَتْلِ الْقَلَائِدِ، وَأَنْ يَأْتِيَهُ لَا يَصِيرُ مُحْرَماً، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِذَلِكَ.

٣٥٩- (١٣٢١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمَيْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَعُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلُ قَلَائِدَ هَنَاقِهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئاً مِنْهَا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ (١). [إخبره البخاري ١٦٩٨].

(١) فيه دليل على استحباب الهدى إلى الحرم، وأن من لم يذهب إليه يستحب له بعثه مع غيره واستحباب تقليده وإشعاره كما جاء في الرواية الأخرى بعد هذه، وقد سبق ذكر الخلاف بين العلماء في الإشعار، ومنعها ومنع الجمهور: استحباب الإشعار والتقليد في الإبل والبقر وأما الغنم فيستحب فيها التقليد وحده.

وفيه استحباب قتل القلائد، وفيه: أن من بعث عليه لا يصير محرماً ولا يحرم عليه شيء مما يحرم على المحرم، وهذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا حكاية رويت عن ابن عباس وابن عمر وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وحكاها الخطابي عن أهل الرأي أيضاً: أنه إذا فعله لزمه اجتناب ما

٣٥٤- (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ، عَنْ حَجَّةِ النَّسِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: فَأَمَرْنَا إِذَا أَحْلَلْنَا أَنْ نَهْدِي، وَنَجْتَمِعَ النَّفَرُ مِنَّا فِي الْهَدْيِ، وَفِيكَ حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْلُوا مِنْ حَجَّتِهِمْ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ (١).

(١) في هذا فوائد منها: وجوب الهدى على التمتع وجواز الاشتراك في البدنة الواجبة؛ لأن دم التمتع واجب، وهذا الحديث صريح في الاشتراك في الواجب خلاف ما قاله مالك كما قلناه عنه قريباً، وفيه دليل لجواز ذبح هدي التمتع بعد التحلل من العمرة وقبل الإحرام بالحج، وفي المسألة خلاف وتفصيل، فمنعنا أن دم التمتع إنما يجب إذا فرغ من العمرة ثم أحرم بالحج فإحرام الحج يجب الدم، وفي وقت جوازه ثلاثة أوجه الصحيح الذي عليه الجمهور أنه يجوز بعد فراغ العمرة وقبل الإحرام بالحج. والثاني لا يجوز حتى يحرم بالحج. والثالث يجوز بعد الإحرام بالعمرة والله أعلم.

٣٥٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا نَتَمَتُّعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِالْعُمْرَةِ، فَتَلْبَحُ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ (١)، نَشْتَرِكُ فِيهَا.

(١) قوله: «عن جابر بن عبد الله قال: كنا تمتع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة فتلبح البقرة عن سبعة» هذا فيه دليل للمذهب الصحيح عند الأصوليين أن لفظ كان لا يقتضي التكرار؛ لأن إحرامهم بالتمتع بالعمرة إلى الحج مع النبي صلى الله عليه وسلم إنما وجد مرة واحدة وهي حجة الوداع والله سبحانه وتعالى أعلم.

٣٥٦- (١٣١٩) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ زَكَرِيَّاهُ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، عَنْ عَائِشَةَ بَقَرَةَ يَوْمِ النَّحْرِ.

٣٥٧- (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأَمَوِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ نِسَائِهِ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ بَكْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بَقَرَةَ فِي حَجَّتِهِ.

يجتنبه الحرم ولا يصير محرماً من غير نية الإحرام، والصحيح ما قاله الجمهور لهذه الأحاديث الصحيحة.

٣٥٩- ( ) وحدثني حرملة ابن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، بهذا الإسناد، وثله.

٣٦٠- ( ) وحدثنا سعيد ابن منصور، وزيث ابن حرب، قالوا: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ (ح).

وحدثنا سعيد ابن منصور، وخلف ابن هشام، وقتيبة ابن سعيد، قالوا: أخبرنا حماد ابن زيد، عن هشام ابن عروة، عن أبيه.

عن عائشة، قالت: كآني أنظر إلي، أفيل قلابد هذي رسول الله ﷺ، بنحوه.

٣٦١- ( ) وحدثنا سعيد ابن منصور، حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن ابن القاسم، عن أبيه، قال:

سمعت عائشة تقول: كنت أفيل قلابد هذي رسول الله ﷺ بيدي هاتين، ثم لا يعترني شيئاً ولا يتركه.

٣٦٢- ( ) وحدثنا عبد الله ابن مسleme ابن قنبر، حدثنا أفلح، عن القاسم.

عن عائشة، قالت: قتل قلابد بدن رسول الله ﷺ بيدي، ثم أشعرها وقلدتها، ثم بعث بها إلى النبي، وأقام بالمدينة، فما حرم عليه شيء كان له جلاً<sup>(١)</sup>. [إخرجه البخاري ١٦٩١ و ١٦٩٢].

(١) فيه دليل على استحباب الجمع بين الإشعار والتقليد في البدن وكذلك البقر، وفيه: أنه إذا أرسل هديه أشعره وقلده من بلده، ولو أخذه معه أخر التقليد والإشعار إلى حين يحرم من المقات أو من غيره.

٣٦٣- ( ) وحدثنا علي ابن حنبل السعدي، ويعقوب ابن إبراهيم الدورقي.

قال ابن حنبل: حدثنا إسماعيل ابن إبراهيم، عن أيوب، عن القاسم وأبي قلابة.

عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يبعث بالهذي، أفيل قلابد بيدي، ثم لا يمسك، عن شيء، لا يمسك عنه الحلال.

٣٦٤- ( ) وحدثنا محمد ابن المني، حدثنا حسين ابن الحسن، حدثنا ابن عوف، عن القاسم.

عن أم المؤمنين، قالت: أنا قتل تلك القلابد من عهن<sup>(١)</sup> كان عندنا، فأصبح فينا رسول الله ﷺ خللاً، يأتي خللاً من أهله، أو يأتي ما يأتي الرجل من أهله. [إخرجه البخاري ١٧٠٥].

(١) قولها: «أنا قتل تلك القلابد من عهن» هو: الصوف وقيل: الصوف المصبوغ الواناً.

٣٦٥- ( ) وحدثنا زهير ابن حرب، حدثنا جرير، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود.

عن عائشة، قالت: لقد رأيته أفيل القلابد لهذي رسول الله ﷺ من الغنم، فبعث به، ثم يقيم فينا خللاً. [إخرجه البخاري ١٧٠٣ و ١٧٠٤].

٣٦٦- ( ) وحدثنا يحيى ابن يحيى وأبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب، قال يحيى: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود.

عن عائشة، قالت: ربما قتل القلابد لهذي رسول الله ﷺ، فيقلد هديه ثم يبعث به، ثم يقيم لا يجنب شيئاً مما يجنب المحرم. [إخرجه البخاري ١٧٠٤].

٣٦٧- ( ) وحدثنا يحيى ابن يحيى وأبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب.

قال يحيى: أخبرنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود.

عن عائشة، قالت: أخذ رسول الله ﷺ مرة إلى النبي غنماً، فقلدنا<sup>(١)</sup>.

(١) فيه دلالة للمعنا ومنصب الكثيرين: أنه يستحب تقليد الغنم، وقال مالك وأبو حنيفة: لا يستحب بل خصا التقليد بالإبل والبقر، وهذا الحديث صريح في الدلالة عليهما.

٣٦٨- ( ) وحدثنا إسحاق ابن منصور، حدثنا عبد الصمد، حدثني أبي، حدثني محمد ابن جحادة<sup>(١)</sup>، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود.

عن عائشة، قالت: كنا نقلد الشاة فنرسل بها، ورسول الله ﷺ خللاً، لم يحرم عليه شيء.

(١) هو بجيم مضمومة ثم حاء مهملة مخففة.

٣٦٩- ( ) وحدثنا يحيى ابن يحيى، قال: قرأت على



مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ.

فَقَالَ: «ارْكَبْهَا، وَتِلْكَ». فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ<sup>(١)</sup>. [إخراجه البخاري ١٦٨٩ و ٢٧٥٥ ر ٦١٦٠].

(١) قوله: «أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة فقال اركبها قال: يا رسول الله إنها بدنة، قال: اركبها وملك في الثانية أو في الثالثة» وفي الرواية الأخرى: «ويلك اركبها وملك اركبها» وفي رواية جابر: «اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهراً». هذا دليل على ركوب البدنة المهذأة وفيه مذاهب، مذهب الشافعي: أنه يركبها إذا احتاج ولا يركبها من غير حاجة وإنما يركبها بالمعروف من غير إضرار، وبهذا قال ابن المنذر وجماعة وهو رواية عن مالك، وقال عروة بن الزبير ومالك في الرواية الأخرى وأحمد وإسحاق: له ركوبها من غير حاجة بحيث لا يضرها، وبه قال أهل الظاهر، وقال أبو حنيفة: لا يركبها إلا أن لا يجد منه بداً. وحكى القاضي عن بعض العلماء أنه أوجب ركوبها المطلق لأمر، ولمخالفة ما كانت الجاهلية عليه من إكرام البهيمة والسائبة والوصيلة والحامي وإهمالها بلا ركوب دليل الجمهور أن رسول الله ﷺ أمدي ولم يركب هديه ولم يأمر الناس بركوب الهدايا، ودليلنا على عروة وموافقه رواية جابر المذكورة والله أعلم.

٣٧١- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَائِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مُقْلَذَةً.

٣٧٢- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ مُبَيَّ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مُقْلَذَةً، قَالَ: لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَتِلْكَ! اركبها<sup>(١)</sup>». فَقَالَ: بَدَنَةً، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «وَتِلْكَ! اركبها، وَتِلْكَ! اركبها». [إخراجه البخاري ١٧٠٦].

(١) وأما قوله ﷺ: «ويلك اركبها» فهذه الكلمة أصلها لمن وقع في هلكة فقيل: لأنه كان محتاجاً قد وقع في تعب وجهد، وقيل: هي كلمة تجري على اللسان وتستعمل من غير قصد إلى ما وضعت له أولاً بل تدعم بها العرب كلامها كقولهم: لا أم له، لا أب له، تربت يده، قاتله الله، ما أشجع، وعقري، حلقي، وما أشبه ذلك، وقد سبقت هذه اللفظة مستوفاة في كتاب الطهارة في تربت يداك.

٣٧٣- (١٣٢٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَسُرَيْجُ ابْنِ يُونُسَ، قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: وَأَعْطَنِي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ<sup>(١)</sup> (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ يَسُوقُ بَدَنَةً،

أَنَّ ابْنَ زَيْدٍ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ أَمَدَى هَذَا حَرَمٌ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ<sup>(١)</sup>، حَتَّى يُنَحَرَ الْهَدْيُ، وَقَدْ بَعَثْتُ بِهَدْيِي، فَأَكْتُبِي إِلَيَّ بِأَمْرِكَ.

قَالَتْ عَمْرَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا قَتَلْتُ فَلَا يَدَّ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ قَلَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ بَعَثْتُ بِهَا مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى لَحِرَ الْهَدْيُ. [إخراجه البخاري ١٧٠٠ و ٢٣١٧].

(١) هكذا وقع في جميع نسخ صحيح مسلم أن ابن زياد قال: أبو علي الفسائي والملازمي والقاضي وجميع المتكلمين على صحيح مسلم، هذا غلط وصوابه أن زياد بن أبي سفيان وهو المعروف بزياد بن أبيه، وهكذا وقع على الصواب في صحيح البخاري والموطأ وسنن أبي داود وغيرها من الكتب المعتمدة؛ ولأن ابن زياد لم يدرك عائشة والله أعلم.

٣٧٠- ( ) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ عَائِشَةَ، وَهِيَ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ تُصَفِّقُ وَتَقُولُ: كُنْتُ أَقْبِلُ فَلَا يَدَّ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا، وَمَا يُمَسِّكُ، عَنْ شَيْءٍ مِمَّا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُحْرِمُ، حَتَّى يُنَحَرَ هَدْيُهُ. [إخراجه البخاري ١٧٠٤ و ٥٥٦٦].

٣٧٠- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَيْمَرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ.

كَلَامُهُمَا، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِعِثْلِهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

## ٦٥- باب جَوَازِ رُكُوبِ الْبَدَنَةِ الْمُهَذَّاةِ

### لِمَنِ احْتِجَاجُ إِلَيْهَا

٣٧١- (١٣٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ..

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا بَدَنَةٌ،



أَنْ ذُوْنِيَا أَبَا قَيْصَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَبُ  
مَعَهُ بِالْبَدْنِ ثُمَّ يَقُولُ: «إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ، فَخَشِيتُ عَلَيْهِ  
مَوْتًا، فَأَنْخَرَهَا ثُمَّ اغْمِسَ نَعْلَهَا فِي ذِيهَا، ثُمَّ اضْرَبَ بِه  
صَفْحَتَهَا، وَلَا تَطْعَمَهَا أَنْتَ وَلَا أَخَذَ مِنْ أَهْلِ رُقَيْتِكَ».

### ٦٧ - باب وجوب طواف الوداع

#### وَسُقُوطِهِ، عَنْ الْحَائِضِ

٣٧٩ - (١٣٢٧) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَزُهَيْرُ بْنُ  
حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ،  
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ،  
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْفِرُونَ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ  
بِالنِّسَةِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ زُهَيْرٌ: يَنْصَرِفُونَ كُلُّ وَجْهِ، وَلَمْ يَقُلْ: فِيهِ. رَأَى

البخاري: (٣٢٩، ١٧٥٥، ١٧٦٠).

(١) فيه دلالة لمن قال بوجوب طواف الوداع وأنه إذا تركه لزمه دم  
وهو الصحيح في مذهبنا، وبه قال أكثر العلماء منهم الحسن البصري  
والحكم وحاد والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال مالك  
وداود وابن المنذر: هو سنة لا شيء في تركه، وعن مجاهد ورواية  
كاللهين.

٣٨٠ - (١٣٢٨) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ  
أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ،  
عَنِ أَبِيهِ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ  
بِالنِّسَةِ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ، عَنْ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ<sup>(١)</sup>. رَأَى

البخاري: (٣٢٩، ١٧٥٥، ١٧٦٠).

(١) هذا دليل لوجوب طواف الوداع على غير الحائض وسقوطه  
عنها ولا يلزمها دم بتركه، هذا مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد  
والعلماء كافة إلا ما حكاه ابن المنذر عن عمر وابن عمر وزيد بن ثابت  
رضي الله عنهم أنهم أمروها بالمقام لطواف الوداع دليل الجمهور هذا  
الحديث وحديث صفة المذكور بعده.

٣٨١ - ( ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ  
سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ  
طَاوُسٍ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِذْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: تَغْتَبِي أَنْ  
تَصْنُرَ الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهَا بِالنِّسَةِ؟ فَقَالَ لَهُ

عشرة بدنة. وفي الرواية الأخرى: «ثمان عشرة بدنة» يجوز أنهما قضيتان  
ويجوز أن تكون قضية واحدة والمراد ثمان عشرة، وليس في قوله ست  
عشرة نفي الزيادة؛ لأنه مفهوم عند ولا عمل عليه والله أعلم.

(١١) فيه فوائد: منها أنه إذا عطب الهدي وجب ذبحه وتخلّسه  
للمساكين ويجرم الأكل منها عليه وعلى رفقة الذين معه في الركب سواء  
كان الرفيق غائلاً له أو في جملة الناس من غير غائلة؛ والسبب في نهيمهم  
قطع الذبيحة لئلا يتوصل بعض الناس إلى تحريمه أو تعييبه قبل أوانه،  
واختلف العلماء في الأكل من الهدي إذا عطب فتحرمه فقال الشافعي: إن  
كان هدي تطوع كان له أن يفعل فيه ما شاء من بيع وذبح وأكل وإطعام  
وغير ذلك وله تركه، ولا شيء عليه في كل ذلك؛ لأنه ملكه، وإن كان  
هدياً مندوراً لزمه ذبحه، فإن تركه حتى هلك لزمه ضمانه كما لو فرط في  
حفظ الذبيحة حتى تلفت، فإذا ذبحه غمس نعله التي قلده إياها في دمه  
وضرب بها صفحة سنامه وتركه موضوعة ليعلم من مر به أنه هدي فيأكله،  
ولا يجوز للمهدي ولا لسائق هذا الهدي وقائده الأكل منه، ولا يجوز  
للاغنياء الأكل منه مطلقاً؛ لأن الهدي مستحق للمساكين فلا يجوز لغيرهم،  
ويجوز للفقراء من غير أهل هذه الرفقة ولا يجوز للفقراء الرفقة.

وفي المراد بالرفقة وجهان لأصحابنا:

أحدهما: أنهم الذين يضالطون المهدي في الأكل وغيره دون باقي  
القافلة.

والثاني: وهو الأصح وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث، وظاهر نص  
الشافعي وكلام جمهور أصحابنا: أن المراد بالرفقة جميع القافلة؛ لأن السبب  
الذي منعت به الرفقة هو خوف تعطيم إياه وهذا موجود في جميع القافلة،  
فإن قيل: إذا لم تجوزوا لأهل القافلة أكله وترك في البرية كان طعمة للسباع  
وهذا إضاعة مال، قلنا: ليس فيه إضاعة بل العادة الغالبة أن سكان البوادي  
وغيرهم يتبعون منازل الحج لالتقاط ساقطة وغنمه، وقد تأتي قافلة في إثر  
قافلة والله أعلم.

والرفقة بضم الراء وكسرهما لفتان مشهورتان.

٣٧٧ - ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي  
شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا) وَقَالَ الْأَخْرَانِ:  
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي الثَّيَابِ، عَنْ مُوسَى ابْنِ  
سَلَمَةَ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ ثَمَانَ عَشْرَةَ بَدَنَةً  
مَعَ زُجَلٍ.

ثُمَّ ذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ  
الْحَدِيثِ.

٣٧٨ - (١٣٢٦) حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمُسْتَمْعِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ  
الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مَيْمَانَ ابْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ  
عَبَّاسٍ.

ابن عباس: إما لا، فسل فلانة الأنصارية<sup>(١)</sup>، هل أمرها بذلك رسول الله ﷺ؟ قال: فرجع زيد ابن ثابت إلى ابن عباس يضحك، وهو يقول: ما أراك إلا قد صدقت.

(١) قوله: فقال ابن عباس: إما لا، فسل فلانة الأنصارية، هو بكسر الهمزة وفتح اللام وبالإمالة الخفيفة هنا هو الصواب المشهور، وقال القاضي: ضبطه الطبري والأصيلي أصلي بكسر اللام قال: والمعروف في كلام العرب فتحها إلا أن تكون على لغة من يميل، قال المازري: قال ابن الأثيري: قولهم: افعل هذا إما لا فمعناه: أفعله إن كنت لا تفعل غيره فدخلت ما زائدة لأن كما قال الله تعالى: ﴿فإما ترين من البشر أحداً﴾ فاكثروا بلا عن الفعل كما تقول العرب: إن زارك فزره وإلا فلا، هذا ما ذكره القاضي. وقال ابن الأثير في نهاية الغريب: أصل هذه الكلمة أن وما فادغمت التون في الميم وما زائدة في اللفظ لا حكم لها وقد أمالت العرب لا إمالة خفيفة قال: والعمام يشبهون أمالتها فتصير أنها ياء وهو خطأ ومعناه إن لم تفعل هذا فليكن هذا والله أعلم.

٣٨٢- (١٢١١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعُرْوَةَ.

أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَبِيبٍ<sup>(١)</sup> بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَذَكَرْتُ حَيْضَتَهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَابِسْتَنَا هِيَ؟» قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَفَاضَتْ وَطَافَتْ بِالنَّيْتِ، ثُمَّ خَاضَتْ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلْتَنَفِرْ». [إخرجه البخاري ١١٠١]

(١) قولها: «صفية بنت حبيب» بضم الحاء وكسرها الضم أشهر، وفي حديثها دليل لسقوط طواف الوداع عن الحائض، وإن طواف الإفاضة ركن لا بد منه، وأنه لا يسقط عن الحائض ولا غيرها، وإن الحائض تقيم له حتى تطهر، فإن ذهبت إلى وطئها قبل طواف الإفاضة بقيت محرمة، وقد سبق حديث صفة هذا وبيان إحرامه وضبطه ومعناه: وقفه في أوائل كتاب الحج في باب بيان وجوه الإحرام بالحج.

٣٨٣- ( ) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخَرَّمَةُ بْنُ يَحْيَى وَاحْمَدُ ابْنُ عِيْسَى (قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ) أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قَالَتْ: طَوَّيْتُ صَفِيَّةَ بِنْتُ حَبِيبٍ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ طَاهِرًا، بِجِثْلِ حَلِيبٍ اللَّيْثِ. [إخرجه البخاري ١٧٥٧].

٣٨٣- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ (يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ) حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ.

كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ..

عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ صَفِيَّةَ قَدْ خَاضَتْ، بِمَعْنَى حَلِيبِ الزُّهْرِيِّ.

٣٨٤- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ ابْنِ قُتَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَلْفُحٌ، عَنْ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنَّا نَتَخَوَّفُ أَنْ تَحِيضَ صَفِيَّةُ قَبْلَ أَنْ تُفِيضَ، قَالَتْ: فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَحَابِسْتَنَا صَفِيَّةُ؟» قُلْنَا: قَدْ أَفَاضَتْ، قَالَ: «فَلَا إِذَنْ».

٣٨٥- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ..

عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ صَفِيَّةَ بِنْتُ حَبِيبٍ قَدْ خَاضَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَلَّهَا تَحِيضُ، أَلَمْ تَكُنْ قَدْ طَافَتْ مَعَكُنْ بِالنَّيْتِ؟» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «فَاخْرُجِي». [إخرجه البخاري ٣٢٨].

٣٨٦- ( ) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ حَمْرَةَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ (لَعَلَّهُ قَالَ)، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ مُحَمَّدٍ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ<sup>(٢)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ مِنْ صَفِيَّةَ بَعْضَ مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَالُوا: إِنَّهَا حَائِضٌ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «وَأَنَّهَا لَحَابِسْتَنَا؟» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا قَدْ زَارَتْ يَوْمَ النَّحْرِ<sup>(٣)</sup>، قَالَ: «فَلْتَنَفِرْ» مَعَكُمْ. [إخرجه البخاري ١٧٣٣].

(١) قوله: «لعله قال عن يحيى بن أبي كثير» قال: وسقط لعله قال فقط لابن الحذاء، قال القاضي: وأظن أن الاسم كله سقط من كتب بعضهم أوشك فيه فالحقه على المحفوظ الصواب ونبه على إلحاقه بقوله لعله.

(٢) هكذا وقع في معظم النسخ، وكذا نقله القاضي عن معظم النسخ قال: وسقط عند الطبري.

(٣) قوله: «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا قَدْ زَارَتْ يَوْمَ النَّحْرِ» فيه دليل لذهب الشافعي وأبي حنيفة وأهل العراق أنه لا يكره أن يقال لطواف الإفاضة: طواف الزيارة، وقال مالك: يكره وليس للكرامة حجة تعتمد.

(٤) قولها: (تغفر) بكسر التاء وضمها الكسر انفتح وبه جاء القرآن

والله أعلم.

السفر والله أعلم.

٣٨٧- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح).

٣٨٨- (١٣٢٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى النَّخَعِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ، هُوَ وَأَسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجَبِيُّ<sup>(١)</sup>، فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ مَكَثَ فِيهَا، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَسَأَلْتُ بِلَالًا، حِينَ خَرَجَ: مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: جَعَلَ عُمُودَيْنِ، عَنْ يَسَارِهِ، وَعُمُودًا، عَنْ يَمِينِهِ<sup>(٣)</sup>، وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَئِذٍ يُؤَمِّلُ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى. (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٤٦٨ وَ ٥٠٤ وَ ٥٠٥ وَ ٥٠٦ وَ ١٥٩٩ وَ ٢٩٨٨ وَ ١١٦٧ وَ ٤٢٨٩).

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْفِرَ، إِذَا صَفِيفَةً عَلَى بَابِ خِيَابِهَا كَيْبَةَ حَزِينَةٍ، فَقَالَ: «عَفْرَى! خَلَقْنِي! إِنِّي لَحَابِشَتَانَا». ثُمَّ قَالَ لَهَا: «أَكْتَسَرْتُ أَفْضَرْتُ يَوْمَ النَّحْرِ؟». قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَانْفِرِي».

٣٨٧- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ (ح).

(١) قوله: «عثمان بن طلحة الحنظلي» هو بفتح الحاء والجيم منسوب إلى حجابة الكعبة وهي: ولايتها وفتحها وإغلاقها وختمتها، ويقال له ولأقاربه الحنظليون وهو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة واسم أبي طلحة عبد الله بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار بن قصي القرشي العبدي أسلم مع خالد بن الوليد وعمرو بن العاص في هدنة الحديبية وشهد فتح مكة ودفع النبي ﷺ مفتاح الكعبة إليه وأبى شيعة بن عثمان بن أبي طلحة وقال: خنوها يا بني طلحة خالدة نالمة لا يترعها منكم إلا ظالم، ثم نزل المدينة فأقام بها إلى وفاة النبي ﷺ ثم تحول إلى مكة فأقام بها حتى توفي سنة اثنتين وأربعين، وقيل أنه استشهد يوم أجنادين بفتح الدال وكسرهما وهي موضع بقرب بيت المقدس كانت غزوته في أوائل خلافة عمر بن الخطاب ﷺ، وثبت في الصحيح قوله ﷺ: «كل مائة كانت في الجاهلية فهي تحت قلبي إلا سقاية الحاج وسقاية البيت» قال القاضي عياض: قال العلماء: لا يجوز لأحد أن يترعها منهم، قال: وهي ولاية لهم عليها من رسول الله ﷺ فتبقى دائمة ولنرياتهم أبداً ولا يتنازعون فيها ولا يشاركون ما داموا موجودين صالحين لذلك والله أعلم.

وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، جَمِيعًا، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ الْحَكَمِ، غَيْرَ أَنَّهُمَا لَا يَذْكُرَانِ: كَيْبَةَ حَزِينَةٍ.

(٢) قوله: «دخل الكعبة فأغلقها عليه» إنما أغلقها عليه ﷺ ليكون أسكن لقلبه وأجمع لحشوه ولئلا يجتمع الناس ويدخلوا ويخرجوا فينالهم ضرر ويتهوس عليه الحال بسبب لعظمته والله أعلم.

## ٦٨- باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، والصلاة فيها والدعاء في نواحيها كلها<sup>(١)</sup>

(٣) قوله: «جعل عمودين عن يساره وعموداً عن يمينه» هكذا هو هنا. وفي رواية للبخاري: «عمودين عن يمينه وعموداً عن يساره» وهكذا هو في الموطأ، وفي سنن أبي داود وكله من رواية مالك، وفي رواية للبخاري: «عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره».

(١) ذكر مسلم رحمه الله في الباب بأسانيده عن بلال ﷺ أن النبي ﷺ دخل الكعبة وصلى فيها بين العمودين، وبأسانده عن أسامة ﷺ: «أنه دعا في نواحيها ولم يصل» وأجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال؛ لأنه مثبت فمعه زيادة علم فواجب ترجيحه، والمراد الصلاة المعهودة ذات الركوع والسجود ولهذا قال ابن عمر: ونسيت أن أسأله كم صلى، وأما نفي أسامة فبأنهم لما دخلوا الكعبة أغلقوا الباب واشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو ثم اشتغل أسامة بالدعاء في ناحية من نواحي البيت والنبي ﷺ في ناحية أخرى وبلال قريب منه ثم صلى النبي ﷺ فراه بلال لقربه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله وكانت صلاة خفيفة فلم يرها أسامة لإغلاق الباب مع بعده واشتغال بالدعاء وجاز له نفيها عملاً بظنه.

وأما بلال فحققها فأخبر بها والله أعلم. واختلف العلماء في الصلاة في الكعبة إذا صلى متوجهاً إلى جدار منها أو إلى الباب وهو سرود، فقال الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد والجمهور: تصح فيها صلاة النفل وصلاة الفرض. وقال مالك: تصح فيها صلاة النفل المطلق ولا يصح الفرض ولا الوتر ولا ركعتا الفجر ولا ركعتا الطواف. وقال محمد بن جرير وأصيب المالكي وبعض أهل الظاهر: لا تصح فيها صلاة أبداً لا فريضة ولا نافلة، وحكاها القاضي عن ابن عباس أيضاً، وطيل الجمهور حديث بلال، وإذا صحت النافلة صحت الفريضة؛ لأنهما في الموضع سواء في الاستقبال في حال النزول، وإنما يختلفان في الاستقبال في حال السير في

٣٨٩- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، كُلُّهُمْ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

قال أبو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ. عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَتَزَلَّ بِقِنَاءِ الْكَعْبَةِ<sup>(١)</sup>، وَأَرْسَلَ إِلَى عُثْمَانَ ابْنِ طَلْحَةَ، فَجَاءَ<sup>(٢)</sup>

(١) قوله: (فاجلوا عليهم الباب) أي اغلقوه.

٣٩٢- ( ) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى  
ابْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ..

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ أَتَاهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، وَقَدْ دَخَلَهَا  
النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَاسْمَاءُ، وَاجْتَفَى عَلَيْهِمُ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ  
الْبَابَ، قَالَ: فَمَكَّنُوا فِيهِ مَلِيًّا، ثُمَّ فَتَحَ الْبَابَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ،  
وَرَقِيتُ الدَّرَجَةَ، فَدَخَلْتُ الْبَيْتَ، فَقُلْتُ: آيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ؟  
قَالُوا: هَا هُنَا، قَالَ: وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُمْ: كَمْ صَلَّى ﷺ؟

(١) هكذا وقعت هذه الرواية هنا، وظهره أن ابن عمر سأل بلالاً  
واسماء وعثمان جميعهم، قال القاضي عياض: ولكن أهل الحديث ومنوا  
هذه الرواية فقال الدارقطني: وهم ابن عون هنا وخالفه غيره فاستدوه عن  
بلال وحده، قال القاضي: وهذا هو الذي ذكره مسلم في بابي الطرق  
فألت بلالاً فقال: إلا أنه وقع في رواية حرملة عن ابن وهب فأخبرني  
بلال وعثمان بن طلحة: أن رسول الله ﷺ صلى في جوف الكعبة هكذا  
هو عند عامة شيوخنا، وفي بعض النسخ وعثمان بن أبي طلحة، قال: وهذا  
يعضد رواية ابن عون والمشهور انفراد بلال برواية ذلك والله أعلم.

٣٩٣- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ  
سَالِمٍ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ، هُوَ وَاسْمَاءُ  
ابْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا فَتَحُوا  
كُنْتُ فِي أَوَّلِ مَنْ وَلَجَ، فَلَقِيتُ بِلَالاً فَسَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى فِيهِ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، صَلَّى بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ  
الْيَمَانِيَيْنِ. (أخرجه البخاري ١٥٩٨ و ٣٩٧).

٣٩٤- ( ) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ،  
أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ، هُوَ  
وَاسْمَاءُ ابْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، وَلَمْ يَدْخُلْهَا مَعَهُمْ  
أَحَدٌ، ثُمَّ أَغْلَقْتُ عَلَيْهِمْ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَأَخْبَرَنِي بِلَالٌ  
أَوْ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي جَوْفِ  
الْكَعْبَةِ، بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ.

٣٩٥- (١٣٣٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ اللَّهِ  
حُمَيْدٌ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ بَكْرٍ.

بِالْفَتْحِ، فَفَتَحَ الْبَابَ، قَالَ: ثُمَّ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَاسْمَاءُ  
ابْنُ زَيْدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، وَأَمَرَ بِالْبَابِ فَأَغْلَقَ، فَلَبَّثُوا فِيهِ  
مَلِيًّا<sup>(١)</sup>، ثُمَّ فَتَحَ الْبَابَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَبَادَرْتُ النَّاسَ، فَتَلَقَّيْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَارِجًا، وَبِلَالٌ عَلَى إِثْرِ، فَقُلْتُ لِبِلَالٍ: هَلْ  
صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: آيْنَ؟ قَالَ: بَيْنَ  
الْعُمُودَيْنِ، يَلْقَاءُ وَجْهَهُ، قَالَ: وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ: كَمْ صَلَّى ﷺ؟

(١) قوله: «قدم رسول الله ﷺ يوم الفتح فترل بفناء الكعبة» هذا  
دليل على أن هذا المذكور في أحاديث الباب من دخوله ﷺ الكعبة وصلاته  
فيها كان يوم الفتح وهذا لا خلاف فيه ولم يكن يوم حجة الوداع، وفناء  
الكعبة بكسر الفاء وياءد جانبها وحرمها والله أعلم.

(٢) قوله: «فجاء بالفتح» هو بكسر الميم، وفي الرواية الأخرى:  
(الفتح) وهما لغتان.

(٣) قوله: (فلبثوا فيه ملياً) أي طويلاً.

(٤) قوله: «ونسيت أن أسأله كم صلى» هكذا ثبت في الصحيحين  
من رواية ابن عمر، وجاء في سنن أبي داود بإسناد فيه ضعف عن عبد  
الرحمن بن صفوان قال: قلت لعمر بن الخطاب ﷺ: كيف صنع رسول  
الله ﷺ حين دخل الكعبة؟ قال: صلى ركعتين.

٣٩٠- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ثَوْبٍ  
السُّخْتَانِي، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَامُ الْفَتْحِ، عَلَى  
نَافَةٍ لِاسْمَاءَ ابْنِ زَيْدٍ، حَتَّى أَتَاخَ بَيْتَاءَ الْكَعْبَةِ، ثُمَّ دَعَا عُثْمَانَ  
ابْنَ طَلْحَةَ فَقَالَ: «انْصِبْ بِالْفَتْحِ». فَتَنَسَّبَ إِلَى امْرِئِهِ، فَأَبَتْ أَنْ  
تُعْطِيَهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ! لَتُعْطِيَنِي أَوْ لَيُخْرِجَنَّ هَذَا السَّيْفُ مِنْ  
صُلْبِي، قَالَ: فَأَعْطَنِي إِثَاءً، فَجَاءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ،  
فَفَتَحَ الْبَابَ، ثُمَّ ذَكَرَ بِوُجْهِ حَدِيثِ حَمَادِ ابْنِ زَيْدٍ.

٣٩١- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ  
الْقَطَّانُ) (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاءَةَ (ح).  
وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ،  
عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ، وَمَعَهُ  
اسْمَاءُ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، فَاجْتَفَا عَلَيْهِمُ الْبَابَ  
طَوِيلًا<sup>(١)</sup>، ثُمَّ فَتَحَ، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ دَخَلَ، فَلَقِيتُ بِلَالاً، فَقُلْتُ:  
آيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ،  
فَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ: كَمْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟



قال عبد: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا بَنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءَ:

اسْمَعْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّمَا أَمْرُنَا بِالطَّوَافِ وَلَمْ تُؤْمَرُوا بِدُخُولِهِ، قَالَ: لَمْ يَكُنْ يَنْهَى، عَنْ دُخُولِهِ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ، حَتَّى خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ فِي قُبُلِ<sup>(١)</sup> الْبَيْتِ<sup>(٢)</sup> رَكَعَتَيْنِ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ: «هَذِهِ الْقِبْلَةُ»<sup>(٤)</sup>. قُلْتُ لَهُ: مَا نَوَاحِيهَا؟ أَيْ زَوَايَاهَا؟ قَالَ: بَلْ فِي كُلِّ قِبْلَةٍ مِنَ الْبَيْتِ.

(١) قوله: «قبل البيت» هو بضم القاف والياء ويموز إسمكان الباء كما في نظائره، قيل معناه: ما استقبلك منها وقيل: مقابلها، وفي رواية في الصحيح: «فصلى ركعتين في وجه الكعبة» وهذا هو المراد بقبلها ومعناه: عند بابها.

(٢) وأما قوله: «ركع في قبل البيت» فمعناه: صلى.

(٣) وقوله: «ركعتين» دليل للمذهب الشافعي، والجمهور أن تطوع النهار يستحب أن يكون مثني، وقال أبو حنيفة أربعاً، وسبقت المسألة في كتاب الصلاة.

(٤) وأما قوله ﷺ: «هذه القبلة» فقال الخطابي: معناه: أن أمر القبلة قد استقر على استقبال هذا البيت فلا ينسخ بعد اليوم فصلوا إليه أبداً. قال: ويحتمل أنه علمهم سنة موقف الإمام وأنه يقف في وجهها دون أركانها وجوانبها وإن كانت الصلاة في جميع جهاتها مجزئة هذا كلام الخطابي، ويحتمل معنى ثالثاً وهو أن معناه هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي أمرتم باستقباله لا كل الحرم ولا مكة ولا كل المسجد الذي حول الكعبة بل هي الكعبة نفسها فقط والله أعلم.

٣٩٦- (١٣٣١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَفِيهَا سِتُّ سَوَارٍ، فَقَامَ عِنْدَ سَوَارِيَةٍ فَدَعَا، وَلَمْ يُصَلِّ. إخراج البخاري ٣٩٨ و (١٦٠١).

٣٩٧- (١٣٣٢) وَحَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنِي هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَدَخَلَ النَّبِيَّ ﷺ الْبَيْتَ فِي عُمْرَتِهِ؟ قَالَ: لَا<sup>(١)</sup>. إخراج البخاري:

١٦٠٠، ١٧٩١، ٤١٨٨، ٤٢٥٥.

(١) قوله: «أدخل النبي ﷺ البيت في عمرته؟ قال: لا» هذا مما اتفقوا عليه، قال العلماء: والمراد به عمرة القضاء التي كانت سنة سبع من الهجرة

قبل فتح مكة، قال العلماء: وسبب عدم دخوله ﷺ ما كان في البيت من الأصنام والصور ولم يكن المشركون يتركونه لتغييرها فلما فتح الله تعالى عليه مكة دخل البيت وصلى فيه وأزال الصور قبل دخوله والله أعلم.

## ٩٩ - باب نقض الكعبة وبنائها

٣٩٨- (١٣٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا حَدَائِثُ عَهْدِ قَوْمِكِ بِالْكَفْرِ، لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ، فَإِنْ قَرِئْتُهَا، حِينَ بَنَيْتَ الْبَيْتَ، اسْتَقْصَرْتُ، وَلَجَعَلْتُ<sup>(١)</sup> لَهَا خَلْفًا»<sup>(٢)</sup>. إخراج البخاري ١٥٨٥ و ١٥٨٦.

(١) قوله ﷺ: «ولجعلتها لها خلفاً» هو بفتح الخاء المعجمة وإسكان اللام وبالفاء هذا هو الصحيح المشهور والمراد به باب من خلفها، وقد جاء مفسراً في الرواية الأخرى: «ولجعلتها لها باباً شرقياً وباباً غربياً»، وفي صحيح البخاري «قال هشام: خلفاً» يعني: باباً، وفي الرواية الأخرى لمسلم «بابين أحدهما يدخل منه والآخر يخرج منه»، وفي رواية البخاري: «ولجعلتها لها خلفين»، قال القاضي: وقد ذكر الحربي هذا الحديث هكذا وضبطه خلفين بكسر الخاء وقال الخالفة عمود في مؤخر البيت، وقال الهروي: خلفين بفتح الخاء قال القاضي: وكذا ضبطناه على شيخنا أبي الحسين، قال: وذكر الهروي عن ابن الأعرابي: أن الخلف الظهر، وهذا يفسر أن المراد الباب كما فسرته الأحاديث الباقية والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «لَوْلَا حَدَائِثُ عَهْدِ قَوْمِكِ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ فَإِنْ قَرِئْتُهَا حِينَ بَنَيْتَ الْبَيْتَ اسْتَقْصَرْتُ وَلَجَعَلْتُهَا خَلْفًا» وفي الرواية الأخرى: «اقتصروا عن قواعد إبراهيم» وفي الأخرى: «فإن قرئتها اقتصرتها» وفي الأخرى: «استقصروا من بنيان البيت» وفي الأخرى: «قصروا في البناء» وفي الأخرى: «قصرت بهم النفقة». قال العلماء: هذه الروايات كلها بمعنى واحد، ومعنى استقصرت: قصرت عن تمام بنائها واقتصرت على هذا القدر لقصور النفقة بهم عن تمامها.

وفي هذا الحديث دليل لقواعد من الأحكام منها: إذا تعارضت المصالح أو تعارضت مصلحة ومفسدة وتعلم الجمع بين فعل المصلحة وترك المفسدة بدى بالأهم؛ لأن النبي ﷺ أخبر أن نقض الكعبة وردّها إلى ما كانت عليه من قواعد إبراهيم ﷺ مصلحة ولكن تعارضه مفسدة أعظم منه وهي خوف فئة بعض من أسلم قريباً، وذلك لما كانوا يعتقدونه من فضل الكعبة فيرون تغييرها عظيماً فتركها ﷺ.

ومنها فكر ولي الأمر في مصالح رعيته واجتنابه ما يخاف منه تولد ضرر عليهم في دين أو دنيا إلا الأمور الشرعية كأخذ الزكاة وإقامة الحدود ونحو ذلك.

ومنها تألف قلوب الرعية وحسن حياتهم وأن لا ينفروا ولا يتعرض لما يخاف تغييرهم بسببه ما لم يكن فيه ترك أمر شرعي كما سبق. قال العلماء: بني البيت خمس مرات: بته الملائكة ثم إبراهيم ﷺ ثم قریش في

ابن عمر يقول: سمعت عبد الله ابن أبي بكر ابن أبي قحافة، يحدث عبد الله ابن عمر.

عن عائشة زوج النبي ﷺ، أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية (أو قال بكفر) لأفقت كثر الكعبة في سبيل الله<sup>(١)</sup>، ولجعلت بابها بالارض، ولأدخلت فيها من الحجر<sup>(٢)</sup>».

(١) فيه دليل لتقديم أهم المصالح عند تعذر جمعها كما سبق لإيضاحه في أول الحديث، وفيه دليل لجواز إيفاق كثر الكعبة ونزورها الفاضلة عن مصالحها في سبيل الله، لكن جاء في رواية: لأفقت كثر الكعبة في بنائها وبنائها من سبيل الله، فلعلة المراد بقوله في الرواية الأولى: في سبيل الله والله أعلم.

ومذهبنا أن الفاضل من وقف مسجد أو غيره لا يصرف في مصالح مسجد آخر ولا غيره بل يحفظ دائماً للمكان الموقوف عليه الذي فضل منه فيما احتاج إليه والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «ولأدخلت فيها من الحجر» وفي رواية: «وزدت فيها ستة أذرع من الحجر فإن اقتصرتها حين بنت الكعبة» وفي رواية: «خمس أذرع» وفي رواية: «قريباً من سبع أذرع» وفي رواية: «قالت عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الجدار أمن البيت هو؟ قال نعم» وفي رواية: «لولا أن قومك حديث عهدهم في الجاهلية فأخاف أن تنكروا قلوبهم لنظرت أن أدخل الجدار في البيت» قال أصحابنا: ست أذرع من الحجر مما يلي البيت محسوبة من البيت بلا خلاف وفي الزائد خلاف، فإن طاف في الحجر وبينه وبين البيت أكثر من ستة أذرع ففيه وجهان لأصحابنا:

أحدهما: يجوز لظواهر هذه الأحاديث وهذا هو الذي رجحه جماعات من أصحابنا الخراسانيين. والثاني: لا يصح طوافه في شيء من الحجر ولا على جداره ولا يصح حتى يطوف خارجاً من جميع الحجر، وهذا هو الصحيح وهو الذي نص عليه الشافعي وقطع به جماهير أصحابنا العراقيين ورجحه جمهور الأصحاب، وبه قال جميع علماء المسلمين سوى أبي حنيفة فإنه قال: إن طاف في الحجر وبقي في مكة أعاده، وإن رجع من مكة بلا إعادة أراق دماً وأجزأه طوافه. واحتج الجمهور: بأن النبي ﷺ طاف من وراء الحجر وقال: «لأأخذوا مناسككم» ثم أطبق المسلمون عليه من زمتهم ﷺ إلى الآن، وسواء كان كله من البيت أم بعضه فالطواف يكون من وراءه كما فعل النبي ﷺ والله أعلم. ووقع في رواية: ستة أذرع بالهاء. وفي رواية خمس. وفي رواية: قريباً من سبع بحذف الهاء وكلاهما صحيح، ففي الذواغ لغتان مشهورتان التائيت والتذكير والتائيت أفصح.

قوله: فلما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام تركه ابن الزبير حتى قدم الناس الموسم يريد أن يحرقوه أو يحرقهم على أهل الشام.

أما الحرف الأول: فهو «يحرقهم» بالميم والراء بعدهما همزة من الجراءة أي: يشجعهم على قتالهم بإظهار قبح فعلهم هذا هو المشهور في

الجاهلية وحضر النبي ﷺ هذا البناء وله خمس وثلاثون سنة وقيل: خمس وعشرون، وفيه سقط على الأرض حين وقع إزاره، ثم بناء ابن الزبير ثم الحجاج بن يوسف، واستمر إلى الآن على بناء الحجاج، وقيل: بني مرتين آخرين أو ثلاثاً، وقد أوضحت في كتاب إيضاح المناسك الكبير.

قال العلماء: ولا يغير عن هذا البناء، وقد ذكروا أن هارون الرشيد سأل مالك بن أنس عن هدمها وردها إلى بناء ابن الزبير للأحاديث المذكورة في الباب فقال مالك: ناشدتك الله يا أمير المؤمنين أن تجعل هذا البيت لعبة للملوك لا يشاء أحد إلا نقضه وبناءه فتذهب هيته من صدور الناس وبالله التوفيق.

٣٩٨- ( ) وحديثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب، قال: حدثنا ابن عمير، عن هشام، بهذا الإسناد.

٣٩٩- ( ) حدثنا يحيى ابن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن ابن شهاب، عن سالم ابن عبد الله، أن عبد الله ابن محمد ابن أبي بكر الصديق أخبر عبد الله ابن عمر.

عن عائشة زوج النبي ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «ألم تروني أن قومك، حين بنوا الكعبة، اقتصروا، عن قواعد إبراهيم؟» قالت: فقلت: يا رسول الله! أفلا تركها على قواعد إبراهيم؟ فقال رسول الله ﷺ: «لولا جذنان قومك<sup>(١)</sup> بالكفر لأفقت».

فقال عبد الله ابن عمر: لئن كانت عائشة سمعت هذا<sup>(٢)</sup> من رسول الله ﷺ، ما أرى رسول الله ﷺ ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر، إلا أن التيت لم يتم على قواعد إبراهيم. وأخرجه البخاري ١٥٨٣ و٣٣٦٨ و٤٤٨٤.

(١) قوله ﷺ: «لولا جذنان قومك» هو بكسر الحاء وإسكان الدال أي: قرب عهدهم بالكفر والله أعلم.

(٢) قوله: «فقال عبد الله بن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا» قال القاضي: ليس هذا اللفظ من ابن عمر على سبيل التضعيف لروايتها والتشكيك في صدقها وحفظها، فقد كانت من الحفظ والضبط بحيث لا يستراب في حديثها ولا فيما نقله، ولكن كثيراً ما يقع في كلام العرب صورة التشكيك والتقرير والمراد به اليقين كقوله تعالى: «وإن أدري لعله فنته لكم ومتاع إلى حين» وقوله تعالى: «قل إن ضللت فأنا أضل على نفسي وإن اهتليت الآية».

٤٠٠- ( ) حدثني أبو الطاهر، أخبرنا عبد الله ابن وهب، عن مخرمة (ح).

وحدثني هارون ابن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب، أخبرني مخرمة ابن بكير، عن أبيه، قال: سمعت نافعاً مولى

النَّاسَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكَفَرٍ، وَلَيْسَ عِنْدِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَقْرِي عَلَى بَنَائِهِ، لَكُنْتُ أَذْخَلْتُ فِيهِ مِنَ الْحَجَرِ خَمْسَ أَذْرُعٍ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا بَابًا يَدْخُلُ النَّاسُ مِنْهُ، وَبَابًا يَخْرُجُونَ مِنْهُ. قَالَ: فَأَنَا الْيَوْمَ أَجِدُ مَا أَنْفَقْتُ، وَلَسْتُ أَخَافُ النَّاسَ، قَالَ: فَرَزَادَ فِيهِ خَمْسَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحَجَرِ، حَتَّى أَبْذِيَ أَسَا نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَبَنَى عَلَيْهِ الْبِنَاءَ، وَكَانَ طُولُ الْكَعْبَةِ ثَمَانِي عَشْرَةَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا رَأَى فِيهِ اسْتَقْصَرَهُ، فَرَزَادَ فِي طُولِهِ عَشْرَ أَذْرُعٍ، وَجَعَلَ لَهُ بَابَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَدْخُلُ مِنْهُ، وَالْأُخَرُ يُخْرَجُ مِنْهُ، فَلَمَّا قُتِلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ كَتَبَ الْحُجَّاجُ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنَ مَرْوَانَ يُخْبِرُهُ بِذَلِكَ، وَيُخْبِرُهُ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ قَدْ وَضَعَ الْبِنَاءَ عَلَى أَسْ نَظَرَ إِلَيْهِ الْعُدُولُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدِ الْمَلِكِ: إِنَّا لَسْنَا مِنْ تَطْلِيحِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي شَيْءٍ<sup>(١)</sup>، أَمَا مَا رَأَى فِي طُولِهِ فَأَقْرَهُ، وَأَمَا مَا رَأَى فِيهِ مِنَ الْحَجَرِ فَرَدَّهُ إِلَى بَنَائِهِ، وَسَدَّ الْبَابَ الَّذِي فَتَحَهُ، فَتَقَصَّه وَأَعَادَهُ إِلَى بَنَائِهِ.

(١) قوله: «يا أيها الناس أشيروا علي في الكعبة» فيه دليل لاستحباب مشاورة الإمام أهل الفضل والمعرفة في الأمور المهمة.

(٢) قوله: (قال ابن عباس: فإني قد فرق لي فيها رأي) هو بضم الفاء وكسر الراء أي كشف وبين، قال الله تعالى: ﴿وَقَرَأْنَا فَرَقْنَاهُ﴾ أي: فصلناه وبيناه، هنا هو الصواب في ضبط هذه اللفظة ومعناها، وهكذا ضبطه القاضي والمحققون، وقد جعله الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين في كتابه غريب الصحيحين فرق بفتح الفاء بمعنى: خاف وأنكروه عليه وغلطوا الحميدي في ضبطه وتفسيره.

(٣) قوله: «فقال ابن الزبير: لو كان أحدكم احترق بيته ما رضي حتى يجده» هكذا هو في أكثر النسخ بجده بضم الباء وبدال واحدة، وفي كثير منها يجده بفتح الباء وهما بمعنى.

(٤) قوله: (تابعوا فنقصوه) هكذا ضبطناه تسابعوا بياء موحدة قبل العين، وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره القاضي عن رواية الأكثرين، وعن أبي بحر تابعوا وهو بمعنى: إلا أن أكثر ما يستعمل بالمشاة في الشر خاصة وليس هذا موضعه.

(٥) قوله: «فجعل ابن الزبير أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه المقصود بهذه الأعمدة والستور أن يستقبلها المصلون في تلك الأيام ويعرفوا موضع الكعبة ولم تنزل تلك الستور حتى ارتفع البناء وصار مشاهدا للناس فلزأها لحصول المقصود بالبناء المرتفع من الكعبة، واستدل القاضي عياض بهذا المذهب مالك في أن المقصود بالاستقبال البناء لا البقعة، قال: وقد كان ابن عباس أشار على ابن الزبير بنحو هذا وقال له: إن كنت هادما فلا تدع الناس بلا قبلة، فقال له جابر: صلوا إلى موضعها فهي القبلة، ومذهب الشافعي وغيره جواز الصلاة إلى أرض الكعبة، ويميزه ذلك بلا خلاف عنده سواء كان بقي منها شاخص أم لا والله أعلم.

ضبطه. قال القاضي: ورواه العنزي: يجربهم بالجيم والباء الموحدة ومعناه: يجتبرهم وينظر ما عندهم في ذلك من حمية وغضب لله تعالى وليسته. وأما الثاني: وهو قوله «أو يجربهم» فهو بالحاء المهملة والراء والباء الموحدة وأوله مفتوح. ومعناه ينظرهم: بما يرونه قد فعل بالبيت من قولهم: حربت الأسد إذا أغضبته، قال القاضي: وقد يكون معناه: يحملهم على الحرب ويجربهم عليها ويؤكد عزائمهم لذلك، قال: ورواه آخرون يجربهم بالحاء والزاي يشد قوتهم ويحملهم إليه ويجعلهم حزبا له وناصرين له على مخالفيه، وحزب الرجل من مال إليه ونحازب القوم تمالوا.

٤٠١- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، عَنْ مَسْعُودٍ (يَعْنِي ابْنَ مِينَاءَ) قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ:

حَدَّثَنِي خَالَتِي (يَعْنِي عَائِشَةَ) قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ! لَوْلَا أَنْ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بَشِيرِكَ، لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ، فَأَلْزَقْتُهَا بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ بَابًا شَرْقِيًّا وَبَابًا غَرْبِيًّا، وَرَدَدْتُ فِيهَا مِئَةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحَجَرِ، فَإِنْ قَرِئَتْ اقْتَصَرَتْهَا حَيْثُ بَنَتْ الْكَعْبَةَ».

٤٠٢- ( ) حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي سَلِيمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ:

لَمَّا احْتَرَقَ النَّيْتُ زَمَنَ يَزِيدُ ابْنُ مُعَاوِيَةَ، حِينَ غَزَاهَا أَهْلُ الشَّامِ، فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ، تَرَكَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ، حَتَّى قَدِمَ النَّاسُ الْمُؤْمِمِينَ، يُرِيدُ أَنْ يُجَرِّئَهُمْ (أَوْ يُخْرِجَهُمْ) عَلَى أَهْلِ الشَّامِ، فَلَمَّا صَدَرَ النَّاسُ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! أَشِيرُوا عَلَيَّ فِي الْكَعْبَةِ<sup>(١)</sup>، أَنْقَضُهَا ثُمَّ ابْنِي بِنَاءَهَا، أَوْ أَصْلِحْ مَا وَهَى مِنْهَا؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَإِنِّي قَدْ فَرَّقَ لِي رَأْيٌ فِيهَا<sup>(٢)</sup>، أَرَى أَنْ تُصْلِحَ مَا وَهَى مِنْهَا، وَتَدْعَ بِنَاءَ ابْنِي بِنَاءَهَا، وَأَخْجَاراً اسْلَمَ النَّاسُ عَلَيْهَا وَثَبَّتَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: لَوْ كَانَ أَحَدُكُمْ احْتَرَقَ بَيْتَهُ، مَا رَضِيَ حَتَّى يُجِدَهُ<sup>(٣)</sup>، فَكَيْفَ يَبْنِي رَبُّكُمْ؟ إِنِّي مُسْتَحِيرٌ رَبِّي ثَلَاثًا، ثُمَّ عَازِمٌ عَلَى أَمْرِي، فَلَمَّا مَضَى الثَّلَاثُ أَجْمَعَ رَأْيَهُ عَلَى أَنْ يَنْقُضَهَا، فَتَحَامَاهُ النَّاسُ أَنْ يَنْزِلَ، بِأَوَّلِ النَّاسِ يَصْعَدُ فِيهِ، أَمْرٌ مِنَ السَّعَاءِ حَتَّى صَعِدَهُ رَجُلٌ فَأَلْقَى مِنْهُ حِجَارَةً، فَلَمَّا لَمْ يَرَهُ النَّاسُ أَصَابَهُ شَيْءٌ تَابَعُوا، فَتَقَصَّوهُ<sup>(٤)</sup> حَتَّى بَلَّغُوا بِهِ الْأَرْضَ، فَجَعَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَعْمَدَةً، فَسَرَّ عَلَيْهَا السُّتُورَ، حَتَّى ارْتَفَعَ بِنَاؤُهُ<sup>(٥)</sup>، وَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ:

إِنِّي سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ

(٦) قوله: «إيا لسا من نلطبخ ابن الزبير في شي» يريد بذلك سبه وعيب فعله. يقال: لطحته أي: رميته بأمر قبيح.

٤٠٣- ( ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُثَيْبٍ ابْنَ عُمَيْرٍ وَالْوَلِيدَ ابْنَ عَطَاءٍ يُحَدِّثَانِ، عَنْ الْحَارِثِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي رَيْبَعَةَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُثَيْبٍ: وَقَدْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ مَرْوَانَ فِي خِلَافَتِهِ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: مَا أَظُنُّ أَبَا خُثَيْبٍ<sup>(٢)</sup> (يعني ابن الزبير) سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ مَا كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهَا، قَالَ الْحَارِثُ: بَلَى! أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْهَا، قَالَ: سَمِعْتَهَا تَقُولُ مَاذَا؟ قَالَ: قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ قَوْمُكَ اسْتَقْصَرُوا مِنْ بُيُوتِ النَّبِيِّ، وَلَوْ لَا حَدَاثُهُ<sup>(٣)</sup> عَهْدِهِمْ بِالْشَّرِّكَ أَعَدْتُ مَا تَرَكُوا مِنْهُ، فَإِنْ بَدَأَ لِقَوْمِكَ<sup>(٤)</sup>، مِنْ بَعْدِي، أَنْ يَنْتَوَهُ فَهَلُمِّي لِأَرِيكَ<sup>(٥)</sup> مَا تَرَكُوا مِنْهُ». فَأَرَاهَا قَرِيباً مِنْ سَبْعَةِ أَذْرَعٍ، هَذَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُثَيْبٍ.

وَزَادَ عَلَيْهِ الْوَلِيدُ ابْنُ عَطَاءٍ: «وَلَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ فِي الْأَرْضِ شَرْقِيًّا وَغَرْبِيًّا، وَهَلْ تَذَرِينَ لِمَ كَانَ قَوْمُكَ رَفَعُوا بِأَبِهَا؟». قَالَتْ: قُلْتُ: لَا قَالَ: «تَعَزَّزُوا أَنْ لَا يَدْخُلَهَا إِلَّا مَنْ أَرَادُوا، فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا هُوَ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا يَدْعُوهُ بِرَتْقِي، حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ<sup>(٦)</sup> دَفَعُوهُ فَسَقَطَ».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ لِلْحَارِثِ: أَنْتَ سَمِعْتَهَا تَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَتَكُنْ سَاعَةً بِعَصَاهُ ثُمَّ قَالَ: وَدِدْتُ أَنِّي تَرَكْتُهُ وَمَا تَحْمَلُ.

(١) قوله: «وقد الحدّث ابن عبد الله على عبد الملك بن مروان في خلافته» هكذا هو في جميع النسخ الحدّث ابن عبد الله وليس في شيء منها خلاف، ونسخ بلادنا هي رواية عبد الغفار بن الفارسي، وادعى القاضي عياض: أنه وقع هكذا لجميع الرواة سوى الفارسي فإن في روايته: الحدّث ابن عبد الأعلى قال: وهو خطأ بل الصواب الحدّث ابن عبد الله، وهذا الذي نقله عن رواية الفارسي غير مقبول، بل الصواب أنها كرواية غيره الحدّث ابن عبد الله، ولعله وقع للقاضي نسخة عن الفارسي فيها هذه اللفظة مصحفة على الفارسي لا من الفارسي والله أعلم.

(٢) قوله: (ما أظنُّ أبَا خُثَيْبٍ) هو بضم الخاء المعجمة وسبق بيانه مرات.

(٣) قوله ﷺ: «لولا حدّاته عهدهم» هو بفتح الحاء أي: قربه.

(٤) قوله ﷺ: «فإن بدأ لقومك» هو بغير همزة يقال: بدأله في الأمر بداء بالمد أي: حدث له فيه رأي لم يكن وهو ذو بدوات أي: يتغير رأيه، والبداء محال على الله تعالى بخلاف النسخ.

(٥) قوله: «فهلمِّي لأريك» هذا جار على إحدى اللغتين في هلم، قال الجوهري: تقول: هلم يا رجل بفتح الميم بمعنى: تعال، قال الخليلي: أصله لم من قولهم لم الله شعثه أي: جمعه. كأنه أراد لم نفسك إلينا أي: أقرب وما للتبعية وحذفت ألفها لكثرة الاستعمال وجعلوا إسماً واحداً يستوي فيه الواحد والاثان والجمع والمؤنث، فيقال: في الجماعة هلم هذه لغة أهل الحجاز، قال الله تعالى: «والقاتلين لإخوانهم هلم إلينا» وأهل نجد يصرفونها فيقولون للإثنين هلماء، وللجمع هلموا، وللمرأة هلمسي، وللنساء هلمسن، والأول أنصح، هذا كلام الجوهري.

(٦) قوله ﷺ: «حتى إذا كاد أن يدخل» هكذا هو في النسخ كلها كاد أن يدخل وفيه حجة لجواز دخول أن بعد كاد، وقد كثر ذلك وهي لغة فصيحة ولكن الأشهر عدمه.

٤٠٣- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَمْرٍو ابْنِ جَبَلَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، كِلَاهُمَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ بَكْرٍ.

٤٠٤- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ ابْنِ أَبِي صَغِيرَةَ، عَنْ أَبِي قَرْعَةَ.

أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ ابْنَ مَرْوَانَ، تَيْتَمًا هُوَ يَطُوفُ بِالنَّبِيِّ إِذْ قَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ ابْنَ الزُّبَيْرِ! حَيْثُ يَكْذِبُ عَلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، يَقُولُ: سَمِعْتَهَا تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ! لَوْ لَا حَدَّثَانِ قَوْمُكَ بِالْكَفْرِ لَنَفَضْتُ النَّبِيَّ حَتَّى أَرِيدَ فِيهِ مِنَ الْحَجَرِ، فَإِنْ قَوْمُكَ قَصَرُوا فِي الْبَنَاءِ».

فَقَالَ الْحَارِثُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي رَيْبَعَةَ: لَا تَقُلْ هَذَا، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فَأَنَا سَمِعْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ تُحَدِّثُ هَذَا<sup>(١)</sup>. قَالَ: لَوْ كُنْتُ سَمِعْتُهُ قَبْلَ أَنْ أَهْدِمَهُ، لَتَرَكْتُهُ عَلَى مَا بَنَى ابْنُ الزُّبَيْرِ.

(١) هذا فيه الاتصاف للمظلوم ورد الفية وتصديق الصادق إذا كذبه إنسان، والحارث هنا تابعي وهو الحدّث ابن عبد الله بن عيساش بن أبي ربيعة.

## ٧٠- باب جذر الكعبة وبابها

٤٠٥- ( ) حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ حَدَّثَنَا، أَشْعَثُ ابْنُ أَبِي الشَّعَثَاءِ، عَنْ الْأَسْوَدِ ابْنِ يَزِيدَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الْجَذْرِ<sup>(١)</sup> أَمِنْ النَّبِيِّ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: فَلِمَ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي النَّبِيِّ؟ قَالَ: «إِنْ قَوْمُكَ قَصُرَتْ بِهِمُ النُّفَقَةُ». قُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ

مُرْتَبِعًا؟ قَالَ: «فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيُذْخِلُوا مَنْ شَاءُوا، وَيَمْتَنُوا مَنْ شَاءُوا وَلَوْلَا أَنْ قَوْمَكَ حَدِيثَ هَهُنَحُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ<sup>(١)</sup>، فَأَخَافُ أَنْ تَتَكَبَّرَ قُلُوبُهُمْ، لَنَظَرْتُ أَنْ أَدْخِلَ الْجَدْرَ فِي الْبَيْتِ، وَإِنَّ الزُّبْقَ بَابُهُ بِالْأَرْضِ» (إخرجه البخاري ١٥٨٤ و ٧٢٤٣ و ١٢٦).

(١) قولها: (سألت رسول الله ﷺ عن الجدر). وفي آخر الحديث: (لنظرت أن أدخل الجدر في البيت) هو بفتح الجيم وإسكان الدال المهملة. وهو الحجر. وسبق بيان حكمه.

(٢) قوله ﷺ في حديث سعيد بن منصور: ( ولولا أن قومك حديث عهدهم في الجاهلية) هكذا هو في جميع النسخ في الجاهلية، وهو بمعنى: بالجاهلية كما في سائر الروايات. والله أعلم.

٤٠٦- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ (يَعْنِي ابْنَ مُوسَى)، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الْحَجْرِ، وَمَنَاقِ الْحَدِيثِ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي الْأَخْوَصِ.

وَقَالَ فَيُؤَى: فَقُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِ مُرْتَبِعًا لَا يُصْعَدُ إِلَيْهِ إِلَّا بِسُلْمٍ؟ وَقَالَ: «مَخَافَةٌ أَنْ تَتَكَبَّرَ قُلُوبُهُمْ».

## ٧١- باب الحج، عن العاجز لزمانة وهرم

### وَنَحْوَهُمَا، أَوْ لِلْمَوْتِ

٤٠٧- (١٣٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَافِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمَ تَسْتَفْتِيهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِ الْأُخْرَى، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَفْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُكْبِتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ<sup>(١)</sup>. (إخرجه البخاري ١٥١٣ و ١٨٥٤ و ١٨٥٥ و ٢٣٩٩ و ٢٦٦٨).

(١) هنا الحديث فيه فوائد: منها جواز الإرداف على الدابة إذا كانت مطيعة، وجواز سماع صوت الأجنبية عند الحاجة في الاستفتاء والمعاملة وغير ذلك. ومنها تحريم النظر إلى الأجنبية.

ومنها: إزالة المنكر باليد لمن أمكنه. ومنها جواز النيابة في الحج عن العاجز المايوس منه بهرم أو زملة أو موت. ومنها جواز حج المرأة عن

الرجل.

ومنها بر الوالدين بالقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة ونفقة وحج عنهما وغير ذلك.

ومنها: وجوب الحج على من هو عاجز بنفسه مستطيع بغيره كولدته وهذا منجبا لأنها قالت: أدركته فريضة الحج شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة.

ومنها جواز قول حجة الوداع وأنه لا يكره ذلك وسبق بيان هذا مرات.

ومنها جواز حج المرأة بلا محرم إذا أمنت على نفسها وهو مذهبنا، ومذهب الجمهور جواز الحج عن العاجز بموت أو عصب وهو: الزمانة والمهرم ونحوهما. وقال مالك والليث والحسن بن صالح: لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام.

قال القاضي: وحكي عن النخعي وبعض السلف: لا يصح الحج عن ميت ولا غيره وهي رواية عن مالك وإن أوصى به. وقال الشافعي والجمهور: يجوز الحج عن الميت عن فرضه ونفذه سواء أوصى به أم لا ويجزي عنه. ومذهب الشافعي وغيره أن ذلك واجب في تركه، وعندنا يجوز للعاجز الاستئابة في حج التطوع على أصح القولين، وافق العلماء على جواز حج المرأة عن الرجل إلا الحسن بن صالح فمنعه وكذا يمنعه من منع أصل الاستئابة مطلقاً والله أعلم.

٤٠٨- (١٣٣٥) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

عَنِ الْفَضْلِ؛ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ، عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ، وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَحُجِّي عَنْهُ». (إخرجه البخاري ١٨٥٢).

## ٧٢- باب حجة حج الصبي، وأجر من حج به

٤٠٩- (١٣٣٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عُقَيْبٍ، عَنْ كُتَيْبِ بْنِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لَقِيَ رَكْبًا بِالرُّوحَاءِ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: «مَنِ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ». فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا فَقَالَتْ: إِلَهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِنْ أَجْرٌ»<sup>(٢)</sup>.

(١) الركب أصحاب الإبل خاصة واصله أن يستعمل في عشرة فما

## ٧٣- باب فرض الحج مرة في العمر

٤١٢- (١٣٣٧) وَخَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا». فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَسَكَتَ، حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ»<sup>(١)</sup> وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ. ثُمَّ قَالَ: «فَرُونِي مَا تَرَكْتُمْ»<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّمَا هَٰذَا مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُمْ بِشَيْءٍ فَأَتَوْا بِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>(٣)</sup> وَإِذَا نَهَيْتُمْ»<sup>(٤)</sup>، عَنْ شَيْءٍ فَذَعُّوه»<sup>(٥)</sup>. [رواه بعد الحديث: ٢٣٥٧].

(١) وأما قوله ﷺ: «لو قلت نعم لوجبت» فيه دليل للمنصب الصحيح أنه ﷺ كان له أن يجتهد في الأحكام ولا يشترط في حكمه أن يكون بوحى وقيل يشترط وهذا القائل يجب عن هذا الحديث: بأنه لعنه أوحى إليه ذلك والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «فروني ما تركتم» دليل على أن الأصل عدم الوجوب وأنه لا حكم قبل وزود الشرع، وهذا هو الصحيح عند محققى الأصوليين لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعْظِمِينَ حَتَّى نُنْصِتَ رَسُولًا﴾.

(٣) قوله ﷺ: «فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم» هذا من قواعد الإسلام المهمة ومن جوامع الكلم التي أعطاها ﷺ، ويدخل فيه ما لا يحصى من الأحكام كالصلاة بأنواعها، فإذا عجز عن بعض أركانها أو بعض شروطها أتى بالباقي، وإذا عجز عن بعض أعضاء الوضوء أو الغسل غسل الممكن، وإذا وجد بعض ما يكفي من الماء لطهارته أو لغسل النجاسة فعل الممكن، وإذا وجبت إزالة منكرات أو فطرة جماعة من تلزمه نفقتهم أو نحو ذلك وأمكنه البعض فعل الممكن، وإذا وجد ما يستر بعض عورته أو حفظ بعض الفاحشة أتى بالممكن، وأشباه هذا غير منحصرة وهي مشهورة في كتب الفقه والمقصود التنبيه على أصل ذلك.

وهذا الحديث مرافق لقول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ وأما قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ ففيها منعبان: أحدهما أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ والثاني وهو الصحيح أو الصواب وبه جزم المحققون أنها ليست منسوخة بل قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ مفسرة لها ومبينة للمراد بها، قالوا: وحق تقاته هو امتثال أمره واجتناب نهيه ولم يأمر سبحانه وتعالى إلا بالمستطاع، قال الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ والله أعلم.

(٤) وأما قوله ﷺ: «وإذا نهيتكم عن شيء فذعوه» فهو على إطلاقه فإن وجد عذر يبيحه كأكال الميتة عند الضرورة أو شرب الخمر عند الإكراه

دونها، وسبق في مسلم في الأذان أن الروحاء مكان على ستة وثلاثين ميلاً من المدينة. قال القاضي عياض: يَحْتَمِلُ أَنْ هَذَا اللَّقَاءُ كَانَ لَيْلًا فَلَمْ يَعْرِفُوهُ ﷺ، وَيَحْتَمِلُ كَوْنُهُ نَهَارًا لَكُنْهُمْ لَمْ يَرَوْهُ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ لَعَدِمَ هَجْرَتَهُمْ فَاسْلَمُوا فِي بِلَادِهِمْ وَلَمْ يَهَاجِرُوا قَبْلَ ذَلِكَ.

(٢) فيه حجة للقاضي ومالك وأحمد وجماع العلماء: أن حج الصبي متعقد صحيح يثاب عليه وإن كان لا يميزه عن حجة الإسلام بل يقع تطوعاً وهذا الحديث صريح فيه، وقال أبو حنيفة: لا يصح حجه، قال أصحابه: وإنما فعلوه عمرناً له ليعتاده فيفعله إذا بلغ وهذا الحديث يرد عليهم.

قال القاضي: لا خلاف بين العلماء في جواز الحج بالصبيان وإنما منعه طائفة من أهل البدع ولا يلتفت إلى قولهم بل هو مردود بفعل النبي ﷺ وأصحابه وإجماع الأمة، وإنما خلاف أبي حنيفة في أنه هل يعتقد حجه ونحري عليه أحكام الحج ونجب فيه الفدية ودم الجبران وسائر أحكام البالغ؟ فابو حنيفة يمنع ذلك كله ويقول: إنما يجب ذلك عمرناً على التعلیم، والجمهور يقولون: نحري عليه أحكام الحج في ذلك، ويقولون حجه متعقد يقع تقيلاً لأن النبي ﷺ جعل له حجاً، قال القاضي: وأجمعوا على أنه لا يميزه إذا بلغ عن فريضة الإسلام إلا فرقة شذت فقالت: يميزه ولم تلتفت العلماء إلى قولها.

٤١٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «ولك أجر» معناه: بسبب حملها ونجبها إياه ما يجتنبه الحرام وفعل ما يفعله الحرام والله أعلم. وأما الولي الذي يحرم عن الصبي فالصحيح عند أصحابنا أنه الذي يلي ماله وهو أبوه أو جده أو الوصي أو القيم من جهة القاضي أو القاضي أو الإمام.

وأما الأم فلا يصح إحرامها عنه إلا أن تكون وصية أو قيمة من جهة القاضي، وقيل إنه يصح إحرامها وإحرام العصبية وإن لم يكن لهم ولاية المال، هذا كله إذا كان صغيراً لا يميز، فإن كان مميزاً أذن له الولي فأحرم، فلو أحرم بغير إذن الولي أو أحرم الولي عنه لم ينعقد على الأصح، وصفة إحرام الولي عن غير المميز أن يقول بقلبه جعلته محرماً والله أعلم.

٤١١- ( ) وَخَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ.

أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ».

٤١١- ( ) وَخَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِمِثْلِهِ.



أو التلطف بكلمة الكفر إذا أكره. وغو ذلك فهذا ليس منهياً عنه في هذا الحال والله أعلم.

واجعت الأمة على أن الحج لا يجب في العمر إلا مرة واحدة بأصل الشرع وقد تجب زيادة بالتفرع، وكذا إذا أراد دخول الحرم لحاجة لا تكرر كزيارة ونحوه على مذهب من أوجب الإحرام لذلك بحج أو عمرة، وقد سبقت للساق في أول كتاب الحج والله أعلم.

(٥) هذا الرجل السائل هو الأقرب بن حابس. كنا جاء مينا في غير هذه الرواية، واختلف الأصوليون في أن الأمر هل يقتضي التكرار والصحيح عند أصحابنا لا يقتضي، والثاني: يقتضي، والثالث: يتوقف فيما زاد على مرة على البيان فيحكم بتأنيده ولا ينعى، وهذا الحديث قد يستدل به من يقول بالتوقف لأنه سأل فقال أكل عام، ولو كان مطلقه يقتضي التكرار أو علمه لم يسأل ولقال له النبي ﷺ: لا حاجة إلى السؤال بل مطلقه معمول على كذا، وقد يجيب الآخرون عنه بأنه سأل استظهاراً واحتياطاً.

وقوله: فنروني ما تركتكم ظاهر في أنه لا يقتضي التكرار.

قال الماوردي: ويحتمل أنه إما احتمل التكرار عنده من وجه آخر؛ لأن الحج في اللغة قصد فيه تكرار فاحتمل عنده التكرار من جهة الاشتقاق لا من مطلق الأمر، قال: وقد تعلق بما ذكرناه من أهل اللغة مهنا من قال بإيجاب العمرة وقال: لما كان قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ يقتضي تكرار قصد البيت بحكم اللغة والاشتقاق، وقد اجمعوا على أن الحج لا يجب إلا مرة كانت العودة الأخرى إلى البيت تقتضي كونها عمرة؛ لأنه لا يجب فصله لغير حج وعمرة بأصل الشرع.

#### ٧٤- باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره

٤١٣- (١٣٣٨) حَلَّتْنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَلَّتْنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ)، عَنْ حَبِيبِ اللَّهِ، اخْتَبَرْنِي نَافِعٌ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَافِرُ<sup>(١)</sup> الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحَرَّمٍ<sup>(٢)</sup>». أخرجه البخاري ١٠٨٦ و ١٠٨٧.

(١) قوله ﷺ: «إلا ومعها ذو محرم» فيه دلالة للمذهب الشافعي والجمهور أن جميع المحرم سواء في ذلك، فيجوز لها المسافرة مع محرمها بالنسب كابنتها وأختها وابن أختها وخلاتها وعمها، ومع محرمها بالرضاع كالنساء من الرضاع وابن أختها وابن أختها منه ونحوهم، ومع محرمها من المصاهرة كولي زوجها وابن زوجها ولا كراهة في شيء من ذلك، وكذا يجوز لكل هؤلاء الخلوة بها والنظر إليها من غير حاجة. ولكن لا يحل النظر بشهوة لأحد منهم، هذا مذهب الشافعي والجمهور، ووافقت مالك على ذلك كله إلا ابن زوجها فكره سفرها معه لقصد الفساد للنسب بعد العصر الأول، ولأن كثيراً من الناس لا يفرون من زوجة الأب فترتهم من محرم النسب، قاله: والمرأة فتة إلا فيما جبل الله تعالى النفوس عليه من الفرة عن محرم النسب، وعموم هذا الحديث يرد على مالك والله أعلم.

واعلم أن حقيقة المحرم من النساء التي يجوز النظر إليها والخلوة بها والمسافرة بها كل من حرم نكاحها على التأنيذ بسبب مباح لحرمتها، قولنا على التأنيذ احتراز من أخت المرأة وعمتها وخلاتها ونحوهن، وقولنا بسبب مباح احتراز من أم الموطوعة بشبهة ونسبها فإتباعا محرمين على التأنيذ وليستا محرمين لأن وطء الشبهة لا يوصف بالإباحة لأنه ليس بفعل مكلف، وقولنا لحرمتها احتراز من الملاعبة فإنها محرمة على التأنيذ بسبب مباح وليست محرماً لأن تحرّمها ليس لحرمتها بل عقوبة وتغليظاً والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم» وفي رواية: «فوق ثلاث» وفي رواية: «ثلاثة» وفي رواية: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليل إلا ومعها ذو محرم» وفي رواية: «لا تسافر المرأة يومين من النهر إلا ومعها ذو محرم منها لو زوجها» وفي رواية: «نهى أن تسافر المرأة مسيرة يومين» وفي رواية: «لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعها ذو حرمة منها» وفي رواية: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم» وفي رواية: «مسيرة يوم وليلة» وفي رواية: «لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم». هذه روايات مسلم. وفي رواية لأبي داود: «ولا تسافر برئداً والبريد مسيرة نصف يوم».

قال العلماء: اختلاف هذه الألفاظ لا اختلاف للسائلين واختلاف المراتن، وليس في النهي عن الثلاثة تصريح بإباحة اليوم واليلة أو البريد، قال البيهقي: كأنه ﷺ سئل عن المرأة تسافر ثلاثاً بغير محرم فقال لا. وسئل عن سفرها يومين بغير محرم فقال لا. وسئل عن سفرها يوماً فقال لا وكذلك البريد. فلفي كل منهم ما سمعه وما جاء منها مختلفاً عن رواية واحد فسمعه في مواطن فروى ثلثة هذا وثلاثة هذا وكله صحيح، وليس في هذا كله تحديد لأقل ما يقع عليه اسم السفر، ولم يرد ﷺ تحديد أقل ما يسمى سفرًا.

فالخلاص أن كل ما يسمى سفرًا تنهى عنه المرأة بغير زوج أو محرم سواء كان ثلاثة أيام أو يومين أو يوماً أو برئداً أو غير ذلك لرواية ابن عباس المطلقة وهي آخر روايات مسلم السابقة: «لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم» وهذا يتناول جميع ما يسمى سفرًا والله أعلم. واجعت الأمة على أن المرأة يلزمها حجة الإسلام إذا استطاعت لعدم قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾. وقوله ﷺ: «بني الإسلام على خمس» الحديث، واستطاعتها كاستطاعة الرجل، لكن اختلفوا في اشتراط المحرم لها، فأبو حنيفة بشرطه لوجوب الحج عليها إلا أن يكون بينها وبين مكة دون ثلاث مراحل، ووافقه جماعة من أصحاب الحديث وأصحاب الرأي، وحكي ذلك أيضاً عن الحسن البصري والشافعي، وقال عطاء وسعيد بن جبيرة وابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي في المشهور عنه: لا يشترط المحرم بل يشترط الأمن على نفسها.

قال أصحابنا: يحصل الأمن بزواج أو محرم أو نسوة قنات ولا يلزمها الحج عندها إلا بأحد هذه الأشياء، فالو وجدت امرأة واحدة فتة لم يلزمها لكن يجوز لها الحج معها هذا هو الصحيح، وقال بعض أصحابنا: يلزمها بوجود نسوة أو امرأة واحدة وقد يكثر الأمن ولا تحتاج إلى أحد بل تسير

وحدما في جملة القافلة وتكون آمنة، وللشهور من نصوص الشافعي وجماعه أصحابه هو الأول.

واختلف أصحابنا في خروجها لحج التطوع وسفر الزيارة والتجارة ونحو ذلك من الأسفار التي ليست واجبة، فقال بعضهم: يجوز لها الخروج فيها مع نسوة ثقات كحجة الإسلام، وقال الجمهور: لا يجوز إلا مع زوج أو محرم وهذا هو الصحيح للأحاديث الصحيحة، وقد قال القاضي: واتفق العلماء على أنه ليس لها أن تخرج في غير الحج والعمرة إلا مع ذي محرم إلا الهجرة من دار الحرب، فاتفقوا على أن عليها أن تهاجر منها إلى دار الإسلام وإن لم يكن معها محرم، والفرق بينهما أن إقامتها في دار الكفر حرام إذا لم تستطع إظهار الدين وتحشى على دينها ونفسها وليس كذلك التأخر عن الحج، فإنهم اختلفوا في الحج هل هو على الفور أم على التراخي.

قال القاضي عياض: قال الباجي: هذا عندي في الشبهة، وأما الكبيرة غير المشتهة فتسافر كيف شئت في كل الأسفار بلا زوج ولا محرم، وهذا الذي قاله الباجي: لا يوافق عليه لأن المرأة مظنة الطمع فيها ومظنة الشهوة ولو كانت كبيرة، وقد قالوا: لكل ساقطة لاقطة، ويجتمع في الأسفار من سفهاء الناس وسقطهم من لا يرتفع عن الفاحشة بالمعجوز وغيرها لغلبة شهوته وقلة دينه ومروءته وخيافته ونحو ذلك والله أعلم.

واستدل أصحاب أبي حنيفة برواية ثلاثة أيام لمنهم أن قصر الصلاة في السفر لا يجوز إلا في سفر يبلغ ثلاثة أيام وهذا استدلال فاسد، وقد جاءت الأحاديث بروايات مختلفة كما سبق وبيننا مقصودها، وإن السفر يطلق على يوم وعلى بريد وعلى دون ذلك، وقد أوضحنا الجواب عن شبهتهم إيضاحاً بليغاً في باب صلاة المسافر من شرح المهذب والله أعلم.

٤١٣- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو اسْمَاعِيلَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي.

جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: فَوْقَ ثَلَاثٍ.

وقال ابن نمير في روايته، عن أبيه: «ثَلَاثَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ».

٤١٤- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قَلَيْبٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِزُ لَأَمْرَأَةٍ تَزِينُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ».

٤١٥- (٨٢٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعاً، عَنْ جَرِيرٍ.

قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ (وَهُوَ ابْنُ عُمَيْرٍ)، عَنْ قَزَعَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَهُنَا حَتِيئاً قَاعَجِيئِي، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَأَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ أَسْمَعْ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُتَلَّوُا الرِّجَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ، مَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى».

وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ يَوْمَيْنِ مِنَ النَّفَرِ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِثْلُهَا أَوْ زَوْجُهَا». وَخَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ١١٨٨ وَ ١١٩٧ وَ ١٨٦٤ وَ ١٩٩٥.

(١) قوله ﷺ: «لَا تُتَلَّوُا الرِّجَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى» فيه بيان عظيم فضيلة هذه المساجد الثلاثة ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ولفضل الصلاة فيها، ولو نذر الذهاب إلى المسجد الحرام لزمه قصده لحج أو عمرة، ولو نذره إلى المسجدين الآخرين قولان للشافعي أصحهما عند أصحابه: يستحب قصدهما ولا يجب والثاني: يجب وبه قال كثيرون من العلماء.

وأما باقي المساجد سوى الثلاثة فلا يجب قصدها بالنذر ولا يعتقد نذر قصدها، هذا منذهبنا ومنذهب العلماء كافة إلا أحمد بن مسلمة المالكي فقال: إذا نذر قصد مسجد قباء لزمه قصده لأن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت راجياً ومشياً، وقال الليث بن سعد: يلزمه قصد ذلك المسجد أي مسجد كان، وعلى منذهب الجماهير لا يعتقد نذره ولا يلزمه شيء، وقال أحمد: يلزمه كفارة يمين. واختلف العلماء في شد الرحال وأعمال الطهي إلى غير المساجد الثلاثة كالذهاب إلى قبور الصالحين وإلى المواضع الفاضلة ونحو ذلك فقال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابنا: هو حرام وهو الذي أشار القاضي عياض إلى اختياره، والصحيح عند أصحابنا وهو الذي اختاره إمام الحرمين والمحققون: أنه لا يحرم ولا يكره، قالوا: والمراد أن الفضيلة الثمة إنما هي في شد الرحال إلى هذه الثلاثة خاصة والله أعلم.

٤١٦- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ قَزَعَةَ قَالَ:

سَمِعْتُ لُبَّابَ سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعاً، فَأَعَجَبْتَنِي وَأَتَقَنَّنِي<sup>(١)</sup>، نَهَى أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ، وَأَقْتَصَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ.

(١) قوله: (فأعجبني وأتقنني) قال القاضي: معنى أتقنني أعجبني وإما كرر المعنى لاختلاف اللفظ، والعرب تفعل ذلك كثيراً للبيان والتوكيد، قال الله تعالى: «أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة» والصلاة من الله

الرحمة. وقال تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلالاً طَيِّباً﴾ والطيب هو الحلال. ومنه قول الخطيبية:

الا حبنا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها الناي والناي: هو البعد.

٤١٧- ( ) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَهْمِ بْنِ مِجْشَابٍ، عَنْ قُرْعَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ».

٤١٨- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمِّيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا، عَنْ مُعَاوِذِ بْنِ هِشَامٍ.

قَالَ أَبُو غَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِذٌ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ قُرْعَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ».

٤١٨- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غَدْرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ: «أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ».

٤١٩- (١٣٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلٍ، إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ ذُو حُرْمَةٍ مِنْهَا». (أخرجه البخاري ١٠٨٨).

٤٢٠- ( ) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ».

٤٢١- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>».

(١) هكذا وقع هذا الحديث في نسخ بلاننا عن سعيد عن أبيه، قال القاضي عياض: وكذا وقع في النسخ عن الجلودي وأبي العلاء والكسائي، وكذا رواه مسلم في الإسناد السابق قبل هذا عن قتيبة عن الليث عن سعيد عن أبيه، وكذا رواه البخاري ومسلم من رواية ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه قال: واستدرك الدارقطني عليهما إخراجهما هذا عن ابن أبي ذئب، وعلى مسلم إخرجه إياه عن الليث عن سعيد عن أبيه وقال: الصواب عن سعيد عن أبي هريرة من غير ذكر أبيه، واحتج بأن مالكاً ويحيى بن أبي كثير وسهلاً قالوا: عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ولم يذكروا عن أبيه، قال: والصحيح عن مسلم في حديثه هذا عن يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد عن أبي هريرة من غير ذكر أبيه، وكذا ذكره أبو مسعود النمشي، وكذا رواه معظم رواة الموطأ عن مالك. قال الدارقطني: ورواه الزهراني والقروي عن مالك فقالا: عن سعيد عن أبيه هذا كلام القاضي.

قلت: وذكر خلف الواسطي في الأطراف أن مسلماً رواه عن يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وكذا رواه أبو داود في كتاب الحج من سننه والترمذي في النكاح عن الحسن بن علي عن بشر بن عمر عن مالك عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، قال الترمذي: حديث حسن صحيح، ورواه أبو داود في الحج أيضاً عن المقعني والعلاء عن مالك عن يوسف بن موسى عن جرير كلاهما عن سهيل عن سعيد عن أبي هريرة، فحصل اختلاف ظاهر بين الحفاظ في ذكر أبيه، فلعل سمعه من أبيه عن أبي هريرة ثم سمعه من أبي هريرة نفسه، فرواه ثارة كذا وثارة كذا، وسماعه من أبي هريرة صحيح معروف والله أعلم.

٤٢٢- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ أَبِي مَفْضَلٍ، حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ ثَلَاثًا، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا».

٤٢٣- (١٣٤٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ ابْنُهَا أَوْ زَوْجُهَا أَوْ أَخُوها أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا».

٤٢٣- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٤٢٤- (١٣٤١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ

حَرْبٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ سُفْيَانَ.

وَلَمْ يَذْكُرْ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ»<sup>(١)</sup>.

قال أبو بكر: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ»<sup>(٢)</sup> إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ<sup>(٣)</sup>، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ. فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً، وَإِنِّي اكْتَنَيْتُ فِي غَزْوَةٍ، كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «اتَّطَلَّقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ»<sup>(٤)</sup>. [إخرجه البخاري ١٨٦٢ و ٣٠٠٦ و ٣٠٦١ و ٥١٣٣].

(١) هذا آخر الفوات الذي لم يسمعه أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان من مسلم، وقد سبق بيان أوله عند أحاديث: رحم الله الخلفين والمقصرين، ومن هنا قال أبو إسحاق: حَدَّثَنَا مسلم بن الحجاج قال: وحدثني هارون بن عبد الله قال: حَدَّثَنَا حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج: أخبرني أبو الزبير الحديث وهو أول الباب الذي ذكره متصلاً بهذا والله أعلم.

٧٥- باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره

٤٢٥- (١٣٤٢) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَلِيًّا الْأَزْدِيَّ أَخْبَرَهُ.

(١) هذا استثناء منقطع؛ لأنه متى كان معها محرم لم تبق خلوة، فتقدير الحديث: لا يقعدن رجل مع امرأة إلا ومعه محرم.

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ عَلَّمَهُمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ كَبِيرٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ». اللَّهُمَّ! إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالْقَوَى، وَبِزَيْنِ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللَّهُمَّ! هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا، وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ، اللَّهُمَّ! أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْتَظَرِ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ، فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ». وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ، وَرَأَدَ فِيهِنَّ: «أَيُّوْنَ، تَأَيُّوْنَ، عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ»<sup>(١)</sup>.

(٢) وقوله ﷺ: «ومعه ذو محرم» يحتمل أن يريد محرماً لها، ويحتمل أن يريد محرماً لها أوله، وهذا الاحتمال الثاني هو الجاري على قواعد الفقهاء، فإنه لا فرق بين أن يكون معها محرم لها كابنها وأختها وأُمها وأختها أو يكون محرماً له كأخيه وبنه وعمته وخالته فيجوز القعود معها في هذه الأحوال، ثم إن الحديث مخصوص أيضاً بالزوج، فإنه لو كان معها زوجها كان كالمحرم وأولى بالجواز.

وأما إذا خلا الأجنبي بالأجنبية من غير ثالث معهما فهو حرام باتفاق العلماء، وكذا لو كان معهما من لا يستحي منه لصفه كابن ستين وثلاث ونحو ذلك فإن وجوده كالعدم، وكذا لو اجتمع رجال بامرأة أجنبية فهو حرام بخلاف ما لو اجتمع رجل بنسوة أجنبيات فإن الصحيح جوازه، وقد أوضحت المسألة في: «شرح المذهب» في باب صفة الأئمة في لواثل كتاب الحج، والمختار أن الخلوة بالأمرد الأجنبي المحسن كالمرأة فتحرم الخلوة به حيث حرمت بالمرأة إلا إذا كان في جمع من الرجال المصونين.

قال أصحابنا: ولا فرق في تحريم الخلوة حيث حرمتها بين الخلوة في صلاة أو غيرها، ويستثنى من هذا كله مواضع الضرورة بأن يجد امرأة أجنبية منقطعة في الطريق أو نحو ذلك فيباح له استصحابها بل يلزمه ذلك إذا خاف عليها لو تركها وهذا لا اختلاف فيه، ويدل عليه حديث عائشة في قصة الإفك والله أعلم.

(٣) قوله: «فقال رجل: يا رسول الله! إن امرأتي خرجت حاجة وإني اكتبت في غزوة كذا وكذا، قال: اتطلق فحج مع امرأتك» فيه تقديم الأهم من الأمور المتعارضة؛ لأنه لما تعارض سفره في الغزو وفي الحج معها رجع الحج معها لأن الغزو يقوم غيره في مقامه عنه بخلاف الحج معها.

٤٢٣- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرٍو، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

(١) معنى مقرنين: مطبقين أي: ما كنا نطبق قهره واستعماله لولا تسخير الله تعالى إياه لنا. وفي هذا الحديث استحباب هذا الذكر عند ابتداء الأسفار كلها، وقد جاءت فيه أذكار كثيرة جمعناها في كتاب الأذكار.

٤٢٦- (١٣٤٣) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُكْبَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَرْجِسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ، يَتَعَوَّذُ مِنْ وَعْثَاءِ<sup>(١)</sup> السَّفَرِ، وَكَآبَةِ<sup>(٢)</sup> الْمُنْقَلَبِ، وَالْحَوْرِ بِعَدَا الْكُونِ<sup>(٣)</sup>، وَدَعْوَةِ الْمَظْلُومِ<sup>(٤)</sup>، وَسُوءِ الْمُنْتَظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ.

(١) الوعثاء بفتح الواو وإسكان العين المهملة وبالشاء المثناة وبالمد وهي المشقة والشدة والكآبة بفتح الكاف وبالمد وهي تغير النفس من حزن ونحوه.

(٢) والمقلب بفتح اللام المرجع.

(٣) قوله: (والحور بعد الكون) هكذا هو في معظم النسخ من صحيح مسلم بعد الكون بالنون، بل لا يكاد يوجد في نسخ بلادنا إلا

٤٢٣- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمِّيٍّ ابْنُ سُلَيْمَانَ الْمَخْزُومِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

مِنَ الْجِيُوشِ<sup>(١)</sup> أَوْ السَّرَايَا أَوْ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ، إِذَا أَوْفَى عَلَى ثِيَابٍ أَوْ قَذَفَ كَبِيرًا<sup>(٢)</sup> ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آمِينَ»<sup>(٣)</sup> تَأْيِيُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِلُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ<sup>(٤)</sup>». (إخرجه البخاري ١٧٩٧ و ٣٠٨٤ و ٦٣٨٥ و ٤١١٦ و ٢٩٩٥).

(١) قوله: «قتل من الجيوش» أي رجع من النزو.

(٢) وقوله: «إذا أوفى على ثياب أو قذف كبير» معنى أوفى ارتفع وعلا، والقذف بفتاين مفتوحتين بينهما دال مهملة ساكنة وهو الموضع الذي فيه غلط والارتفاع، وقيل: هو القفلة التي لا شيء فيها، وقيل غليظ الأرض ذات الحصى، وقيل الجلد من الأرض في ارتفاع وجمعه فنادق.

(٣) قوله ﷻ: «آمين» أي: راجعون.

(٤) قوله ﷻ: «صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده» أي صدق وعده في إظهار الدين وكون العاقبة للمتقين، وغير ذلك من وعده سبحانه «إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْلِفُ الْمِيعَادَ» و«هَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ» أي من غير قتال من الأعداء، والمراد الأحزاب الذين اجتمعوا يوم الخندق وتحزبوا على رسول الله ﷺ فأرسل الله عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها وبهذا يرتبط.

قوله ﷻ: «صدق الله» توكيداً لقول المنافقين والذين في قلوبهم مرض «ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً» هذا هو المشهور أن المراد أحزاب يوم الخندق، قال القاضي: وقيل: يحتمل أن المراد أحزاب الكفر في جميع الأيام والمواطن والله أعلم.

٤٢٨- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ)، عَنْ أَيُّوبَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، عَنْ مَالِكٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قَتَيْبٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، كُلُّهُمْ، عَنْ تَابِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِوَيْلِهِ إِلَّا حَلِيتُ أَيُّوبَ، فَإِنَّ فِيهِ التَّكْبِيرَ مَرَّتَيْنِ.

٤٢٩- (١٣٤٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا

إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ:

قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَتَيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَا وَابُو طَلْحَةَ، وَصَفِيَّةُ رَدِيقَتُهُ عَلَى نَاقَتِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِظَهْرِ الْمَدِينَةِ قَالَ: «آيُونَ تَأْيِيُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ». فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ. (إخرجه البخاري ٣٠٨٥ و ٣٠٨٦ و ٥٩٦٨ و ٦١٨٥).

٤٢٩- ( ) وَحَدَّثَنَا حُمَيْدُ ابْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ ابْنِ

بالتون، وكذا ضبطه الحفاظ المتقدمون في صحيح مسلم، قال القاضي: ومكانه رواه الفارسي وغيره من رواة صحيح مسلم، قال: ورواه العذري بعد الكور بالراء قال: والمعروف في رواية عاصم الذي رواه مسلم عنه بالتون قال القاضي: قال إسماعيل الحربي: يقال إن عاصماً وهم فيه وأن صوابه الكور بالراء.

قلت: وليس كما قال الحربي بل كلاهما روايتان، ومن ذكر الروايتين جميعاً الترمذي في جامعه وخلائق من الحديث، وذكرهما أبو عبيد وخلائق من أهل اللغة وغريب الحديث، قال الترمذي بعد أن رواه بالتون: ويروى بالراء أيضاً ثم قال: وكلاهما له وجه، قال: ويقال هو الرجوع من الإيمان إلى الكفر أو من الطاعة إلى المعصية، ومعناه الرجوع من شيء إلى شيء، من الشر، هذا كلام الترمذي، وكذا قال غيره من العلماء، معناه بالراء والتون جميعاً الرجوع من الاستقامة أو الزيادة إلى النقص، قالوا: ورواية الراء مأخوذة من تكرير العملة وهو لفها وجمعها، ورواية التون مأخوذة من الكون مصدر كان يكون كوناً إذا وجد واستقر، قال المازري في رواية الراء: قيل أيضاً إن معناه: أعوذ بك من الرجوع عن الجماعة بعد أن كنا فيها، يقال كثر عمامته إذا لفها وحارها إذا تقضها، وقيل: نعوذ بك من أن نفسد أمورنا بعد صلاحها كفساد العملة بعد استقامتها على الرأس، وعلى رواية التون قال أبو عبيد: مثل عاصم عن معناه فقال: ألم تسمع قولهم حار بعد ما كان أي: أنه كان على حالة جيدة فرجع عنها والله أعلم.

(٤) قوله ﷻ: «ودعوة المظلوم» أي أعوذ بك من الظلم فإنه يرتب عليه دعاء المظلوم ودعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب، فيه التحلير من الظلم ومن التعرض لأسبابه.

٤٢٧- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، جَمِيعاً، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي حَامِدُ ابْنِ عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ.

كِلَاهُمَا، عَنْ عَاصِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

غَيْرَ أَنَّ فِي حَلِيتِ عَبْدِ الْوَاحِدِ: فِي الْحَالِ وَالْأَهْلِ.

وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ ابْنِ عَزْرَمٍ قَالَ: يَتَذَرُ بِالْأَهْلِ إِذَا رَجَعَ.

وَفِي رِوَايَتِهِمَا جَمِيعاً: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَغْصَةِ السُّفَرِ».

٧٦- باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره

٤٢٨- (١٣٤٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو

إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ)، عَنْ عَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا قَفَلَ

لتلا يفجأ الناس أعالهم ليلاً كما نهى عنه صريحاً في الأحاديث المشهورة والله أعلم.

المُفَضَّل، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

## ٧٧- باب التفرس بذي الخليفة والصلاة بها

### إِذَا صَدَرَ مِنَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ

٤٣٠- (١٢٥٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ

عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْخَلِيفَةِ، فَصَلَّى بِهَا.

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَقُولُ ذَلِكَ. (إخرجه البخاري ١٥٣٢).

٤٣١- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ابْنُ الْمُهَاجِرِ

الْبَصْرِيُّ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ:

كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُنِخُ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْخَلِيفَةِ، الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنِخُ بِهَا، وَيُصَلِّي بِهَا.

٤٣٢- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيُّ، حَدَّثَنِي

أَنَسٌ (يَعْنِي أَبَا ضَمْرَةَ)، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ، إِذَا صَدَرَ مِنَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْخَلِيفَةِ، الَّتِي كَانَ يُنِخُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (إخرجه البخاري ١٧٦٧).

٤٣٣- (١٣٤٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا

حَاتِمٌ (وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ)، عَنْ مُوسَى (وَهُوَ ابْنُ عُقْبَةَ)، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى فِي مُعَرَّمٍ<sup>(١)</sup> بِذِي

الْخَلِيفَةِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ يَطْحَاءُ مَبَارَكَةٌ<sup>(٢)</sup>. (إخرجه البخاري ١٥٣٥ و ٢٣٣٦ و ٧٣٤٥ و ٤٨٣).

٤٣٤- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ ابْنُ الرَّيَّانِ وَمَرْيَجُ ابْنُ

يُونُسَ (وَاللَّفْظُ لِمَرْيَجٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى ابْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى، وَهُوَ فِي مُعَرَّمٍ مِنْ ذِي الْخَلِيفَةِ فِي بَطْنِ الْوَادِي، فَقِيلَ: إِنَّكَ يَطْحَاءُ مَبَارَكَةٌ.

قَالَ مُوسَى: وَقَدْ أَنَاخَ بِنَا سَالِمٌ بِالْمَنَاخِ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُنِخُ بِهِ، يَتَخَرَّى مُعَرَّمٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ اسْتَقْلَ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَبْطِنُ الْوَادِي، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَيْلَوِ، وَمَعْلَا مِنْ ذَلِكَ.

## ٧٨- باب لا يحج البيت مشركاً،

وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ غُرْيَانٌ، وَيَيَّانُ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ

٤٣٥- (١٣٤٧) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا

ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ الصَّلَاقِيُّ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فِي رَهْطٍ، يُؤَدِّنُونَ فِي النَّاسِ يَوْمَ النُّحْرِ: لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ<sup>(١)</sup>، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ غُرْيَانٌ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَ حُمَيْدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: يَوْمَ النُّحْرِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، مِنْ أَجْلِ حَلِيقَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٣)</sup>. (إخرجه البخاري ٣٦٩ و ١٦٢٢ و ٣١٧٧ و ٤٣٦٣ و ٤٦٥٥ و ٤٦٥٦ و ٤٦٥٧).

(١) قوله ﷺ: «لا يحج بعد العام مشرك» موافق لقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا لِلْمُشْرِكِينَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ والمراد بالمسجد الحرام هنا الحرم كله، فلا يمكن مشرك من دخول الحرم بحال حتى لو جاء في رسالة أو أمر مهم لا يمكن من الدخول بل يخرج إليه من يقضي الأمر المتعلق به ولو دخل خفية ومرض ومات نبش وأخرج من الحرم.

(٢) قوله ﷺ: «ولا يطوف بالبيت عريان» هذا إبطال لما كانت الجاهلية عليه من الطواف بالبيت عراة، واستدل به أصحابنا وغيرهم على

(١) قال القاضي: المعنى موضع النزول، قال أبو زيد: عرس القوم في المنزل إذا نزلوا به أي وقت كان من ليل أو نهار. وقال الخليل والأصمعي: التفرس النزول في آخر الليل.

(٢) قال القاضي: والنزول بالبطحاء بذِي الخليفة في رجوع الحاج ليس من مناسك الحج، وإنما فعله من فعله من أهل المدينة تبركاً بآثار النبي ﷺ ولأنها بطحاء مباركة، قال: واستحب مالك النزول والصلاة فيه وأن لا يجاوز حتى يصلي فيه، وإن كان في غير وقت صلاة مكث حتى يدخل وقت الصلاة فيصلي، قال: وقيل: إنما نزل به ﷺ في رجوعه حتى يصبح



أن الطواف يشترط به ستر العورة والله أعلم.

(٣) معنى قول حميد بن عبد الرحمن: إن الله تعالى قال: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ فضل أبو بكر وعلي وأبو هريرة وغيرهم من الصحابة هذا الأذان يوم النحر يأذن النبي ﷺ في أصل الأذان، والظاهر أنه عين لهم يوم النحر فتبين أنه يوم الحج الأكبر ولأن معظم الناس فيه، وقد اختلف العلماء في المراد بيوم الحج الأكبر فقليل: يوم عرفة، وقال مالك والشافعي والجمهور: هو يوم النحر، ونقل القاضي عياض عن الشافعي أنه يوم عرفة، وهذا خلاف المعروف من مذهب الشافعي، قال العلماء: وقيل: الحج الأكبر للاحتراز من الحج الأصغر وهو العمرة، واحتج من قال هو يوم عرفة بالحديث المشهور: «الحج عرفة» والله أعلم.

## ٧٩- باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة

٤٣٦- (١٣٤٨) حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ يُونُسَ يَقُولُ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ:

قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ، مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟» (١).

(١) هذا الحديث ظاهر الدلالة في فضل يوم عرفة وهو كذلك، ولو قال رجل: امرأتي طلق في أفضل الأيام فلاصحابنا وجهان: أحدهما تطلق يوم الجمعة لقوله ﷺ: «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة» كما سبق في صحيح مسلم، وأصحهما يوم عرفة للحديث المذكور في هذا الباب، ويتناول حديث يوم الجمعة على أنه أفضل أيام الأسبوع، قال القاضي عياض: قال المازري: معنى يدنو في هذا الحديث أي: تدنو رحته وكرامته لا دنو مسافة وعمامة، قال القاضي: يتناول فيه ما سبق في حديث النزول إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث الآخر من غيظ الشيطان يوم عرفة لما يرى من تنزل الرحمة.

قال القاضي: وقد يريد دنو الملائكة إلى الأرض أو إلى السماء بما ينزل معهم من الرحمة ومباهاة الملائكة بهم عن أمره سبحانه وتعالى، قال: وقد وقع الحديث في صحيح مسلم مختصراً، وذكره عبد الرزاق في مسنده من رواية ابن عمر. قال: «إن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيباهي بهم الملائكة يقول: هؤلاء عبادي جلاوني شعثاً غبراً يرجون رحمتي ويخافون عتابي ولم يروني فكيف لو رأوني» وذكر باقي الحديث.

٤٣٧- (١٣٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى

الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا» (١)، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ، لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ (٢). [أخرجه البخاري ١٧٧٣].

(١) قوله ﷺ: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما» هذا ظاهر في فضيلة العمرة وأنها مكفرة للخطايا الواقعة بين العمرتين، وسبق في كتاب الطهارة بيان هذه الخطايا وبيان الجمع بين هذا الحديث وأحاديث تكفير الرضوء للخطايا وتكفير الصلوات وصوم عرفة وعاشوراء، واحتج بعضهم في نصرة مذهب الشافعي والجمهور في استحباب تكرار العمرة في السنة الواحدة مراراً، وقال مالك وأكثر أصحابه: يكره أن يعتمر في السنة أكثر من عمرة، قال القاضي: وقال آخرون: لا يعتمر في شهر أكثر من عمرة.

واعلم أن جميع السنة وقت للعمرة فتصح في كل وقت منها إلا في حق من هو متلبس بالحج فلا يصح اعتنائه حتى يفرغ من الحج، ولا تكره عندنا لغیر الحاج في يوم عرفة والأضحية والتشريق وسائر السنة، وبهذا قال مالك وأحمد وجماعية العلماء. وقال أبو حنيفة: تكره في خمسة أيام: يوم عرفة والنحر وأيام التشريق. وقال أبو يوسف: تكره في أربعة أيام وهي عرفة والتشريق.

واختلف العلماء في وجوب العمرة فمذهب الشافعي والجمهور أنها واجبة، ومن قال به عمر وابن عمر وابن عباس وطاوس وعطاء وابن المسيب وسعيد بن جبير والحسن البصري ومسروق وابن سيرين والنسعي وأبو بردة ابن أبي موسى وعبد الله بن شداد والثوري وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وداد، وقال مالك وأبو حنيفة وأبو ثور هي سنة وليست واجبة، وحكي أيضاً عن النخعي.

(٢) قوله ﷺ: «والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة» الأصح الأشهر أن المبرور هو الذي لا يخالطه إثم مأخوذ من البر وهو الطاعة، وقيل هو المقبول، ومن علامة القبول أن يرجع غيراً عما كان ولا يعاود المعاصي، وقيل هو الذي لا رياء فيه، وقيل: الذي لا يعقبه معصية وهما داخلان فيما قبلهما، ومعنى ليس له جزاء إلا الجنة أنه لا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه بل لا بد أن يدخل الجنة والله أعلم.

٤٣٦- ( ) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَمْوِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ، عَنْ سُهَيْلِ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمَرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَيْنُ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، جَمِيعاً، عَنْ سُفْيَانَ.

كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَثَلِ خَلِيفَتِهِ مَالِكٍ.

وَطَالِبٌ كَافَرَتَيْنِ، بِأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ١٥٨٨ و ٣٠٥٨ و ٤٢٨٢. وَسَيَأْتِي بِإِسْلَامِهِ وَعَمَلِهِ عِنْدَ سَلَمٍ بِرَقْمٍ: [١٦١٤].

(١) وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ وَلَمْ يَرِثْ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمِينَ وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافَرَيْنِ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: لَعَلَّهُ أَضَافَ الدَّارَ إِلَيْهِ ﷺ لِسُكْنِهِ إِيَّاهَا مَعَ أَنَّ أَصْلَهَا كَانَ لِأَبِي طَالِبٍ لِأَنَّهُ الَّذِي كَفَلَهُ؛ وَلَئِنَّ أَكْبَرَ وَلَدَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ فَاحْتَوَى عَلَى أَسْلَافِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ وَحَازَهَا وَحْدَهُ لِسَبَبِهِ عَلَى عَادَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَقِيلٌ بَاعَ جَمِيعَهَا وَأَخْرَجَهَا عَنْ أَسْلَافِهِمْ كَمَا فَعَلَ أَبُو سَفْيَانَ وَغَيْرُهُ بِدَوْرٍ مِنْ هَاجِرٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ الدَّوْدِيُّ: فَبَاعَ عَقِيلٌ جَمِيعَ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلَمَّا هَاجَرَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْمَطْلَبِ.

٤٤٠- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ.

عَنْ أَسَمَةَ ابْنِ زَيْدٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْنَ تَنْزِلُ غَدَاً؟ وَذَلِكَ فِي حَجَّتِهِ، حِينَ دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ، فَقَالَ: «وَهَلْ تَرَكْنَا لَنَا عَقِيلًا مَنَزَلًا».

٤٤٠- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ وَزَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ.

عَنْ أَسَمَةَ ابْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْنَ تَنْزِلُ غَدَاً، إِنْ شَاءَ اللَّهُ؟ وَذَلِكَ زَمَنَ الْفَتْحِ قَالَ: «وَهَلْ تَرَكْنَا لَنَا عَقِيلًا مِنْ مَنَزَلٍ؟».

(١) وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَهَلْ تَرَكْنَا لَنَا عَقِيلًا مِنْ دَارٍ فِيهِ دَلَالَةٌ لِلْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمَوَاقِفِهِ: أَنَّ مَكَّةَ فَتَحَتْ صِلْحًا وَأَنَّ دَوْرَهَا مَمْلُوكَةٌ لِأَهْلِهَا لَهَا حُكْمٌ سَائِرِ الْبِلَادِ فِي ذَلِكَ فَتَوَرَّثَ عَنْهُمْ، وَيَجُوزُ لَهُمْ بَيْعُهَا وَرَهْنُهَا وَإِجَارَتُهَا وَهَبْتُهَا وَالْوَصِيَّةُ بِهَا وَسَائِرُ التَّصَرُّفَاتِ، وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَآخَرُونَ: فَتَحَتْ عَتْرَةً وَلَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ وَفِيهِ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَرِثُ الْكَافِرَ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كُلِّهِ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَافِعٍ وَمَعْزٍ السُّلَفِيِّ: أَنَّ الْمُسْلِمَ يَرِثُ الْكَافِرَ. وَاجْتَمَعُوا أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ، وَسَيَأْتِي الْمَسْأَلَةُ فِي مَوْضِعِهَا مَبْسُوطَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨١- بَابُ جَوَازِ الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ، لِلْمُهَاجِرِ مِنْهَا

بَعْدَ فَرَاغِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلا زِيَادَةٍ

٤٤١- (١٣٥٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ ابْنُ قَعْنَبٍ،

٤٣٨- (١٣٥٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ)، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَتَى هَذَا الثَّنِيْتَ فَلَمْ يَرَفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» (١). أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ١٨١٩ و ١٨٢٠ و ١٥٢١.

(١) قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَتَى هَذَا الثَّنِيْتَ فَلَمْ يَرَفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» قَالَ الْقَاضِي: هَذَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَا رِفْثَ وَلَا فُسُوقَ» وَالرِفْثُ اسْمٌ لِلْفَحْشِ مِنَ الْقَوْلِ. وَقِيلَ: هُوَ الْجَمَاعُ. وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ فِي الْآيَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ» يُقَالُ: رَفَثَ وَرَفَثَ يَفْثُ فِثًا وَكَسَرُهَا يَفْثُ وَيَفْثُ وَيَفْثُ بِفَتْحٍ وَكَسَرٍ وَفَتْحٍ، وَيُقَالُ أَيْضًا: رَفَثَ بِالْأَلْفِ: وَقِيلَ الرَّفَثُ التَّصَرُّعُ بِذِكْرِ الْجَمَاعِ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: هِيَ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ لِكُلِّ مَا يَرِيدُهُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرَاةِ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَخْصُصُهَا بِمَا خَوَّطَ بِهِ النِّسَاءَ، قَالَ: وَمَعْنَى كَيَوْمٍ وَلَيْلَتِهِ أُمُّهُ: أَيُّ بَغِيرٍ فَنَبٍ، وَأَمَّا الْفُسُوقُ فَالْمَعْصِيَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤٣٨- ( ) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ وَآبِي الْأَخْوَصِ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مِسْعَرٍ وَسُقْبَانَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي خَلِيفَتِهِمْ جَمِيعًا: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرَفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ».

٤٣٨- ( ) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِثَلَاثَةِ.

٨٠- بَابُ النَّزُولِ بِمَكَّةَ لِلْحَاجِّ، وَتَوْرِيثِ دَوْرِهَا

٤٣٩- (١٣٥١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزَمَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَّابٍ، أَخْبَرَنَا يُونسُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ حُسَيْنٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ عَمْرَو بْنَ عُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانٍ أَخْبَرَهُ.

عَنْ أَسَمَةَ ابْنِ زَيْدٍ ابْنِ خَارِثَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْتَ تَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ: «وَهَلْ تَرَكْنَا لَنَا عَقِيلًا مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دَوْرٍ؟» وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ شَيْئًا، لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَكَانَ عَقِيلٌ

رجوعه من منى كما قال في الرواية الأخرى: «بعد الصلوة أي الصلوة من منى وهذا كله قبل طواف الوداع، وفي هذا دلالة لأصح الوجهين عند أصحابنا: أن طواف الوداع ليس من مناسك الحج بل هو عبادة مستقلة أمر بها من أراد الخروج من مكة لا أنه نسك من مناسك الحج ولهذا لا يؤمر به المكّي ومن يقيم بها، وموضع الدلالة.

٤٤٤- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ وَأَمْلَأَهُ، عَلَيْنَا إِسْلَاءُ أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَعْدٍ، أَنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ.

أَنَّ الْغَلَاءَ ابْنَ الْخَضْرَمِيِّ أَخْبَرَهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَكَتُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ، بَعْدَ قَضَاءِ نَسْكِهِ، ثَلَاثًا»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «مَكَتُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نَسْكِهِ ثَلَاثًا» هكذا هو في أكثر النسخ ثلثًا وفي بعضها ثلاث، ووجه التصويب أن يقدر فيه عنوف أي: مكة المباح أن يمكث ثلثًا والله أعلم.

٤٤٤- ( ) وَحَدَّثَنِي حَبَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا الضُّحَّاكُ ابْنُ مَخْلَدٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

## ٨٢- باب تحريم مكة وصيدها وخلافها وشجرها

وَلَقَطَيْتُهَا، إِلَّا لِمَنْشِدٍ، عَلَى الدَّوَامِ

٤٤٥- (١٣٥٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَطَلَبِيُّ،

أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَتَّوْرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ: «لَا هِجْرَةَ»<sup>(١)</sup>، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتٌ<sup>(٢)</sup>، وَإِذَا امْتَنَزْتُمْ فَأَنْفِرُوا»<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا أَلَدُ حَرَمِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»<sup>(٤)</sup>، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَجْلُ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ يَجْلُ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ<sup>(٥)</sup>، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ<sup>(٦)</sup>، لَا يُعْضَدُ شُرُكُهُ<sup>(٧)</sup>، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ<sup>(٨)</sup>، وَلَا يَلْتَقِطُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا، وَلَا يُخْتَلَى خِلَافُهَا»<sup>(٩)</sup>. فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لِقَبَيْهِمْ وَلِبُيُوتِهِمْ»<sup>(١٠)</sup>، فَقَالَ: «إِلَّا»<sup>(١١)</sup> الْإِذْخِرَ»<sup>(١٢)</sup>. (إخرجه البخاري: ١٥٨٧، ١٨٣٤، ٢٧٨٣، ٢٨٢٥، ٣٠٧٧، ٣١٨٩، وسنن أبي داود: ١٨٦٣).

(١) قوله ﷺ: «يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ لَا هِجْرَةَ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتٌ» قال العلماء: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة، وفي تأويل هذا الحديث قولان: أحدهما لا هجرة بعد الفتح من مكة لأنها صارت دار إسلام وإنما تكون الهجرة من دار الحرب. وهذا يتضمن معجزة

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (بُعْثِي ابْنَ بِلَالٍ)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ حُمَيْدٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ ابْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: هَلْ سَمِعْتَ فِي الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ شَيْئًا؟ فَقَالَ السَّائِبُ:

سَمِعْتُ الْغَلَاءَ ابْنَ الْخَضْرَمِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لِلْمُهَاجِرِ إِقَامَةٌ ثَلَاثٌ، بَعْدَ الصُّدْرِ بِمَكَّةَ». كَأَنَّهُ يَقُولُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا»<sup>(١)</sup>. (أخرجه البخاري: ٣٩٢٣).

(١) معنى الحديث: أن الذين هاجروا من مكة قبل الفتح إلى رسول الله ﷺ حرم عليهم استيطان مكة والإقامة بها، ثم أيسح لهم إذا وصلوها بحج أو عمرة أو غيرهما أن يقيموا بعد فراغهم ثلاثة أيام ولا يزيدوا على الثلاثة، واستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على أن إقامة ثلاثة ليس لها حكم الإقامة بل صاحبها في حكم المسافر، قالوا: فإذا نوى المسافر الإقامة في بلد ثلاثة أيام غير يوم الدخول ويوم الخروج جاز له الترخص برخص السفر من القصر والفطر وغيرهما من رخصة ولا يصير له حكم المقيم.

٤٤٢- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ حُمَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ لِبُجْلَسَاتِهِ: مَا سَمِعْتُمْ فِي سُكْنَى مَكَّةَ؟ فَقَالَ السَّائِبُ ابْنُ يَزِيدَ:

سَمِعْتُ الْغَلَاءَ (أَوْ قَالَ الْغَلَاءَ ابْنَ الْخَضْرَمِيِّ) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقِيمُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ، بَعْدَ قَضَاءِ نَسْكِهِ»<sup>(١)</sup>، ثَلَاثًا»<sup>(٢)</sup>.

٤٤٣- ( ) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَائِيُّ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا، عَنْ يَعْقُوبَ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ حُمَيْدٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ ابْنَ يَزِيدَ، فَقَالَ السَّائِبُ:

سَمِعْتُ الْغَلَاءَ ابْنَ الْخَضْرَمِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ثَلَاثُ لَيَالٍ يَمْكُتُهُنَّ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ الصُّدْرِ».

(١) قوله ﷺ: «بَعْدَ قَضَاءِ نَسْكِهِ». والمراد قبل طواف الوداع كما ذكرنا، فإن طواف الوداع لا إقامة بعده، ومن أقام بعده خرج عن كونه طواف وداع فمأه قبله قاضياً لمناسكه والله أعلم.

قال القاضي عياض رحمه الله: في هذا الحديث حجة لمن منع المهاجر قبل الفتح من المقام بمكة بعد الفتح، قال: وهو قول الجمهور، وأجاز لهم جماعة بعد الفتح مع إلتصاق على وجوب الهجرة عليهم قبل الفتح ووجوب سكْنَى المدينة لنصرة النبي ﷺ ومواساتهم له بأنفسهم، وأما غير المهاجر ومن آمن بعد ذلك فيجوز له سكْنَى أي بلد أراد سواء مكة وغيرها بالاتفاق، هذا كلام القاضي.

(٢) والمراد بقوله ﷺ: «يَقِيمُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قَضَاءِ نَسْكِهِ ثَلَاثًا» أي بعد

الإمام، ونص عليه الشافعي أيضاً في آخر كتابه المسمى: سير الواقدي من كتب الأم. وقال القفال المروزي من أصحابنا في كتابه: «شرح التلخيص» في أول كتاب النكاح في ذكر الخصائص: لا يجوز القتال بمكة، قال: حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجوز لنا قتالهم فيها، وهذا الذي قاله القفال غلط نهت عليه حتى لا يفتري به.

وأما الجواب عن الأحاديث المذكورة هنا فهو ما أجاب به الشافعي في كتاب سير الواقدي: أن معناها تحريم نصب القتال عليهم وقتالهم بما يعم كالمنجنيق وغيره إذا أمكن إصلاح الحال بدون ذلك، بخلاف ما إذا تحصن الكفار في بلد آخر فإنه يجوز قتالهم على كل وجه وبكل شيء والله أعلم.

(٧) قوله ﷺ: «لا يعضد شوكه» فيه دلالة لمن يقول بتحريم جميع نبات الحرم من الشجر والكلا سواء الشوك المؤذي وغيره. وهو الذي اختاره المتولي من أصحابنا، وقال جمهور أصحابنا: لا يجرم الشوك؛ لأنه مؤذ فأشبه الفواست الخمس ويحسون الحديث بالقياس. والصحيح ما اختاره المتولي والله أعلم.

(٨) قوله ﷺ: «ولا ينثر صيده» تصريح بتحريم التنثير: وهو الإزعاج وتنحيته من موضعه، فإن نثره عصي سواء تلف أم لا، لكن إن تلف في نثره قبل سكون نثره ضمنه المنثر وإلا فلا ضمان، قال العلماء: ونبه ﷺ بالتنثير على الإنلاف ونحوه لأنه إذا حرم التنثير فالإنلاف أولى.

(٩) قوله ﷺ: «لا يعضد شوكه. ولا يخلّي خلاها» وفي رواية: «لا تعصد بها شجرة» وفي رواية: «لا يخلّي شوكها» وفي رواية: «لا يخبط شوكها» قال أهل اللغة: العضد القطع، والخلا بفتح الخاء المعجزة مقصور هو: الرطب من الكلا، قالوا: الخلا والعشب اسم للرطب منه والحشيش، والحشيم اسم لليابس منه، والكلا مهموز يقع على الرطب واليابس، وعد ابن مكي وغيره من لحن العوام إطلاقهم اسم الحشيش على الرطب بل هو مختص باليابس، ومعنى يخلّي: يؤخذ ويقطع، ومعنى يخبط: يضرب بالعصا ونحوه ليسقط ورقه، واتفق العلماء على تحريم قطع أشجارها التي لا يستتبهها الأكميون في العادة وعلى تحريم قطع خلاها، واختلفوا فيما يتنبه الأكميون، واختلفوا في ضمان الشجر إذا قطعه فقال مالك: يائمه ولا فدية عليه، وقال الشافعي وأبو حنيفة: عليه الفدية واختلفا فيها فقال الشافعي: في الشجرة الكبيرة بقره، وفي الصغيرة شاة، وكذا جاء عن ابن عباس وابن الزبير وبه قال أحمد، وقال أبو حنيفة: الواجب في الجميع القيمة، قال الشافعي: ويضمن الخلا بالقيمة، ويجوز عند الشافعي ومن وافقه رعي البهائم في كلا الحرم، وقال أبو حنيفة وأحمد ومحمد: لا يجوز. وأما صيد الحرم فحرام بالإجماع على الحلال والمحرم، فإن قتله فعليه الجزاء عند العلماء كافة إلا داود فقال: يائمه ولا جزاء عليه، ولو دخل صيد من الحبل إلى الحرم فله ذممه وأكله وسائر أنواع التصرف فيه، هذا مذهبنا ومذهب مالك وداود، وقال أبو حنيفة وأحمد: لا يجوز ذممه ولا التصرف فيه بل يلزمه إرساله، قالوا: فإن أدخله مذبوحاً جاز أكله وقاسوه على المحرم، واحتج أصحابنا والجمهور بحديث: «يا أبا عمير ما فعل النخيرة» وبالقياص على ما إذا دخل من الحبل شجرة أو كلاً ولأنه ليس بصيد حرم.

(١٠) قوله: «فإنه لقينهم وبيوتهم» وفي رواية: «نعمله في قبورنا

لرسول الله ﷺ بأنها تبقى دار الإسلام لا يتصور منها الهجرة. والثاني معناه: لا هجرة بعد الفتح فضلها كفضلها قبل الفتح كما قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٌ﴾ الآية.

(٢) وأما قوله ﷺ: «ولكن جهاد ونية» فمعناه: ولكن لكم طريق إلى تحصيل الفضائل التي في معنى الهجرة وذلك بالجهاد ونية الخير في كل شيء.

(٣) قوله ﷺ: «وإذا استغفرتم فانفروا» معناه: إذا دعاكم السلطان إلى غزو فاذهبوا، وسيأتي بطل أحكام الجهاد وبيان الواجب منه في باب إن شاء الله تعالى.

(٤) قوله ﷺ: «إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض» وفي الأحاديث التي ذكرها مسلم بعد هذا: أن إبراهيم حرم مكة فظاهرها الاختلاف، وفي المسألة خلاف مشهور ذكره الماوردي في الأحكام السلطانية وغيره من العلماء في وقت تحريم مكة فقيل: إنها ما زالت محرمة من يوم خلق الله السموات والأرض، وقيل: ما زالت حلالاً كغيرها إلى زمن إبراهيم عليه السلام ثم ثبت لها التحريم من زمن إبراهيم، وهذا القول يوافق الحديث الثاني، والقول الأول يوافق الحديث الأول وبه قال الأكثرون، وأجابوا عن الحديث الثاني بأن تحريمها كان ثابتاً من يوم خلق الله السموات والأرض ثم خفي تحريمها واستمر خفاه إلى زمن إبراهيم فآظمه وأشاعه لا أنه ابتداء، ومن قال بالقول الثاني أجاب عن الحديث الأول: بأن معناه: إن الله كتب في اللوح المحفوظ أو في غيره يوم خلق الله تعالى السموات والأرض أن إبراهيم سيحرم مكة بأمر الله تعالى والله أعلم.

(٥) قوله ﷺ: «وإنه لم يحل القتال فيه لأحد من قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار» هذا مما يحتج به من يقول أن مكة فتحت عنوة وهو مذهب أبي حنيفة وكثيرين أو الأكثرين، وقال الشافعي وغيره: فتحت صلحاً، وتولوا هذا الحديث، على أن القتال كان جائزاً له ﷺ في مكة ولو احتاج إليه لفعله ولكن ما احتاج إليه والله أعلم.

(٦) قوله ﷺ: «فهو حرام محرمة الله إلى يوم القيامة وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام محرمة الله إلى يوم القيامة» وفي رواية: القتل بذل القتال، وفي الرواية الأخرى: «لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يفسك بها دماً ولا يعضد بها شجرة فإن أحد ترخص بقتل رسول الله ﷺ فيها فقولوا له إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس» وليبلغ الشاهد الغائب. هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم القتال بمكة، قال الإمام أبو الحسن الماوردي البصري صاحب الحاوي من أصحابنا في كتابه الأحكام السلطانية من خصائص الحرم أن لا يحارب أهله فإن بغوا على أهل العدل فقد قال بعض الفقهاء يجرم قتالهم بل يضيق عليهم حتى يرجعوا إلى الطاعة ويدخلوا في أحكام أهل العدل، قال: وقال جمهور الفقهاء: يقاتلون على بغيمهم إذا لم يمكن ردهم عن البغي إلا بالقتال، لأن قتال البغاة من حقوق الله التي لا يجوز إضاعتها فحفظها أولى في الحرم من إضاعتها، هذا كلام الماوردي، وهذا الذي نقله عن جمهور الفقهاء هو الصواب، وقد نص عليه الشافعي في كتاب: «اختلاف الحديث» من كتب

وَيُوتَاهُ. فَيَنْفُخُ الْقَافَ هُوَ الْحَدَادُ وَالصَّائِغُ وَمَعْنَاهُ: يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْقَبْرَانِ فِي وَقْدِ النَّارِ، وَيَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْقُبُورِ لَتَسُدَّ بِهِ فَرْجُ اللَّحْدِ الْمُتَخَلِّلَةِ بَيْنَ اللَّبَنَاتِ، وَيَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي سَقُوفِ الْبُيُوتِ لِيَجْعَلَ فَوْقَ الْخَشَبِ.

(١١) قوله: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِلَّا الْإِذْخِرُ» هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ ﷺ أَوْحِيَ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ بِاسْتِثْنَاءِ الْإِذْخِرِ وَتَخْصِيصِهِ مِنَ الْعُمُومِ، أَوْ أَوْحِيَ إِلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ طَلَبَ أَحَدٌ اسْتِثْنَاءَ شَيْءٍ فَاسْتِثْنَاهُ أَوْ أَنَّهُ اجْتَهَدَ فِي الْجَمْعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٢) هُوَ نَبْتُ مَعْرُوفٍ طَيِّبٍ الرَّائِحَةِ وَهُوَ بِكسر الهمزة والخاء.

٤٤٥- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، عَنْ مَنصُورٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

وَلَمْ يَذْكُرْ: «يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ».

وَقَالَ، بِذَلِكَ الْقَوْلِ: «الْقَتْلُ وَقَالَ لَا يَلْتَقِطُ لِقَطْعَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا»<sup>(١١)</sup>. (أخرجه البخاري: ١٣٤٩، ١٨٣٣، ٢٠٩٠، ٢٤٣٣، ٤٣١٣، مرسلًا عن مجاهد).

(١) قوله ﷺ: «فَلَا يَلْتَقِطُ لِقَطْعَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا» فِي رِوَايَةٍ: «فَلَا تَحْمِلُ لِقَطْعَتَهَا إِلَّا لِمَشْنَدِهِ». الْمَشْنَدُ هُوَ الْمَعْرُوفُ، وَأَمَّا طَالِبُهَا فَيَقَالُ لَهُ نَاشِدٌ، وَأَصْلُ النَّشْدِ وَالْإِنْشَادُ رَفْعُ الصَّوْتِ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: لَا تَحْمِلْ لِقَطْعَتَهَا لِمَنْ يَرِيدُ أَنْ يَعْرِفَهَا سَنَةً ثُمَّ يَمْلِكُهَا كَمَا فِي بَاقِي الْبِلَادِ، بَلْ لَا تَحْمِلْ إِلَّا لِمَنْ يَعْرِفُهَا أَبَدًا وَلَا يَمْلِكُهَا، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَأَبُو عِيْدٍ وَغَيْرُهُمْ، وَقَالَ مَالِكٌ: يَجُوزُ تَمْلِكُهَا بَعْدَ تَعْرِفُهَا سَنَةً كَمَا فِي سَائِرِ الْبِلَادِ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَيَتَأَوَّلُونَ الْحَدِيثَ تَأْوِيلَاتٍ ضَعِيفَةٍ، وَاللَّقَطْعَةُ بِنَتِجِ الْقَافِ عَلَى الْفَتْحِ الْمَشْهُورَةِ وَقِيلَ: بِإِسْكَانِهَا هِيَ الْمَقْرُوطَةُ.

٤٤٦- (١٣٥٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ.

عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ<sup>(١)</sup>؛ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو ابْنِ سَعِيدٍ، وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُحُورَ، إِلَى مَكَّةَ<sup>(٢)</sup>: «أَنْذَنْ لِي، أَيُّهَا الْأَمِيرُ! أَخَذْتُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتُهُ أَذْنَانِي، وَوَعَاةَ قَلْبِي، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَانِي<sup>(٣)</sup> حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ، أَنَّهُ حَجَّ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمُهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ»<sup>(٤)</sup>، فَلَا يَحْمِلُ لَامَرِي يُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ<sup>(٥)</sup> بِهَا دَمًا وَلَا يَغْضُدَ بِهَا شَجَرَةً<sup>(٦)</sup>، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا<sup>(٧)</sup> فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَوْزَنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَوْزَنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حَرَمُهَا الْيَوْمَ كَحَرَمِهَا بِالْأَمْسِ، وَلِيُخْلِفَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ<sup>(٨)</sup>». فَقِيلَ لِأَبِي شَرِيحٍ: مَا قَالَ لَكَ عَمْرٍو؟ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ، يَا أَبَا شَرِيحٍ! إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا<sup>(٩)</sup>.

(١) قوله: «عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ» هَكَذَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ الْعَدَوِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: الْكُمَيْي وَالْخَزَاعِي، قِيلَ: اسْمُهُ خُوَيْلِدُ بْنُ عَمْرٍو، وَقِيلَ: عَمْرٍو بْنُ خُوَيْلِدٍ، وَقِيلَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو، وَقِيلَ: هَانِي بْنُ عَمْرٍو، وَأَسْلَمَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ وَتَوَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةً ثَمَانٍ وَسِتِينَ.

(٢) قوله: «فَوَهُوَ يَبْعَثُ الْبُحُورَ إِلَى مَكَّةَ» يَعْنِي لِقِتَالِ ابْنِ الزَّبِيرِ.

(٣) قوله: «سَمِعْتُهُ أَذْنَانِي وَوَعَاةَ قَلْبِي وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَانِي» أَرَادَ بِهَذَا كُلِّهِ الْمَالِقَةَ فِي تَحْقِيقِ حِفْظِهِ إِيَّاهُ وَتَقِيفَهُ زَمَانَهُ وَمَكَانَهُ وَلَفْظَهُ.

(٤) قوله ﷺ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمُهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ» مَعْنَاهُ أَنْ تَحَرَّمَهَا بِوَحْيِ اللَّهِ تَعَالَى لَا أَنَّهَا اصْطَلَحَ النَّاسُ عَلَى تَحَرِّمِهَا بِغَيْرِ أَمْرِ اللَّهِ.

(٥) قوله: «يَسْفِكَ» بِكسر الفاء عَلَى الْمَشْهُورِ وَحُكِيَ ضَمُّهَا أَيَّ: يَسِيلُهُ.

(٦) قوله ﷺ: «فَلَا يَحْمِلُ لَامَرِي» يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَغْضُدَ بِهَا شَجَرَةً» هَذَا قَدْ يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَقُولُ: الْكُفَّارُ لَيْسُوا بِمُخَاطَبِينَ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ آخَرِينَ: أَنَّهُمْ مُخَاطَبُونَ بِهَا كَمَا هُمْ مُخَاطَبُونَ بِأَصُولِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ ﷺ: «فَلَا يَحْمِلُ لَامَرِي» يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ هُوَ الَّذِي يَتَّقِدُ لِأَحْكَامِنَا وَيَتَزَجَّرُ عَنْ عَحْرِمَاتِ شَرْعِنَا وَيُسْتَشِرُ أَحْكَامَهُ فَيَجْعَلُ الْكَلَامَ فِيهِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنْ غَيْرَ الْمُؤْمِنِ لَيْسَ مُخَاطَبًا بِالْفُرُوعِ.

(٧) قوله ﷺ: «فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى آخِرِهِ» فِيهِ دَلَالَةٌ لِمَنْ يَقُولُ: فَتَحَتْ مَكَّةَ عَنُورَةً، وَقَدْ سَبَقَ فِي هَذَا الْبَابِ بَيَانُ الْخِلَافِ فِيهِ وَتَأْوِيلُ الْحَدِيثِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ فَتَحَتْ صَلْحًا أَنْ مَعْنَاهُ: دَخَلَهَا مَتَاهِبًا لِلْقِتَالِ لَوْ احْتِيَاجُ إِلَيْهِ فَهُوَ دَلِيلُ الْجَوَازِ لَهُ تِلْكَ السَّاعَةِ.

(٨) قوله ﷺ: «وَلِيُخْلِفَ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ» هَذَا الْفَرْقُ قَدْ جَاءَتْ بِهِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ وَفِيهِ التَّصْرِيحُ بِوُجُوبِ نَقْلِ الْعِلْمِ وَإِشَاعَةِ السُّنَنِ وَالْأَحْكَامِ.

(٩) قوله: «لَا يُعِيدُ عَاصِيًا» أَيَّ: لَا يَعْمَهُ.

(١٠) قوله: «فَلَا فَارًا مَغْرِبَةً» هِيَ بَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَيُقَالُ بِضَمِّ الْخَاءِ أَيْضًا حُكَاةً الْقَاضِي وَصَاحِبُ الْمَطَالَعِ وَآخَرُونَ وَأَصْلُهَا سُرْقَةُ الْإِبِلِ وَتَطْلُقُ عَلَى كُلِّ خِيَاةٍ. وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ إِنَّهَا الْبَلْبَةُ، وَقَالَ الْخَلِيلُ: هِيَ الْفَسَادُ فِي الدِّينِ مِنَ الْخَارِبِ وَهُوَ اللَّصُّ الْمُسَدُّ فِي الْأَرْضِ، وَقِيلَ: هِيَ الْمَيْبُ.

٤٤٧- (١٣٥٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا، عَنْ الْوَلِيدِ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ابْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ (هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ).

والثاني: أن النهي نهى تنزيه لمن وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة والإذن لمن لم يوثق بحفظه والله أعلم.

٤٤٨- ( ) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَيْتِذُ اللَّهِ ابْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ خُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ، عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ، بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَزَكِبَ رَأْيَهُ فَخُطِبَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَبَسَ، عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّهَا لَمْ تَجُلْ لِأَخِي قَبْلِي وَلَنْ تَجُلْ لِأَخِي بَعْدِي، أَلَا وَإِنَّهَا أَجَلَتْ لِي سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ، أَلَا وَإِنَّهَا، سَاعَتِي هَذِهِ، حَرَامٌ، لَا يُخْبِطُ شَوْكُهَا، وَلَا يُعْضِدُ شَجَرُهَا، وَلَا يَلْتَقِطُ سَائِقِطُهَا إِلَّا مُنْشِدٌ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُعْطَى (بِعَنِي الدِّيَةِ)، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ (أَهْلُ الْقَتِيلِ)». قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شَاهٍ، فَقَالَ: اكْتُبْ لِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ: إِنْ لَا الإِذْخِرَ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الإِذْخِرَ».

٨٣- باب النهي عن حمل السلاح بمكة، بلا حاجة

٤٤٩- (١٣٥٦) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَجُلُ لِأَخِيكُمْ أَنْ يَحْتَمِلَ بِمَكَّةَ السَّلَاحَ»<sup>(١)</sup>.

(١) هذا النهي إذا لم تكن حاجة فإن كانت جاز هذا مذهبنا ومذهب الجماهير، قال القاضي عياض: هذا محمول عند أهل العلم على حمل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة فإن كانت جاز، قال القاضي: وهذا مذهب مالك والشافعي وعطاء قال: وكرهه الحسن البصري تمسكاً بظاهر هذا الحديث، وحجة الجمهور دخول النبي ﷺ عام عمرة القضاء بما شرطه من السلاح في القرباء، ودخوله ﷺ عام الفتح متأهباً للقتال قال: وشذ عكرمة عن الجماعة فقال: إذا احتاج إليه حمله وعليه الفدية، ولعله أراد إذا كان محرماً ولبس المنفر والدرع وغوهما فلا يكون مخالفاً للجماعة والله أعلم.

٨٤- باب جَوَازِ دُخُولِ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ

٤٥٠- (١٣٥٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَلَمَةَ الْقَنْعَنِيُّ وَيَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَقَتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ (أَمَّا الْقَنْعَنِيُّ فَقَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ابْنِ أَنَسٍ<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا قَتَيْبَةُ فَقَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ) وَقَالَ

حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ، قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ، عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ وَإِنَّهَا لَنْ تَجُلْ لِأَخِي كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أَجَلَتْ لِي سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ، وَإِنَّهَا لَنْ تَجُلْ لِأَخِي بَعْدِي، فَلَا يُنْفِرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَجُلُ سَائِقِطُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُقْدَى وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ»<sup>(١)</sup>. فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الإِذْخِرَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَيُوتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الإِذْخِرَ». فَقَامَ أَبُو شَاهٍ<sup>(٢)</sup>، رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»<sup>(٣)</sup>.

قال الوليد: فَقُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ: مَا قَوْلُهُ اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (إخرجه البخاري: ١١٧، ٤٢٤٣٤، ٦٨٨١).

(١) قوله ﷺ: «ومن قتل له قاتل فهو بخير النظرين إما أن يفدي وإما أن يقتل» معناه: ولي المقتول بالخيار إن شاء قتل القاتل وإن شاء أخذ فداءه وهي الدية، وهذا تصريح بالحجة للشافعي وموافقه أن الولي بالخيار بين أخذ الدية وبين القتل، وأن له إجبار الجاني على أي الأمرين شاء ولي القاتل، وبه قال سعيد بن المسيب وابن سيرين وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال مالك: ليس للولي إلا القتل أو العفو، وليس له الدية إلا برضى الجاني، وهذا خلاف نص هذا الحديث، وفيه أيضاً دلالة لمن يقول: القاتل عمداً يجب عليه أحد الأمرين القصاص أو الدية وهو أحد القولين للشافعي، والثاني: أن الواجب القصاص لا غير وإنما تجب الدية بالاختيار، وتظهر فائدة الخلاف في صور منها لو عفا الولي عن القصاص إن قلنا: الواجب أحد الأمرين سقط القصاص ووجب الدية، وإن قلنا: الواجب القصاص بعينه لم يجب قصاص ولا دية، وهذا الحديث محمول على القتل عمداً فإنه لا يجب القصاص في غير العمد.

(٢) قوله: «فقام أبو شاه» هو بهاء تكون هاء في الوقف والدرج ولا يقال بالتاء، قالوا: ولا يعرف اسم أبي شاه هذا وإنما يعرف بكنيته.

(٣) قوله ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه» هذا تصريح بجواز كتابة العلم غير القرآن، ومثله حديث علي ﷺ ما عنده إلا ما في هذه الصحيفة، ومثله حديث أبي هريرة كان عبد الله بن عمر يكتب ولا يكتب، وجاءت أحاديث بالنهي عن كتابة غير القرآن، فمن السلف من منع كتابة العلم وقال جمهور السلف بجوازه، ثم أجمعت الأمة بعدهم على استحبابه، وأجابوا عن أحاديث النهي بمبررين:

أحدهما: أنها منسوخة وكان النهي في أول الأمر قبل اشتغال القرآن لكل أحد فنهي عن كتابة غيره خوفاً من اختلاطه واشتباهه فلما اشتهر وأمنت تلك المفسدة أذن فيه.



يَحْيَى: (وَاللَّفْظُ لَهُ) قُلْتُ لِمَالِكٍ: أَخْبَرْتُكَ ابْنُ شِهَابٍ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ مَغْفَرٌ<sup>(١)</sup>، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ خَطْلٍ<sup>(٢)</sup> مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ»؟<sup>(٣)</sup> فَقَالَ مَالِكٌ: نَعَمْ<sup>(٤)</sup>. [أخرجه البخاري: ٤٨٤٦، ٣٠٤٤، ٤٢٨٦، ٥٨٠٨].

(١) قوله: «قرأت على مالك بن أنس» وفي رواية: قلت لمالك حدثك ابن شهاب عن أنس، ثم قال في آخر الحديث. فقال: نعم يعني فقال مالك: نعم. ومعناه: حدثك ابن شهاب عن أنس بكذا؟ فقال مالك: نعم حدثني به، وقد جاء في الصحيحين في مواضع كثيرة مثل هذه العبارة ولا يقول في آخره: قال نعم، واختلف العلماء في اشتراط قوله نعم في آخر مثل هذه الصورة وهي إذا قرأ على الشيخ قتلاً لأخيه فلان أو نحوه والشيخ مصغ له فاهم لما يقرأ غير منكراً، فقال بعض الشافعيين وبعض أهل الظاهر: لا يصح السماع إلا بها فإن لم ينطق بها لم يصح السماع. وقال جماهير العلماء من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: يستحب قوله نعم ولا يشترط نطقه بشيء بل يصح السماع مع سكوته والحالة هذه اكتفاء بظاهر الحال فإنه لا يجوز لمكلف أن يقر على الخطأ في مثل هذه الحالة، قال القاضي: هذا مذهب العلماء كافة، ومن قال من السلف: نعم إنما قاله تأكيداً واحتياطاً لا اشتراطاً.

(٢) قوله: «أن النبي ﷺ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه مغفر» وفي رواية: «وعليه عمامة سوداء بغير إحرام» وفي رواية: «خطب الناس وعليه عمامة سوداء» قال القاضي: وجه الجمع بينهما أن أول دخوله كان على رأسه المغفر، ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة بعد إزالة المغفر بدليل.

(٣) واسم ابن خطل: عبد العزى، وقال محمد بن إسحاق: اسمه عبد الله، وقال الكلبي: اسمه غالب بن عبد الله بن عبد مناف بن أسعد بن جابر بن كثير بن تميم بن غالب، وخطل بجاء معجمة وطاء مهملة مفتوحين، قال أهل السير: وقيل سعد بن حريث والله أعلم.

(٤) قوله: «جاءه رجل فقال: ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال: اقتلوه» قال العلماء: إنما قتله؛ لأنه كان قد ارتد عن الإسلام وقتل مسلماً كان يخدمه، وكان يهجو النبي ﷺ ويستهزئ به، وكانت له قبتان تغنيان بهجاء النبي ﷺ والمسلمين، فإن قيل: ففي الحديث الآخر من دخل المسجد فهدم أس فكيف قتله وهو متعلق بالأستار؟ فالجواب أنه لم يدخل في الأمان بل استنائه هو وابن أبي سرح والقيتين وأمر بقتله وإن وجد متعلقاً بأستار الكعبة كما جاء مصرحاً به في أحاديث أخرى، وقيل: لأنه ممن لم يف بالشرط بل قتل بعد ذلك.

(٥) وفي هذا الحديث حجة لمالك والشافعي وموافقيهما في جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة، وقال أبو حنيفة: لا يجوز، وتناولوا هذا الحديث على أنه قتله في الساعة التي أبيضت له، وأجاب أصحابنا: بأنها إنما أبيضت ساعة الدخول حتى استولى عليها وأذن له أهلها، وإنما قتل ابن خطل بعد ذلك والله أعلم.

٤٥١- (١٣٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَقَتَيْبَةُ

ابْنُ سَعِيدٍ التُّفَيْفِيُّ، (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ قَتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ الدُّغْنِيُّ<sup>(١)</sup>)، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ (وَقَالَ قَتَيْبَةُ: دَخَلَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ) وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ<sup>(٢)</sup>.

وَفِي رِوَايَةٍ قَتَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ.

(١) هو بضم النال المهملة وإسكان الهاء وبالتون منسوب إلى دهن وهم يطن من بجيلة، وهذا الذي ذكرناه من كونه بإسكان الهاء هو المشهور ويقال بفتحها، وعن حكي الفتح أبو سعيد السمعي في الأنساب والحافظ عبد الغني المقدسي.

(٢) وقوله: «دخل مكة بغير إحرام» هذا دليل لمن يقول بجواز دخول مكة بغير إحرام لمن لم يرد نكاً. سواء كان دخوله لحاجة تكرر كالخطاب والحشاش والسقاء والصيد وغيرهم أم لم تكرر كالسائر والزائر وغيرهما. سواء كان آمناً أو خائفاً، وهذا أصح القولين للشافعي وبه يفتي أصحابه. والقول الثاني: لا يجوز دخولها بغير إحرام إن كانت حاجته لا تكرر إلا أن يكون مقاتلاً أو خائفاً من قتال أو خائفاً من ظالم لو ظهر، ونقل القاضي نحو هذا عن أكثر العلماء.

٤٥١- ( ) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّغْنِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «وعليه عمامة سوداء» فيه جواز لباس الثياب السود. وفي الرواية الأخرى: «خطب الناس وعليه عمامة سوداء» فيه جواز لباس الأسود في الخطبة وإن كان الأبيض أفضل منه كما ثبت في الحديث الصحيح: «خير ثيابكم البياض» وأما لباس الخطباء السود في حال الخطبة فجاز ولكن الأفضل البياض كما ذكرنا، وإنما لبس العمامة السوداء في هذا الحديث بيانا للجواز والله أعلم.

٤٥٢- (١٣٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مُسَاوِرِ بْنِ وَرَاقٍ، عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ عَمْرِو ابْنِ حُرَيْثٍ.

عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «خطب الناس وعليه عمامة سوداء» لأن الخطبة إنما كانت عند باب الكعبة بعد تمام فتح مكة.

٤٥٣- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَسَنُ

له حكم الحرم ولكن أصلهم هذا ضعيف فيرد عليهم بذلك، والمشهور من منذهب مالك والشافعي والجمهور: أنه لا ضمان في حيد المدينة وشجرها بل هو حرام بلا ضمان. وقال ابن أبي ذئب وابن أبي ليلى: يجب فيه الجزاء كحرم مكة. وبه قال بعض المالكية، وللشافعي قول قديم: أنه يسلب القاتل لحديث سعد بن أبي وقاص الذي ذكره مسلم بعد هذا. قال القاضي عياض: لم يقل بهذا القول أحد بعد الصحابة إلا الشافعي في قوله القديم والله أعلم.

٤٥٥- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي ابْنَ الْمُخْتَارِ) (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ...

كُلُّهُمْ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى (هُوَ الْمَازِنِيُّ) بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

أَمَّا خَلِيفَةُ وَهْبٍ فَكَرَوَاتُ الدَّرَاوَزِيِّ: «بِجِلَّتِي مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ».

٤٥٤- (١٣٦٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيِّ)، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ.

عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ابْنِ عَاصِمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ»<sup>(١)</sup> وَدَعَا لِأَهْلِهَا، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ»<sup>(٢)</sup>، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا وَمِثْلَهَا بِجِلَّتِي مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ». (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢١٢٩).

(١) قوله ﷺ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ» هذا دليل لمن يقول إن تحريم مكة إنما هو كان في زمن إبراهيم عليه السلام، والصحيح أنه كان يوم خلق الله السموات والأرض، وقد سبقت المسألة مستوفاة قرياً، وذكروا في تحريم إبراهيم احتمالين: أحدهما: أنه حرمها بأمر الله تعالى له بذلك لا باجتهاد، فلهذا أضاف التحريم إليه تارة وإلى الله تعالى تارة، والثاني: أنه دعا لها فحرمها الله تعالى بدعوته فأضيف التحريم إليه لذلك.

(٢) قوله ﷺ: «وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ» وذكر مسلم الأحاديث التي بعده بمعناه، هذه الأحاديث حجة ظاهرة للشافعي ومالك وموافقيهما في تحريم حيد المدينة وشجرها وإباحة أبو حنيفة ذلك واحتج له بحديث: «يَا أَبَا عَمِيرٍ مَا فَعَلَ النَّفِيرُ» وأجاب أصحابنا بحوايين: أحدهما: أنه يحتمل أن حديث النفير كان قبل تحريم المدينة. والثاني: يحتمل أنه صاده من الحل لا من حرم المدينة، وهذا الجواب لا يلزمهم على أصولهم، لأن منذهب الحنفية أن حيد الحل إذا أدخله الحلال إلى الحرم ثبت

٤٥٧- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا

سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عُثْبَةَ ابْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ.

أَنَّ قُرْوَانَ ابْنَ الْحَكَمِ خَطَبَ النَّاسَ، فَذَكَرَ مَكَّةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَدِينَةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا فَتَذَاهُ رَافِعُ ابْنِ

قال بعض شيوخنا: أو هنا للشك والأظهر عندنا أنها ليست للشك، لأن هذا الحديث رواه جابر بن عبد الله وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبو سعيد وأبو هريرة وأسماء بنت عميس وصفيّة بنت أبي عبيد عن النبي ﷺ بهذا اللفظ، وبعد اتفاق جميعهم أو روايتهم على الشك وتطابقهم فيه على صيغة واحدة، بل الأظهر أنه قاله ﷺ هكذا، فلما أن يكون أعلم بهذه الحملة هكذا، وإما أن يكون أو للتقسيم، ويكون شهاداً لبعض أهل المدينة وشفعياً لبقيتهم، إما شفعياً للعاصين وشهاداً للطغيان، وإما شهاداً لمن مات في حياته وشفعياً لمن مات بعده أو غير ذلك.

قال القاضي: وهذه خصوصية زائدة على الشفاعة للمؤمنين أو للعالمين في القيمة وعلى شهادته على جميع الأمة، وقد قال ﷺ في شهادته أحد: «أنا شهيد على هؤلاء» فيكون لتخصيصهم بهذا كله مزيد أو زيادة منزلة وحظوة، قال: وقد يكون أو بمعنى الواو فيكون لأهل المدينة شفعياً وشهاداً، قال: وقد روي: «إلا كنت له شهيداً أو له شفعياً» قال: وإذا جعلنا أو للشك كما قاله المشايخ: فإن كانت اللفظة الصحيحة شهاداً اندفع الاعتراض لأنها زائدة على الشفاعة المدخرة المجردة لغيرهم، وإن كانت اللفظة الصحيحة شفعياً فاختصاص أهل المدينة بهذا مع ما جاء من عمومها وإدخالها لجميع الأمة أن هذه شفاعة أخرى غير العامة التي هي لإخراج أمته من النار ومعافاة بعضهم منها بشفاعته ﷺ في القيامة، وتكون هذه الشفاعة لأهل المدينة بزيادة الدرجات أو تخفيف الحساب أو بما شاء الله من ذلك، أو بإكرامهم يوم القيامة بأنواع من الكرامة كلياً أو بظل العرش، أو كونهم في روح وعلى منابر، أو الإسراع بهم إلى الجنة، أو غير ذلك من خصوص الكرامات الواردة لبعضهم دون بعض والله أعلم.

٤٦٠ - ( ) وحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ ابْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ حَكِيمٍ الْأَنْصَارِيُّ، أَخْبَرَنِي هَامِرُ ابْنُ سَعْدٍ ابْنُ أَبِي وَقَاصٍ.

عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ثُمَّ ذَكَرَ وَثَلَ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

وَرَأَى فِي الْحَدِيثِ: «وَلَا يُرِيدُ أَحَدُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ إِلَّا أَذَابَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ ذُوبَ الرُّصَاصِ، أَوْ ذُوبَ الْمِلْحِ فِي الْحَمَاءِ».

(١) قوله ﷺ: «ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء» قال القاضي: هذه الزيادة وهي قوله في النار تدفع اشكال الأحاديث التي لم تذكر فيها هذه الزيادة وتبين أن هذا حكمه في الآخرة، قال: وقد يكون المراد به من إرادتها في حياة النبي ﷺ كفي المسلمون أمره واضمحلال كبد كما يضمحل الرصاص في النار، قال: وقد يكون في اللفظ تأخير وتقديم أي أذابه الله ذوب الرصاص في النار، ويكون ذلك لمن إرادتها في الدنيا فلا يمهله الله ولا يمكن له سلطان بل ينزعه عن قرب كما انقضى شأن من حاربها أيام بني أمية مثل مسلم بن عقبة فإنه هلك في منصرفه عنها، ثم هلك يزيد بن معاوية مرسله على أثر ذلك وغيرهما ممن صنع: قال: وقيل قد يكون المراد من كادها اغتيالاً

خديج، فقال: مَا لِي أَسْمَعُكَ ذَكَرْتَ مَكَّةَ وَأَهْلَهَا وَحَرَمَهَا، وَلَمْ تَذْكُرِ الْمَدِينَةَ وَأَهْلَهَا وَحَرَمَهَا، وَقَدْ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا، وَذَلِكَ عِنْدَنَا فِي أَبِيهِمْ خَوْلَانِي إِنْ شِئْتَ أَفْرَأُكَ، قَالَ: فَسَكَتَ مَرْوَانُ ثُمَّ قَالَ: قَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ ذَلِكَ.

٤٥٨ - (١٣٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِذُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي أَحْمَدَ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا، لَا يُقَطَّعُ عِضَاهُمَا وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا».

(١) قوله ﷺ: «لا يقطع عظامها ولا يصاد صيدها» صريح في الدلالة للمذهب الجمهور في تحريم صيد المدينة وشجرها وسبق خلاف أبي حنيفة، والمضاء بالقصر وكسر العين وتخفيف الضاد المعجمة كل شجر فيه شوك واحداً عظامه وعضيه والله أعلم.

٤٥٩ - (١٣٦٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْبٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنِي هَامِرُ ابْنُ سَعْدٍ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيِ الْمَدِينَتَيْنِ، أَنْ يُقَطَّعَ عِضَاهُمَا، أَوْ يُقْتَلَ صَيْدُهَا». وَقَالَ: «الْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، لَا يَدْعُهَا أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَبَدَلَ اللَّهُ فِيهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ»<sup>(١)</sup>، وَلَا يَبُثُّ أَحَدٌ عَلَى لَأْوَائِهَا وَجْهَيْهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً، أَوْ شَهِيداً، يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «لا يدعها أحد رغبة عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه» قال القاضي: اختلفوا في هذا فقيل: هو مختص بمدة حياته ﷺ، وقال آخرون: هو عام أبداً وهذا أصح.

(٢) قوله ﷺ: «ولا يثبت أحد على لأوائها وجهيها إلا كنت له شفعياً أو شهيداً يوم القيامة» قال أهل اللغة: اللأواء بالمد الشدة والجوع، وأما الجهد فهو الشقة وهو يفتح الجيم وفي لغة قليلة بضمها، وأما الجهد بمعنى الطاقة فيضمها على المشهور وحكي فتحها. وأما قوله ﷺ: «إلا كنت له شفعياً أو شهيداً» فقال القاضي عياض رحمه الله: سألت قديماً عن معنى هذا الحديث ولم يخص ساكن المدينة بالشفاعة هنا مع عموم شفاعته وإدخاله إياها لأئمة قال: وأجيب عنه بجواب شاف مقنع في أوداق اعتراف بصوابه كل واقف عليه، قال: وأذكر منه هنا لمأ تليق بهذا الموضع.

أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَلْحَةَ: «الْتَمِسْ لِي غُلَامًا مِنْ غِلْمَانِكَمْ يَخْدُمُنِي». فَخَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ يُرِدُونِي وَزَأْتَهُ، فَكَتَتُ أَخْذُكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلَّمَا نَزَلَ، وَقَالَ فِي الْخَلِيطِ: ثُمَّ أَتَيْتُ، حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهُ أَخْذُ قَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنَحْنُ»<sup>(١)</sup>. فَلَمَّا اشْتَرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ بُوَ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَهُمْ فِي مُلْكِهِمْ وَصَالِهِمْ». [أخرجه البخاري: ٥٥٤٢٥، ٦٣٩٣، ٢٨٩٣، ٣٣٦٧، ٤٠٨٤، ٤٠٨٣، ٧٣٣٣، ٢٨٨٩]. [وسأني بعد الحديث: ١٤٢٧، ١٥٤، ١٤٢٨، ١٨٠١. وسأني مختصراً عند مسلم رقم: ١٣٩٣].

(١) قوله: «حتى إذا بدأ له أحد قال هذا جبل يحبنا ونحبه» الصحيح المختار أن معناه: أن أحداً يحبنا حقيقة جعل الله تعالى فيه تمييزاً يجب به كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنْ مِنْهَا مَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ وكما حن الخزع اليابس، وكما سيج الحصى، وكما فر الحجر بثوب موسى ﷺ، وكما قال نينا ﷺ: «إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم علي» وكما دعا الشجرتين المفرقتين فاجتمعا، وكما رجف حراء فقال: اسكن حراء فليس عليك إلا نبي أو صديق الحديث، وكما كلمه ذراع الشاة، وكما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبِغْ بِحَمَلِهِ وَلَكِنْ لَا تَقْهَسُونَ تَسْبِغَهُمْ﴾ والصحيح في معنى هذه الآية: أن كل شيء يسبغ حقيقة بحسب حاله ولكن لا نفقه، وهذا وما أشبهه شواهد لما اخترناه واختاره المحققون في معنى الحديث، وأن أحداً يحبنا حقيقة، وقيل المراد بحبنا أهله فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه والله أعلم

٤٦٢- ( ) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا».

٤٦٣- (١٣٦٦) وَحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ، حَدَّثَنَا حَاصِمٌ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَخَذَتْ فِيهَا حَدَثًا قَالَ ثُمَّ قَالَ لِي: هَذِهِ شَدِيدَةُ: «مَنْ أَخَذَتْ فِيهَا حَدَثًا فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ»<sup>(١)</sup>، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا<sup>(٢)</sup>. قَالَ فَقَالَ ابْنُ أَنَسٍ: أَوْ آوَى مُحَدَّثًا<sup>(٣)</sup>. [أخرجه البخاري: ١٨٦٧، ٧٣٠٦].

(١) قوله: «من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» قال القاضي: معناه من أتى فيها إنمأ أو آوى من أتاه وضمه إليه وحماه، قال: ويقال: آوى وآوى بالقصر والمد في الفعل اللازم والمتعدي جميعاً لكن القصر في اللازم أشهر وأفصح، والمد في

وطلباً لغرتها في غفلة فلا يتم له أمره بخلاف من أتى ذلك جهاراً كامراً استباحوها.

٤٦١- (١٣٦٤) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا، عَنِ الْعَقَدِيِّ:

قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَامِرِ ابْنِ سَعْدٍ:

أَنْ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ، فَوَجَدَ عَبْدًا يَقَطَعُ شَجَرًا أَوْ يَخْبِطُهُ، فَسَلَبَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدٌ، جَاءَهُ أَهْلُ الْعَبْدِ فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ، أَوْ عَلَيْهِمْ، مَا أَخَذَ مِنْ غُلَامِهِمْ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ! أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا نَفْلِيهِ، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>.

(١) هذا الحديث صريح في الدلالة للمذهب مالك والشافعي وأحمد والجماع في تحريم صيد المدينة وشجرها كما سبق، وخالف فيه أبو حنيفة كما قدمناه عنه. وقد ذكر هنا مسلم في صحيحه تحريمها مرفوعاً عن النبي ﷺ من رواية علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله وأبي سعيد وأبي هريرة وعبد الله بن زيد ورائع بن خديج وسهل بن حنيف، وذكر غيره من رواية غيرهم أيضاً، فلا يلتفت إلى من خالف هذه الأحاديث الصحيحة المستفيضة.

وفي هذا الحديث دلالة لقول الشافعي القديم: أن من صاد في حرم المدينة أو قطع من شجرها أخذ سلبه، وبهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة، قال القاضي عياض: ولم يقل به أحد بعد الصحابة إلا الشافعي في قوله القديم وخالفه أئمة الأمصار.

قلت: ولا تضر مخالفتهم إذا كانت السنة معه، وهذا القول القديم هو المختار لثبوت الحديث فيه وعمل الصحابة على وفقه ولم يثبت له دافع. قال أصحابنا: فإذا قلنا بالقديم ففي كيفية الضمان وجهان: أحدهما: يضمن الصيد والشجر والكلأ كضمان حرم مكة. وأصحهما: وبه قطع جمهور الفرعين على هذا القديم أنه يسلب الصائد وقاطع الشجر والكلأ، وعلى هذا فالمراد بالسلب وجهان: أحدهما أنه ثيابة فقط وأصحهما وبه قطع الجمهور أنه كسلب القتل من الكفار فيدخل فيه فرسه وسلاحه ونفقته وغير ذلك مما يدخل في سلب القتل. وفي مصرف السلب ثلاثة أوجه لأصحابنا أصحهما: أنه للسلب وهو الموافق لحديث سعد. والثاني: أنه لساكين المدينة. والثالث: لبيت المال، وإذا سلب أخذ جميع ما عليه إلا سائر العمرة، وقيل: يؤخذ سائر العمرة أيضاً، قال أصحابنا: ويسلب بمجرد الاصطياد سواء أئلف الصيد أم لا والله أعلم.

٤٦٢- (١٣٦٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا، عَنْ إِسْمَاعِيلَ:

قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ابْنِ أَبِي عَمْرٍو، مَوْلَى الْمُطَّلِبِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَنْطَبٍ.

٤٦٥- (١٣٦٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِّيَّاتِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي مَذْمُومِهِمْ»<sup>(١)</sup>. (إخرجه البخاري: ٢١٣٠، ٢٧١٤، ٧٣٣١).

(١) قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِّيَّاتِهِمْ وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ وَبَارِكْ لَهُمْ فِي مَذْمُومِهِمْ» قال القاضي: البركة هنا بمعنى النور والزيادة وتكون بمعنى الثبات والرزق، قال: فقيل: يحتمل أن تكون هذه البركة دينية وهي ما تتعلق بهذه المقامات من حقوق الله تعالى في الزكاة والكفارات، فتكون بمعنى الثبات والبقاء لما كلفه الحكم بها بقاء الشريعة وثباتها، ويحتمل أن تكون دنيوية من تكثير الكيل والقدر بهذه الأكياس حتى يكفي منه ما لا يكفي من غيره في غير المدينة، أو ترجع البركة إلى التصرف بها في التجارة وأرباحها وإلى كثرة ما يكال بها من غلاتها وثمارها أو تكون الزيادة فيما يكال بها لامتساع عيشهم وكثرته بعد ضيقه لما فتح الله عليهم ووسع من فضله لهم وملكهم من بلاد الحصب والريف بالشام والعراق ومصر وغيرها حتى كثر الحمل إلى المدينة واتسع عيشهم حتى صارت هذه البركة في الكيل نفسه، فزاد مدحهم وصار هاشمياً مثل مد النبي ﷺ مرتين أو مرة ونصفاً، وفي هذا كله ظهور إجابة دعوته ﷺ وقبولها، هذا آخر كلام القاضي.

والظاهر من هذا كله أن البركة في نفس الكيل في المدينة بحيث يكفي المد فيها لمن لا يكفيه في غيرها والله أعلم.

٤٦٦- (١٣٦٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّامِيُّ<sup>(١)</sup>، قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ يُحَدِّثُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ! اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ فِرْعَقِي مَا بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ». (إخرجه البخاري: ١٨٨٥).

(١) هو بالسین المهملة.

٤٦٧- (١٣٧٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: مَنْ رَعِمَ أَنْ عِنْدَنَا شَيْئاً نَقْرُؤُهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهُذُو الصَّحِيفَةِ، (قال: وَصَحِيفَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيِّدِهِ) فَقَدْ كَذَبَ<sup>(١)</sup>، فِيهَا اسْمَانِ الْإِبِلِ، وَاشْيَاءُ مِنَ

المتعدي أشهر وأفصح. قلت: وبالأفصح جاء القرآن العزيز في الموضوعين: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ﴾ وقال في المتعدي: ﴿وَأَوَيْنَاهُمَا إِلَى رُبُوعٍ﴾ قال القاضي: ولم يرو هذا الحرف إلا محدثاً بكسر الدال، ثم قال: وقال الإمام المازري: روي بوجهين كسر الدال وفتحها، قال: فمن فتح أراد الإحداث نفسه، ومن كسر أراد فاعل الحدث. وقوله: عليه لعنة الله إلى آخره هذا وعيد شديد لمن ارتكب هذا، قال القاضي: واستدلوا بهذا على أن ذلك من الكبائر؛ لأن اللعنة لا تكون إلا في كبيرة، ومعناه: أن الله تعالى يلعنه وكذا يلعنه الملائكة والناس أجمعون، وهذا مبالغة في إبعاده عن رحمة الله تعالى، فإن اللعن في اللغة هو الطرد والإبعاد، قالوا: والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه والطرد عن الجنة أول الأمر، وليست هي كل لعنة الكفار الذين يبعدون من رحمة الله تعالى كل الإبعاد والله أعلم.

(٢) قوله: «لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً» قال القاضي: قال المازري: اختلفوا في تفسيرهما فقيل: الصرف: الفريضة، والعدل: النافلة. وقال الحسن البصري: الصرف: النافلة والعدل: الفريضة عكس قول الجمهور. وقال الأصمعي: الصرف: التوبة والعدل: الفدية. وروي ذلك عن النبي ﷺ. وقال يونس: الصرف: الاكساب والعدل: الفدية. وقال أبو عبيدة: العدل الحيلة، وقيل: العدل: المثل، وقيل: الصرف: النية والعدل: الزيادة.

قال القاضي: وقيل: المعنى لا تقبل فريضته ولا نافلته قبول رضا وإن قبلت قبول جزاء، وقيل: يكون القبول هنا بمعنى تكفير الذنب بهما، قال: وقد يكون معنى الفدية هنا: أنه لا يجد في القيمة فداء يشتدي به بخلاف غيره من المذنبين الذين يفضل الله عز وجل على من يشاء منهم؛ بأن يفديه من النار بيهودي أو نصراني. كما ثبت في الصحيح.

(٣) قوله في آخر هذا الحديث: (فقال ابن أنس لو أوى محدثاً) كذا وقع في أكثر النسخ فقال ابن أنس ووقع في بعضها فقال أنس يحذف لفظة ابن، قال القاضي: ووقع عند عامة شيوخنا فقال ابن أنس بإثبات ابن، قال: وهو الصحيح، وكان ابن أنس ذكر إياه هذه الزيادة؛ لأن سياق هذا الحديث من أوله إلى آخره من كلام أنس، فلا وجه لاستدراك أنس بنفسه مع أن هذه اللفظة قد وقعت في أول الحديث في سياق كلام أنس في أكثر الروايات، قال: وسقطت عند السمرقندي، قال: وسقطها هناك يشبه أن يكون هو الصحيح ولهذا استوتكت في آخر الحديث، هذا آخر كلام القاضي.

٤٦٨- (١٣٦٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا عَاصِمُ الْأَخْوَلُ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَنَسًا: أَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، هِيَ حَرَامٌ، لَا يُخْتَلَى خِلَافًا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ.

(٤) قوله ﷺ: «فودعة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم» المراد بالودعة هنا: الأمان معناه: أن أمان المسلمين للكافر صحيح، فإذا آمن به أحد المسلمين حرم على غيره التعرض له ما دام في أمان المسلم وللأمان شروط معروفة. وقوله ﷺ: «يسعى بها أدناهم» فيه دلالة للمذهب الشافعي وموافقه أن أمان المرأة والعبد صحيح لأنهما أدنى من الذكور الأحرار.

٤٦٨- ( ) وحدثني عليُّ ابنُ حُجْرٍ السُّعْدِيُّ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ ابْنُ مُسَهَّرٍ (ح).

وحدثني أَبُو مَسْعُودٍ الْأَشْجَعُ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، جَمِيعاً، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي كُرَيْبٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ إِلَى آخِرِهِ.

وَرَأَى فِي الْحَدِيثِ: «فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِماً فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ» وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: «مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ».

وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ، ذِكْرُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

(١) قوله ﷺ: «فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله» معناه: من نقض أمان مسلم فتمرض لكافر آمنه مسلم، قال أهل اللغة: يقال: أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وخفرتة إذا آمنته.

٤٦٨- ( ) وحدثني عَيْثُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرِو الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ مُسَهَّرٍ وَوَكَيْعٍ، إِلَّا قَوْلَهُ: «مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ». وَذَكَرَ اللَّعْنَةُ لَهُ.

٤٦٩- (١٣٧١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ ابْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ».

٤٧٠- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ النَّضْرِ ابْنُ أَبِي النَّضْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، حَدَّثَنَا عَيْثُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

وَلَمْ يَقُلْ: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَرَأَى: «وَدُوعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةً، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِماً فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ، لَا

الْجَرَاحَاتِ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى ثَوْرٍ»<sup>(١)</sup>، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا، فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ<sup>(٢)</sup>، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَدُوعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ<sup>(٣)</sup>، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ اتَّمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا. وَاتَّهَى حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ وَرُفْعٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: «يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ». وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ. (أخرجه البحاري: ١٨٧٠، ٣١٧٢، ٣١٧٩، ١٩٧٥، ٧٣٠٠، ١١١، ٣٠٤٧، ٦٩٠٣، ٦٩١٥، وسهلي: ١٥٠٨).

(١) قوله: «خطبنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه فقال: من زعم أن عندنا شيئاً نقرأه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة فقد كذب» هذا تصريح من علي رضي الله تعالى عنه بإبطال ما تزعمه الرافضة والشيعة ويخترعونه من قولهم أن علياً رضي الله تعالى عنه أوصى إليه النبي ﷺ بأمور كثيرة من أسرار العلم وقواعد الدين وكنوز الشريعة، وأنه ﷺ خص أهل البيت بما لم يطلع عليه غيرهم، وهذه دعاوي باطلة واختراعات فاسدة لا أصل لها، ويكتفي في إبطالها قول علي عليه السلام هذا وفيه دليل على جواز كتابة العلم وقد سبق بيانه قريباً.

(٢) قوله ﷺ: «المدينة حرم ما بين غير إلى ثور» أما غير ففتح العين المهملة وإسكان المثناة تحت وهو جبل معروف، قال القاضي عياض: قال مصعب بن الزبير وغيره: ليس بالمدينة غير ولا ثور قالوا: وإنما ثور بمكة، قال: وقال الزبير: غير جبل بناحية المدينة، قال القاضي: أكثر الرواة في كتاب البخاري ذكروا غيراً، وأما ثور فمنهم من كنى عنه بكنا ومنهم من ترك مكانته يابضاً لأنهم اعتقدوا ذكر ثور هنا خطأ. قال المازري: قال بعض العلماء ثور هنا وهم من الراوي وإنما ثور بمكة، قال: والصحيح إلى أحد، قال القاضي: وكذا قال أبو عبيد أصل الحديث من غير إلى أحد هذا ما حكاه القاضي، وكذا قال أبو بكر الحارثي الحافظ وغيره من الأئمة: أن أصله من غير إلى أحد. قلت: ويحتمل أن ثوراً كان اسماً لجبل هناك إما أحد وإما غيره فخفي اسمه والله أعلم. وأعلم أنه جاء في هذه الرواية ما بين غير إلى ثور أو إلى أحد على ما سبق، وفي رواية أنس السابقة: «اللهم إني أحرم ما بين جبلية». وفي الروايات السابقة: ما بين لابتيها، والمراد باللابتين الحرتان كما سبق، وهذه الأحاديث كلها متفقة، فما بين لابتيها بيان لحدها من جهتي المشرق والمغرب، وما بين جبلية بيان لحدها من جهة الجنوب والشمال والله أعلم.

(٣) قوله ﷺ: «ومن ادعى إلى غير أبيه أو اتهم إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» هذا صريح في غلظ تحريم اتشاء الإنسان إلى غير أبيه، أو اتشاء العتيق إلى ولاء غير مواليه، لما فيه من كفر التهمة وتضييع حقوق الإرث والولاء والعقل وغير ذلك مسع ما فيه من قطيعة الرحم والعقوق.



يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذْلٌ وَلَا صَرْفٌ».

٤٧١- (١٣٧٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَوْ رَأَيْتُ الظُّبَاءَ تَرْتَعُ بِالْمَدِينَةِ مَا دَعَرْتُهَا<sup>(١)</sup>، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَبِينَ لَابْتِهَا حَرَامٌ». (راجعوه البخاري: ١٨٧٣، ١٨٩٩).

(١) قوله: «لو رأيت الظباء ترتع بالمدينة ما دعرتها» معنى ترتع: ترمي وقيل معناه تسعى وتبسط ومعنى دعرتها افزعها وقيل تفرتها.

٤٧٢- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ.

قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا تَبِينَ لَابْتِهَا الْمَدِينَةِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَلَوْ وَجَدْتُ الظُّبَاءَ مَا تَبِينَ لَابْتِهَا مَا دَعَرْتُهَا، وَجَعَلَ اثْنِي عَشَرَ مِيلًا، حَوْلَ الْمَدِينَةِ، جَمَى.

٤٧٣- (١٣٧٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَنَسٍ (وَمَا قُرِئَ عَلَيْهِ)، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاءُوا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدُنَا، اللَّهُمَّ! إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيُّكَ، وَإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، وَإِنَّ دَعَاكَ لِمَكَّةَ، وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ، بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ لِمَكَّةَ، وَمِثْلِهِ مَعَهُ». قَالَ: ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلَدِهِ لَهُ فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الثَّمَرُ<sup>(١)</sup>.

(١) قال العلماء: كانوا يفعلون ذلك رغبة في دعاء ﷺ في الثمر وللمدينة والصاع والمدة وإعلاماً له ﷺ بابتداء صلاحها لما يتعلق بها من الزكاة وغيرها وتوجيه الخاضعين.

٤٧٤- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْمُدَنِّيُّ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ..

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِأَوَّلِ الثَّمَرِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا وَفِي ثَمَارِنَا وَفِي مُدُنَا وَفِي صَاعِنَا، بَرَكَةً مَعَ بَرَكَةٍ». ثُمَّ يُعْطِيهِ أَصْغَرَ مَنْ يَخْضَرُهُ مِنَ الْوِلْدَانِ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «ثم يعطيه أصغر من يحضره من الولدان» فيه بيان ما كان عليه ﷺ من مكارم الأخلاق وكمال الشفقة والرحمة وملاطفة الكبار والصغار، ولخص بهذا الصغير لكونه أرغب فيه وأكثر تطلعاً إليه وحرصاً عليه.

## ٨٦- باب الترغيب في سُكْنَى الْمَدِينَةِ، وَالصَّبْرِ عَلَى لَأْوَائِهَا

٤٧٥- (١٣٧٤) حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنُ عَلِيَّةٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ وَهْبِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ: أَنَّهُ حَدَّثَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْمُهَرِّيِّ، أَنَّهُ أَصَابَهُمْ بِالْمَدِينَةِ جَهْدٌ وَشِدَّةٌ.

وَأَنَّهُ أَتَى أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي كَثِيرُ الْعِيَالِ، وَقَدْ أَصَابَتَا شِدَّةً، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَقَلَّ عِيَالِي إِلَى بَعْضِ الرِّيفِ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَا تَفْعَلْ، الزَّيْمُ الْمَدِينَةُ، فَإِنَّا خَرَجْنَا مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ (أَطْلَنَ أَنَّهُ قَالَ) حَتَّى قَدِمْنَا عُسْفَانَ، فَأَقَامَ بِهَا لَيْالِي، فَقَالَ النَّاسُ: وَاللَّهِ! مَا نَحْنُ مَا هُنَا فِي شَيْءٍ، وَإِنَّ عِيَالَنَا لَخُلُوفٌ<sup>(٢)</sup> مَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَا هَذَا الَّذِي بَلَغَنِي مِنْ حَدِيثِكُمْ؟» (مَا أَذْرِي كَيْفَ قَالَ) وَالَّذِي أَخْلَفَ بِهِ، أَوْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ إِذَا شِئْتُمْ لَا أَذْرِي أَتَيْتُمَا (قَالَ) لَأَمْرًا بِنَاقِي تَرْحَلُ<sup>(٣)</sup> ثُمَّ لَا أَحُلُّ لَهَا عُقْدَةً حَتَّى أَقْدَمَ الْمَدِينَةَ<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ! إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ فَجَعَلَهَا حَرَامًا، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ حَرَامًا مَا تَبِينَ مَأْرَمَتُهَا<sup>(٥)</sup>، أَنْ لَا يُهْرَاقَ فِيهَا دَمٌ، وَلَا يُحْمَلَ فِيهَا سِلَاحٌ لِقِتَالٍ، وَلَا تُحْبَطَ فِيهَا شَجَرَةٌ إِلَّا لِعَلْفٍ<sup>(٦)</sup>، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مُدُنَا، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مُدُنَا، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، اللَّهُمَّ! اجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا مِنَ الْمَدِينَةِ شَيْءٌ وَلَا نَقَبٌ إِلَّا عَلَيْهِ مَلَكٌ يَحْرُسَانِهَا حَتَّى تَقْدَمُوا إِلَيْهَا<sup>(٧)</sup>». (ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ): «ارْتَحِلُوا». فَارْتَحَلْنَا، فَأَقْبَلْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَوَالَّذِي نَحْلِفُ بِهِ أَوْ يُخْلَفُ بِهِ! (الشُّكُّ مِنْ حَمَّادٍ) مَا وَضَعْنَا رِجَالَنَا حِينَ دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ حَتَّى أَغَارَ عَلَيْنَا بَنُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَطْفَانَ، وَمَا يَهْجُهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ شَيْءٌ<sup>(٨)</sup>.

(١) قوله: «فأردت أن أتقل عيالي إلى بعض الريف» قال أهل اللغة: الريف بكسر الراء هو الأرض التي فيها زرع ونصب وجمع أرياف. ويقال: أريفاً صرنا إلى الريف ولرافت الأرض أخضبت فهي ريفة.

(٢) قوله: «وإن عيالنا لخُلُوف» هو بضم الخاء أي: ليس عندهم

رجال ولا من يجمعهم.

(٣) قوله ﷺ: «لأمرن بتأقي ترحل» هو بإسكان الراء وتخفيف الحاء أي: يشد عليها رحلها.

(٤) قوله ﷺ: «ثم لا أحل لها عقدة حتى أقدم المدينة» معناه: أوصل السير ولا أحل عن راحلي عقدة من عقد حملها ورحلها حتى أصل المدينة لمباقي في الإسراع إلى المدينة.

(٥) قوله ﷺ: «فواني حرمت المدينة حراماً ما بين ملازمها» المازم بهزمة بعد الميم وبكسر الزاي وهو: الجبل. وقيل: المضيق بين الجبلين ولحوره والأول هو الصواب هنا، ومعناه ما بين جبلها كما سبق في حديث أنس وغيره والله أعلم.

(٦) قوله ﷺ: «ولا يخط فيها شجرة إلا لعلف» هو بإسكان اللام وهو مصدر علفت علفاً. وأما العلف بفتح اللام فاسم للحشيش والتبن والشعير ولحورهما، وفيه جواز أخذ أوراق الشجر للعلف وهو المراد هنا، بخلاف خبط الأغصان وقطعها فإنه حرام.

(٧) قوله ﷺ: «ما من المدينة شعب ولا نقب إلا عليه ملكان يحرسنها حتى تقدموا إليها» فيه بيان فضيلة المدينة وحراستها في زمنه ﷺ وكثرة الحراس واستيعابهم الشعب زيادة في الكرامة لرسول الله ﷺ. قال أهل اللغة: الشعب بكسر الشين هو الفرجة النافذة بين الجبلين. وقال ابن السكيت: هو الطريق في الجبل والنقب بفتح النون على المشهور، وحكى القاضي: ضمها أيضاً وهو مثل الشعب، وقيل: هو الطريق في الجبل، قال الأخفش: لتقاب المدينة طرفها وفجاجها.

(٨) قوله: «فما وضعنا رحالنا حين دخلنا المدينة حتى أغار علينا بنو عبد الله بن غطفان وما يجمعهم قبل ذلك شيء» معناه: أن المدينة في حال غيبتهم كانت محمية محروسة كما أخبر النبي ﷺ، حتى أن بني عبد الله بن غطفان أغاروا عليها حين قدمنا ولم يكن قبل ذلك يمنعهم من الإغارة عليها مانع ظاهر ولا كان لهم عدو يجمعهم ويشغلون به، بل سبب منعهم قبل قدومنا حراسة الملائكة كما أخبر النبي ﷺ، قال أهل اللغة: يقال هاج الشر وهاجت الحرب وهاجها الناس أي: تحركت وحركوها، وهجت زيدا حركته للأمر كله ثلاثي، وأما قوله: «بنو عبد الله فهكذا وقع في بعض النسخ عبد الله بفتح العين مكبر، ووقع في أكثرها عبيد الله بضم العين مصر، والأول هو الصواب بلا خلاف بين أهل هذا الفن».

قال القاضي عياض: حدثنا به مكبراً أبو محمد الحنفي عن الطبري عن الفارسي بنو عبد الله على الصواب، قال: ووقع عند شيوخنا في نسخ مسلم من طريق ابن ماعان ومن طريق الجلود بنو عبد الله مصر وهو خطأ، قال: وكان يقال لهم في الجاهلية: بنو عبد العزى فسماهم النبي ﷺ بني عبد الله فسماهم العرب بني محلة لتحويل اسمهم والله أعلم.

٤٧٦- ( ) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْمُهَرِّبِ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي مَاعَاتِنَا وَمُدَنَانَا، وَاجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ».

٤٧٦- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ (ح).

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ (يَحْيَى بْنُ شَدَّادٍ) ..

كِلَاهُمَا، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٤٧٧- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْمُهَرِّبِ.

أَنَّهُ جَاءَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، لَيْلِي الْحَرَّةَ<sup>(١)</sup>، فَاسْتَشَارَهُ فِي الْجَلَاءِ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْمَدِينَةِ، وَمَكَكَ<sup>(٣)</sup> إِلَى اسْتِعَارِهَا وَكَثْرَةِ عِيَالِهِ، وَأَخْبَرَهُ أَنْ لَا صَبْرَ لَهُ عَلَى جَهْدِ الْمَدِينَةِ وَلَا وَائِيهَا، فَقَالَ لَهُ: وَتَحَكَّ! لَا أَمْرُكَ بِذَلِكَ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَا وَائِيهَا فَيَمُوتَ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِذَا كَانَ مُسْلِماً».

(١) قوله: (جاء أبو سعيد الخدري ليلي الحرة) يعني: الفتنة المشهورة التي نهبت فيها المدينة سنة ثلاث وستين.

(٢) قوله: (فاستشاره في الجلاء) هو بفتح الجيم والماء وهو: الفرار من بلد إلى غيره.

٤٧٨- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً، عَنْ أَبِي اسْمَاعِيلَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَابْنِ نُمَيْرٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ.

عَنْ أَبِيهِ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنِّي حَرَّمْتُ مَا بَيْنَ لَابَتِي الْمَدِينَةِ، كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ». قَالَ: ثُمَّ كَانَ أَبُو سَعِيدٍ يَأْخُذُ (وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَجِدُ) أَحَدَنَا فِي يَدَيْهِ الطَّيْرِ، فَيَقْبُكُهُ مِنْ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ.

٤٧٩- (١٣٧٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو.

عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، قَالَ: أَهْوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ: «إِنَّهَا حَرَّمَ آمِينَ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ في المدينة: «إنها حرم آمن» فيه دلالة لمذهب الجمهور في

غريم صيدما وشجرها وقد سبقت المسألة.

٤٨٠- (١٣٧٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا

عَبْدُ اللَّهِ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ وَبَيْتُهُ<sup>(١)</sup>، فَاشْتَكَى أَبُو بَكْرٍ وَاشْتَكَى بِلَالٌ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَكْرَى أَصْحَابِهِ قَالَ: «اللَّهُمَّ! حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَمَا حَبَبْتَ مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ وَصَحَّحْهَا، وَتَبَارَكَ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُلْغَا، وَحَوْلِ حِمَاها إِلَى الْجُحْفَةِ<sup>(٢)</sup>». [أخرجه البخاري: ١٨٨٩، ٣٩٢٦، ٥٦٥٤، ٥٦٧٧، ٦٣٧٢].

(١) قولها: «قدِمنا المدينة وهي وبَيْتُهُ» هي بهجرة مدونة يعني: ذات وياه بالمد والقصر وهو الموت الفريع هذا أصله، ويطلق أيضاً على الأرض الوخة التي تكثر بها الأمراض لا سيما للغرباء الذين ليسوا مستوطنين. فإن قيل: كيف قدموا على الوياه وفي الحديث الآخر في الصحيح النهي عن القُدوم عليه؟ فالجواب من وجهين ذكرهما القاضي: أحدهما أن هذا القُدوم كان قبل النهي؛ لأن النهي كان في المدينة بعد استيطانها. والثاني أن النهي عنه هو القُدوم على الوياه الذريع والطاعون، ولما هذا الذي كان في المدينة فلَمَّا كان وخماً يمرض بسببه كثير من الغرباء والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «فحول حماما إلى الجحفة» قال الخطابي وغيره: كان ساكنوا الجحفة في ذلك الوقت يهوداً فبهِ دليل للدعاء على الكفار بالأمراض والأقسام والمهلك، وفيه الدعاء للمسلمين بالصحة وطيب بلادهم والبركة فيها وكشف الضرر والشقاء عنهم وهذا مذهب العلماء كافة، قال القاضي: وهذا خلاف قول بعض المتصوفة: أن الدعاء قدح في التوكل والرضا وأنه ينبغي تركه، وخلاف قول المعتزلة: أنه لا فائدة في الدعاء مع سبق القدر، ومذهب العلماء كافة: أن الدعاء عبادة مستقلة ولا يستجاب منه إلا ما سبق به القدر والله أعلم.

وفي هذا الحديث علم من أعلام نبوة ﷺ فإن الجحفة من يومئذ مجتنة ولا يشرب أحد من مائها إلا حم.

٤٨٠- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ وَابْنُ عُيَيْنَةَ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٤٨١- (١٣٧٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ

ابْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ حَقْصٍ ابْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَبَّرَ عَلَى لَوَائِهَا، كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٤٨٢- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ قُطَيْبِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ ابْنِ عُيَيْنَةَ ابْنِ الْأَجْدَدِ، عَنْ يُحْنَسَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ<sup>(١)</sup>، أَخْبَرَهُ.

أَنَّهُ كَانَ جَالِساً عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ فِي الْفَتَنِ، فَاتَتْهُ مَوْلَاةٌ لَهُ تَسْلَمُ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: إِنِّي ارْذُتُ الْخُرُوجَ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! اشْتَدَّ عَلَيْنَا الزَّمَانُ، فَقَالَ لَهَا عَبْدُ اللَّهِ: اقْعُدِي، لَكَاعِ<sup>(٢)</sup>، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَصْبِرُ عَلَى لَوَائِهَا وَشِدَائِهَا أَحَدٌ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَهِيداً أَوْ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(١) قوله: (عن يحيى بن الزبير) هو بضم المثناة تحت وفتح الحاء المهملة وكسر النون وفتحها وجهان مشهوران والسين مهملة. وفي الرواية الأخرى يحيى بن مصعب بن الزبير هو لأحدهما حقيقة وللآخر مجازاً.

(٢) قوله: (إن ابن عمر قال لمولاه: اقْعُدِي لكاع) هي بفتح اللام وأما العين فمبنيّة على الكسر، قال أهل اللغة: يقال: امرأة لكاع ورجل لكع بضم اللام وفتح الكاف، ويطلق ذلك على اللثيم وعلى العبد وعلى الغني الذي لا يهتدي لكلام غيره وعلى الصغير، وخاطبها ابن عمر بهذا إنكاراً عليها لا دلالة عليها لكونها عن يمتي إليه ويتعلق به، وحشها على سكتي المدينة لما فيه من الفضل، قال العلماء: وفي هذه الأحاديث المذكورة في الباب مع ما سبق وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكتي المدينة والصبر على شدائدها وضيق العيش فيها، وأن هذا الفضل باقٍ مستمر إلى يوم القيامة.

وقد اختلف العلماء في المجاورة بمكة والمدينة فقال أبو حنيفة وطائفة: تكره المجاورة بمكة. وقال أحمد بن حنبل وطائفة: لا تكره المجاورة بمكة بل تستحب، وإنما كرهها من كرهها لأمر منها خوف الملل وقلة الحرمة للأنس وخوف ملازمة الذنوب فإن الذنب فيها أتبع منه في غيرها، كما أن الحسنة فيها أعظم منها في غيرها، واحتج من استحباها بما يحصل فيها من الطاعات التي لا تحصل بغيرها وتضعيف الصلوات والحجرات وغير ذلك، والمختار أن المجاورة بهما جيداً مستحبة إلا أن يغلب على ظنه الوقوع في المحنورات المذكورة وغيرها، وقد جاورتهما خلّاق لا يحصون من سلف الأمة وخلفها ممن يقتدي به وينبغي للمجاور الاحتراز من المحنورات وأسبابها والله أعلم.

٤٨٣- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُتَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ، عَنْ قُطَيْبِ بْنِ خُزَّاعٍ، عَنْ يُحْنَسَ مَوْلَى مُصَنَّبٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَبَرَ عَلَى لَوَائِهَا وَشِدَائِهَا، كُنْتُ لَهُ شَهِيداً أَوْ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (يعني الْمَدِينَةَ).

٤٨٤- (١٣٧٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي الْيُوبِ وَتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ الْعَلَاءِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ.

خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَخْلَفَ اللَّهُ فِيهَا خَيْرًا مِنْهُ، إِلَّا إِنْ الْمَدِينَةَ كَالْكَبِيرِ، تَخْرُجُ الْخَبِيثُ، لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَنْفِي الْمَدِينَةَ شِرَارَهَا، كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَلِيدِ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «في المدينة أنها تنفي خبيثا وشرارها كما ينفي الكبير خبث الحليد» وفي الرواية الأخرى: «كما تنفي النار خبث الفضة» قال العلماء: خبث الحليد والفضة هو: وسخهما وقذرهما الذي تخرجه النار منهما، قال القاضي: الأظهر أن هذا مختص بزمان النبي ﷺ لأنه لم يكن يصبر على الهجرة والمقام معه إلا من ثبت إيمانه.

وأما المنافقون وجهلة الأعراب فلا يصبرون على شدة المدينة ولا يحسبون الأجر في ذلك كما قال ذلك الأعرابي الذي أصابه الوباء: أقلني يعني: هلا كلام القاضي.

وهذا الذي ادعى أنه الأظهر ليس بالأظهر لأن هذا الحديث الأول في صحيح مسلم أنه ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكبير خبث الحليد وهذا - والله أعلم - في زمن الدجال كما جاء في الحديث الصحيح الذي ذكره مسلم في لواخر الكتاب في أحاديث الدجال: «أنه يقصد المدينة فترجف المدينة ثلاث رجفات يخرج الله بها منها كل كافر ومنافق» فيحتل أنه مختص بزمان الدجال ويحتمل أنه في أزمان متفرقة والله أعلم.

٤٨٨ - (١٣٨٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ)، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ:

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمِزْتُ بِقَرْبِهِ تَأْكُلُ الْقُرَى<sup>(١)</sup>، يَقُولُونَ يَتَرَبَّ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ<sup>(٢)</sup>، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَلِيدِ». (إخرجه البخاري: ١٨٧١).

(١) قوله ﷺ: «أمرت بقرية تأكل القرى» معناه: أمرت بالهجرة إليها واستيطانها، وذكروا في معنى أكلها القرى وجهين: أحدهما: أنها مركز جيوش الإسلام في أول الأمر فعنها فتحت القرى وغنمت أموالها وسبيلها. والثاني معناه: أن أكلها وميرتها تكون من القرى المفتوحة وإليها تساق غنائمها.

(٢) قوله ﷺ: «يقولون يترب وهي: المدينة» يعني أن بعض الناس من المنافقين وغيرهم يسمونها يترب وإنما اسمها المدينة وطابة وطية قسي هذا كراهة تسميتها يترب. وقد جاء في مسند أحمد بن حنبل حديث عن النبي ﷺ في كراهة تسميتها يترب. وحكى عن عيسى بن دينار أنه قال: من سماها يترب كتبت عليه خطية. قالوا: وسبب كراهة تسميتها يترب لفظ التريب الذي هو التريخ والملازمة، وصيت طية وطابة لحسن لفظهما، وكان ﷺ يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح. وأما تسميتها في القرآن يترب فإنما هو حكاية عن قول المنافقين والذين في قلوبهم مرض. قال العلماء: ولدينة النبي ﷺ اسمها: المدينة قال الله تعالى: «وما كان لأهل

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهَا، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ شَهيداً».

٤٨٤ - ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي هَارُونَ مُوسَى ابْنِ أَبِي عَيْسَى، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَاطِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِوَيْلِهِ.

٤٨٤ - ( ) وَحَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ». بِوَيْلِهِ.

## ٨٧ - باب صِيَانَةِ الْمَدِينَةِ مِنْ دُخُولِ الطَّاغُوتِ

### وَالدُّجَالِ إِلَيْهَا

٤٨٥ - (١٣٧٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ..

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى أَتْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ، لَا يَدْخُلُهَا الطَّاغُوتُ وَلَا الدُّجَالُ<sup>(١)</sup>». (إخرجه البخاري: ١٨٨٠، ٥٧٣١، ٧١٣٣).

(١) قوله ﷺ: «على أتقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاغوت ولا الدجال» لما الأتقاب فسق شرحها قريبا، وفي هذا الحديث فضيلة المدينة وفضيلة سكانها وحمايتها من الطاغوت والدجال.

٤٨٦ - (١٣٨٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَوْبٍ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي الْمَسِيحُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، هِمَّةُ الْمَدِينَةِ، حَتَّى يَنْزِلَ قَبْرَ أَخِي، ثُمَّ تَصْرِفُ الْمَلَائِكَةُ وَجْهَهُ قِبَلِ الشَّامِ، وَهَذَاكَ يَهْلِكُ».

## ٨٨ - باب الْمَدِينَةِ تَنْفِي شِرَارَهَا

٤٨٧ - (١٣٨١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (بَعْضُ الدُّرَاوَرْدِيِّ)، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَلْعَوُ الرَّجُلُ ابْنَ عَمِّهِ وَقَرِينَهُ: هَلُمَّ إِلَى الرَّخَاءِ! هَلُمَّ إِلَى الرَّخَاءِ! وَالْمَدِينَةُ

المدينة» وقال تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ وطابة وطيبة. والدار. فلما الدار فلأمتها والاستقرار بها، وأما طابة وطيبة فمن الطيب وهو الرائحة الحسنة، والطاب والطيب لغتان، وقيل: من الطيب يفتح الطاء وتشديد الباء وهو: الطاهر لخلوصها من الشرك وطهارتها، وقيل: من طيب العيش بها.

وأما المدينة ففيها قولان لأهل العربية:

أحدهما: وبه جزم قطرب وابن فارس وغيرهما أنها مشتقة من دان إذا أطاع والدين: الطاعة.

والثاني: أنها مشتقة من مدن بالمكان إذا أقام به، وجمع المدينة مدن ومدن يسكان الدال وضمها، ومدائن بالهمز وتركه والهمز أفصح وبه جاء القرآن العزيز والله أعلم.

٤٨٨- ( ) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ.

جَمِيعًا، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَا: كَمَا يَنْفِي الْكِبَرُ الْحَبْثَ، لَمْ يَذْكُرَا الْحَلِيدَ.

٤٨٩- (١٣٨٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُثَنَّى.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ أَغْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَصَابَ الْأَغْرَابِيَّ وَعَكَ بِالْمَدِينَةِ<sup>(١)</sup>، فَآتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَقْلَنِي يَتَّبِعِي، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلَنِي يَتَّبِعِي، فَأَبَى، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلَنِي يَتَّبِعِي، فَأَبَى، فَخَرَجَ الْأَغْرَابِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ، تَنْفِي خَبْثَهَا وَيَنْصَحُ<sup>(٢)</sup> طَيْبَهَا<sup>(٣)</sup>». (أخرجه البخاري: ١٨٨٣، ٧٢٠٩، ٧٢١١، ٧٣٢٢).

(١) قوله: «فأصاب الأعرابي وعك» هو يفتح العين وهو مفتاح الحمى وألها ووعك كل شيء معظمه وشدة.

(٢) هو يفتح الباء والصاد المهملة أي يصفو ويخلص ويتميز، والناصع الصافي الخالص، ومنه قولهم ناصع اللون أي: صافيه وخلصه، ومعنى الحديث: أنه يخرج من المدينة من لم يخلص إيمانه ويقى فيها من خلص إيمانه، قال أهل اللغة: يقال نصع الشيء ينصع بفتح الصاد فيهما نصوعاً إذا خلص ووضح، والناصع الخالص من كل شيء.

(٣) قال العلماء: إنما لم يقله النبي ﷺ بيعة؛ لأنه لا يجوز لمن أسلم أن يترك الإسلام ولا لمن هاجر إلى النبي ﷺ للمقام عنده أن يترك الهجرة وينهب إلى وطنه أو غيره، قالوا: وهذا الأعرابي كان ممن هاجر وبايع النبي ﷺ على المقام معه، قال القاضي: ويحتمل أن بيعة هذا الأعرابي كانت بعد فتح مكة وسقوط الهجرة إليه ﷺ، وإنما بايع على الإسلام وطلب الإقامة

منه فلم يقله والصحيح الأول والله أعلم.

٤٩٠- (١٣٨٤) وَحَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ ابْنُ سَعَادٍ (وَهُوَ الْعَنْبَرِيُّ) حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ (وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ)، سَعْدِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ يَزِيدَ.

عَنْ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا طَيِّبَةٌ (يَعْنِي الْمَدِينَةَ) وَإِنَّهَا تَنْفِي الْحَبْثَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبْثَ الْفِضَّةِ». (أخرجه البخاري: ١٨٨٤، ٤٠٥٠، ٤٥٨٩).

٤٩١- (١٣٨٥) وَحَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَهَنَادُ ابْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(١)</sup>، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكِ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةً<sup>(٢)</sup>».

(١) قوله: «وحدثنا قتيبة بن سعيد وهناد بن السري وأبو بكر بن أبي شيبة» هكذا وقع في بعض النسخ، ووقع في أكثرها بحذف ذكر أبي كريب.

(٢) قوله ﷺ: «إن الله سمي المدينة طابة هذا» فيه استحباب تسميتها طابة وليس فيه أنها لا تسمى بغيره فقد سماها الله تعالى المدينة في مواضع من القرآن، وسماها النبي ﷺ طية في الحديث الذي قبل هذا من هذا الباب، وقد سبق ليضاح الجميع في هذا الباب والله أعلم.

٨٩- باب مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ سُوءَ أَذَابِهِ اللَّهُ

٤٩٢- (١٣٨٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَسَنِ بْنِ خَالِدٍ وَإِبْرَاهِيمُ ابْنُ دِينَارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ ابْنِ مُحَمَّدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ.

كِلَاهُمَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ يَحْنَسَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَّاطِ<sup>(١)</sup>، أَنَّهُ قَالَ:

أَشْهَدُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَهْلَ هَذِهِ الْبَلَدَةِ سُوءَ<sup>(٢)</sup> (يَعْنِي الْمَدِينَةَ) أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْوَلَحُ فِي الْمَاءِ».

(١) قوله: «أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى عن أبي عبد الله الفرات» هكذا صوابه أخبرني عبد الله بن فتح العين مكبر، وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا ومعظم نسخ المغاربة، ووقع في بعضها عبيد الله بضم العين مصغر وهو غلط، ويحتمل بكسر النون وفتحها سبق بيانه قريباً في باب الترغيب في سكنى المدينة، والفرات بالطاء المعجمة منسوب إلى القسوط الذي يذبح به، قال ابن أبي حاتم: لأنه كان يبيعه، واسم أبي عبد الله الفرات هذا دينار وقد سماه في الرواية التي بعد هذه في حديثه عن سعد بن

أبي وقاص .

٤٩٥- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ

ابْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا اسْمَاعِيلُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ وَمَتَعَدًّا يَقُولَانِ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ! بَارِكْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي مُلْكِهِمْ». وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

وَفِيهِ: «مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْجَلْحُ فِي الْمَاءِ».

٩٠- باب التَّوْبِ فِي الْمَدِينَةِ عِنْدَ فَتْحِ الْأَمْصَارِ

٤٩٦- (١٣٨٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَفْتَحُ الشَّامُ، فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ، يَسُونُ وَالْمَدِينَةَ خَيْرَ لَّهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ<sup>(١)</sup>»، ثُمَّ تَفْتَحُ الْيَمَنُ، فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ، يَسُونُ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرَ لَّهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ تَفْتَحُ الْوَرَّاقُ فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ، يَسُونُ وَالْمَدِينَةَ خَيْرَ لَّهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ». [إعرابه البحاري: ١٨٧٥].

(١) قوله ﷺ: «تفتح الشام فيخرج من المدينة قوم بأهلهم يسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون» قال أهل اللغة: يسون بفتح الياء المثناة من تحت وبعدها باء موحدة تضم وتكسر ويقال أيضاً بضم المثناة مع كسر الموحدة فتكون اللفظة ثلاثية ورباعية فحصل في ضبطه ثلاثة أوجه. ومعناه: يتحملون بأهلهم، وقيل: معناه: يذهبون الناس إلى بلاد الخصب وهو قول إبراهيم الحربي، وقال أبو عبيد: معناه يسوقون والبس سوق الإبل. وقال ابن وهب: معناه يزبنون لهم البلاد ويحبيرونها إليهم ويدعونهم إلى الرحيل إليها، ولجوه في الحديث السابق يدعو الرجل ابن عمه وقريبه فلم إلى الرخاء. وقال الداودي: معناه: يزجرون الدواب إلى المدينة فيسبون ما يطوون من الأرض ويفتونه فيصير غباراً ويفتتون من بها لما يصفون لهم من رغد العيش وهذا ضعيف أو باطل، بل الصواب الذي عليه المحققون أن معناه: الإخبار عن خرج من المدينة متحملاً بأهله بأساً في سيره مسرعاً إلى الرخاء في الأمصار التي أخبر النبي ﷺ بفتحها.

قال العلماء: في هذا الحديث معجزات لرسول الله ﷺ؛ لأنه أخبر بفتح هذه الأقاليم، وأن الناس يتحملون بأهلهم إليها ويتركون المدينة، وأن هذه الأقاليم تفتح على هذا الترتيب، ووجد جميع ذلك كذلك بحمد الله وفضله، وفيه فضيلة سكنى المدينة والصبر على شلتها وضيق العيش بها والله أعلم.

٤٩٧- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،

(٢) قوله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَهْلَ هَذِهِ الْبَلَدَةِ بِسُوءٍ يَعْنِي: الْمَدِينَةَ أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ». قِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ مِنْ أَرَادَهَا هَازِئاً مَغِيراً عَلَيْهَا، وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ هَذَا الْحَدِيثِ قَرِيباً فِي الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ.

٤٩٣- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ وَيسَارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ.

جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ يَحْيَى ابْنِ عُمَارَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الْقَرَّاطَ (وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ).

يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ (يُرِيدُ الْمَدِينَةَ) أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْجَلْحُ فِي الْمَاءِ».

قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ، فِي خَلِيصِهِ ابْنِ يَحْيَى، بِذَلِكَ قَوْلُهُ بِسُوءٍ شَرّاً.

٤٩٣- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي هَارُونَ مُوسَى ابْنِ أَبِي عَيْسَى (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عُمَرُو.

جَمِيعاً سَمِعَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٤٩٤- (١٣٨٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ (يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ)، عَنْ عُمَرَ ابْنِ نُبَيْهِ، أَخْبَرَنِي وَيسَارُ الْقَرَّاطُ قَالَ:

سَمِعْتُ سَعْدَ ابْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْجَلْحُ فِي الْمَاءِ».

٤٩٤- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ)، عَنْ عُمَرَ ابْنِ نُبَيْهِ الْكَعْبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «يَنْتَحِمُ أَوْ بِسُوءٍ<sup>(١)</sup>». [إعرابه البحاري: ١٨٧٧].

(١) قوله: «غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ يَنْتَحِمُ أَوْ بِسُوءٍ» هُوَ بَفَتْحِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَإِسْكَانِ الْهَاءِ أَي: بِغَائِلَةٍ وَلَمْ يُعْظِمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(٢) قوله ﷺ: «ليتركها أهلها على خير ما كانت منذلة للعوافي» يعني السباع والطير. وفي الرواية الثانية: «يتركون المدينة على خير ما كانت لا يفسحها إلا العوافي يريد عوافي السباع والطير ثم يخرج راعيها من مزينة يريدان المدينة يتفقان بينهما فيجدانها وحشاً حتى إذا بلغا ثنية الوداع خروا على وجوههما».

٤٩٩- ( ) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي حَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ.

أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَتْرَكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرِ مَا كَانَتْ، لَا يَفْسَحُهَا إِلَّا الْعَوَافِي» (يُرِيدُ عَوَافِي السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ) ثُمَّ يُخْرِجُ رَاعِيَانِ مِنْ مَزِينَةٍ، يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ، يَتَّفِقَانِ بَيْنَهُمَا، فَيَجِدَانَهَا وَحْشاً<sup>(١)</sup>، حَتَّى إِذَا بَلَغَا ثَنِيَّةَ الْوُدَاعِ، خَرَا عَلَى وَجْهِهِمَا.

(١) قوله ﷺ: «فيجدانها وحشاً» وفي رواية البخاري: «وحوشاً» قيل: معناه: يجلانها خلاه أي: خالية ليس بها أحد، قال إبراهيم الحربي: الوحش من الأرض هو الخلاه، والصحيح أن معناه: يجلانها ذات وحوش كما في رواية البخاري، وكما قال ﷺ: «لا يفسحها إلا العوافي ويكون وحشاً» بمعنى: وحوشاً، وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان وجمعه وحوش وقد يعبر بواحدة من جمعه كما في غيره. وحكى القاضي عن ابن المرباط أن معناه: أن غنمهما تصير وحوشاً، إما أن تقلب ذاتها فتصير وحوشاً، وإما أن توحش وتنفر من أصواتها، وأنكر القاضي هذا واغترل أن الضمير في يجلانها عائذ إلى المدينة لا إلى الغنم وهذا هو الصواب، وقول ابن المرباط غلط والله أعلم.

٩٢- باب مَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمَنْبَرِ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ

٥٠٠- (١٣٩٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ

أَنَسٍ، فِيمَا قَرَأَ عَلَيْهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ»<sup>(١)</sup>. (إخرجه البخاري: ١١٩٥).

(١) قوله ﷺ: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة» ذكروا في معناه قولين: أحدهما أن ذلك الموضع بعينه ينقل إلى الجنة، والثاني أن العبادة فيه تؤدي إلى الجنة. قال الطبري في المراء بيني هنا قولان: أحدهما:

القبر قاله زيد بن أسلم كما روي مفسراً بين قبري ومنبري.

والثاني: المراد بيت سكناه على ظاهره وروي: ما بين حجرتي ومنبري. قال الطبري: والقولان متفقان لأن قبره في حجرته وهي بيته.

أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ سَعْيَانَ ابْنِ أَبِي زُهَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُفْتَحُ الْيَمَنُ قِيَّامِي قَوْمٌ يَسُوءُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ اطَّاعَهُمُ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ يُفْتَحُ الشَّامُ قِيَّامِي قَوْمٌ يَسُوءُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ اطَّاعَهُمُ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ يُفْتَحُ الْعِرَاقُ قِيَّامِي قَوْمٌ يَسُوءُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ اطَّاعَهُمُ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ».

٩١- باب فِي الْمَدِينَةِ حِينَ يَتْرُكُهَا أَهْلُهَا

٤٩٨- (١٣٨٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ، عَنْ يُونُسَ ابْنِ يَزِيدَ (ح).

وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لِلْمَدِينَةِ: «لِيَتْرَكُهَا أَهْلُهَا عَلَى خَيْرِ مَا كَانَتْ مُنْذَلَّةً لِلْعَوَافِي»<sup>(١)</sup>. (يعني السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ).

قال مسلم: أبو صفوان هذا هو عبد الله ابن عبد الملك، يسمي ابن جريج عشرين سنين، كان في حجره. (إخرجه البخاري: ١٨٧٤).

(١) أما العوافي فقد فرسها في الحديث: بالسباع والطير وهو صحيح في اللغة مأخوذ من عفوته إذا أتيته تطلب معروفة.

ولما معنى الحديث: فلظاهر المختار أن هذا الترك للمدينة يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة، وتوضحه قصة الراعيين من مزينة فإنهما يخرجان على وجوههما حين تتركهما الساعة وهما آخر من يخرج كما ثبت في صحيح البخاري فهذا هو الظاهر للمختار. وقال القاضي عياض: هذا فما جرى في العصر الأول واتقضى. قال: وهذا من معجزاته ﷺ فقد تركت المدينة على أحسن ما كانت حين انتقلت الحلافة عنها إلى الشام والعراق وذلك الوقت أحسن ما كانت للدين والدنيا.

أما الذين فلكثرة العلماء وكلامهم.

وأما الدنيا فلممارتها وغرسها واتساع حال أهلها. قال: وذكر الأخريون في بعض الفتق التي جرت بالمدينة وخاف أهلها أنه رحل عنها أكثر الناس وبقيت ثملها أو أكثرها للعوافي وطلعت منه ثم تراجع الناس إليها، قال: وحالها اليوم قريب من هذا وقد خربت أطرافها، هذا كلام القاضي والله أعلم. ومعنى يتفقان بينهما يصبحان.

جَبَلٌ يُحِينَا وَحُجَّةٌ». [أخرجه البخاري: ٤٠٨٣، تقدم بطوله رقم: ١٣٩٥].

٥٠٤- ( ) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْقَوَارِيرِيِّ، حَدَّثَنِي خُزَيْمُ بْنُ عُمَارَةَ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَحَدٍ فَقَالَ: «إِنْ أَحَدًا جَبَلٌ يُحِينَا وَحُجَّةٌ».

#### ٩٤- باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة

٥٠٥- (١٣٩٤) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو) قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا، أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام» اختلف العلماء في المراد بهذا الاستثناء على حسب اختلافهم في مكة والمدينة أيهما أفضل، ومذهب الشافعي وجامعير العلماء: أن مكة أفضل من المدينة، وأن مسجد مكة أفضل من مسجد المدينة، وعكسه مالك وطائفة، فعند الشافعي والجمهور: معناه: إلا المسجد الحرام فإن الصلاة فيه أفضل من الصلاة في مسجدي. وعند مالك وموافقيه: إلا المسجد الحرام فإن الصلاة في مسجدي تفضله بدون الألف.

قال القاضي عياض: أجمعوا على أن موضع قبر ﷺ أفضل بقاع الأرض، وأن مكة والمدينة أفضل بقاع الأرض، واختلفوا في أفضلهما ما عدا موضع قبره ﷺ فقال عمر وبعض الصحابة ومالك وأكثر المدنيين: المدينة أفضل، وقال أهل مكة والكوفة والشافعي وابن وهب وابن حبيب المالكيان: مكة أفضل. قلت: وما احتج به أصحابنا لتفضيل مكة حديث عبد الله بن عدي بن الحمراء ع أنه سمع النبي ﷺ وهو واقف على راحته بمكة يقول: «والله إنك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت» رواه الترمذي والنسائي وقال الترمذي: هو حديث حسن صحيح. وعن عبد الله بن الزبير ع قال: «قال رسول الله ﷺ: صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي» حديث حسن رواه أحمد بن حنبل في مسنده والبيهقي وغيرهما بإسناد حسن والله أعلم.

واعلم أن منعنا أنه لا يختص هذا التفضيل بالصلاة في هذين المسجدين بالفريضة بل يعم الفرض والنفل جميعاً، وبه قال مطرف من أصحاب مالك، وقال الطحاوي: يختص بالفرض وهذا إطلاق هذه الأحاديث الصحيحة والله أعلم.

واعلم أن الصلاة في مسجد المدينة تزيد على فضيلة الألف فيما سواه

٥٠١- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ هَشَامٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ..

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا بَيْنَ مِثْرَيَّ وَبَيْنِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ».

٥٠٢- (١٣٩١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَجْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ خُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ خَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْنِي وَمِثْرَيَّ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِثْرَيَّ عَلَى حَوْضِي»<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري: ١١٩٦، ١٨٨٨، ٦٥٨٨، ٧٣٣٥].

(١) قوله ﷺ: «ومثري على حوضي» قال القاضي: قال أكثر العلماء: المراد مثبره بعينه الذي كان في الدنيا، قال: وهذا هو الأظهر، قال: وإنكر كثير منهم غيره، قال: وقيل إن له هناك مثبراً على حوضه، وقيل معناه أن قصد مثبره والحضور عنده للأعمال الصالحة يورد صاحبه الحوض ويقضي شربه منه والله أعلم.

#### ٩٣- باب أخذ جبل يُحِينَا وَحُجَّة

٥٠٣- (١٣٩٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ السَّاعِدِيِّ.

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بُيُوكَ، وَسَاقَ الْحَوِيثَ، وَقِيصُ: ثُمَّ أَقْبَلْنَا حَتَّى قَلِعْنَا وَادِي الْقَرْيَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي مُسْرِعٌ، فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيُسْرِعْ مَعِي، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَمْكُثْ». فَخَرَجْنَا حَتَّى اشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «هَذِهِ طَابَةُ، وَهَذَا أَحَدٌ، وَهُوَ جَبَلٌ يُحِينَا وَحُجَّةٌ»<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري: ١٤٨١، ١٨٧٢، ٣٧٩١، ٤٤٢٢، وسناني بعد الحديث: ٧٠٩].

(١) قوله ﷺ: «إن أحداً يحينا ونحبه» قيل: معناه: يحينا أمه وهم أهل المدينة ونحبهم، والصحيح أنه على ظاهره، وأن معناه يحينا هو بنفسه، وقد جعل الله فيه تمييزاً، وقد سبق بيان هذا الحديث قريباً والله أعلم.

٥٠٤- (١٣٩٣) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا قُرَّةُ ابْنِ خَالِدٍ، عَنْ قَتَادَةَ.

حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَحَدًا

ابن سَعِيدٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبَا صَالِحٍ:

هَلْ سَمِعْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرُ فَضْلَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنُ قَارِظٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنَ أَلْفِ صَلَاةٍ (أَوْ كَأَلْفِ صَلَاةٍ) فِيَمَا مِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ».

٥٠٨- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى الْقَطَّانُ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٥٠٩- (١٣٩٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا، أَفْضَلُ مِنَ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا مِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ».

٥٠٩- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

حَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمِرٍ وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ، وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ح. ( )

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ.

كُلُّهُمْ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ..

٥٠٩- ( ) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بِمِثْلِهِ.

٥٠٩- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٥١٠- (١٣٩٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رُمْحٍ، جَمِيعًا، عَنِ اللَّيْثِ ابْنِ سَعْدٍ.

قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَعْبُدٍ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ امْرَأَةً اشْتَكَتْ شَكْوَى، فَقَالَتْ: إِنَّ شَفَائِي اللَّهُ لَاخْرُجْنِ فَلَاصِلَيْنِ فِي بَيْتِ الْمُقَدِّسِ،

إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ لِأَنَّهَا تَعَادِلُ الْأَلْفَ بَلْ هِيَ زَائِدَةٌ عَلَى الْأَلْفِ كَمَا صَرَحَتْ بِهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ. أَفْضَلُ مِنَ أَلْفِ صَلَاةٍ وَخَيْرٌ مِنَ أَلْفِ صَلَاةٍ وَغَوْه. قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَهَذَا فِيمَا يَرْجَعُ إِلَى الثَّوَابِ فَثَوَابُ صَلَاةٍ فِيهِ يَزِيدُ عَلَى ثَوَابِ أَلْفِ فِيَمَا سِوَاهُ، وَلَا يَتَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْإِجْزَاءِ مِنَ الْفَوَائِدِ حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَيْهِ صَلَاتَانِ فَصَلَّى فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ صَلَاةً لَمْ تَجْزِهِ عَنْهُمَا وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْفَضِيلَةَ غَنَصَةٌ بِنَفْسِ مَسْجِدِهِ ﷺ الَّذِي كَانَ فِي زَمَانِهِ دُونَ مَا زِيدَ فِيهِ بَعْدَهُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْرُسَ الْمُصَلِّي عَلَى ذَلِكَ وَيُظَنُّ لَمْ ذَكَرَتْهُ، وَقَدْ نَبِهْتُ عَلَى هَذَا فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥٠٦- ( ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ (قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ). أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيْبِ..

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا، خَيْرٌ مِنَ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ».

٥٠٧- ( ) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عِيسَى ابْنُ الْمُثَنَّى الْجَمْعِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرُ مَوْلَى الْجُهَيْنِيِّ (وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ).

أَنْهَمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَفْضَلُ مِنَ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا مِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ مَسْجِدَهُ أَخْبَرُ الْمَسَاجِدِ.

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَمْ نَشْكُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ، عَنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَنَعْنَا ذَلِكَ أَنْ نُسَبِّتَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، حَتَّى إِذَا تَوَفَّى أَبُو هُرَيْرَةَ، تَذَكَّرْنَا ذَلِكَ وَتَلَاوَمْنَا أَنْ لَا نَكُونَ كَلَمْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ فِي ذَلِكَ حَتَّى يُسَيِّئَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ كَانَ سَمِعَهُ مِنْهُ، فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ، جَالَسْنَا عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ إِبْرَاهِيمَ ابْنَ قَارِظٍ، فَذَكَّرْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ، وَالَّذِي فَرَطْنَا فِيهِ مِنْ نَصْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ، فَقَالَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنِّي أَخْبَرُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ مَسْجِدِي أَخْبَرُ الْمَسَاجِدِ». (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١١٩٠).

٥٠٨- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنِ الثَّغَفِيِّ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى



## ٩٥- باب لا تُشدُّ الرِّحالُ إلا إلى ثلاثة مساجد

٥١١- (١٣٩٧) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ عَيْنَةَ.

قال عمرو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُشدُّ الرِّحالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى». [اخرجه البخاري: ١١٨٩].

٥١٢- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «تُشدُّ الرِّحالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ».

٥١٣- ( ) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ ابْنُ جَعْفَرٍ، أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ أَبِي نَسْرٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ سَلْمَانَ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُخْبِرُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا يُسَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ، وَمَسْجِدِي، وَمَسْجِدِ إِبِلْيَاءَ<sup>(١)</sup>».

(١) قوله ﷺ: «لَا تُشدُّ الرِّحالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى». وفي رواية: «ومسجد إيلياء» هكذا وقع في صحيح مسلم هنا ومسجد الحرام ومسجد الأقصى وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، وقد أجازوه النحويون الكوفيون وتأوله البصريون، على أن فيه محذوفاً تقديره مسجد المكان الحرام والمكان الأقصى، ومنه قوله تعالى: «وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ» أي: المكان الغربي، ونظائره.

وأما إيلياء فهو بيت المقدس. وفيه ثلاث لغات: أفصحهن وأشهرهن هذه الواقعة هنا إيلياء بكسر الهمزة واللام، وبالد، والثانية كذلك إلا أنه مقصور، والثالثة الياء محذوف الياء وبالد، وسمي الأقصى لبعده من المسجد الحرام.

وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد الثلاثة وفضيلة شد الرحال إليها؛ لأن معناه عند جمهور العلماء: لا فضيلة في شد الرحال إلى مسجد غيرها. وقال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابنا: يحرم شد الرحال إلى غيرها وهو غلط، وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه قبل هذا بقليل في باب سفر المرأة مع عزم إلى الحج وغيره.

## ٩٦- باب بَيَانُ أَنَّ الْمَسْجِدَ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى

هُوَ مَسْجِدُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ

٥١٤- (١٣٩٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى

فَرَاتٌ، ثُمَّ تَجَهَّزَتْ تُرَيْدُ الْخُرُوجِ، فَجَاءَتْ مِثْمُونَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، تُسَلِّمُ عَلَيْهِمَا، فَخَبَّرَتْهَا ذَلِكَ، فَقَالَتْ: أَجْلِسِي فَكُلِّي مَا صَنَعْتُ، وَصَلِّي فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ<sup>(١)</sup>، فَلِئَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «صَلَاةٌ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ<sup>(٢)</sup>».

(١) قوله: «عن ميمونة رضي الله عنها: أنها أتت امرأة نذرت الصلاة في بيت المقدس أن تصلي في مسجد النبي ﷺ واستلكت بالحديث» هذه الدلالة ظاهرة وهذا حجة لأصح الأقوال في مذهبا في هذه المسألة فإنه إذا نذر صلاة في مسجد المدينة أو الأقصى هل تتعين؟ فيه قولان الأصح تتعين فلا تجزئه تلك الصلاة في غيره. والثاني لا تتعين بل تجزئه تلك الصلاة حيث صلى، فإذا قلنا تتعين فنذرهما في أحد هذين المسجدين. ثم أراد أن يصلها في الآخر ففيه ثلاثة أقوال: أحدها: يجوز، والثاني: لا يجوز، والثالث وهو الأصح: أن نذرهما في الأقصى جاز العدول إلى المسجد المدينة دون عكسه. والله أعلم.

(٢) هذا الحديث مما أنكر على مسلم بسبب إسناده، قال الحفاظ: ذكر ابن عباس فيه وهم وصوابه عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة هكذا هو المحفوظ من رواية الليث وابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة من غير ذكر ابن عباس وكذلك رواه البخاري في صحيحه عن الليث عن نافع عن إبراهيم عن ميمونة ولم يذكر ابن عباس. قال الدارقطني في كتاب العلل: وقد رواه بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة وليس يثبت. وقال البخاري في تاريخه الكبير: إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب عن أبيه وميمونة وذكر حديثه هذا من طريق الليث وابن جريج ولم يذكر فيه ابن عباس ثم قال: وقال لنا المكي عن ابن جريج أنه سمع نافعاً قال: إن إبراهيم بن معبد حدث أن ابن عباس حدثه عن ميمونة، قال البخاري: ولا يصح فيه ابن عباس، قال القاضي عياض: قال بعضهم: صوابه إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس أنه قال: إن امرأة اشتكت.

قال القاضي: وقد ذكر مسلم قبل هذا في هذا الباب حديث عبد الله عن نافع عن ابن عمر، وحديث موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر، وحديث أيوب عن نافع عن ابن عمر، وهذا مما استتركه الدارقطني على مسلم وقال: ليس بمحفوظ عن أيوب، وعلل الحديث عن نافع بذلك وقال: قد خالفهم الليث وابن جريج فروياه عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة، وقد ذكر مسلم الروایتين ولم يذكر البخاري في صحيحه رواية نافع بوجه، وقد ذكر البخاري في تاريخه: رواية عبد الله وموسى عن نافع قال: والأول أصح يعني: رواية إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة كما قال الدارقطني والله أعلم.

قلت: ويحتمل صحة الروایتين جميعاً كما فعله مسلم وليس هذا الاختلاف المذكور نافعاً من ذلك ومع هذا فالتن صحيح بلا خلاف والله أعلم.



بالتنهار ركعتين كصلاة الليل وهو مذهبنا ومذهب الجمهور وفيه خلاف أبي حنيفة، وسبقت المسألة في كتاب الصلاة.

٥١٦- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْبٍ وَأَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قَبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، فَيُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ عُثَيْبٍ: فَيُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ.

٥١٧- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ.

عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قَبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا.

٥١٧- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَّاشِيُّ زَيْدُ بْنُ يَزِيدَ التَّمِيمِيُّ (بَصْرِيٌّ ثِقَةٌ). حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ الْحَارِثِيِّ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ الْقُطَّانِ.

٥١٨- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُثْمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قَبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا. (أخرجه البخاري: ١١٩٣، ٧٣٢٦).

٥١٩- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُثْمَرَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي قَبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا.

٥٢٠- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ.

أَنَّ ابْنَ عُثْمَرَ كَانَ يَأْتِي قَبَاءَ كُلَّ سَبْتٍ، وَكَانَ يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْتِيهِ كُلُّ سَبْتٍ<sup>(١)</sup>.

(١) وقوله «كل سبت» فيه جواز تخصيص بعض الأيام بالزيارة وهذا هو الصواب وقول الجمهور، وكره ابن مسلمة المالكي ذلك. قالوا: لعلمه لم تبلغه هذه الأحاديث والله أعلم. والله الحمد والمثني والتوفيق والعصمة.

ابن سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ الْخَرَّاطِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: مَرَّ بِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ سَمِعْتَ إِسَاءَةَ يَذْكُرُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أَسَسَ عَلَى التَّقْوَى؟ قَالَ:

قَالَ أَبِي: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتٍ بَعْضُ نِسَائِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْمَسْجِدَيْنِ الَّذِي أَسَسَ عَلَى التَّقْوَى؟ قَالَ: فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصْبَاءَ فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ قَالَ: «هُوَ مَسْجِدُكُمْ هَذَا» (لِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ)<sup>(١)</sup> قَالَ فَقُلْتُ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَاكَ هَكَذَا يَذْكُرُهُ.

(١) قوله ﷺ: «وقد سئل عن المسجد الذي أسس على التقوى فاخذ كفًا من حصباء فضرب به الأرض ثم قال: هو مسجدكم هذا المسجد المدينة» هذا نص بأنه المسجد الذي أسس على التقوى المذكور في القرآن، ورد لما يقول بعض المفسرين: أنه مسجد قباء، وأما أخذه ﷺ الحصباء وضربه في الأرض فالمراد به المبالغة في الإيضاح لبيان: أنه مسجد المدينة، والحصباء بالذ الحصى الصغار.

٥١٤- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَسَعِيدُ ابْنُ عُمَرَ الْأَشْعَثِيُّ إِذَا سَعِيدٌ أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا خَاتِمُ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي سَعِيدٍ فِي الْإِسْنَادِ.

## ٩٧- باب فضل مسجد قباء،

### وفضل الصلاة فيه وزيارته

٥١٥- (١٣٩٩) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ ابْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُ قَبَاءَ<sup>(١)</sup>، رَاكِبًا وَمَاشِيًا. (أخرجه البخاري: ١١٩٤، ١١٩١).

(١) قوله: «أن رسول الله ﷺ كان يزور قباء ماشياً وراكباً» وفي رواية: «أنه كان يأتي مسجد قباء راکباً وماشياً فيصلي فيه ركعتين» وفي رواية: «أن ابن عمر كان يأتي مسجد قباء كل سبت وكان يقول: رأيت النبي ﷺ يأتيه كل سبت».

أما قباء فالصحيح المشهور فيه المد والتذكير والصرف، وفي لغة مقصور، وفي لغة مؤنث، وفي لغة مذكر غير مصروف، وهو قريب من المدينة من عواليها، وفي هذه الأحاديث بيان فضله وفضل مسجده والصلاة فيه وفضيلة زيارته وأنه يجوز زيارته راکباً وماشياً، وهكذا جميع المواضع الفاضلة تجوز زيارتها راکباً وماشياً، وفيه أنه يستحب أن تكون صلاة النفل

٥٢١- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ، يَغْضِي كُلَّ سَبْتٍ، كَانَ يَأْتِيهِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا.  
قَالَ ابْنُ دِينَارٍ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

٥٢٢- ( ) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ كُلَّ سَبْتٍ.